



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز

البحوث والمعلومات



مركز البحوث والمعلومات

السنة الثانية والعشرون (أبريل ٢٠٠٤)

مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ريم سنوية ★ علمية ★ مُحكَّمة

في هذا العدد

- خَاطِطَة طَريق للتدريب وثقافة البورصة
أ.د. حمدي عبد العظيم
- التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي
أ.د. عبد المطلب عبد الحميد
- تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصري
د. مصطفى كمال السيد طاييل
- مدخل جديد لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري
د. عمرو التقي
- نظام الإدارة المحلية في مصر مقارنة في الإصلاح الإداري الشامل
د. ماجد رضا بطرس

عدد خاص



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

لعدد ثلثي - إبريل ٢٠٠٤

لجنة ثلثية ولعشرون

مجلة دورية : ربع سنوية، علمية، مُحَكَّمة

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. / حمدي عبد العظيم

رئيس الأكاديمية

رئيس التحرير

أ.د. / عبد المطلب عبد الحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية:

الدول العربية والأجنبية:

الإعلانات:

عنوان المراسلات:

الأفراد

٤٠ جنيهاً مصرياً

٢٠ دولاراً

المؤسسات

١٠٠ جنيه مصري

٦٠ دولاراً

يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل - مدخل المعادي - القاهرة ص.ب. ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg

e-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

تشكيل مجلس البحوث والمعلومات

برئاسة

أ.د / عبد المطلب عبد الحميد
عميد مركز البحوث والمعلومات

وعضوية كل من

• أ.د / نجاد محمد خميس حميدة
أستاذ متفرغ والمشراف على قسم إدارة
الأعمال وقسم إدارة الإنتاج

• أ.د / محمد حسن العزاري
أستاذ متفرغ والمشراف على قسم الإدارة
العامة والمحلية

• أ.د / محمد زكي عبد
أستاذ وعميد المعهد القومي للإدارة العليا

• د / أحمد فهمي أبو القمصان
أستاذ مساعد وعميد مركز التدريب

• د / صفوت علي محمد حميدة
أستاذ مساعد والمشراف على فرع الأكاديمية
ببورسعيد

• د / مجدي محمد حسن أبو العلا
أستاذ مساعد والمدير التنفيذي لوحدة تكنولوجيا
المعلومات

مستشارو التحرير

- ١- أ.د / حمدي عبد العظيم
- ٢- أ.د / علي لطفي
- ٣- أ.د / عاطف صفي
- ٤- أ.د / سيد عبد الوهاب
- ٥- أ.د / علي عبد المجيد عبده
- ٦- أ.د / عبد المنعم راضي
- ٧- أ.د / مصطفى محمد علي
- ٨- أ.د / سميرة القليوبي
- ٩- أ.د / عمرو غانم
- ١٠- أ.د / محمد حسن العزاري
- ١١- أ.د / سيد محمود الهوزري
- ١٢- أ.د / علي عبد الوهاب
- ١٣- أ.د / فريد راجح النجار
- ١٤- أ.د / حامد طلبة
- ١٥- أ.د / مصطفى بهجت عبد المتعال
- ١٦- أ.د / محمود سمير طوير
- ١٧- أ.د / مصطفى السعيد
- ١٨- أ.د / شوقي حسين
- ١٩- أ.د / أحمد فرغلي
- ٢٠- أ.د / إجلال عبد المنعم حافظ
- ٢١- أ.د / نجاد خميس
- ٢٢- أ.د / مصطفى غوي
- ٢٣- أ.د / محمد كمال أبو هند
- ٢٤- أ.د / عالية المهدي
- ٢٥- أ.د / محمد الحنوي
- ٢٦- أ.د / سعيد عبد الفتاح
- ٢٧- أ.د / محمد محمد إبراهيم
- ٢٨- أ.د / يسري خضر إسماعيل
- ٢٩- أ.د / محمود الناهي
- ٣٠- أ.د / محمد كمال عمران

في هذا العدد

م	الموضوع	الصفحة
أولا	افتتاحية العدد:	
٥	* خارطة طريق للتدريب وثقافة البورصة	أ.د/ حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات
٧	* التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي في الألفية الثالثة	أ.د/ عبد المطيب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات
ثانيا	بحوث مُحَكَّمة:	
١٤	* المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية	د. سادية طلعت د. عزة محمد مصطفى د. فاروق القنودر
٣٦	* إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة	دكتور/ عمرو التقي
٦١	* دراسة تحليلية للدين العام الداخلي بمصر مقارنة بالملكة الأردنية	دكتور/ شريف محمد علي أحمد
٧٨	* تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣ (الأسباب - العلاج - التقييم)	دكتور/ مصطفى كمال السيد طاييل
١٠٩	* أثر السياسات النقدية على تجارة مصر الخارجية في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد	دكتور / وحيد محمد مهدي عامر
١٢٢	* مدخل جديد لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري في ضوء التجارب العالمية	دكتور/ عمرو التقي
١٦٠	* دراسات اقتصادية على تعقيم المخلفات الحيوانية باستخدام الإشعاع	دكتورة/ إيمان محمد حسن محمود
١٦٧	* نظام الإدارة المحلية في مصر مقارنة في الإصلاح الإداري الشامل	دكتور/ ملحد رضا بطرس
١٩٤	* Proposed Interior Routing Simulation Model to increase Network Performance	Dr. Alaa El Din. M. El-ghazali Dr. Mohamed. M. Eassa Ahmed. M. Eassa Fathy E. Eassa
٢٠٧	* Building an Agent-based Search Engine	Nasser Al Biqami Abdulfatah Mashat Sakher Ghanem
ثالثا	شخصية العدد:	
٢١٤	السيد الأستاذ الدكتور/ علي لطفي محمود لطفي	

خارطة طريق للتدريب وثقافة البورصة

أ.د. / حمدي عبد العظيم

رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

المالية وللشركات المصدرة له ومهارات التنبؤ بالتغيرات المحتملة في القيمة السوقية وفي العوائد المحتملة وأسعار الفائدة وأسعار الصرف المتوقعة وعلاقة ذلك بعمليات المضاربة والتحوط من المخاطر المرتبطة بمقود المشتقات المالية وغيرها . وبلى ما سبق تحديد المادة التدريبية الملائمة وأسلوب التدريب الفعال والتوقيتات الزمنية لتنفيذه ومكان التنفيذ (تدريب خارجي - تدريب داخلي) أو تدريب محلي وتدريب في الخارج وتعتبر عملية تقييم التدريب عملية هامة جداً للحكم على فعالية خارطة طريق التدريب حيث يجب أن يتم التقييم بواسطة المتدربين أنفسهم أولاً ثم بواسطة مؤسسات التدريب ذاتها من خلال متابعة أداء المتدربين في العمل بعد العودة من التدريب ومقارنته بأداء المتدربين قبل الحصول على التدريب على مستحضات البورصة . ويمكن طرح اقتراحات بإنشاء مؤسسة خاصة بالتدريب على عمليات وأنشطة سوق المال بحيث تكون متخصصة وخاضعة لإشراف الهيئة العامة لسوق المال ، وتهتم كذلك بتأهيل العاملين الجدد الراغبين في الإلتحاق بالوظائف ذات الصلة بأعمال البورصات ومؤسساتها .

ثقافة البورصة

تعتبر أعمال الاستثمار والبورصات والبنوك من الأعمال المتخصصة التي يقوم بمزاومتها أفراد محترفون لديهم المعرفة الفنية والخبرة العملية التراكمية والتي يفتقدها غيرهم من العاملين في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى والمتخصصين في مهن أخرى صلياً أو فنية أو مهن حرة أو مهن غيرهم . ورغم ذلك فإن كافة هؤلاء الأفراد يبحثون عن مجالات جديدة أو أوعية حديثة لاستثمار مذكراتهم بما يحقق لهم الأرباح المرتفعة أو العائد المناسب مع وجود الأمان من المخاطر الاقتصادية أو السياسية أو غيرها .

تبرز أهمية التدريب على أعمال البورصة في ضوء التنامي المتزايد لعمليات التداول وحجم الأوراق المالية المصدرة ، وتزايد أعداد شركات الوساطة المالية والحفظ المركزي والمقاصة والتسوية وشركات المحافظ وصناديق الاستثمار وشركات ضمان رأس المال للمخاطر ومؤسسات التأمين على مخاطر سوق المال الخ .

ونذلك بالإضافة إلى ظهور أدوات مستحقة في معاملات البورصة تحتاج إلى التعرف عليها والتدريب على كيفية التعامل معها داخلياً وخارجياً في ظل الاتجاهات الحديثة إلى عولمة أسواق المال والنقد وربط البورصة المصرية بالبورصات العربية المجاورة توطئة لإتساع نطاق الربط في المستقبل بالبورصات الدولية النشيطة . ويتطلب ماسبق التدريب على التعامل مع المشتقات المالية مثل: عقود وعمليات المستقبلات والعمليات الآجلة وعقود الاختيارات خارج الموازنة وعمليات التحوط فضلاً عن أعمال المضاربات في ضوء التوقعات الخاصة بالعناصر المؤثرة على الربحية ومضاعفة السهم وأسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية وأساليب التحليل الفني المالي، والتحليل المالي .

ومن ثم فإن التدريب يعتبر أداة هامة ومساعدة للإدارة على رفع إنتاجية العناصر البشرية العاملة في مؤسسات وشركات البورصة وفي الجهات الإدارية المشرفة على بورصة القاهرة والإسكندرية والهيئة العامة لسوق المال وغيرها .

ولا يخفى أن الخطوة الأولى في وضع خارطة طريق للتدريب تتطلب تحديد الاحتياجات التدريبية أو المهارات اللازمة لتوفرها في العاملين في تلك الجهات والمؤسسات في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية الجديدة مثل مهارات التحليل باستخدام الحاسبات الآلية ومهارات التقييم للأوراق



الاقتصادية والفرق بينها وبين المقامرة، وأفضل توقيتات الشراء، وأنسب توقيتات البيع، وكيفية التعامل مع شركات المقاصة والحفظ المركزي وغيرها من الموضوعات التي تبدو غامضة على الكثيرين لدرجة تجعلهم ينظرون إلى البورصة على أنها صندوق أسود مليء بالأسرار التي لا يتمكن من معرفة محتوياتها سوى المتخصصون . ومن ثم فإن هناك ضرورة قصوى للقيام بطرح استراتيجية قومية للتوعية بثقافة البورصة على مختلف المستويات بدءاً بالمناهج الدراسية في المدارس والجامعات خاصة وأن البورصة المصرية ظلت لسنوات طويلة معطلة خلال فترة التطبيق الاشتراكي المركزي في حقبة الستينات وجانباً من حقبة السبعينات والثمانينات حتى صدر قانون سوق المال عام ١٩٩٥ فقط، لينظم أعمال البورصات ويحقق لها الشفافية والإصاح والرقابة الكاملة لهيئة سوق المال على أعمال بورصتي القاهرة والإسكندرية في ضوء اللائحة التنفيذية للقانون، ولقد أُلغى صدورنا ما أعلنه رئيس البورصة من تبرع البنوك الاستثمارية من أجل تمويل برنامج عن أعمال البورصة تقوياً ووزارة التربية والتعليم تنفيذه في مختلف المراحل التعليمية وذلك بالتعاون بين الوزارة وإدارة البورصة والبنوك، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الوعي لدى الناشئ بأعمال البورصات والإقبال على التعامل فيها وتحسين المفاهيم أو الصورة الخاطئة التي يتصورها البعض عن البورصة والنظر إليها على أنها مجال مخوف دائماً بالمخاطر والخسائر أو المقامرة على خلاف الحقيقة. ولا يخفى أهمية أن تتكامل هذه الجهود مع جهود وسائل الإعلام المختلفة (صحافة وإذاعة وتلفزيون وسينما ومسرح ... إلخ) منبثة الأساليب العلمية المتقدمة .

وفي معظم الأحوال لا يجد هؤلاء الأفراد أمامهم سوى مجال الودائع في البنوك الوطنية العامة والخاصة لإيداع أموالهم والحصول على عائد مناسب ، أو الاستثمار في البورصة من خلال شراء الأوراق المالية المصدرة والمتداولة في السوق ثم بيع هذه الأوراق للحصول على فرق موجب عندما ترتفع أسعار هذه الأوراق في السوق وتحقيق أرباح رأسمالية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو عن طريق شركات السمسرة والأوراق المالية أو شركات المحافظ المالية أو عن طريق شراء وثائق تصدرها صناديق الاستثمار المنشأة بواسطة بعض البنوك وبعض شركات التأمين وتتولى إدارتها شركات إدارة متخصصة وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وفي حالة عدم حدوث زيادة في أسعار الأوراق المالية المقتناة يكون المستثمر بالخيار بين الاحتفاظ بالأوراق المالية والحصول على توزيعات الأرباح في نهاية السنة المالية أو للتخلص من الأوراق المالية كلية وتحقيق خسائر قريبة خوفاً من تحقيق خسائر أكثر فداحة في المدى البعيد إذا ما كانت التوقعات تتطوى على اعتبارات تشاؤمية.

ومن سياق ما سبق نجد أن أصحاب المدفوعات الذين يرغبون في استثمار مدخراتهم في البورصة يجب أن يكون لديهم قدر من الثقافة أو المعرفة غير المتمثلة أو غير المتخصصة في أمور الاستثمار والبورصات تتيح لهم فهم ما يحدث في سوق الأوراق المالية وتفسير ما قد يكون هناك من تناقضات بين المركز المالي للشركات المصدرة للأوراق المالية واتجاهات أسعار هذه الأوراق في السوق. وذلك بالإضافة إلى معرفة الأسس البسيطة لتحليل الفني، والتحليل المالي وميكانيزم البورصة ودور كل المؤسسات العاملة في السوق وكيفية نقل الملكية وزمنها وقواعد المضاربة

التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي في الألفية الثالثة

أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد

استاذ الاقتصاد

وعيد مركز البحوث والمعلومات

القومي لكل دول العالم .

ونعود ونقول إن الاستراتيجية الدفاعية الهجومية التي نريدها أن تشكل للنظام الاقتصادي العربي الجديد في القرن الحادي العشرين هي التي يجب أن يكون محورها الرئيسي متمركزاً حول ضرورة قيام كتل عربي في مواجهة تحديات العولمة، وفي ضوء سمي معظم مناطق العالم إلى تكوين كتل اقتصادي بين كل مجموعة دول متجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً وحضارياً لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة لكل دول الإقليم الاقتصادي، لتخرج كل دولة من هذه الدول كاسية وليست خاسرة ويشعر الجميع أن كل طرف يحصل على عائد أو منفعة أكبر مما بقي بعيداً دون أن ينضم إلى هذا التكتل الاقتصادي المنشود .

ومن هنا ننوه بأن تكون استراتيجية الترجه العربي نحو قيام كتل اقتصادي عربي قائمة على أسس دفاعي هجومي لكي تستطيع المنطقة العربية أن تتعامل بقوة مع أي دائرة اقتصادية أو كتل اقتصادي آخر في نظام اقتصادي عالمي جديد يكاد يضم حوالي ٨٥% من سكانه في حالة كتل اقتصادي فيما بين أقاليمه المختلفة في أنظمة تكميلية اقتصادية.

على أن يقوم التكتل الاقتصادي العربي في ضوء المبدأ الأساسي الذي قام عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهو مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وبالتالي على السياسة أن تخدم الاقتصاد ، حيث أن المنطقة العربية لازالت المنطقة الوحيدة في العالم تقريباً في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد في بداية الألفية الثالثة هي التي تعتبر الاقتصاد رهينة للسياسة، رغم أن العكس هو المطلوب تماماً ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن ضعف التبادل

لعل من المناسب، بل ومن الضروري في هذه الافتتاحية بل وفي هذه المرحلة التاريخية التي تطلق منها المبادرات المتعددة من جهات مختلفة حول إصلاح النظام العربي أن نضع القارئ أمام عدد من الملاحظات الهامة التي تتور حول التوجهات المستقبلية للتعاون والتبادل الاقتصادي العربي في القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة، هذا القرن الذي يمكن أن يكون قرن الفرصة الأخيرة لمن يريد أن يتقدم اقتصادياً بل ويكتل اقتصادياً أيضاً، ويقتصر المكاسب المحتملة من توجهاته السلمية نحو المستقبل، فما أجل أن تستخلص المجتمعات الواعية الدروس المستفادة من تجاربها الماضية وأن تعي التحديات التي وضعتها أمامها التغيرات والمتغيرات الإقليمية والعالمية وتضع لها استراتيجية لمواجهة . ومن المتصور في هذا المجال أن تكون تلك الاستراتيجية المستقبلية على المستوى العربي هي استراتيجية دفاعية ما تلبث أن تتحول بعد فترة من الزمن إلى استراتيجية دفاعية هجومية في إطار علاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أخذ يتشكل ويتحد في عدد من الملامح الرئيسية مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين وهو عقد التسعينيات، وسرعان ما ستحدد معالمه بشكل أوضح في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين على أقصى تقدير. هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي قام على أساس أن السياسة عليها أن تتبع وتخدم الاقتصاد في ظل ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence ليعم الرخاء والرفاهية وترتفع مستويات المعيشة للأطراف المكونة له من خلال زيادة وتنشيط التجارة العالمية وتحقيق زيادات أكبر في الدخل



الخاسرين أو المتضررين في الأجل القصير، في مرحلة التحول المتتجة نحو قيام التكتل الاقتصادي العربي المنشود، فالمسألة لا تحتاج إلا الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال، والاتحاد الأوروبي خير مثال يحتذى للسير على هده في مثل تلك المجالات .

إذاً كان تطبيق أول مرحلة من مراحل التكتل الاقتصادي، الممثلة في الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة في ١٩٩٨/١/١ تتطلب تعويض بعض الدول التي تتخلف فيها الحصيلة من الرسوم الجمركية نتيجة للتخفيض التدريجي لتلك الرسوم، فإنه الآلية التحويلية التي يمكن إيجادها أو تفعيلها، وتدعيمها تتلاقى في هذه العبء وهكذا يجب أن يكون الفكر الاستراتيجي العربي، له منظور طويل الأجل، فالمنافع والعوائد التي يمكن الحصول عليها في الأجل المتوسط والطويل يجب أن تكون أكثر تفضيلاً عن تقديرات وحسابات الأجل القصير .

وبالتالي فلا مناص من تحرير التجارة العربية وتعويض الخاسرين، وتفعيل آليات السوق وتقوية القطاع الخاص وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية داخل المنطقة العربية.

ثالثاً : على العرب إدراك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي وهم متكتلون اقتصادياً أفضل بكثير من الاندماج فرادى أي دولة دولة، في وقت لا مجال فيه لانعزال أحد عن العولمة بكل تحدياتها وأثارها الإيجابية والسلبية، إلا أن الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد سينحقق بمرونة وبفاعلية أكثر إذا تجمعت الدول العربية مع بعضها البعض ونسقت فيما بينها سياساتها الاقتصادية واستراتيجياتها المنطقة بالتنمية وتوجهاتها وبدأت في التفاعل على الأقل مع التكتلات الاقتصادية الأقرب جغرافياً وتاريخياً وثقافياً للمنطقة العربية مثل الاتحاد الأوروبي، وتصبح هناك إمكانية قيام هيئة تعاون اقتصادي بين التكتل الاقتصادي العربي المنشود والتكتل الاقتصادي الأوروبي ضمن صيغة المشاركة المتوسطة . والصيغة الأخيرة تعني بالأساس بحث إطار للتعاون الاقتصادي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وهي صيغة تحمل في طياتها التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل ورغم ذلك تلقى هذه الصيغة الأخيرة قدراً من الترحيب من جانب الدول العربية حتى المعارضة للشرق

التحاري العربي البيني الذي بلغت نسبته نحو ٧,٥ % في المتوسط خلال الفترة ٨٢-١٩٨٩ ونحو ٩,٢ % عام ٢٠٠٢ . عام بل وكان معدل نموها سلباً في بعض السنوات نتيجة لأنه غالباً ماكانت تحكم اتجاهات التجارة العربية البينية عوامل سياسية وليست عوامل التنافس أو الميزة النسبية والنافسية لكل قطر وهو مايجب أن يتغير .

وفي ضوء كل ذلك فإنه يمكن أن نذكر عدة ملاحظات حول التوجهات المستقبلية للتعاون الاقتصادي العربي في القرن الحادي والعشرين على النحو التالي :

أولاً : يلاحظ أن التكتل الاقتصادي العربي المنشود لكي يكتمل في شكل سوق عربية مشتركة متكاملة عليه أن يرفع منداً أساسياً ويسير عليه ألا وهو " على السياسة أن تتبع ونخدم الاقتصاد "، أي أن المصلحة الاقتصادية وتعتليهما لكل الأطراف العربية لابد أن تكون الهدف في أي توجهات مستقبلية وأن أي نجاح تعاون اقتصادي عربي لابد أن يكون الهدف في أي توجهات مستقبلية وأن نجاح أي تعاون اقتصادي عربي لا يعتمد بالضرورة فقط على تكامل الشركاء، بل على استثمار كل الجهود في إنجاح البرنامج المشترك في العمل الاقتصادي العربي المشترك وبالتالي فلا بد أن تخضع الإدارة السياسية لمتطلبات المصلحة الاقتصادية للشعوب العربية، وأن تتحى جانباً أي خلافات سياسية تؤثر على المسيرة الاقتصادية لصالح للشعوب العربية، ومن هنا فإن توافر الإدارة السياسية هي شرط ضروري لنجاح تكوين التكتل الاقتصادي العربي المنشود في المستقبل .

ثانياً : لعل النظر إلى الآليات التي يعمل من خلالها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نجدنا نحتاج قيام تكتل اقتصادي عربي ليس فقط كضرورة لمواجهة أي صيغ شرق أوسطية تسعى لطمس الهوية العربية، بل في قيام هذا التكتل العربي إدراكاً واعياً للآليات التي يعمل بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويصبح المطلوب هو إعادة النظر، وإعادة التفكير حالياً في الواقع الاقتصادي العربي، لتشتقي النظرة الفطرية الضيقة وتسود لغة المصلحة الاقتصادية العربية العليا في مجموعها، ولا مانع من إيجاد آلية لتمويل

الاقتصادات العربية تفقر إلى القاعدة التكنولوجية اللازمة والمطلوبة لتحقيق التنمية للصناعة والزراعة بل وتعمل تلك الاستراتيجية على الاستفادة من تقسيم العمل الدولي بالحصول على نسب متزايدة من الإنتاج للصناعات العالمية لتزداد الصادرات الصناعية العربية، وتتهيأ الاستراتيجية، لمناخ الاستثمار العربي لؤدى إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر فى المنطقة العربية مع العمل على تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدول العربية المعنية، ولعل ذلك يتطلب أن يحدث نوع من التنسيق بين كل الأطراف العربية حول أهداف تلك الاستراتيجية واليات تحقيقها عند التعامل مع الأطراف والمنظمات المختلفة للنظام الاقتصادي العالمى الجديد .

رأبها : لابد أن يسمى العرب إلى تحسين مناخ الاستثمار العربى حتى تكون الاقتصادات العربية ذات قدرة متزايدة على جذب المزيد من الاستثمارات داخل المنطقة العربية، حيث لازل يخبونا تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية عام ٢٠٠٠ أن الاستثمارات العربية البينية من والى المعلومات الرسمية لقي أمكن الحصول عليها من الدول العربية تشير إلى أن جملة الاستثمارات العربية البينية فى المشاريع التى تم الترخيص لها خلال عام ٢٠٠٠ قد بلغت حوالى ٢,٣ مليار دولار أمريكى مقابل ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٩، ومن الواضح أن الرقم فى حد ذاته هزيل فى صورته المطلقة، بل والمسألة تدعو للأسف عندما يقارن هذا الرقم بالاستثمارات العربية المتدفقة خارج المنطقة العربية سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا وباقى دول العالم، حيث تشير معظم التقديرات إلى أن الرقم التراكمى الذى يمثل الاستثمارات العربية فى تلك المناطق يصل إلى أكثر من ١٢٠٠ مليار دولار أمريكى وهو ما يعنى أنه لابد من العمل بكل الوسائل للممكة إلى عودة نسب متزايدة من هذه الاستثمارات لدخل المنطقة العربية عبر مراحل تكون للتكتل الاقتصادي العربى المنشود وهذا لا يتم إلا بالمزيد من بذل الجهد نحو تصحيح السياسات الاقتصادية العربية، وإصلاح قوانين وتشريعات الاستثمار، وتهيئة النظم الاقتصادية والسياسية والبيئية التنظيمية والمعلوماتية، لكي تشجع تدفق الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية، بل

أوسطية، على أسس أن الإطار المتوسطى يتعامل مع إسرائيل كدولة عادية، كسائر دول جنوب المتوسط . ويلاحظ أن غياب الولايات المتحدة الأمريكية يعنى مزيداً من التحجيم للتطلعات الإسرائيلية حيث لا يوجد إسرائيل فى الإطار المتوسطى مكان قيادى محجوز مسبقاً، وفى نفس الوقت سيكون التكتل الاقتصادى العربى داخل هذه الصيغة أكثر قوة وفعالية من أى صيغة أخرى، والجدير بالذكر أن فكرة التعاون المتوسطى تعود إلى عدة سنوات ماضية، ولعل الدعوة الجادة لها جاءت فى خطاب الرئيس مبارك أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا فى ستراسبورج فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ عندما اقترح على أعضاء الجمعية " تنظيم منتدى حول المتوسط على أن يتم توسيع نطاقه بحيث يشمل جميع دول أوروبا وجنوب المتوسط ويكون بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسؤولين وغير المسؤولين، حيث أن الهدف من المنتدى هو تحقيق التعاون المكثف بين أوروبا ودول جنوب المتوسط وحل المشكلات ذات الأهمية المشتركة . ونطلقت الفكرة المتوسطية إلى العمل بعد مؤتمر برشلونة فى نوفمبر ١٩٩٥ بحثاً عن مشاركة أوروبية متوسطية لإنتاج دول جنوب المتوسط فى الإطار الاقتصادى الأوروبى بشكل تدريجى، لكننا لنأدى هنا بأن الرضا بالتعامل مع للصيغة المتوسطية يكون على أسس أن التفاوض العربى يتم بشكل جماعى أى كتلت اقتصادى عربى فى مقابل تكتل اقتصادى أوروبى وفى إقليم علاقات اقتصادية بين تكتلين، وهنا تظهر قيمة الإسراع بفتح التكتل الاقتصادى العربى، بالتالى فإن دخول لدول العربية فرادى فى مفاوضات ثنائية بين كل دولة والتكتل الاقتصادى الأوروبى مسألة غير متكافئة .

وعصوماً فإن المسألة الخاصة بالتعامل مع للنظم الاقتصادى الجديد بتكتلاته الاقتصادية المختلفة تحتاج إلى وضع استراتيجية عربية محددة، تهدف ضمن ما تهدف إليه إلى تحقيق أسعار مجزية للصادرات العربية من المواد الأولية، لأن معظم الصادرات العربية فى المرحلة الحالية هى صادرات من المواد الأولية، بالإضافة إلى السعى نحو تحسين شروط للحصول على التكنولوجيا الملائمة والمعاونة على بناء القاعدة للتكنولوجية العربية ؛ حيث إن معظم



آخر، فإن منهج التخطيط التثبيري على الصعيد العربي سوف يساعد على تأكيد البعد القومي في الخطط الإنمائية برؤية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وتفترض من الناحية العلمية أن تنصب جهودات التخطيط التثبيري حول قطاعات أو أنشطة رئيسية تمثل نقاط التقاطع الممكنة بين جهودات التنمية القطرية وبين عمليات التكامل الاقتصادي العربي .

ومعنى ذلك فإن المسألة تقتضى ضرورة إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يقوم على ممارسة منهج التخطيط التثبيري المقترح للتنسيق التكاملي العربي على الأمد البعيد، وهو أمر إذا تحقق فإن الجانب العربي والتكامل الاقتصادي العربي سيكون الطرف الأقرى والأجدر بالمكاسب في مجالات التعاون الاقتصادي الإقليمي أو العالمي، وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية الصالحة، ومنظمة لتجارة العالمية، وستكون إسرائيل في هذه الحالة في حالة تحقق للسلام، مجرد دولة في مواجهة دول الإقليم العربي . ولتحقيق لصيغة العربية فإن الدراسات في التحويلات الخاصة بالتخطيط التثبيري يجب أن تتناول فرص التعاون العربية - العربية، والعربية - الإسرائيلية في حال تحقق السلام والعربية - العالمية، مع ملش من الحرية لاستقلالية كل قطر عربي في توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده لتحقيق أهدافه الإنمائية الذاتية طبقاً لنظمه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع الالتزام بالحد الأدنى من صيغ ومتطلبات التنسيق والتكامل مع الخطط والسياسات الاقتصادية القطرية بما يحقق أكبر قدر من المواءمة بين أهداف التنمية وأهداف التكامل الإقليمي وبما يسمح بكل للتفاضلات القائمة بين المصالح القطرية في الأجلين القصير والمتوسط .

مخلصاً : لا أحد يختلف على المزاي التي يوفرها قيام للتكامل الاقتصادي العربي وتشكيل سوق عربية مشتركة، حيث تنطوي على زيادة القدرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى الموجودة ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العربية، مما يولد المزيد من الاستثمارات ولتوظيف داخل الوطن العربي، وهو ما يعنى المزيد من الانتاج والدخل وزيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات

والمضي قدماً في برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق المزيد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تعمل على جذب الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية.

بل ولعمل على تحقيق للتنسيق والتوافق في مجال التشريعات والإجراءات المنظمة للأنشطة الاقتصادية بحيث توفر في جوانبها المختلفة الضمانات اللازمة لرؤوس الأموال والاستثمارات وعائداتها، وقوة العمل العربية في حركتها وانتقالها من قطر لآخر، كما توفر الأوقات المناسبة للتحكم وفرض المنازعات حول قضايا الاستثمار في أقصر فترة زمنية ممكنة، بل والعمل بصورة تدريجية على تطبيق مبدأ " المواطنة الاقتصادية العربية " وهو الذي يتيح لرؤوس الأموال العربية من خلال إقامة السوق المالية العربية المشتركة والعمالة، الانتقال بين أجزاء المنطقة العربية بنفس المزايا التي يتمتع بها مثيلها الوطني، وإذا تحقق ذلك فمن الممكن وضع خطة عربية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية ويبدو أن وجود هذه الخطة ضروري حتى تتزايد فعالية حركة رؤوس الأموال العربية كمعصر مؤثر في التكتل الاقتصادي العربي، ويمكن أن تأخذ تلك الخطة بمفهوم التخطيط التثبيري، ويمكن من خلالها إعطاء أولوية للمشروعات ذات التأثير المتوافق لإحداث التكامل بين الاقتصادات العربية.

خاتمة : يبدو أن منهج التخطيط التثبيري يمكن أن يشكل دليلاً تسترشد به عمليات للتنمية القطرية التي تولجه تحديات الترتيبات الاقتصادية للشرق أوسطية والمتوسطية واتجاهات العولمة عموماً، بل وموقع الاقتصاد العربي ضمن بيئة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إذ أن عمليات التنمية القطرية مازالت بحاجة إلى دليل على يحين لها اتجاهاتها ومراميها إزاء بعضها البعض بما يضمن لها قدر أكبر من التنسيق والتكامل .

ولعل من الضروري الإشارة هنا إلى أن منهج التخطيط التثبيري على الصعيد العربي ليس مجرد منهجاً فنياً بل يشكل ضرورة اقتصادية وسياسية من منظور المستقبل العربي من أجل تحقيق أكبر درجة من التنسيق، ولا نقول التنسيق بين سياسات للتنمية القطرية في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي وبناء درجة أكبر من التكافؤ وتبوير



المزيد نحو قيام التكتل الاقتصادي العربي ويجعله واقعاً ملموساً ويحول المنطقة العربية إلى نسيج ولحد تتعامل فيه المصالح الاقتصادية للجميع .

ولعل المتبع للتطورات التي يعيشها الوطن العربي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يلاحظ أن تلك التطورات تنفعه نحو إزالة كل العوائق والمعوقات التي كانت تقف حاجلاً دون تفصيل وقيام تكتل اقتصادي عربي قوي، فللقاعدة الاقتصادية تطورت والتركيبية الاجتماعية تغيرت واستقرت والأنظمة السياسية في معظمها تبدلت وتعتلت مما ولّد المزيد من الإدارة السياسية التي أخذت تبلور رغبة أكيدة في قيام اقتصادي عربي فعال وهو ما يبحث على التناول .

ولا يخفى فوق كل ذلك، ما يحدث على الصعيد الاقتصادي من تزايد دور القطاع الخاص وطبقة رجال الأعمال لقادرة على العمل والتعامل على الساحة العربية والعالمية في جميع الميادين والأنشطة والقطاعات سواء القطاع الصناعي أو الزراعي أو قطاع المال والخدمات والسياحة بل والإعلام، مما أفرز رجال أعمال عرب ذوي مهارة مرتفعة بل وذات ثقل عالمي، ومن هنا بدأت تظهر قوى قادرة على اتخاذ المشروعات العربية المشتركة والتي لا تخفيها ولا تعوقها الحدود للقارية ولا مآرب الأنظمة السياسية، وسيساعدها في ذلك تصميم التحول لأليات السوق وتعميق اقتصاديات السوق في كل الدول العربية تقريباً .

وهو اتجاه هام وفعال يؤدي إلى تقارب الدول العربية ويلعب دوراً مؤثراً في قيام التكتل الاقتصادي العربي وخاصة في ظل اللقاء مع للتوجهات السياسية للأنظمة العربية، بل واتساقه مع وجود إدارة سياسية متزايدة وقوية نحو قيام هذا التكتل الاقتصادي العربي المنشود .

ولعل ذلك ما دعا البعض إلى الدعوة إلى تخصيص المشروعات العربية المشتركة لتساعد على إقامة سوق مالية عربية مشتركة، تكون أسهم تلك المشروعات نواة هذه السوق ويتم تداولها بين المواطنين العرب في البورصات العربية، ومن ثم على الحكومات العربية التنازل عن ملكيتها في المشروعات المذكورة في إطار اتفاق الإدارة السياسية مع نمو أليات السوق والخصخصة، وهو اتجاه يدعم قيام

ويؤدي في النهاية إلى زيادة التجارة البينية العربية حيث تتجه تلك التجارة إلى التزايد مما يؤدي إلى إحداث استقرار في قيمة الصادرات العربية، وهو ما يؤدي إلى اتساع السوق أمام المنتجات العربية .

وفي إطار إمكانيات تحقق كل تلك المزايا التي يوفرها التكتل الاقتصادي العربي، فإن هذا كفيل بأن تقوم كل الأطراف العربية بحزيمة وإدارة العمل بالدراسات والتحليلات التي يمكن أن تجريها المؤسسات للبحثية العربية ومراكز صناعة القرار على المستوى العربي، التي تعمل في مجموعها على توفير السبل والأساليب للتغلب على كل المعوقات التي قد تقف عائقاً دون التكتل الاقتصادي العربي المنشود مهما كانت هذه المعوقات، سواء كانت معوقات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو مؤسسية.

ويجب وضع نصب الأعين مبدأ إلهام للعمل الاقتصادي العربي المشترك عن أي خلافات سياسية بل ووضع الضمانات الكافية لحماية المشروعات العربية المشتركة من القرارات الإنفعالية العربية، بل العمل على تنمية الإدارة السياسية لتنمية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بل وتحيز الشعوب العربية ودفعها نحو المشروعات التكاملية، والصيغ التكاملية الاقتصادية بل وضع استراتيجيات قيام التكتل الاقتصادي العربي ضمن جدول كل للتخطيطات غير الحكومية العربية مثل للتخطيطات التكنولوجية العربية وجمعيات وتنظيمات رجال الأعمال بل ومنح الفئات الأخيرة حرية الحركة والانتقال بتسهيل حركة انتقالهم من قطر إلى قطر دون عوائق، وعلى جامعة الدول العربية أن تصدر بطلقة هوية شخصية لرجال الأعمال العرب لتسهيل حصولهم على التأثيرات اللازمة لتتفاهم بين الدول العربية، وإنشاء قاعدة بيانات لمنظمات الأعمال العربية ورجال الأعمال بل والاستفادة مما هو متاح من قواعد بيانات متوافرة لدى برنامج لتحويل التجارة العربية وجمعيات رجال الأعمال العربية وغيرها، لتكون صورة الأسواق العربية وفرص ومجالات الاستثمارات متاحة في إطار تحركات شعبية وقطاع خاص، لكي تتحول إلى مشروعات اقتصادية وعلاقات اقتصادية متشابكة تحقق إحداث المزيد من التعاون الاقتصادي العربي في العديد من الاتجاهاً وهو ما يقدم



التكثف الاقتصادي العربي المنشود .

سبلها : لعل الملاحظة السليمة، تجعلنا نؤكد على ضرورة العمل والسير قدماً في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبق في معظم أو كل الدول العربية تقريباً سواء الدول النفطية في إطار إعادة هيكلة اقتصاداتها وتحويله من نظمي يعتمد بدرجة تكاد تكون كلية على قطاع واحد هو قطاع النفط إلى اقتصاد متنوع يزداد كفاءة ونمواً اقتصادياً، وكذلك برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في الدول العربية غير النفطية بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي لتلك الاقتصاديات .

حيث يلاحظ على برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في كل من الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية أنها تنسم بسيمات مشتركة رغم اختلاف الظروف والأهداف، لعل من أهمها : أنها تعمق التحول لآليات السوق وتطبق برامج طموحة للخصخصة، وتحرر المعاملات الاقتصادية بل وتحرر التجارة الخارجية العربية من الكثير من القيود، وتزيد من دور القطاع الخاص العربي، وهو ما يخدم الهدف من قيام كتلة اقتصادي عربي فعال وبسبل من وجوده، حيث إن ذلك كله يمكن أن يؤدي إلى هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون تكاملية وليست تنافسية ويمكن العمل في هذا المجال في اتجاهين :

الاتجاه الأول : يتلخص في الإسراع بعملية وبرامج الخصخصة ودعم وتشجيع القطاع الخاص حتى تقوم المشروعات العربية على الشعوب ممثلة في القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية العربية بدلاً من الحكومات والقطاع العام .

أما الاتجاه الثاني : فيتمثل بإعادة توطيد الأنشطة الاقتصادية العربية على أساس مبدأ الميزة النسبية والتنافسية من خلال العمل على تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في المنطقة العربية، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على تخصيص كل دولة عربية في السلع والخدمات التي لها ميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومستقبلية ومن خلال هذه الاستراتيجية يمكن أن تتجسّد عملية إعادة هيكلة الاقتصادات العربية تلقائياً، لتتحول

إلى اقتصاديات تكاملية وليست تنافسية وفي نفس الوقت تستطيع أن تكون على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي، ويلاحظ أن تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في الاقتصادات العربية يحدث نوعاً من التخصص وتقسيم العمل العربي على أساس الميزة النسبية والتنافسية لكل دولة وهو ما يساعد في تفعيل التكثف الاقتصادي العربي ؛ نظراً لأنه يصق مبدأ الاعتماد المتبادل وهو ما يعظم المصلحة الاقتصادية العربية المشتركة، ويجعل النظام الاقتصادي العربي الجديد أكثر تكاملاً ويكون للتكثف الاقتصادي العربي الدور الذي ينتظر منه القيام به ... ولعل المشاهد والمتابع للاقتصادات العربية يجد أنها لمسبب أو لآخر متجهة إلى ذلك .

ثانياً : لابد من أن تعمل أطراف التكثف الاقتصادي العربي على توفير الإطار المؤسسي الفعال بشروطه اللازمة لنجاح منطقة التجارة العربية الشاملة فلا بد من توفر حد أدنى من الترابط والتكامل الداخلي بين قطاعات الاقتصاد العربي وبين السياسات التنموية، وهو ما يعظم الاستفادة الخارجية من التكثف الاقتصادي العربي لكل دولة، وهذا يتوقف على الإدارة الاقتصادية وكفاءة مؤسسات السوق وكفاءة وفعالية البنية الاقتصادية الأساسية مثل شبكات الطرق والنقل والمواصلات وغيرها .

ومن ناحية أخرى لابد من تفعيل الدور الذي تلعبه الأجهزة الحكومية الحاكمة للاستثمار والتراخيص والتجارة الخارجية والمراقبة على أنشطة المشروعات، وزيادة كفاءة أداء المرافق الحكومية حيث تلعب دوراً أساسياً في تيسير أو تعويق التبادل التجاري وفي تيسير أو تعويق حركة عوامل الإنتاج وكذا في تيسير أو تعويق المشروعات العربية المشتركة عابرة القطرية والمستهدفة في ترويجيات قيام التكثف الاقتصادي العربي .

ويضاف إلى ذلك أن السير قدماً في الإصلاح الإداري للأجهزة الحكومية التي تتعامل مع القطاع الاقتصادي في كل الدول العربية مسألة ضرورية، على أن يتم ذلك متوازياً مع بناء كيان مؤسسي يطبق وينفذ ويراقب الاتفاقيات والقواعد والقرارات التي تتم في إطار اتفاقية



التحويل اللازم للنهوض بالمناطق الأقل تقدماً . وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في المنطقة العربية بعض المؤسسات الصالحة للقيام بهذا الدور، مثل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه يعيب على هذه المؤسسات محدودية الموارد واعتمادها على التمويل مع المشروعات المحلية محدودة الهدف، لذا فهناك ضرورة ملحة لإيجاد مؤسسة تمويل عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية IFC لتمويل مشروعات القطاع الخاص مباشرة دون ضمان الحكومة، على أن يسهم القطاع الخاص في رأس مال هذه المؤسسة وفي إدارتها، بل يمكن أن ننصوّر أنه من خلال استكمال الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي العربي أن ينشأ مجلس رئاسة يمثل حكم الدول الأعضاء يتولى وضع وإقرار السياسات اللازمة لتحقيق أهداف هذا التكتل إلى جانب إنشاء برلمان للشعوب العربية لأهمية المشاركة العربية الشعبية في تحقيق الأهداف المطلوبة، حيث إن مسيرة التنمية السلمية تحتاج إلى مشاركة شعبية واسعة وكثيفة لما تتطلبه من وجوب التزام المواطنين بأجانبها ومسئوليتها وذلك أسوة بالبرلمان الأوروبي، وتتضمن الآلية المؤسسية إقامة نظام عملي لتوزيع منافع التكامل مثل ما حدث في دول الاتحاد الأوروبي . بالإضافة إلى تعويض المتضررين، من تخفيض الرسوم الجمركية وفتح الأسواق . ومن المؤكد أن المزايا الاقتصادية في الأجل الطويل سوف تغطي مراحل الخسائر المؤقتة الناتجة في الأجل القصير نتيجة لإعادة الهيكلة التي تحدث أثناء إنشاء مراحل التكتل الاقتصادي العربي .

تليها : في إطار تحسين الآلية المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي، لابد من العمل على إزالة ازدواجية القلمة بين مجلس الوحدة الاقتصادية (٢ دولة) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، حيث أن السعي بحزم نحو إلزاقها يؤدي إلى إنطلاق المسيرة للتكاملية في وقت لا يحتمل ضياع الفرص، والسير بخطى واضحة نحو الهدف المراد تحقيقه بكل ما يحمله القرن الحادي والعشرون من تحديات، بل إن التدخل الاقتصادي هو الكفيل بمواجهة كل ما يحمله الواقع من تناقضات ومبادرات إصلاحية سياسية .

منطقة التجارة الحرة، على أن يتوافر له القوة الإلزامية والسلطات التسيقية التي تمكنه من أن يتابع ويطبق الجراءات ويفض المنازعات على أن يحرر بالقدرة الفنية والمعلوماتية التي تمكنه من القيام بدوره، على أن تتنقل المسألة بعد ذلك في مجال تفعيل قيام منطقة التجارة الحرة العربية إلى أفق أبعد من التنسيق في السياسات الإنتاجية والسياسات التنموية بين الدول العربية، بما في ذلك من مراجعة الكثير من المشروعات القطرية التي أقيمت خلال الحفبة الماضية لجمالها أكثر قدرة على المنافسة وعلى إحداث التكامل .

ولعل الاتجاه إلى إحداث التنسيق والتكامل للتنموي يحتاج في حد ذاته إلى آلية مؤسسية لتحقيقه، ويتطلب تبادل وتنسيق خطط ومشروعات التنمية وتنسيق الأنشطة حتى تلك التي يقوم بها القطاع الخاص في إطار التخطيط التائسيري السابق الإشارة إليه . وكل ذلك يؤدي إلى تحقيق الاستفادة القصوى من المزايا النسبية والتنافسية التي تملكها كل دولة أو تملكها القطاعات الاقتصادية على مستوى المنطقة العربية، وقد تتطلب آلية التنسيق هذه أن ينشأ مجلس وزاري للتنمية والتخطيط على مستوى المنطقة العربية، بل هناك حاجة كذلك لإشراك مؤسسات القطاع الخاص مثل الغرف التجارية والاتحادات الصناعية العربية وجمعيات المستثمرين، مع ممثل الجهات الحكومية في آليات صنع القرار في الكيان المؤسسي الإقليمي، ويمثل إشراك هذه المؤسسات ركناً هاماً لاستكمال المقومات المؤسسية لنجاح وإغاية منطقة التجارة الحرة العربية كأول مرحلة لقيام التكتل الاقتصادي العربي .

وبلاحظ أن النجاح في هذه التوجهات يمكن أن يؤدي إلى وجود إمكانية لوضع خطة قومية تكاملية عربية، ويكون المجلس الوزاري للتنمية والتخطيط الذي يضم وزراء التخطيط والتنمية والاقتصاد في الدول العربية المشاركة مجلساً أعلى للتنسيق العربي، ويمكن إنشاء في هذه الحالة بنك أو مؤسسة تمويل للتكامل الاقتصادي العربي يتم من خلاله التمويل اللازم للأنشطة الأساسية لتحقيق أهداف هذا التكتل، مما يؤدي إلى إحداث التكامل الاقتصادي العربي من منظور استراتيجي، حيث يمكن في هذه الحالة أن يوفر



المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية

إعداد

- د. سامية طلعت
د. عزة محمد مصطفى
د. فاروق القنود

وبعرض القسم الرابع ملخص وخلاصة يجب عرض خلاصة ونتائج وتوصيات البحث. ويقدم للقسم الأخير مقترحات ببحوث مستقبلية .

١ - مفهوم المحتوى الإعلامي

لوحظ وجود عدة مفاهيم للمحتوى الإعلامي في الأدب المحاسبي وهي المفهوم العادي، والمفهوم الإضافي، والمفهوم النسبي. وسيتم مناقشة هذه المفاهيم في هذا القسم. ١/ المفهوم العادي

يرى Watts and Zimmerman (1986, p.39) أن المحتوى الإعلامي "Information Content"، يتلق بما إذا كان حدث معين مثل الإعلان عن الأرباح له تأثير على أسعار الأسهم وقت هذا الإعلان. ويتفق د. أحمد السيد (١٩٩٣، ص ١٤٤) مع هذا الرأي حيث يرى أن اصطلاح المحتوى الإعلامي يشير إلى ما إذا كان حدث ما - مثل الإفصاح عن أرقام الدخل المحاسبي - له تأثير على سعر السهم في تاريخ هذا الحدث. ويلاحظ أن هذين للتعريفين قد ربطا بين نشر أو الإعلان عن البند المراد قياس محتواه الإعلامي وبين التغييرات التي تحدث في أسعار الأسهم في تاريخ الإعلان حيث يعتبر البند له محتوى إعلامي إذا أدى الإعلان عنه إلى حدوث تغير في أسعار الأسهم في تاريخ هذا الإعلان .

ويرى Castagne and Matolcsy (1989, p. 318) أن البنود التي تنشر في القوائم المالية للشركة ينظر إليها على أنها مؤشرات حول خصائص الشركة في وضع معين، وإذا أدى نشر هذه المؤشرات إلى تغير معتقدات المستثمرين حول خصائص الشركة التي تؤثر في قيم الأوراق المالية فإن عوائد (*) الأوراق المالية تتغير طبقاً لهذا ويعرف مدى

(*) لم يوضح الباحثان التصود بوائد الأوراق المالية ولكن يمتد في

مقدمة :

اهتم الفكر المحاسبي منذ الثمانينات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بدراسة إلى أي مدى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية له محتوى إعلامي ويؤثر على سوق الأوراق المالية (Jennings and Starks , 1985 ; Wilson , 1986 , 1987 ; Bernard and Stober , 1989) أما في جمهورية مصر العربية وللدول العربية بصفة عامة فهناك قلة في الأبحاث المنشورة المتعلقة بهذا الموضوع (دحسن سليمان، ٢٠٠٠، ص ١١٣ سامية طلعت، ٢٠٠٣، ص ب).

لهذا هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة وخاصة بعد عودة نشاط سوق الأوراق المالية في مصر .

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء مزيد من الضوء على مدى منفعة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية المتعلقة بمكونات صافي الربح المنشورة في القوائم المالية للشركات المساهمة بالنسبة لمتداولي الأسهم في سوق الأوراق المالية طبقاً لمستويات كفاءة السوق المختلفة .

ويستند هذا البحث على المنهج النظري لاستقراء أهم ما نشر في الدوريات العلمية والكتب التي تناولت موضوع البحث وذلك لجمع ومراجعة ومناقشة وتحليل ما هو موجود في الأدب المحاسبي حتى يمكن تحقيق الهدف من هذا البحث.

ويحتوي البحث على خمسة أقسام بخلاف المقدمة والمراجع . يحل القسم الأول مفهوم المحتوى الإعلامي حيث لوحظ تعدد مفاهيمه . والقسم الثاني يناقش موضوع المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية من حيث العلاقة بينهم، ومفاهيم كفاءة السوق، ومستويات الكفاءة . ويتناول القسم الثالث كيفية قياس المحتوى الإعلامي.

$$E(R_{it}) \neq E(R_{it} / y_{it}) \quad (2)$$

على الأقل بالنسبة لبند واحد من y_{it} .
أي أنه إذا كانت القيمة المتوقعة للتوزيع الحدي للمائد على الورقة المالية i في الفترة t في ظل عدم الإعلان عن المؤشر y_{it} لا تساوي القيمة المتوقعة لهذا التوزيع في ظل الإعلان عنه فإن هذا يعني أن المؤشر y_{it} له محتوى إعلامي .
لما Firth (1981, p. 522) فقد عرف المحتوى الإعلامي - في إطار دراسته - بأنه التحركات غير العادية في عوائد الأوراق المالية والتغيرات في كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات التي يتم القيام بها . ويلاحظ أن هذا التعريف يشير إلى عنصر جديد في تعريف المحتوى الإعلامي وهو مدى تأثير نشاط تداول الأسهم بالإعلان عن المعلومات المحاسبية .

١/٢ المفهوم الإضافي

يرى بعض الكتاب (Hoskin et al., 1986, p.1) أن المحتوى الإعلامي الإضافي " Incremental Information Content " يعني المحتوى الإعلامي الذي يربط عن المعلومات التي يحويها الإعلان عن الأرباح في حد ذاته .
ويرى Wilson (1987, p. 294) أنه يقال أن C (لحد مكونات صافي الربح) لها محتوى إعلامي إضافي يزيد عن E إذا كانت :

$$F(R/E, C) \neq F(R/E) \quad (3)$$

حيث أن :

$$F = \text{دالة الكثافة الاحتمالية} .$$

R = عائد الأسهم المعلن في الفترة التي تقع بعد تاريخ

الإعلان عن E و C ، وعن E .

E = الأرباح .

C = أحد مكونات رقم الربح .

كما أشار بعض الكتاب (Biddle et al., 1995, p.3) إلى أن المحتوى الإعلامي الإضافي يعني أن أحد المقاييس المحاسبية يمدنا بمحتوى إعلامي يزيد ويختلف عن المحتوى الإعلامي الذي يمدنا به المقاييس الأخرى .

وقد أشار Matolcsy (1984, p. 557) ، و (1981) Catagne and Matolcsy p.318 إلى مفهوم المحتوى الإعلامي الحدي " Marginal Information Content " حيث يقال أن مقياس معين له محتوى إعلامي حدي إذا كان محتواه الإعلامي يزيد ويختلف عن كل المقاييس الأخرى المدركة في نفس الوقت .

ويلاحظ أن المحتوى الإعلامي الحدي هو نفسه المحتوى

اعتماد عوائد الأوراق المالية على مؤشر معين على أنه المحتوى الإعلامي لهذه الإشارة . ويتفق د. إبراهيم النصوصي (١٩٩٥، ص ٣٢٧) مع هذا الرأي حيث يرى أن مفهوم المحتوى الإعلامي يتركز بصورة أساسية في الأثر المترتبة على قيام منشأة الأعمال بالإفصاح أو الإعلان عن معلومة - أو معلومات معينة - والتي من شأنها إحداث تغييرات في قرارات المستثمرين بشأن تقديراتهم السابقة بما يؤثر على الأسعار المحددة للأوراق المالية الخاصة بتلك المنشأة . ويلاحظ أن هذين التعريفين قد ركزا على التغير الذي يحدث في معتقدات المستثمرين فيما يتعلق بمركز الشركة في السوق نتيجة لما تم الإفصاح عنه من معلومات وتأثير ذلك على عوائد الأوراق المالية .

وقد عرف البعض (Beaver and Landsman, 1983, p. 273) as cited in Murdoch, 1986, p.1 المحتوى الإعلامي بأنه قدرة البيانات على شرح التغيرات في أسعار الأسهم . كما عرف آخرون (Biddle et al., 1995, p.18) المحتوى الإعلامي لمخبر ما (X مثلاً) بأنه نسبة التغير في المتغير التابع والتي يمكن شرحها بواسطة المتغير المستقل . وفقاً لذلك يعتبر متغير ما ذو محتوى إعلامي إذا كان قادراً على شرح للتغيرات في أسعار الأسهم .

ويرى Beaver (1981 b, pp. 165-166) أن المؤشر

y_{it} يخبر له محتوى إعلامي إذا كان :

$$R_{i,t} = a_i + b_i R_{m,t} + e_{it} \quad (7)$$

على الأقل بالنسبة لبند واحد من y_{it}

حيث أن :

$Z_{i,t+1}$ = التوزيع الحدي للمائد من الورقة المالية i أثناء الفترة t .

$F(R_{it} / y_{it})$ = توزيع المائد (R_{it}) في ظل الإعلان عن المؤشر y_{it} .

y_{it} = مؤشر من نظام المعلومات m_t يطن عنه في الفترة t ومن المحتمل أن يكون له تأثير على الورقة المالية i .

ولم تركز أغلب الدراسات على التوزيع الحدي للمائد ولكن على القيمة المتوقعة لهذا التوزيع وبالتالي يمكن تعريف المحتوى الإعلامي بأنه :

=

هذا البحث أن المقصود بما هو التغير في أسعار الأوراق المالية وهو ما يعرف بالمائد السوقي للأوراق المالية .



الأخر. وفي إطار التفرقة بين المحتوى الإعلامي النسبي والمحتوى الإعلامي الإضافي ذكرنا أنه يفترض وجود اثنين من المقاييس الحسابية هما Y و X (حيث المتغير التابع هو عوائد أو أسعار الأسهم) فإن المحتوى الإعلامي النسبي يهتم بتحديد ما إذا كان المحتوى الإعلامي X قطع أكبر أو أقل من أو يساوي المحتوى الإعلامي Y قطع بينما يهتم المحتوى الإعلامي الإضافي بتحديد ما إذا كان المحتوى الإعلامي X و Y معاً أكبر من أي المتغيرين بمفرده.

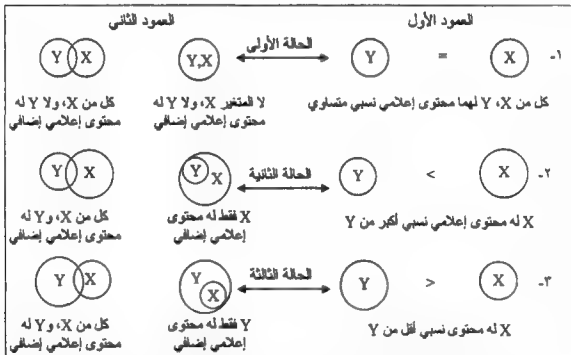
ويوضح الشكل رقم (1/1) العلاقة بين المحتوى الإعلامي للنسبي والمحتوى الإعلامي الإضافي حيث يمثل حجم الدوائر مدى قدرة كل من المقاييس X و Y على شرح التغير في المتغير التابع (أسعار أو عوائد الأسهم)، ويمثل العمود الأول الأحوال الثلاثة الممكنة للمحتوى الإعلامي النسبي X و Y أما العمود الثاني فيمثل حالات المحتوى الإعلامي الإضافي التي تتفق مع المحتوى الإعلامي النسبي للمتغيرين X و Y .

الإعلامي الإضافي نظراً للتطبيق في مفهوم كل منهما. كما أشار تباختان أيضاً إلى مفهوم المحتوى الإعلامي المشترك "Join Information Content" وهو عبارة عن مجموع المحتويات الإعلامية للإشارات أو المتغيرات المدركة في نفس الوقت.

وفي إطار التفرقة بين المحتوى الإعلامي العادي والمحتوى الإعلامي الإضافي أشار Board and Day (1989, p.7) إلى أن اختبارات المحتوى الإعلامي العادي تقتصر ما إذا كان مقياس معين يؤثر على عوائد الأوراق المالية غير العادية، بينما تقتصر اختبارات المحتوى الإعلامي الإضافي ما إذا كان مقياس معين يحتوي على معلومات أكثر من تلك الموجودة في مقياس آخر.

3/1 المفهوم النسبي

أشار بعض الكتاب (Biddle et al., 1995, pp. 4-5) إلى مفهوم المحتوى الإعلامي النسبي "Relative Information Content" والذي يعني أن أحد المقاييس الحسابية له محتوى إعلامي يساوي أو أكبر أو أقل من



شكل رقم (1/1) المحتوى الإعلامي النسبي مقابل المحتوى الإعلامي الإضافي - المصدر Biddle et al., 1995, p.4

المتغير X له محتوى إعلامي نسبي أكبر من Y ، هذه الحالة يقابلها أنه إما X له محتوى إعلامي إضافي يزيد عن Y ، أو أن كل من المتغيرين له محتوى إعلامي إضافي يزيد عن الآخر، وبالنسبة للحالة الثالثة وهي حالة أن X له محتوى إعلامي نسبي أقل من Y ولاحظ أنه يقابلها حالتين للمحتوى الإعلامي الإضافي هما أن يكون Y له محتوى إعلامي

ويوضح من الشكل السابق أن كل حالة محتوى إعلامي نسبي يقابلها حالتين للمحتوى الإعلامي الإضافي. فبالنسبة للحالة الأولى وهي حالة تساوي المحتوى الإعلامي النسبي X و Y يلاحظ أنه يقابلها حالة عدم وجود محتوى إعلامي إضافي لأي من المتغيرين، أو وجود محتوى إعلامي إضافي لكل من المتغيرين. وبالنسبة للحالة الثانية وهي حالة أن



إضافي يزيد عن X ، أو أن كل من المتغيرين X و Y له محتوى إعلامي إضافي .

وتستخدم اختبارات المحتوى الإعلامي النسبي إذا أراد الباحث تحديد أي المتغيرات لها محتوى إعلامي أكبر أو أقل من أو يساوي الآخر عند المقارنة بين عدة بدائل أو ترتيبها وفقاً لمحتواها الإعلامي . فمثلاً قد ترغب الجهات التي تقوم بوضع المعايير في الاختيار من بين معايير محاسبية بديلة وقد يرغب المديرون في الاختيار من بين مجالات محاسبية للتقرير عن نتائج أعمالهم وعندئذ يكون من المفيد ترتيب هذه البدائل حسب محتواها الإعلامي أي تحديد محتواها الإعلامي النسبي، أما اختبارات المحتوى الإعلامي الإضافي فيستخدمها الباحث للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمساهمة الإضافية لمغير معين في ظل وجود متغير آخر أو أكثر مثل تحديد المحتوى الإعلامي الإضافي للنتائج النقدية والذي يزيد عن الأرباح (Biddle et al ., 1995, p.2)

يخلص الباحثون مما سبق إلى أنه يقال أن بلد معين خاص بشركة ما له محتوى إعلامي عادي إذا أدى الإفصاح عنه إلى حدوث تغير في معتقدات المستثمرين فيما يتعلق بخصائص الشركة مما يؤدي إلى حدوث تغير في أسعار أو عوائد أسهم هذه الشركة أو حجم تداولها، ويعني آخر يقصد بالمحتوى الإعلامي العادي لمغير معين مدى قدرة المتغير على تفسير التغير في أسعار أو عوائد الأسهم أو حجم تداولها. أما المحتوى الإعلامي الإضافي (الحدى) فيعني مدى احتواء متغير معين على معلومات تختلف عن المعلومات التي يحويها متغير آخر أو أكثر تساهم في تفسير التغير في أسعار أو عوائد الأسهم أو حجم تداولها . ويقصد بالمحتوى الإعلامي النسبي مدى احتواء متغير معين لشركة ما على معلومات تساوي أو أكبر أو أقل من تلك التي يحويها متغير آخر تساهم في تفسير التغير في أسعار أو عوائد أسهم هذه الشركة أو حجم تداولها .

٢- المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية

يمرر القسم الثلاثة بين دراسات المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية، ومفهوم وكفاءة سوق الأوراق المالية، وأخيراً مستويات وكفاءة السوق .

١/٢ العلاقة بين دراسات المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية :

ظهر في الستينيات اتجاه بحثي جديد عرف بالأبحاث المحاسبية المعتمدة على أسواق الأوراق المالية (Market

Based Accounting Research) بهدف دراسة ما إذا كانت القوائم المالية تحتوي على معلومات ذات قيمة أو منفعة في تحديد أسعار الأسهم، وما إذا كان السوق يستطيع التنبؤ بهذه المعلومات قبل الإفصاح عنها، وتركز هذه الدراسات على فرض كفاءة أسواق الأوراق المالية - أسعار الأسهم، وما إذا كان السوق يستطيع التنبؤ بهذه المعلومات قبل الإفصاح عنها، وتركز هذه الدراسات على فرض كفاءة أسواق الأوراق المالية - أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة - وعلى ذلك فإن قيمة المعلومات المحاسبية المعلن عنها يمكن قياسها عن طريق قياس مدى تأثير أسعار الأسهم بهذه المعلومات (أشرف الشراوي، ١٩٩٤، ص ٥) . ويمكن تقسيم هذه الدراسات طبقاً للهدف منها إلى أربع أنواع (Lev and Ohlson , 1982 , pp.257-290) هي :

- ١- دراسات المحتوى الإعلامي : وتهدف إلى تحديد مساهمة المتغيرات المحاسبية (مثل الأرباح) في تحديد سلوك عوائد أو أسعار الأسهم، وما إذا كان الإفصاح المحاسبى يوصل معلومات مفيدة لسوق الأوراق المالية .
- ٢- التغيرات الاختيارية في الأساليب المحاسبية : وتهتم للدراسات في هذا المجال بتحديد رد فعل المستثمرين للتغيير في الأساليب المحاسبية وما إذا كان المستثمرون يخذعون " Misled " باستخدام أساليب قياس وإفصاح محاسبى بديلة أو أنهم قادرون على إدراك الدلالات الحقيقية للأرقام المحاسبية في ظل استخدام أساليب مختلفة للقياس والإفصاح المحاسبى .
- ٣- تأثير السوق بالقوانين المحاسبية : وتتناول الدراسات في هذا المجال سلوك أسعار الأسهم حول تاريخ نشر للقانون المحاسبى (المعايير المحاسبية ومتطلبات الإفصاح التي تصدرها الجهات المنظمة لهيئة المحاسبة مثل مجلس معايير المحاسبة المالية " FASB " ولجنة بورصة الأوراق المالية " SEC ")، كما تفحص أيضاً المحتوى الإعلامي للبيانات التي يجب أن توضع عنها الشركات نتيجة للإصدارات أو المعايير الجديدة .
- ٤- دراسات كفاءة السوق : وتستخدم هذه المجموعة من الدراسات البيانات المحاسبية لاختبار مدى كفاءة السوق ومدى صحة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، وتهدف إلى فحص، ما إذا كانت أسعار الأسهم تتدخل بسرعة نتيجة للإعلان عن معلومات جديدة وتعكس بالكامل كل المعلومات العالمة المتاحة .



ويلاحظ اعتماد التعريفات السابقة على عبارتي " تعكس بصورة كاملة " و " المعلومات المتاحة " وتعني العبارة الأولى أن المستثمرين يقومون بتحليل المعلومات الجديدة بسرعة ويحلون توقعاتهم ويقومون بشراء أو بيع الأوراق المالية طبقاً لهذا حتى تزيل التغيرات في السعر الحافظ على مزيد من تداول الأوراق المالية (Higgins,1995,p.178).
لما عبارة " المعلومات المتاحة " فيقصد بها المعلومات الموجودة في السوق عن الأصول التي يتم تداولها.

وقد حاول Fama (1970,pp.384-385) توضيح مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية باستخدام نموذج رياضي عرف باسم نموذج العبارة العادلة "Fair Game Model" ويلخص هذا النموذج للشكل التالي :

$$Z_{t,t+1} = r_{t,t+1} - E(r_{t,t+1}/\Phi_t) \quad (4)$$

حيث أن :

$$Z_{t,t+1} = \text{العائد غير العادي على الورقة المالية } Z \text{ في الفترة } t+1$$

$$r_{t,t+1} = \text{العائد الفعلي من الأوراق المالية } Z \text{ في الفترة } t+1$$

(حيث يعرف العائد على أنه النسبة المئوية للتغير في أسعار الأوراق المالية محملة بالتوزيعات الفعلية).

$$E(r_{t,t+1}/\Phi_t) = \text{العائد المتوقع على الورقة المالية } Z \text{ في الفترة } t+1 \text{ في ضوء كمية المعلومات } \Phi_t$$

Φ_t = المعلومات المتاحة المفترض أن يتمكن بالكامل في الأسرار في الفترة t .

ويتضح من المعادلة السابقة أن العائد غير العادي على الورقة المالية Z في الفترة $t+1$ تساوي العائد الفعلي $r_{t,t+1}$ مستثلاً منها العائد المتوقع $E(r_{t,t+1}/\Phi_t)$ ويتوقف العائد المتوقع على كمية المعلومات المتاحة التي يفترض أنها تتعكس بصورة كاملة على أسعار الأوراق المالية في الفترة t . وطبقاً لـ Fama (1970,p.385) ففي السوق الكفاءة تكون القيمة المتوقعة للعائد غير العادي تساوي صفر . ويتفق Brown (1978, p.17) مع هذا الرأي حيث عرف سوق الأوراق المالية لكفاءة بأنه السوق الذي يستحيل أن تتحقق فيه عوائد غير عالية عن طريق المتاجرة في الأوراق المالية على أسس المعلومات المتاحة .

كما أشار Lundholm (1991, p. 489) إلى أن الاختبارات العملية للكفاءة في الأدب المحاسبي أوضحت أن السوق يعتبر كفاءة فيما يتعلق ببعض المعلومات المحاسبية

ووفقاً لذلك فإن دراسات المحتوى الإعلامي - كأحد أنواع الأبحاث المحاسبية المعتمدة على أسواق الأوراق المالية - تقوم على فرض كفاءة السوق حيث يحقق هذا الفرض عدة مزاي (Lev and Ohlson , 1982 , pp.252-253) عند اختبار المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وهي :

- 1- بافتراض كفاءة السوق فإنه يمكن استنتاج المحتوى الإعلامي للبيانات المحاسبية من خلال ملاحظة رد فعل أسعار الأسهم أو حجم تداولها للإعلان عن هذه البيانات.
- 2- عند وجود طرق بديلة للقياس أو تسجيل بلد معين في القوائم المالية، فإن فرض كفاءة السوق يمكننا من تقييم هذه الطرق حيث تفضل الطريقة التي يؤثر الإفصاح بها على أسعار الأسهم بدرجة أكبر من الطرق الأخرى .

يخلص الباحثون مما سبق إلى أن دراسات المحتوى الإعلامي تفترض كفاءة سوق الأوراق المالية حتى يمكن قياس المحتوى الإعلامي للمتغيرات المحاسبية المختلفة. ويعتمد هذا القياس على فحص مدى تغير متوسط أو ثبات أسعار الأسهم أو حجم تداولها نتيجة للإعلان عن المتغير المحاسبي، أو تحديد مدى ارتباط الإعلان عن هذا المتغير بالتغير في أسعار الأسهم أو حجم تداولها .
٢/٢ مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية :

تعددت التعريفات الخاصة بكفاءة سوق الأوراق المالية وإن كان معظمها قد ركز على العلاقة بين المعلومات وأسعار الأوراق المالية - خاصة الأسهم - فطبي سبيل المثال يرى Fama (1970, p.383) أن السوق لكفاءة هو السوق الذي تعكس فيه أسعار الأوراق المالية بصورة كاملة كل المعلومات المتاحة . ويعتقد Mcinish and Puglisi (1982, p.167) أن السوق يعتبر كفاءة بالنسبة لورقة مالية إذا عكس سعر هذه الورقة كافة المعلومات المتاحة المتعلقة بهذه الورقة . كما يرى Duckman and Morse (1986, p.5)، أن سوق الأوراق المالية يعرف بصفة عامة على أنه كفاءة إذا انتمكت كل المعلومات المتاحة فيه بصورة كاملة على أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق حيث تستجيب الأسعار بصورة فورية وغير متحيزة للمعلومات الجديدة . ويتفق كل من Higgins (1995, p.178) و Pilbeam (1998,p.196) مع الآراء السابقة حيث يعتقد أن سوق الأوراق المالية يعتبر كفاءة إذا كانت الأسعار الجارية للأوراق المالية في السوق تعكس بصورة كاملة ولحظية كل المعلومات المناسبة المتاحة .

ويلاحظ أن المستوى القوي لكفاءة السوق يتضمن المستوى شبه القوي والمستوى الضعيف، ويتضمن المستوى شبه القوي بدوره المستوى الضعيف لكفاءة السوق. وسوف يتناول الباحثون هذه المستويات بهيكل في الجزء التالي .

٣/٢ مستويات كفاءة سوق الأوراق المالية :

توجد ثلاثة مستويات لكفاءة سوق الأوراق المالية، تتولتها الأبحاث العلمية كما ذكر سابقاً وذلك من حيث علاقة هذه المستويات بنوعية المعلومات المتاحة بالسوق والتي تنعكس بسرعة وبشكل غير متحيز في أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق، وتمثل هذه المستويات في المستوى الضعيف وشبه القوي والقوي وكفاءة السوق (راجع على سبيل المثال، Higgins, 1995, p. 178; Pilbeam, 1998, pp. 196-197).

١/٣/٢ المستوى الضعيف لكفاءة السوق :

تعتبر كفاءة السوق ضعيفة إذا كانت أسعار الأوراق المالية في السوق تتبع نموذج المسار العشوائي، ففي السوق للكفاءة تكون كل من المتغيرات السعريّة المتتالية مستقلة إحصائياً عن الأخرى، ولا يستطيع المستثمر أن يستفيد من التسلسل التاريخي للأسعار في وضع نموذج للتنبؤ بتحركاتها في المستقبل (McInish and Puglisi, 1982, p. 167)، ولا يمكن تحقيق عوائد غير عادية باستخدام المعلومات التاريخية الماضية عن تحركات الأسعار واستخدامها كأساس للمتاجرة في الأوراق المالية في المستقبل (Pilbeam, 1998, p. 197)، وذلك لأن جميع المعلومات التي تتضمنها سلاسل الأسعار الماضية للورقة المالية تكون قد انعكست في الأسعار الجارية (Jensen, 1969, p. 168). ولقد استخدمت الدراسات الميدانية عدة أساليب لاختبار ودراسة هذا الشكل من كفاءة سوق الأوراق المالية تمثلت فيما يلي :

أ- أسلوب الارتباط التسلسلي : ' Serial Correlation ' .
يقس هذا الأسلوب العلاقة بين عنصرين يفصل بينهما فترة زمنية واحدة أو أكثر (Dyckman and Morse, 1986, p. 28). وقد قام Fama (1965, pp. 69-74) بتطبيق هذا الأسلوب عن طريق حساب معامل الارتباط التسلسلي للتغيرات السعريّة اليومية لكل سهم لمدة ثلاثون يوماً، وقد وجد أن معامل الارتباط التسلسلي صغير جداً، أي أن التغيرات السعريّة مستقلة عن بعضها البعض، كما قام أيضاً باختبار مدى تبعية التغيرات السعريّة على مدى فترات زمنية أطول حيث توصل إلى أن التغيرات السعريّة للأوراق المالية المختلفة ترتبط ببعضها البعض ولكن بظل معامل الارتباط

إذا كان متوسط العوائد من استراتيجيات تداول الأوراق المالية المبينة على أساس الإفصاح عن هذه المعلومات لا يختلف عن العوائد التي تنتج من نموذج تسعير الأصول الرأسمالية . أما Beaver (1981, a, p. 23) فيرى أن سوق الأوراق المالية يكون كفاء بالنسبة لنظام معين من المعلومات إذا كانت أسعار الأوراق المالية تعمل كما لو كان كل فرد يعرف هذا النظام معرفة كاملة . وهذا التعريف يوضح أن السوق قد يكون كفاء بالنسبة لنظام معين من المعلومات ولكنه غير كفاء بالنسبة لنظام آخر، كما أنه يحدد كفاءة السوق في ظل مجموعة المستثمرين تتماثل المعلومات المتاحة لديهم وبالتالي تتماثل معتقداتهم وآرائهم .

يخلص الباحثون مما سبق إلى أن سوق الأوراق المالية يعتبر كفاء إذا كانت أسعار الأوراق المالية - خاصة الأسهم - عند أي نقطة زمنية تمكن جميع المعلومات المتاحة عن هذه الأوراق، وبالتالي فإن هذه الأسعار تعبر عن القيمة الحقيقية للورقة المالية بحيث لا يستطيع أي مستثمر أن يقوم باستغلال أي معلومات لتحقيق أرباح غير عادلة، وهذا يعني أن كفاءة السوق تتعلق بمدى استجابة أسعار الأسهم للمعلومات .

وقد فرق Fama (1970, p. 388) بين ثلاثة أنواع من المعلومات هي :

- ١- المعلومات التاريخية عن الورقة المالية والشركة المصدرة لها .
- ٢- المعلومات الحالية العامة المتاحة وخاصة تلك الواردة بالقوائم المالية .
- ٣- المعلومات العامة والخاصة (أي المعلومات المتاحة والمعلومات الداخلية) .

وفي ضوء هذه الأنواع من المعلومات يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات لكفاءة السوق (Fama, 1970, p. 388; Dyckman and Morse, 1986, p. 5) هي :

- ١- المستوى الضعيف لكفاءة السوق : ويحدث عندما تعكس الأسعار المعلومات التاريخية الموجودة في أسعار الأسهم في الماضي (النوع الأول من المعلومات) .
- ٢- المستوى شبه القوي لكفاءة السوق : ويحدث عندما تعكس الأسعار كل المعلومات الحالية العامة والمتاحة (النوع الثاني من المعلومات)
- ٣- المستوى القوي لكفاءة السوق : ويحدث عندما تعكس الأسعار كل المعلومات العامة والخاصة (النوع الثالث من المعلومات) .



مستقلة عن بعضها البعض وهذا يعني أن هذه الأسواق تتسم بالكفاءة في مستوياتها الضعيف .

وهكذا تشير اختبارات كفاءة السوق في مستوياتها الضعيف إلى توافق هذا المستوى من الكفاءة في أسواق الأوراق المالية حيث لا يستطيع المستثمر أن يستخدم المعلومات التاريخية الموجودة في أسعار الأسهم في تحقيق عوائد غير عادية نظراً لأن هذه المعلومات تكون قد انعكست فعلاً في أسعار الأوراق المالية .

٢/٣/٢ المستوى شبه القوي لكفاءة السوق

يعني المستوى شبه القوي لكفاءة السوق أن أسعار الأوراق المالية في السوق لا تعكس فقط المعلومات التاريخية الخاصة بأسعار الأسهم في الماضي، بل تعكس أيضاً المعلومات المنشورة والمتاحة للجمهور سواء كانت معلومات خاصة بالاقتصاد ككل أو الصناعة أو بالوحدة الاقتصادية مثل الأرباح، والتفاصيل التي تتضمنها تقارير الشركات وما تعلن عنه من بيانات (د. نهال فريد مصطفى، ١٩٩٤، ص ٣٨٢). وفي ضوء ذلك لا يمكن استخدام المعلومات العامة في تحقيق عائد غير عادي على الأوراق المالية (Pilbeam 1998, p.197) .

وقد اعتمدت العديد من الدراسات باختبار المستوى شبه القوي لكفاءة السوق من خلال دراسة سرعة استجابة الأسعار لبعض المعلومات المالية مثل الإعلان عن اشتقاق^(٥) الأسهم "Stock Splits"، والإعلان عن طرح عدد ضخم^(٦) من الأوراق المالية للتداول في السوق "Block Trades" (Dyckman and Morse, 1986, pp.32-34) ويمكن توضيح أهم هذه الدراسات على النحو التالي :

١- بالنسبة لأثر الإعلان عن اشتقاق الأسهم على أسعارها توصلت إحدى الدراسات (Fama, et al., 1976, p. 297) إلى أن اشتقاق الأسهم ليس له أي تأثير على التحركات في أسعار الأسهم. كما توصل بعض الكتاب (Hausman et al., 1971, pp. 76-77) إلى أن اشتقاق الأسهم يرتبط بأسعارها بدرجة مرتفعة خلال

التسلسلي دائماً صغير جداً وهذا يؤيد المستوى الضعيف لكفاءة السوق .

ب- أسلوب قاعدة التصفية "Filter Rule"

في هذا الأسلوب تتم المقارنة بين سياستين من سياسات الاستثمار في الأوراق المالية هما سياسة شراء الأسهم والاحتفاظ بها، وسياسة بيع الأسهم باستمرار والتخلص منها عندما تتغير الأسعار (للتصفية المستمرة)، حيث تتم مقارنة عائد السهم في حالة الاحتفاظ به لمدة طويلة وفي حالة بيعه عند تغير سعره فإذا جاءت نتيجة الاختبار أن المستثمر لا يمكنه تحقيق عائد أكبر نتيجة عملية التصفية (بيع الأسهم باستمرار مع تغير أسعارها) اعتبر ذلك دليلاً على كفاءة السوق في مستوياتها الضعيف حيث لا يستطيع المستثمر أن يحقق أرباح غير عادية من خلال استخدامه أسعار الأسهم السابقة كمعلومات توجه عملية بيعه وشراؤه للأسهم (ثناء فراخ، ١٩٩١، ص ١٥) .

وقد أشارت نتيجة دراسة Fama (1965, pp.83-85) إلى أن أسلوب التصفية لا يمكن أن يستخدم لتحقيق أرباح تفوق تلك التي يمكن تحقيقها من سياسة شراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها وهذا يؤيد كفاءة السوق في مستوياتها الضعيف.

ج- أسلوب اتجاه التغيرات في الأسعار "Runs Tests"

في هذا الأسلوب يتم دراسة وتحليل سلسلة للتغيرات السعرية لكل سهم على مدى فترات زمنية متباينة في طولها. ومن الدراسات التي استخدمت هذا الأسلوب دراسة Fama (1965, pp.74-80) حيث قام بتحليل بين الأرقام الفعلية والمتوقعة لسلسلة التغيرات في أسعار الأسهم بثلاث طرق مختلفة، الأولى اعتمدت على فحص وتحليل الاختلاف بين إجمالي الرقم الفعلي لسلسلة التغيرات في الأسعار لكل سهم وإجمالي الرقم المتوقع (بحسب النظر عن الإشارة)، والثانية اعتمدت على تحليل ودراسة إجمالي الأرقام المتوقعة والفعالية لسلسلة التغيرات في الأسعار الموجبة والسالبة والتي توضح عدم وجود تغير، والثالثة اعتمدت على تحليل التغيرات في الأسعار المتوقعة والفعالية على مدى فترات زمنية متفاوتة من حيث طولها. وقد توصل إلى أن سلاسل التغيرات في الأسعار لا تعتمد على بعضها البعض بدرجة قوية تكفي لتحقيق زيادة في الأرباح المتوقعة للمستثمر وهذا يؤيد كفاءة السوق في مستوياتها الضعيف . كما أقام Mcinish and Puglisi (1982, pp.171-175) باستخدام هذا الأسلوب لاختبار كفاءة العديد من أسواق الأوراق المالية العالمية حيث توصل إلى أن للتغيرات في إشارات التغيرات في الأسعار

(٥) يقصد باشتقاق الأسهم تخفيض القيمة الاسمية للسهم مما يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة التي يتكون منها رأس المال . وتؤدي عملية الاشتقاق هذه إلى تخفيض ربحية السهم وبالتالي قيمته السوقية بهدف زيادة الطلب على سهم الشركة (د. ملير هندي، ١٩٩١، ص ٧١٩).
(٦) أشار Dyckman and Morse (1986, p.82) إلى أن المقصود بعدد الأسهم الضخم تلك الحد الذي يزيد عن ١٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ سهم.

عوائد غير عادية مع طرح كميات كبيرة من الأسهم للتداول في السوق أو مع إصدار أسهم جديدة .

٣/٤/٧ المستوى القوي لكفاءة السوق

يتحقق المستوى القوي لكفاءة السوق إذا كانت كل المعلومات المتاحة للامة والخاصة تتعكس بصورة كاملة في أسعار الأوراق المالية بالسوق، كما يفترض فيه أنه لا يمكن لأي فرد أن يحقق أرباح غير متوقعة من المتاجرة في الأوراق المالية بسبب احتكاره لبعض المعلومات (Finnerty, 1976, p.1141; Dyckman and Morse, 1986, p.41)، وبالتالي لا تستطيع الأطراف الداخلية^(٥) في الشركة تحقيق عوائد غير عادية على الأوراق المالية باستخدام المعلومات الداخلية كأساس لوضع إستراتيجية تجارية في المستقبل (Pilbeam, 1998, p.197) .

وتتمثل مشكلة اختبار السوق في مستواه القوي في أن المعلومات الخاصة "Inside Information" بطبيعتها لا يمكن ملاحظتها، لذلك اتجه الباحثون إلى قياس العائد الذي يحققه بعض المستثمرين الذي يمكنهم الحصول على معلومات خاصة (أي غير متاحة للسوق ككل) وذلك مثل صناديق الاستثمار والأطراف الداخلية في الشركة (Dyckman and Morse, 1986, pp. 40-41) .

وقد تناولت كثير من الدراسات أداء صناديق الاستثمار (على سبيل المثال Kon and Jen, 1979, pp.263-289; Cumby and Glen, 1990, pp.497-521) حيث توصلت إلى أن صناديق الاستثمار لا تحقق عوائد غير عادية تفوق ذلك العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر العادي الذي يقوم بتكوين محفظة أوله المالية بطريقة عشوائية .

لما بالنسبة للأطراف الداخلية فقد أشارت نتائج دراسة Finnerty (1976, pp.1141-1148)، إلى أن الأوراق المالية التي كانت تباعها الأطراف الداخلية قد انخفضت أسعارها بمعدل أكبر من معدل الانخفاض العام على مستوى السوق في فترة الدراسة، كما أن الأوراق المالية التي قامت بشرائها حققت عوائد غير عادية، وهذا يعني أن الأطراف الداخلية قادرة على تحديد الموقف المربحة وغير المربحة لشركاتها وبالتالي يمكنها تحديد الأوقات المناسبة لشراء وبيع الأوراق المالية وهذا يؤكد حقيقة أن الأطراف الداخلية -

الأربعة أسابيع التي تسبق الإعلان عن قرار الاشتقاق، أما بعد الإعلان عن هذا القرار فلا يوجد ارتباط بين عملية اشتقاق الأسهم وأسعارها. وهذا قد يرجع إلى تسرب خبر قرب الإعلان عن اشتقاق الأسهم لبعض المتعاملين في السوق في الفترة التي تسبق الإعلان عن ذلك أو إلى استنتاجات المحللين الماليين ذوي الكفاءة العالية عند الإطلاع على بيانات الشركة. وعلى هذا يمكن القول أن الإعلان عن اشتقاق الأسهم يعكس أثره بالكامل على الأسعار بعد الإعلان مباشرة، وهذا يؤكد كفاءة السوق في المستوى شبه القوي حيث لا يستطيع المستثمر أن يحسن أداءه ويحقق عوائد غير عادية عن طريق شراء أسهم تم الإعلان عن قرار اشتقاقها .

٢- بالنسبة لأثر طرح عدد ضخم من الأوراق المالية للتداول في السوق على الأسعار قام Grier and Albin (1973, pp.425-435) بنحس العوائد خلال اليوم الذي تم فيه طرح عدد كبير من الأسهم للبيع حيث انخفضت الأسعار مع بيع هذا العدد الضخم من الأسهم ثم ارتفعت تدريجياً مع نهاية اليوم، وهذا يعني أنه يمكن اتباع استراتيجية للتداول تحقق عوائد غير عادية . ولكن أشار Carey (1977, pp.407-414) إلى أن هذه العوائد غير العادية يمكن الحصول عليها لفترة زمنية قصيرة جداً وبعد ذلك تتلاشى أي فرصة لتحقيق أرباح غير عادية . وهذه الفترة القصيرة لا تسمح للمستثمرين أن يحققوا أي عوائد غير عادية وإن كانت تعطي للمتخصصين هذه الفرصة حيث تسمح لهم بتحقيق أرباح أعلى من الأرباح التي يحققها باقي المتعاملين في السوق. كما توصل Scholes (1972, pp.179-211) إلى أن طرح عدد ضخم من الأسهم للبيع في السوق يؤدي إلى انخفاض هام في الأسعار، وهذا الانخفاض لا يرجع إلى ضغط عملية البيع حيث لا يليه ارتفاع في الأسعار يحقق للمشتريين عوائد غير عادية وإنما يرجع إلى المعلومات السالبة التي انتقلت للسوق عن الشركات التي طرحت كميات من أسهمها للبيع. كذلك قامت دراسة Hess and Frost (1982, pp.11-25) بتناول مدى تأثير الإصدار بإصدار أسهم جديدة حيث توصلت إلى أن الإصدارات الجديدة التي يتم الإعلان عنها بصورة جيدة قبل تاريخ الإصدار ليس لها أي تأثير دائم أو مؤقت على السعر . وفقاً لهذا فإن نتائج هذه الدراسات تشير إلى أن كفاءة السوق شبه قوية حيث لا يستطيع المستثمرون أن يحققوا

(٥) عرفت لجنة بورصة الأوراق المالية "SEC" الأطراف الداخلية بأهم المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المكون نسبة تعامل ١٠ % على الأقل من سهم لشركة (Dyckman and Morse, 1986, p.41) .

$P_{i,t} =$ سعر الأصل في الفترة t .

$P_{i,t-1} =$ سعر الأصل i في الفترة $t-1$.

بينما أضافت دراسات أخرى عديدة التوزيعات النقدية المنفوعة على السهم إلى المعادلة السابقة (على سبيل المثال، 293، 1991، Thorne، 1982، p.19؛ Beave et al.، 1982، p.41). والمعائد المادي أو المتوقع لنفس السهم $[E(R_i)]$ والمعائد المادي أو المتوقع لنفس السهم $[E(R_i)]$ (Watts and Zimmerman، 1986، p.41).

وتوجد عدة بدائل لاحتساب المعائد المادي منها نموذج العوائد المحملة بالمتوسط ونموذج العوائد المحملة بمعائد السوق، ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية، ونموذج السوق (Strong، 1992، pp.536-538). ولتحديد المعائد المادي باستخدام أي من هذه النماذج يتم تقسيم تاريخ المعائد على كل ورقة مالية إلى فترتين هما فترة التقدير وفترة الاختبار (أي فترة حدوث الحدث) حيث تستخدم فترة التقدير لتقدير معلومات النموذج الذي سيتم من خلاله تحديد المعائد المتوقع في فترة الاختبار (فترة إجراء الدراسة). ويعتبر نموذج السوق من أهم هذه النماذج وأكثرها شيوعاً في دراسات المحتوى الإعلامي حيث استخدم في تحديد المعائد غير المادي في عدد كبير من هذه الدراسات (على سبيل المثال، Livnat and Zarowin، 1990، pp.25-46؛ Chenge et al.، 1996، pp.173-181). فأسعار أو عوائد أسهم أي شركة تتأثر بمجموعتين من المعلومات هما معلومات خاصة بالسوق ككل، ومعلومات خاصة بالشركة فقط، ويمكن من خلال استخدام نموذج السوق حذف تأثير المعلومات المتعلقة بالسوق ككل على عوائد الشركة بحيث يرجع بعد ذلك أي اختلاف في عوائد أو أسعار الأسهم إلى العوامل الخاصة بالشركة فقط (Board and Day، 1989، p.4). أي أن هذا النموذج يستخدم في قياس مدى تأثير المعائد بالمعلومات الخاصة بالشركة (Morse، 1984، p.607). ويوضح هذا النموذج العلاقة الإحصائية بين معدل المعائد على الأصل (i) ومعدل المعائد على الأصول في سوق الأوراق المالية، ويمكن للتعبير عنه في صورة المعادلة الآتية (Collins and Dent، 1984، p.56؛ Watts and Zimmerman، 1986، p.33):

$$\tilde{R}_{i,t} = \alpha_i + B_i \tilde{R}_{m,t} + \epsilon_{i,t} \quad (6)$$

حيث أن :

$\tilde{R}_{i,t}$ = المعائد على الأوراق المالية للشركة i في الفترة t .

ربما بسبب معرفتها بالمعلومات الخاصة بالشركة والتي تكون غير متاحة للعملة - يمكنها أن تختار وتكبر استثماراتها بصورة أفضل من باقي المتعاملين في السوق . كما توصلت دراسة Jaffe (1974، pp.410-428) إلى أن إستراتيجية المتاجرة التي تستخدم عدد المشتريين والبائعين من الفئات داخل الشركة كمؤشر على الأسهم التي يمكن شراؤها أو بيعها تعتبر إستراتيجية ناجحة أثناء الفترات الزمنية المختلفة حيث أنها تحقق عوائد غير عادية .

وهكذا يبدو أن السوق الكفء في مستواه القوي لم يتحقق بعد حيث لا تزال الأطراف الداخلية لديها القدرة على تحقيق أرباح غير عادية نتيجة استخدام ما يتوفر لديها من معلومات خاصة، ومن ثم تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين، ولذلك فقد فرضت قيود حول عملية المتاجرة التي تقوم بها الأطراف الداخلية في الأوراق المالية الخاصة بشركاتها، كما ألزمتهم لجنة بورصة الأوراق المالية بأن يقدموا تقريراً عن كافة الصفقات والمعاملات التي تتم والمتعلقة بالأوراق المالية لشركاتهم لنشرها كل شهر في ملخص رسمي (Dyckman and Morse، 1986، p.41).

٣- قياس المحتوى الإعلامي

هناك عدة مقاييس للمحتوى الإعلامي بعضها مقاييس سعرية وأخرى خاصة بالتداول بالإضافة إلى وجود طرق مختلفة للقياس طبقاً لمفهوم المحتوى الإعلامي . وسوف يتناول هذا القسم هذه الموضوعات .

١/٣ مقاييس السعر

يمكن تقسيم مقاييس المحتوى الإعلامي (مفاهيمية مختلفة) إلى مجموعتين هما مقاييس السعر ومقاييس التداول.

١/١/٣ مقاييس السعر .

استخدمت أغلب دراسات المحتوى الإعلامي عائد الأسهم غير المادي أو غير المتوقع لقياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية .

فبالنسبة لقياس المعائد أوضحت بعض الدراسات أنه عبارة عن نسبة التغير في السعر (د . كمال الدهراوي، ١٩٩٦، ص ١٨ ؛ EL Sharkawy، 1994، p.28)

$$R_{i,t} = \frac{P_{i,t} - P_{i,t-1}}{P_{i,t-1}} \quad (5)$$

حيث أن :

$R_{i,t}$ = معدل المعائد على الأصل i في الفترة t .

$\tilde{R}_{i,t} = \bar{R}_m$ - عائد السوق في الفترة t .

α_i, β_i - معاملات يتم تقديرها .

$\tilde{\epsilon}_{i,t}$ - الباقي أو الخطأ أو العائد غير العادي .

وعائد السوق عبارة عن مؤشر علم لسوق الأوراق المالية، وهذا المؤشر يتم إصداره ونشره على فترات دورية بمعرفة بورصة الأوراق المالية (د. ثناء طعيمة، ١٩٩٦، ص ٧٣) أما المعاملات α_i, β_i فيتم تقديرها من بيلت السلاسل الزمنية الخاصة بـ \tilde{R}_i, \tilde{R}_m باستخدام نموذج الانحدار البسيط (Watts and Zimmerman, 1986, p.34) التالي :

$$R_{i,t} = a_i + b_i R_{m,t} + e_{it} \quad (7)$$

حيث أن :

t = فترة التقدير .

والثابت a_i هو تقدير لـ α_i في نموذج السوق، ومعامل

الانحدار b_i هو تقدير (β_i) و $e_{i,t}$ هي تقدير لـ $\tilde{\epsilon}_{i,t}$ ، وتحدد تقديرات المعاملات a_i, b_i مع عائد السوق في فترة التقدير (t) العائد المتوقع أو العادي والمتوقف على عائد السوق في فترة الاختبار .

$$E(R_{i,t}/R_{m,t}) = a_i + b_i R_{m,t} \quad (8)$$

حيث أن :

t - فترة الاختبار أو فترة حدوث الحدث .

وحيث أن العائد غير العادي a_i غير المتوقع هو عبارة عن الفرق بين العائد الفعلي والعائد المتوقع في الفترة t والمتوقف على عائد السوق إذن :

$$\tilde{\epsilon}_{i,t} = R_{i,t} - E(R_{i,t}/R_{m,t}) \quad (9)$$

وبإحلال المعادلة (٨) محل المعادلة (٩) ينتج أن :

$$\tilde{\epsilon}_{i,t} = R_{i,t} - (a_i + b_i R_{m,t}) \quad (10)$$

حيث أن :

$\tilde{\epsilon}_{i,t} = e_{i,t}$ - عائد الأسهم غير العادي للشركة i أثناء فترة حدوث الحدث t .

وبالإضافة إلى العائد غير العادي أو غير المتوقع استخدمت بعض الدراسات بيانات عوائد الأسهم بدون إجراء أي تعديلات عليها لقياس المحتوى الإعلامي الإضافي لبعض المتغيرات المحاسبية (راجع Bernard and Ruland 1987, pp. 707-722; Ali, pp. 61-74) دراسة أخرى (Pfeiffer et al., 1998, pp. 373-385) استخدمت العائد المعدل بالحجم (SARjt) وهو عبارة عن الاختلاف بين العائد على الأسهم العادية للشركة j في السنة $t+1$ ومتوسط

العائد لكل الشركات في نفس الحجم في العينة، حيث تم تعريف الحجم على أساس القيمة السوقية للأسهم في بداية السنة t .

ويرى Beaver (1981b, p.168) أن استخدام العائد غير العادي يؤدي إلى اختبارات إحصائية أكثر قوة وتقديرات أكثر كفاءة في إظهار أثر المعلومات على عوائد الأوراق المالية حيث يؤدي استخدامه إلى وجود ارتباط أقل بين المشاهدات كما يتميز بأن تبانه أقل من العائد الفعلي .

يخلص الباحثون مما سبق إلى أن أهم مقاييس السعر التي يمكن استخدامها لتحديد المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية تتمثل في معدل العائد السوقي للأسهم (معدل التغير في السعر) ومعدل العائد (معدل التغير في السعر بعد إضافة التوزيعات)، والعائد غير العادي أو غير المتوقع والعائد المعدل بالحجم، وأن أدق هذه المقاييس يتمثل في العائد غير العادي والذي يمكن الحصول عليه باستخدام نماذج مختلفة من أهمها نموذج السوق والذي يمكن من خلاله التخلص من تأثير العوامل الخاصة بالسوق ككل على عوائد الأسهم بحيث يعكس خطأ التقدير أو الباقي أو العائد غير العادي العوامل الخاصة بالشركة فقط (مثل الإعلان عن مكونات الأرباح المحاسبية) فتنى تؤثر على عوائد الأسهم .

٢/١/٣ مقاييس التداول

يعد Beaver (1968, pp.67-92) من أوائل الذين استخدموا حجم التداول "Trading Volume" لقياس المحتوى الإعلامي للأرباح المحاسبية. ويشير هذا المقياس إلى فكرة أنه إذا كانت المعلومات المفصح عنها لها محتوى إعلامي فإن عدد الأسهم المتداولة في السوق يكون أعلى عند نشر هذه المعلومات من أي وقت مضى. وقد أوضح Beaver أن حجم التداول يعكس عدم اتفاق المستثمرين في طريقة تفسيرهم للمعلومات المحاسبية حيث يجب أن ينقضي بعض الوقت قبل الوصول إلى اتفاق فيما بينهم وفي خلال هذه الفترة يلاحظ زيادة حجم التداول .

ويرى Verrecchia (1981, p.272) أن تأثير حجم التداول بالإفصاح عن بعض المعلومات المحاسبية لا يدل على عدم وجود اتفاق بين المستثمرين في طريقة تفسيرهم للمعلومات. هذا لأن نشر المعلومات ربما يؤدي إلى زيادة حجم التداول حتى في ظل وجود اتفاق بين المستثمرين في طريقة تفسيرهم للمعلومات المنشورة، وهذا يرجع إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر في حجم التداول مثل التغيرات في تفضيلات المستثمرين لدرجة المخاطرة، والتغيرات في درجة المخاطرة المرتبطة بالأوراق المالية، وفرض الضرائب



من السعر، نظراً لأن السعر يقوم على أساس تحديد متوسط آراء المستثمرين عند الإعلان عن المعلومات وبالتالي يتقاضي جزء كبير من مشكلة الخطأ في رأي كل مستثمر .

ولقياس نشاط التداول قبل وبعد نشر المعلومات المحاسبية فقد استخدم عدد كبير من الدراسات السابقة (على سبيل المثال، Morse, 1981, pp. 374-383; Bamber, 1987, pp. 510-532; Ziebart, 1990, pp. 477-488) الأسهم المتداولة (Vit) والتي تقاس كما يلي :

$$Vit = \frac{\text{عدد سهم الشركة I التي تم تداولها في الفترة t}}{\text{عدد سهم شركة I المطروحة للتداول في الفترة t}} \quad (11)$$

كما استخدمت دراسات أخرى عدد الصفقات كقياس لنشاط التداول مثل دراسة Cready and Mynatt (1991, pp. 291-312) وقد أشار الباحثان إلى أن من أسباب تعضيلهما عدد الصفقات كقياس لنشاط التداول ما يلي :

١- ما أشارت إليه إحدى الدراسات (Cready and Ramana, 1990 as cited in Cready and Mynatt, 1991, p. 294) وهو أن الاختبارات الإحصائية التي تستخدم عدد الصفقات تكون أكثر قوة من الاختبارات التي تستخدم عدد الأسهم .

٢- أن حجم الصفقات يمكن أن يكون دليل على خصائص المستثمرين الذين يستجيبون للإعلان عن التقارير السنوية وما تحويه من مطومات، فقد اقترح Cready (1988, pp.1-2) استخدام حجم الصفقة كقياس لنوع المستثمر، فمثلاً الصفقات الصغير جداً (من ١٠٠ إلى ٢٠٠ سهم) تدل على أن المتعامل فيها أحد صغار المستثمرين الأفراد، بينما الصفقات الأكبر نسبياً (من ٣٠٠ إلى ٩٠٠ سهم) تدل على أن المتعامل فيها هو مستثمر كبير إلى حد ما، أما الصفقات الضخمة (١٠٠٠ سهم وما يزيد عن ذلك) فتدل على أن المتعامل عليها هو أحد المؤسسات الاستثمارية وليس أحد الأفراد .

٣- أن عدد الصفقات يعد كل عملية تجارية تتم وبالتالي كل تداول للأوراق المالية، وربما يكون هذا أكثر ملاءمة لقياس الرفاهية (*) الاجتماعية من عدد الأسهم المتداولة.

(*) استخدم Lev and Ohlson (1982, pp. 292-295) نشاط التداول كمؤشر على الرفاهية الاجتماعية فقدم تغير السعر عند نشر المطومات مع زيادة نشاط التداول يعني أن رفاهية المجتمع مرتفع حيث أن عدم تغير السعر يعني أنه لن ينتقل أي فرد إلى وضع أسوأ، بينما

(Ziebart, 1990, p. 477). وقد أشار Beaver (1968, p. 69) إلى هذا حيث أوضح أنه إذا كان هناك تجلس في درجة تضليل المستثمرين المحاطرة سوف يكون هناك استجابة من السعر وإن يتأثر حجم التداول، أما إذا انحلت تضليلات المستثمرين لدرجة المحاطرة سوف يكون هناك رد فعل من حجم التداول حتى بعد لوصول إلى توازن السعر .

وتختلف الاختبارات المعتمدة على السعر عن تلك المعتمدة على نشاط تداول لقياس المحتوى الإعلامي في أن الأولى تعكس التغيرات في توقعات السوق ككل، بينما تعكس الثانية التغيرات في توقعات المستثمرين الأفراد (Beaver, 1968, p. 69) . فالسعر هو نوع من المعلومات الإجمالية التي تحدد متوسط آراء ومعلومات المستثمرين في السوق، أما حجم التداول فيعكس الاختلافات في آراء المستثمرين الأفراد (Verrecchia, 1993, p. 871) ووفقاً لهذا فربما يؤدي الإعلان عن بعض المعلومات إلى عدم حدوث تغير في توقعات السوق ككل ولكن يؤدي إلى تغير توقعات الأفراد بدرجة كبيرة وفي هذه الحالة لا يكون هناك رد فعل من السعر تجاه الإعلان عن هذه المطومات، ولكن تحدث تغيرات في أوضاع الأوراق المالية تتمكس في حجم التداول (Beaver, 1968, pp. 69-70) .

وقد قام Kim and Verrecchia (1991, pp. 302-321) بدراسة العلاقة بين رد فعل السعر وحجم التداول للإعلان عن المعلومات المحاسبية والعلاقة بينهما وبين معتقدات متداولي الأوراق المالية في وقت الإعلان . وقد توصلوا إلى أن حجم التداول يعكس مجموع ردود الأفعال المختلفة لمتداولي الأوراق المالية، بينما يقيس التغير في السعر متوسط ردود الأفعال فقط، كما توصلت الدراسة إلى أن حجم التداول قد يكون مؤشر مشوش " Noisier Indicator " على ما تحويه المتغيرات من معلومات أكثر من التغير في السعر . ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الدراسات المعتمدة على حجم التداول أقل شأناً من الدراسات المعتمدة على التغير في السعر) . فدراسات حجم التداول يمكن إلى حد كبير أن تحل محل دراسات التغير. ولكن يرى Verrecchia (1993, p. 871) أنه في حين يعتبر السعر (أو التردد) مقياس مناسب لدرجة اتفاق السوق حول المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية فإن حجم التداول يعتبر مقياس مشوش لقياس هذه الظاهرة بسبب الدور الكبير الذي تلعبه الأخطاء الخاصة في آراء المستثمرين في تحديد حجم التداول حيث تريد هذه الأخطاء من سرعة تغلب حجم التداول بدرجة أكبر

غير المتوقعة أو غير العادية والتي تستخدم كمقياس للمحتوى الإعلامي (Cready and Mynatt, 1991, pp. 296-297). كما يمكن من خلال طريقة المتوسط تحديد عدد الصفقات المتوقعة والفعلية في فترة الإعلان، حيث تعادل عدد الصفقات المتوقعة متوسط عدد الصفقات في فترة عدم الإعلان عن المعلومات (Cready, 1988, p. 16).

ويعتقد الباحثون أن مقياسي السعر تعتبر أكثر دقة من مقياسي نشاط التداول في تحديد المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية حيث أن الأولى تعكس متوسط آراء وردود أفعال المستثمرين عند الإعلان عن المعلومات المحاسبية وبالتالي تتفادى جزء كبير من مشكلة الخطأ في ردود الأفعال الفردية للمستثمرين. أما مقياسي التداول فتعكس مجموع آراء وردود أفعال المستثمرين كأفراد عند الإعلان عن المعلومات وهذه الآراء قد تكون غير صحيحة مما يجعل مقياسي التداول أكثر عرضة للخطأ وبالتالي أقل دقة في قياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، لذلك فقد اعتمدت أغلب دراسات المحتوى الإعلامي (بمفاهيمه المختلفة) على مقياسي السعر، بينما استخدم عدد قليل منها مقياسي التداول لقياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية.

٢/٣ طرق قياس المحتوى الإعلامي

توجد طرق مختلفة لقياس المحتوى الإعلامي العادي، والمحتوى الإعلامي الإضافي، والمحتوى الإعلامي النسبي للمتغيرات المحاسبية المختلفة.

١/٢/٣ طريقة قياس المحتوى الإعلامي العادي

يمكن تقسيم دراسات المحتوى الإعلامي إلى نوعين (Collins and Kothari, 1989, p.144) (لشرف لشركاوي، ١٩٩٤، ص ٥) هما :

١- دراسات الحدث " Event Study " : وتقوم على أساس استخدام نموذج السوق - في اغلب الأحيان - في لتنبؤ بالمستوى العادي (المتوقع) لأداء السهم ^(٤) في فترة الإفصاح المحاسبية بناء على المعلومات المتاحة حتى هذه الفترة ثم قياس الأداء الفعلي للسهم وتحديد ما إذا كان هذا الإفصاح قد أدى إلى وجود أداء غير عادي للسهم، وبالتالي احتوى على معلومات ذات منفعة للسوق (على سبيل المثال Bamber, 1987, pp. 510-532; Cready, 1988, pp.1-27).

وقد استخدمت أغلب الدراسات التي تناولت نشاط التداول كمقياس للمحتوى الإعلامي نموذج السوق لتقدير نشاط التداول غير العادي خلال فترة حدوث الحدث (الإعلان عن المعلومات). ويأخذ هذا النموذج (Bamber, 1986, p.44) الشكل التالي :

$$V_{it} = a_i + b_i (V_{X,t}) + \epsilon_{it} \quad (12)$$

حيث أن :

V_{it} = نسبة الأسهم المتداولة للشركة i في الفترة t .

$V_{X,t}$ = نسبة الأسهم المتداولة في الفترة t في البورصة

(X) والمسجلة بها الشركة i وهي تعادل

عدد الأسهم المتداولة في البورصة X في الفترة t

عدد الأسهم مطروحة للتداول في بورصة X في الفترة t

a_i, b_i = ثابت ومعامل الانحدار (الخاص بالشركة i) والذي تم تحديده من الانحدار الخطي البسيط للبيانات اليومية الخاصة بالشركة خلال فترة التقدير (فترة عدم الإعلان عن المعلومات).

ϵ_{it} = الخطأ أو باقي حجم للتداول للشركة i في الفترة t .

وبتطبيق نفس التحليل الذي عرضه الباحثون في الجزء السابق لتحديد العائد غير العادي باستخدام نموذج السوق على حجم التداول يمكن الوصول إلى حجم التداول غير العادي وهو يعادل الخطأ أو الباقي في نموذج السوق.

وكبدل لاستخدام نموذج السوق يمكن استخدام متوسط نسبة الأسهم المتداولة يومياً على مدى فترة زمنية معينة (سنة ميلادية) أثناء فترة عدم الإعلان كمقياس لحجم التداول المتوقع، وهنا يعرف حجم التداول غير العادي على أنه الاختلاف بين نسبة الأسهم المتداولة فعلاً في اليوم t والخاص بالشركة i ومتوسط حجم التداول خلال فترة عدم الإعلان والمتعلق بالشركة i (Bamber, 1987, p. 516) كما يمكن استخدام النسبة المئوية للأسهم المتداولة كمقياس للمحتوى الإعلامي دون تعديله بأي توقعات (Bamber, 1986, p. 43).

وفي حالة استخدام عدد الصفقات كمقياس لنشاط التداول فيمكن من خلال نموذج السوق أيضاً تحديد عدد الصفقات

يعني زيادة نشاط التداول أن بعض المستثمرين ستكون أوضاعهم عن طريق تداول الأوراق المالية.

(٥) يقصد بأداء السهم (Stock Performance) أسعارها أو عائداتها أو حجم تداولها (El Sharkawy, 1994, p.75).

(المتوسط). وبالتالي يمكن أن يأخذ فرض عدم والفرض البديل الشكل التالي :

$$H_0 : E(\bar{R}_j / y_i) - E(\bar{R}_j) = E(\bar{u}_j / y_i) = \text{Zero} \quad (15)$$

بالنسبة لكل y_i .

$$H_A : E(\bar{R}_j / y_i) - E(\bar{R}_j) = E(\bar{u}_j / y_i) \neq \text{Zero} \quad (15)$$

بالنسبة لبند واحد من y_i على الأقل، حيث أن :

$$E(\bar{R}_j / y_i) = \text{العائد المتوقع على الورقة المالية } z \text{ في ظل}$$

الإعلان عن الحدث y_i .

$$E(\bar{R}_j) = \text{العائد الحدي المتوقع على الورقة المالية } z \text{ في}$$

ظل عدم الإعلان عن المعلومات y_i . ويتم تحديده

في فترة تسبق تاريخ الإعلان عن المعلومات y_i .

$$E(\bar{u}_j / y_i) = \text{العائد غير المتوقع أو غير العادي في ظل}$$

الإعلان عن y_i .

ويوضح للفرض البديل أن الحدث y_i (المعلومات التي

يتم الإفصاح عنها) يكون له محتوى إعلامي إذا كان العائد

غير المتوقع أو غير العادي على الورقة المالية z والمتوقف

على المعلومات y_i ، $E(\bar{u}_j / y_i)$ ، لا يساوي صفر .

وفقاً لهذا يرى Lev and Ohlson (1982,p.258)

أن أغلب الدراسات المحتوى الإعلامي من هذا النوع تخلص

ما إذا كان الإعلان عن بعض الأحداث يؤدي إلى وجود تغير

في خصائص توزيع الأسهم (المتوسط أو التباين) حيث يسمح

تصميم منهج الدراسة بحماية وعشوائية العينة، والتحديد

الدقيق لتاريخ الإعلان، والاختيار المناسب لاختبارات

الأهمية الإحصائية للباحث أن يستنتج من التغير الملاحظ في

توزيع العائد المحتوى الإعلامي للبيانات التي يتم نشرها .

وقد أشار Strong (1992, p.534) إلى أن الخطوات

المعيارية لإجراء هذا النوع من الدراسات تلتخص فيما يلي :

١- تحديد تاريخ الحدث بالنسبة لعينة الشركات محل الدراسة

(مثل الإعلان عن الأرباح) وتجميع المشاهدات في فترة

حدوث الحدث (الإعلان) .

٢- يتم تقدير العائد غير العادي لكل شركة ولكل فترة (يوم

مثلاً) في خلال فترة الاختبار محل الاهتمام كما يلي :

$$\bar{U}_{jt} = R_{jt} - E(R_{jt}) \quad , t \in tp \quad (17)$$

حيث أن :

\bar{U}_{jt} = العائد غير العادي من الورقة z في الفترة t (حيث

t تنتمي إلى فترة الاختبار، tp).

ب- دراسات المساهمة " Association Study " تقوم هذه الدراسات على أساس قياس مدى مساهمة المتغير الحسابي المراد قياس محتواه الإعلامي في التغير في أداء السهم . ويتم ذلك عن طريق استخدام نموذج تقدير لقياس العلاقة بين أداء الأسهم المجمع على مدار فترة زمنية معينة (كمستغير تابع) والمتغير الحسابي الذي تم الإفصاح عنه والمراد قياس محتواه الإعلامي العادي (على سبيل المثال Board and Day, 1989, pp.3-11)

١/٢/٣ دراسات الحدث

ركزت أغلب دراسات الحدث على اختبار ما إذا كانت عوائد الأسهم تتأثر بالإفصاح عن بعض الأحداث الخاصة بالشركات محل الدراسة، في حين ركز عدد قليل منها على تحليل رد فعل حجم التداول للإعلان عن بعض المتغيرات الحسابية (على سبيل المثال Beaver 1968, pp.67-92; Morse, 1981, pp.374-383) وتأخذ الصورة العامة لفرض عدم والفرض البديل في هذا النوع من الدراسات الشكل (Strong, 1992, pp.533-534) التالي:

(13) $H_0 : f(\bar{R}_j / y_i) - f(\bar{R}_j) = \text{Zero}$

بالنسبة لكل y_i

(14) $H_A : f(\bar{R}_j / y_i) - f(\bar{R}_j) \neq \text{Zero}$

بالنسبة لبند واحد من y_i على الأقل

حيث أن :

\bar{R}_j = العائد على الورقة المالية z عند حدوث الحدث محل الاهتمام .

y_i = الحدث محل الاهتمام وهو عبارة عن المعلومات التي يتم الإعلان عنها والتي من المحتمل أن تؤثر على الورقة المالية z .

$f(\bar{R}_j / y_i)$ = توزيع \bar{R}_j في ظل الإعلان عن الحدث y_i .

$f(\bar{R}_j)$ = لتوزيع الحدي للعائد \bar{R}_j والذي يتم تحديده في فترة تسبق تاريخ حدوث الحدث محل الاهتمام y_i .

ويشير هذا الفرض البديل إلى أن توزيع محل العائد على السهم المتوقع على المعلومات التي يتم الإعلان عنها (y_i) يختلف عن توزيعه الحدي .

وبينما يسمح الشكل السابق لفرض عدم والفرض البديل لأي معلمة خاصة بتوزيع العائد (المتوسط أو التباين) أن تتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها (y_i)، فإن أغلب الدراسات ركزت على القيمة المتوقعة لتوزيع العائد

صافي الربح فيه يمكن الاعتماد على تنبؤات المطلقين أو نماذج السلاسل الزمنية لتحديد صافي الربح المتوقع، أما بالنسبة للمتغيرات المحاسبية الأخرى خلاف الأرباح فإن تنبؤات المحللين الماليين لا تكون دائماً متطابقة، كما يوجد دليل متضاد حول ملائمة السلاسل الزمنية لتحديد توقعات السوق فيما يتعلق بهذه المتغيرات (Biddle et al., 1995, p.7).

وقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تناولت المحتوى الإعلامي للمتغيرات المحاسبية الأخرى (خلاف الربح) على نموذج المسار العشوائي "Random Walk" لقياس توقعات السوق (على سبيل المثال، Rayburn, 1986, pp.112-137; Bowen et al., 1987, pp. 723-747; Ali, 1994, pp.61-74). وفي هذا الصدد أشار Board and Day (1989, p.5) إلى أنه في ظل عدم وجود نموذج محدد لتوقعات المستثمرين فإنه يمكن استخدام نموذج بسيط هو نموذج المسار العشوائي البسيط. كما توصل للبعض إلى أن نموذج المسار العشوائي يتنبأ بالتقلبات النقدية مثل نماذج السلاسل الزمنية الأكثر تعقيداً أو نماذج الانحدار المتعددة (Bowen et al., 1986, pp.721-724).

وعند استخدام نموذج المسار العشوائي في التنبؤ بالأرباح (مثلاً) يفترض أن الأرباح في الفترة الحالية تساوي الأرباح في الفترة السابقة بالإضافة إلى مقدار عشوائي لا يمكن توقعه، وعند تحقق الربح الفعلي فإنه قد يكون أكبر أو أقل من القيمة المتوقعة له، وتستخدم القيمة المحققة الجديدة كأساس للتنبؤ بعد ذلك أي كانت القيم السابقة (د. مندر أبو الخير، ١٩٩٦، ص ١٤).

ويأخذ نموذج المسار العشوائي البسيط (El Sharkawy, 1994, p.150) الشكل التالي:

$$E_t = E_{t-1} + e_t \quad (19)$$

حيث أن:

$$E_t = \text{رقم الربح في الفترة } t$$

$$E_{t-1} = \text{رقم الربح في الفترة } t-1$$

e_t = الخطأ والذي توقعه يساوي صفر، وتبانيه ثابت على مدى جميع الفترات الزمنية وتساويه يساوي صفر.

وفقاً لهذا يمكن القول أن منهج دراسات المساهمة بين على أساس استخدام نموذج إحداد بسيط يوضح العلاقة بين العوائد غير العادية أو أسعار الأسهم (كمقياس تابع) وبين الجزء غير المتوقع من المتغير المحاسبي (كمقياس مستقل)، ومن خلال قياس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بين المتغيرين (R2) يمكن تحديد ما إذا كان المتغير المحاسبي له

$R_t =$ العائد المحقق (الفعلي) من الورقة خلال الفترة t .
 $E(Rjt) =$ العائد المتوقع (العادي) من الورقة زفي الفترة t .
 ٣- يتم احتساب متوسط العائد غير العادي بالنسبة لكل الشركات في العينة (من الممكن تجميعه على مدار فترة الاختيار) كتقدير لـ $E(\bar{U}/y_i)$ ويتم اختيار ما إذا كان $E(\bar{U}/y_i) = \text{Zero}$ عن طريق قسمة متوسط العائد غير العادي على الانحراف المعياري.

يخلص الباحثون من هذا إلى أنه يمكن قياس المحتوى الإعلامي العادي وفقاً لمنهج دراسات الحدث عن طريق فحص درجة تغير متوسط أو تباني أداء السهم الفعلي (السعر أو العائد / أو حجم التداول) عند حدوث الحدث المراد قياس محتواه الإعلامي عن أدائه المتوقع فإذا كان متوسط أو تباني أداء السهم غير العادي لا يساوي صفر فإن هذا يعني أن الحدث له محتوى إعلامي عادي وإذا كان يساوي صفر فإن هذا يشير إلى أن الحدث ليس له محتوى إعلامي عادي.

٢/١/٢ دراسات المساهمة

في ظل هذا النوع من الدراسات يتم تقدير المحتوى الإعلامي العادي لأحد المتغيرات (الربح مثلاً) عن طريق صياغة نموذج الانحدار (Biddle et al., 1995, p.7) كالتالي:

$$D_t = b_0 + b_1 F E_{xt} / P_{t-1} + e_t \quad (18)$$

حيث أن:

D_t = المتغير التابع (سعر السهم أو العوائد غير العادية في الفترة t).

b_0 = ثابت المعادلة.

b_1 = معامل الانحدار.

$F E_{xt} / P_{t-1}$ = خطأ التنبؤ بالمقياس المحاسبي x (الأرباح) مقسوماً على القيمة السوقية لأسهم الشركة في بداية

الفترة $(t-1)$.

e_t = الخطأ العشوائي.

وفقاً لهذا فإن استنتاج المحتوى الإعلامي العادي للأرباح على سبيل المثال يتوقف على أهمية معامل الانحدار (b_1) والقوة التفسيرية (R^2) لنموذج الانحدار الفعلي المقدر على مستوى القطاع و/ أو على مدى فترة زمنية معينة (Collins and Kothari, 1989 p.143).

ويعكس خطأ التنبؤ بالمعلومات غير المتوقعة التي لا يمكن تحديدها بصورة مباشرة وهو عبارة عن الاختلاف بين القيمة الفعلية للمقياس المحاسبي (X_t) والقيمة المتوقعة $[FE_t = X_t - E(X_t)]$ وإذا كان المتغير المراد تحديد محتواه الإعلامي هو

γ_2 - معاملات معادلة الانحدار .

P_{t-1} = القيمة السوقية لأشهر الشركة في بداية الفترة .

e_t = الخطأ العشوائي .

ويستخدم اختبار t للتحقق من صحة فرضي العدم التاليين :

$$H_{0X} : \gamma_1 = \text{Zero} \quad (21)$$

$$H_{0Y} : \gamma_2 = \text{Zero} \quad (22)$$

فإذا ثبت أن للمعامل γ_1 = صفر فإن هذا يعني أن

المتغير X ليس له محتوى إعلامي إضافي، أما إذا كانت له

قيمة تختلف عن الصفر فإن هذا يعني أن المتغير X له

محتوى إعلامي إضافي، وكذلك الوضع بالنسبة للمتغير Y .

كما يمكن صياغة نموذج الانحدار بالشكل التالي لاختبار

المحتوى الإعلامي الإضافي لكلا المتغيرين X و Y :

$$D_t = B_0 + B_1 X_t + B_2 X_{t-1} + P_{t-1} / P_{t-1} + B_3 Y_t + P_{t-1} / P_{t-1} + e_t \quad (23)$$

وفي هذه الحالة يستخدم اختبار F للتحقق من صحة

فرضي العدم التاليين :

$$H_{0X} = B_1 = B_2 = \text{Zero} \quad (24)$$

$$H_{0Y} = B_3 = B_4 = \text{Zero} \quad (25)$$

فإذا ثبت صحة الفرضيين السابقين فإن هذا يعني أن

المتغيرين X و Y على التوالي ليس لهما محتوى إعلامي

إضافي والعكس صحيح .

وقد اعتمدت بعض الدراسات على أسلوب الانحدار ذو

المرحلتين Two Stage Regressions لقياس المحتوى

الإعلامي الإضافي لبعض المتغيرات المحاسبية (على سبيل

المثال Beaver et al., 1982, pp.15-39; Board and

Day, 1989, pp.3-11 حيث يمكن من خلال هذا الأسلوب

مقارنة القوة التفسيرية لأكثر من متغير بالقوة التفسيرية لمتغير

واحد من المتغيرات لمعرفة المحتوى الإعلامي الإضافي لهذا

المتغير. وقد اقترح البعض (Lev and Ohlson 1982,

p.708; Bernard and Ruland., 1987, p.708) استخدام

هذا الأسلوب للتخلص من مشكلة الارتباط المرتفع بين

المتغيرات المستقلة حيث تؤدي هذه المشكلة إلى عدم دقة تقدير

معاملات المتغيرات، وبالتالي صعوبة تحديد تأثير المتغيرات

المستقلة على عوائد الأسهم (المحتوى الإعلامي الإضافي).

بالإضافة إلى اعتماد معاملات نموذج الانحدار بدرجة كبيرة

على العينة مما يؤدي إلى تكررها بدرجة كبيرة بإضافة أو حذف

أي عدد بسيط من الملاحظات .

وقد أشار البعض (Christie et al., 1984, pp.208-212)

إلى أن تحليل الانحدار ذو المرحلتين لا يخفف من مشكلة

الارتباط المرتفع بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي لا يقود إلى

محتوى إعلامي أو غير ذلك. ويمكن استخدام أساليب متعددة

لتحديد الجزء المتوقع من المتغير المحاسبي المراد قياس

محتواه الإعلامي منها أسلوب السلاسل الزمنية أو الاعتماد

على تنبؤات المحللين الماليين أو استخدام نموذج المسار

العشوائي، ومن خلال استخدام الجزء المتوقع من المتغير من

قيمه الفعلية يمكن الوصول إلى الجزء غير المتوقع .

٢/٢/٣ طريقة قياس المحتوى الإعلامي الإضافي

يلاحظ أن أغلب الدراسات التي اختبرت المحتوى الإعلامي

الإضافي لبعض المتغيرات المحاسبية قد قامت بصياغة نموذج

انحدار متعدد (أو عدة نماذج) يربط العوائد العادية أو غير

العادية (كمتغير تابع) بالأرباح غير المتوقعة وغيرها من

المتغيرات المحاسبية (كمتغيرات مستقلة) (على سبيل

المثال Kinnunen and Niskanen, 1993, pp.263-272; Ali and Pope, 1995, pp.19-34; McLeay et al., 1997, pp.1147-1167)

الأخرى أسلوب الانحدار القطاعي Cross-Sectional

Regression حيث يتميز هذا الأسلوب بأنه يفترض أن العلاقة

بين عوائد الأسهم والمقاييس المحاسبية المختلفة متشابهة أو

متجانسة على مستوى جميع الشركات والصناعات في العينة

(Bernard and Ruland, 1987, p.708) ومن أمثلة هذه

الدراسات دراسة (Bowen et al. pp.723-747, 1987)،

ودراسة Ali (pp.61-74, 1994).

ويتمدد قياس المحتوى الإعلامي الإضافي على فحص

معاملات انحدار عوائد الأوراق المالية على الجزء غير المتوقع

من المتغيرات المحاسبية المراد تحديد محتواها الإعلامي

الإضافي. حيث يفسر الحصول على معامل غير صفري لأحد

المتغيرات المحاسبية على أنه دليل على أن المتغير له محتوى

إعلامي إضافي يزيد عن المتغيرات الأخرى في معادلة الانحدار

التي تم تقديرها (Jennings, 1990, p.925) فعلى فرض وجود

متغيرين مستقلين هما Y و X ويراد تحديد المحتوى الإعلامي

الإضافي لكل منهما في ظل اتباع نموذج المسار العشوائي لتحديد

الجزء غير المتوقع من كلا المتغيرين فيمكن صياغة نموذج

الانحدار (Biddle et al., 1995, pp.8-9) التالي :

$$D_t = \gamma_0 + \gamma_1(X_t - X_{t-1}) / P_{t-1} + \gamma_2(Y_t - Y_{t-1}) / P_{t-1} + e_t \quad (20)$$

حيث أن :

D_t = المتغير التابع وهو أسعار أو عوائد الأسهم غير

العادية في الفترة t .

γ_0 = ثابت معادلة الانحدار .

هذه الدراسة بصياغة نموذج الانحدار التالي (في شكل مصفوفة) لقياس المحتوى الإعلامي النسبي لعدد من المتغيرات المستقلة :

$$D = MB + \xi \quad (26)$$

حيث أن :

D = متجه المتغير التابع (أسعار الأسهم أو عوائدهما).

M = مصفوفة المتغيرات المستقلة .

B = متجه معاملات الانحدار .

ξ = متجه الأخطاء العديدة التي لا يمكن ملاحظاتها بمتوسط صفر، ومصفوفة تعابر غير معروفة Ω .

كما أقيم Dechow (1994, pp.22-23) بمقارنة القوة التفسيرية للتقنيات النقدية بالمقارنة بالأرباح (أي المحتوى الإعلامي النسبي لكل من التقنيات النقدية والأرباح) عن طريق حساب النسب الآتية :

$$\frac{R_{NCF}^2}{R_F^2}, \frac{R_{CFO}^2}{R_E^2}$$

حيث R^2 هي معامل التحديد لكل من التقنيات النقدية التشغيلية (CFO)، وصافي التقنيات النقدية (NCF) والأرباح (E) . وقد تم احتساب معامل التحديد للمتغيرات السابقة عن طريق صياغة نموذج الانحدار التالي :

$$R_{it} = \alpha + B(X_{it}) + \xi_{it} \quad (27)$$

حيث أن :

R_{it} = عوائد الأسهم للشركة i والتي يتم احتسابها على مدى فترة t .

α, B = معاملات نموذج الانحدار .

X_{it} = المتغيرات المستقلة للشركة i في الفترة t ، وهي تتمثل في ربح السهم (E) ثم التقنيات النقدية التشغيلية لكل سهم (CFO)، ثم صافي التقنيات النقدية لكل سهم (NCF).

ξ_{it} = الخطأ العشوائي للشركة i في الفترة t .

وقد أشارت الدراسة إلى أن انخفاض هذه النسبة عن واحد صحيح يشير إلى أن الأرباح تشرح للتغير في عوائد الأسهم بدرجة أكبر من التقنيات النقدية والعكس صحيح. ولكن مقارنة R^2 لا يمكننا دليل إحصائي يمكن الاعتماد عليه في استنتاج أن الأرباح تشرح للتقلبات النقدية من حيث قدرتها على شرح التغير في عوائد الأسهم. لذلك فقد استخدم Dechow اختبار النسب الاحتمالية " Likelihood Ratio Test " الذي قدمه Vuong (1989, pp.307-333) والذي يمكن من خلاله تحديد أي مقياس الأداء (أرباح أو تقنيات نقدية) له قوة

مناخ مختلف أو تتميز عن النتائج التي يمكن الوصول إليها باستخدام نموذج واحد للانحدار المتعدد. فمشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة تظهر في المعلمات صغيرة الحجم ويمثلها في ظل وجود تقديرات خطية غير متحيزة في الحصول على مساهمات أكثر أو إدخال مطوابع عن سبلت سابقة في النموذج كما توصلوا من خلال مقارنة أسلوب الانحدار ذو المرحلتين بنموذج الانحدار المتعدد ونموذج الانحدار البسيط إلى أن نفس المعلومات التي يمكن استنتاجها من تحليل الانحدار ذو المرحلتين يمكن الوصول إليها من تحليل الانحدار ذو المرحلة الواحدة (نموذج الانحدار المتعدد)، وبالتالي فليس هناك ما يبرر استخدام أسلوب الانحدار ذو المرحلتين خاصة وأن استخدامه يؤدي إلى زيادة احتمال وجود أخطاء في المعلمات الصلبة ووجود أخطاء في الاستنتاجات بالنسبة لمن هم ليسوا على دراية بالعلامة بين الانحدار ذو المرحلتين والانحدار ذو المرحلة الواحدة (نموذج الانحدار المتعدد) .

نخلص مما سبق إلى أنه يمكن تحديد ما إذا كان أحد المتغيرات المحاسبية له محتوى إعلامي إضافي يزيد عن باقي المتغيرات عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد لقياس العلاقة بين عوائد أو أسعار الأسهم (العادية أو غير العادية) كمؤشر تابع والجزء غير المتوقع من المتغيرات المحاسبية المراد تحديد محتواها الإعلامي الإضافي (كمؤشرات مستقلة)، وتحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج حيث يعد الحصول على معامل تختلف قيمته عن الصفر لأحد المتغيرات المستقلة دليلاً على أن هذا المتغير له محتوى إعلامي إضافي يريد ويختلف عن المحتوى الإعلامي لباقي المتغيرات في النموذج .

3/2/3 طريقة قياس المحتوى الإعلامي النسبي

على الرغم من أن هناك بعض الدراسات التي استخدمت اختبارات المحتوى الإعلامي الإضافي لتقدير المحتوى الإعلامي النسبي (4)، إلا أن هناك دراسات أخرى عرضت نماذج إحصائية خاصة بقياس المحتوى الإعلامي النسبي منها دراسة Biddle et al. (1995, pp.9-10)، حيث قامت

(*) فعلى سبيل المثال استخدم Barth (1994, pp 1-25) لاختبارات المحتوى الإعلامي الإضافي لتقدير المحتوى الإعلامي النسبي للمعاملات المحاسبية المبنية على تكلفة التاريخية وقيمة المعادلة للأوراق المالية المستمرة الخاصة بالبنوك وذلك لتحديد ما إذا كان أساس القيمة المعادلة أكثر ملاءمة للمستثمرين ويمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر من أساس التكلفة التاريخية في تقييم البنوك .



الشركة ما على معلومات أكبر من تلك التي بحوزها متغير آخر تساهم في تفسير التغير في أداء أسهم هذه الشركة .

٤- تقوم دراسات المحتوى الإعلامي على فرض كفاءة السوق حتى يمكن استنتاج المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية.

٥- السوق الكفاءة هو السوق الذي تعكس فيه أسعار الأوراق المالية كل المعلومات المتاحة بصورة كاملة وقوية، وبالتالي فإن هذه الأسعار تعبر عن القيمة الحقيقية للأوراق المالية بحيث لا يستطيع أي مستثمر أن يقوم باستغلال أي معلومات لكي يحقق أرباح غير عادية .

٦- توجد ثلاثة مستويات لكفاءة السوق هي المستوى الضعيف وشبه القوي والقوي حيث يحدث المستوى الضعيف لكفاءة السوق عندما تعكس الأسعار المعلومات التاريخية الموجودة في أسعار الأسهم في الماضي، ويحدث المستوى شبه القوي عندما تعكس الأسعار كل المعلومات الحالية العامة والمتاحة، ويحدث المستوى القوي عندما تعكس الأسعار كل المعلومات العامة والخاصة (الداخلية) .

٧- يمكن اختبار ودراسة الشكل الضعيف لكفاءة السوق من خلال استخدام :

١/٧ أسلوب الارتباط التسلسلي : حيث يتم دراسة علاقة الارتباط بين التغيرات في أسعار الأسهم وتحديد مدى استقلال هذه التغيرات عن بعضها فإذا كانت هناك استقلالية في هذه التغيرات فإن هذا يعني أن كفاءة السوق عند مستواها الضعيف .

٢/٧ أسلوب قاعدة التنقية : ويعتمد على مقارنة عائد السهم في حالة شرائه والاحتفاظ به لمدة طويلة وحالة بيعه باستمرار والتخلص منه عند تغير سعره، فإذا لم يستطع المستثمر أن يحقق أرباح أكبر نتيجة عملية الشراء والبيع بصفة مستمرة فإن هذا يعتبر دليلاً على كفاءة السوق في مستواها الضعيف .

٣/٧ أسلوب اتجاه التغيرات في الأسعار: وفيه يتم تحليل سلسلة التغيرات السعرية لكل سهم على مدى فترات زمنية مختلفة، فإذا ثبت أن التغيرات في الأسعار لا تعتمد على بعضها البعض بدرجة قوية تكفي لتحقيق زيادة في الأرباح المتوقعة للمستثمر فإن هذا يؤيد كفاءة السوق في مستواها الضعيف .

٨- يمكن اختبار المستوى شبه القوي لكفاءة السوق من خلال دراسة سرعة استجابة الأسعار لبعض المعلومات المالية مثل: ١/٨ الإعلان عن اشتقاق الأسهم : فإذا ثبت أن الإعلان

تفسيرية أكبر. لذلك فقد تم وضع للتنقيلات النقدية والأرباح كمناذج متنافسة غير متداخلة "Non Nested Models" لكي تشرح التغير في عوائد الأسهم حيث كان فرض النجم هو أن كلا النموذجين أكثر قدرة على شرح التغير في عوائد الأسهم . وكبديل لاختبار النسب الاحتمالية قدم Davidson and Mackinnon (1981, pp.781-793) اختباراً لولكن يجب هذا الاختبار أنه عندما يكون لكلا المتغيرين محتوى إعلامي إضافي فإن هذا الاختبار لا يستطيع أن يحدد أي للمتغيرين له محتوى إعلامي نسبي أكبر من الآخر، وبالتالي فإن اختبار Vuong يعتبر أقوى من اختبار J (Dechow, 1994,p.24).

نخلص من هذا إلى أنه يمكن قياس المحتوى الإعلامي النسبي عن طريق صياغة نموذج انحدار يأخذ فيه المتغير التابع والمتغيرات المستقلة شكل مصفوفات، أو الاعتماد على اختبار النسب الاحتمالية والذي يعتبر من الأساليب الجيدة الملائمة لتحديد أي المتغيرات له قوة تفسيرية أكبر حتى في ظل وجود محتوى إعلامي إضافي لكل من هذه المتغيرات .

٤- خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

تناول هذا البحث مفهوم المحتوى الإعلامي المعادي والإضافي والنسبي، كما تناول قضية المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية حيث عرض العلاقة بين دراسات المحتوى الإعلامي وكفاءة سوق الأوراق المالية، ومفهوم كفاءة السوق، ومستويات كفاءة السوق والتي تشمل المستوى الضعيف والمستوى شبه القوي، والمستوى القوي، كما تناول هذا البحث المحتوى الإعلامي وتضمن مقاييس السعر ومقاييس نشاط التداول، وتناول أيضاً طرق قياس المحتوى الإعلامي وتشمل طرق قياس المحتوى الإعلامي المعادي في ظل كمال دراسات الحدث والدراسات المساهمة، وطريقة قياس المحتوى الإعلامي الإضافي، وكذلك طريقة قياس المحتوى الإعلامي للنسبي . وقد خُصص البحث إلى النتائج الآتية :

١- يقصد بالمحتوى الإعلامي المعادي لمتغير معين مدى قدرة هذا المتغير على تفسير التغير في أسعار أو عوائد أو حجم تداول الأسهم .

٢- يقصد بالمحتوى الإعلامي الإضافي مدى احتواء متغير معين على معلومات تختلف عن المعلومات التي بحوزها متغير آخر أو أكثر تساهم في تفسير التغير في أداء الأسهم (أسعارها أو عوائدها أو حجم تداولها) .

٣- يقصد بالمحتوى الإعلامي النسبي مدى احتواء متغير معين



تباين أداء السهم الفعلي عند الإفصاح عن المتغير المحاسبي المراد قياس محتواه الإعلامي عن أدائه المتوقع لتحديد ما إذا كان هذا الإفصاح قد أدى إلى وجود أداء غير عادي للسهم وبالتالي احتوى على معلومات ذات منفعة للسوق .

١٤- يمكن قياس المحتوى الإعلامي المعادي وفقاً لمنهج دراسات المساهمة عن طريق استخدام نموذج انحدار بسيط لقياس مدى مساهمة المتغير المحاسبي المراد قياس محتواه الإعلامي في إحداث تغير في أداء الأسهم حيث يمثل المتغير المستقل في المتغير المحاسبي المراد قياس محتواه الإعلامي ويمثل المتغير التابع في أداء الأسهم .

١٥- يمكن قياس المحتوى الإعلامي الإيجابي عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد يمثل المتغير التابع فيه في أداء الأسهم وتمثل المتغيرات المستقلة في المتغيرات المحاسبية المراد تحديد محتواها الإعلامي الإضافي حيث يحد الحصول على معامل انحدار غير سفري لأحد المتغيرات المحاسبية دللاً على أن هذا المتغير له محتوى إعلامي إيجابي يزيد ويختلف عن المحتوى الإعلامي لباقي المتغيرات الأخرى في نموذج الانحدار .

١٦- يمكن قياس المحتوى الإعلامي النسبي عن طريق صياغة نموذج انحدار يأخذ فيه المتغير التابع والمتغيرات المستقلة شكل مصفوفات، أو الاعتماد على اختبار النسب الاحتمالية لتحديد أي المتغيرات له قوة تفسيرية أكبر حتى في ظل وجود محتوى إعلامي إضافي لكل المتغيرات المحاسبية المراد قياس محتواها الإعلامي النسبي، كما يمكن الاعتماد أيضاً على اختبار "J"، ولكن يجب هذا الأسلوب أنه عندما يكون لكلا المتغيرين مستوى إعلامي إضافي فإن هذا الاختبار لا يستطيع أن يحدد أي المتغيرين له محتوى إعلامي نسبي أكبر من الآخر .

٥- مقترحات ببحوث مستقبلية

- أ- هناك حاجة إلى عمل أكثر من دراسة ميدانية لاختبار المحتوى الإعلامي لمعلومات المحاسبة المنشورة في التوائم المالية وأثره على سوق الأوراق المالية في الدول العربية .
- ب- البحث عن طرق جديدة يمكن استخدامها في حالة السوق المالي غير الكفاء لكي تعطي نتائج أكثر دقة تتعلق باختبار المحتوى الإعلامي لمكونات صافي الربح المنشورة في التوائم المالية للشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية .

عن اشتقاق الأسهم ينعكس أثره بالكامل على الأسهم بعد الإعلان مباشرة فإن هذا يؤكد كفاءة السوق في استوائها شبه القوى .

٢/٨ الإعلان عن طرح عدد ضخم من الأوراق المالية للتداول : فإذا ثبت أن طرح كميات كبيرة من الأسهم للتداول في السوق لا يمكن المستثمر من تحقيق عوائد غير عادية فإن هذا يعني توافر هذه الدرجة من الكفاءة في سوق الأوراق المالية .

٩- يمكن اختبار المستوى القوي لكفاءة السوق من خلال قياس العائد الذي يحققه بعض المستثمرين الذين يمكنهم الحصول على معلومات خاصة (أي غير متاحة للسوق ككل) مثل صناديق الاستثمار والأطراف الداخلية في الشركة . فإذا ثبت أن صناديق الاستثمار (مثلاً) لا تحقق عوائد غير عادية تفوق ذلك العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر المعادي فإن هذا يعني أن سوق الأوراق المالية كفاء في استوائ القوى .

١٠- أشارت نتائج الدراسات التي أجريت لاختبار كفاءة السوق إلى وجود المستوى الضعيف وشبه القوى لكفاءة السوق أما المستوى القوي فهو غير موجود في الواقع العملي حيث يمكن للمستثمرين الذين لديهم معلومات خاصة أن يحققوا أرباح غير عادية على حساب باقي المستثمرين في السوق .

١١- تمثل مقاييس المحتوى الإعلامي في مقاييس السعر ومقاييس نشاط التداول حيث استخدمت أغلب دراسات المحتوى الإعلامي مقاييس السعر والتي تمثل أهمها في معدل العائد السوقي (التغير في أسعار الأسهم) والعائد غير المعادي، بينما استخدمت دراسات أخرى مقاييس نشاط التداول والتي تمثل أهمها في حجم التداول (عدد الأسهم المتداولة).

١٢- تعتبر مقاييس السعر أكثر دقة من مقاييس نشاط التداول عند قياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية حيث أنها تعكس متوسط آراء وردود أفعال المستثمرين عند الإعلان عن المعلومات المحاسبية، بينما تعكس مقاييس نشاط التداول مجموع آراء وردود أفعال المستثمرين كالأفراد عند الإعلان عن المعلومات وهذه الآراء قد تكون غير صحيحة مما يجعل هذه المقاييس أكثر عرضة للخطأ .

١٣- يمكن قياس المحتوى الإعلامي المعادي وفقاً لمنهج دراسات الحدث عن طريق فحص درجة تغير متوسط أو

الأوراق المالية"، ملخص رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٤ م.

- إبراهيم النسوفي محمد عبد المنعم، "المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وأثره على قياس قيمة المنشأة"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

- ثناء عطية فراج محمد، "تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

- سلمية طلعت عباس جاب الله، "دراسة تطيلية للمحتوى الإعلامي لمكونات صافي الربح باستخدام نظرية الفئات غير المحددة بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٣.

تلقياً : المراجع الأجنبية

A) Books

- Dyckman, T.R., and Morse, D., "Efficient Capital Markets and Accounting : A Critical Analysis", Second Edition, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1986.
- Higgins, R.C., "Analysis for Financial Management", Fourth Edition, Irwin, R.D., Inc., 1995.
- Pitbeam, k., "Finance and Financial Markets", Macmillan Press LTD, London, England, 1998.
- Watts, R.L., and Zimmerman J.L., "Positive Accounting Theory", Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1986.

B) PERIODICALS

- Ali, A., "The Incremental Information Content of Earnings, Working Capital from Operations, and Cash Flows", Journal of Accounting Research, Vol. 32, No. 1, Spring 1994, pp.61-73.
- Ali, A., and Pope, P.F., "The Incremental Information Content of Earnings, Funds Flow and Cash Flow : The UK Evidence", Journal of Business, Finance and Accounting, Vol. 22, No. 1, January 1995, pp.19-34.
- Bamber, L.S., "The Information Content of Annual Earnings Releases : A Trading Volume Approach", Journal of Accounting Research, Vol. 24, No. 1, Spring 1986, pp.40-56.
- Bamber, L.S., "Unexpected Earnings, Firm Size, and Trading Volume Around Quarterly Earnings Announcements", The Accounting Review, Vol. LXII, No. 3, July 1987, pp.510-532.
- Barth, M., "Fair Value Accounting : Evidence

مراجع البحث

أولاً : المراجع العربية

أ - الكتب

- د. منير إبراهيم هندي "الإدارة المالية : مدخل تحليل معاصر"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩ م.

ب - الدوريات

- د. أحمد السيد، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين - منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى لنشيط سوق المال المصري"، مجلة للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يوليو ١٩٩٣، ص ٩٧ - ١٤٩.

- د. ثناء محمد إبراهيم طيمه، "نموذج مقترح لتقييم المنفعة من المعلومات المحاسبية المتعلقة بالدخل في تفسير عوائد الأسهم مع للتطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، السنة السادسة عشر، ١٩٩٦، ص ٤٩ - ٨٦.

- د. حسن علي محمد سويلم، "رد فعل السوق للمعلومات المحاسبية المنشورة عن ربحية المنشأة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية في مصر - دراسة لاختبارية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٢٢، العدد الأول، يناير ٢٠٠٠، ص ٩٥ - ١٢٧.

- د. كمال الدين مصطفى الدهراوي، "دراسة تجريبية للمحتوى المعلوماتي لمؤشرات التنفقات النقدية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ١٩٩٦، ص ١-٣٨.

- د. منشر طه أبو الخير، "سلوك الأرباح المحاسبية المنشورة للشركات المصرية باستخدام السلاسل الزمنية: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص ١-٣١.

- د. بهل فريد مصطفى، "دراسة تحليلية للبيانات المالية المؤثرة على سلوك أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية لتجارة، جامعة عين شمس، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٩٩٤، ص ٣٧٣ - ٤١٧.

ج - الرسائل العلمية

- أشرف محمود قدرى الشرقاوى، "دراسة تطيلية للعلاقة بين المعلومات المحاسبية المالية وأسعار الأسهم في أسواق

- Castagne ,A .D ,and Matolcsy ,Z.P. , " The Marginal Information Content of Selected Items in Financial Statements", Journal of Business, Finance and Accounting , Vol . 16, No . 3 , Summer 1989 ,pp.317-333 .

- Cheng ,C.S.A ., Liu , C.S ., and Schaefer ,T.F ., " Earnings Permanence and The Incremental Information Content of Cash Flows from Operations", Journal of Accounting Research , Vol . 34, No .1 , Spring 1996 ,pp.173-181 .

- Christie ,A ., Kennelley ,M ., King , J ., and Schaefer . T ., " Testing for Incremental Information Content in The Presence of Collinearity " , Journal of Accounting and Economics, Vol . 6, 1984 ,pp.205-217 .

- Collins ,D.W ., and Dent , W.T ., " A Comparison of Alternative Testing Methodologies Used in Capital Market Research " , Journal of Accounting Research , Vol . 22, No .1 , Spring 1984 ,pp.48-84 .

- Collins ,D.W ., and Kothari , S .P ., " An Analysis of Intertemporal and Cross - Sectional Determinants " , Journal of Accounting and Economics, Vol . 11, No . 2/3 , July 1989 ,pp.143-181 .

- Cready , W .M ., "Information Value and Investor Wealth: The Case of Earnings Announcements", Journal of Accounting Research, Vol . 26, No.1, Spring 1988 ,pp.1-27 .

- Cready , W .M ., and Mynatt , P.G ., " The Information Content of Annual Reports :A Price and Trading Response Analysis", The Accounting Review , Vol . 66, No . 2 , April 1991 ,pp.291-312 .

- Cumby ,R ., and Glen J ., " Evaluating Performance of International Mutual Funds " , Journal of Finance , June1990 ,pp.497-521 .

- Davidson ,R ., and Mackinnon , J .G ., " Several Tests for Model Specification in The Presence of Alternatives Hypotheses " , Econometrica , Vol . 49, No . 3 , May 1981 ,pp.781-793 .

- Dechow , P .M ., " Accounting Earnings and Cash Flows as Measures of Firm Performance : The Role of Accounting Accruals " , Journal of Accounting and Economics, Vol . 18, No .1 , 1994 ,pp.3-42 .

- Fama , E . " The Behavior of Stock - Market Prices " , Journal of Business, Vol . XXXVIII, No .1 , January 1965 ,pp.34-105 .

- Fama , E . " Efficiency Capital Markets : A Review of Theory and Empirical Work " , Journal of Finance , May1970 ,pp.383-417 .

- Finnerty , J.E., " Insiders and Market Efficiency", Journal of Finance , Vol . XXXXI, No . 4, September 1976 ,pp.1141-1148 .

from Investment Securities and The Market Valuation of Banks " , The Accounting Review , Vol . 69, No .1 , January 1994 , pp.1-25 .

- Beaver , W.H., " The Information Content of Annual Earnings Announcements " , Journal of Accounting Research , Supplement to Vol . 6, 1968 , pp.67-92 .

- Beaver , W.H., " Market Efficiency " , The Accounting Review , Vol .LVI ,No .1 , January 1981 a , pp.23-36 .

- Beaver , W.H., " Econometric Properties of Alternative Security Return Methods " , Journal of Accounting Research , Vol . 19 , No .1 . Spring 1981 b ,pp.163-184 .

- Beaver , W.H., Griffin , P.A., and Landsman , W.R ., " The Incremental Information Content of Replacement Cost Earnings " , Journal of Accounting and Economics , Vol . 4 , No .1 . 1982 ,pp.15-39 .

- Bernard , V.L ., and Ruland , R.G ., " The Incremental Information Content of Historical Cost and Current Cost Income Numbers : Time - Series Analyses for 1962-1980 " , The Accounting Review , Vol . LXII, No . 4, October 1987 ,pp.707-722 .

- Bernard , V.L ., and Stober , T.L ., " The Nature and Amount of Information in Cash Flows and Accruals " , The Accounting Review , Vol . LXIV, No . 4, October 1989 ,pp.624-652 .

- Biddle , G ., Seow , G., and Siegel ,A., " Relative Versus Incremental Information Content " , Contemporary Accounting Research , Vol . 12, No .1 , Fall 1995 ,pp.1-23 .

- Board , J.L.G., and Day , J.F.S., " The Information Content of Cash Flow Figures " , Accounting and Business Research , Vol . 20 , No . 77 , 1989 ,pp.3-11 .

- Bowen ,R.M., Burgstahler ,D., and Daley , L.A , " Evidence on The Relationships Between Earnings and Various Measures of Cash Flows " , The Accounting Review , Vol . LXI, No . 4 , October 1986 ,pp.713-725 .

- Bowen ,R.M., Burgstahler ,D., and Daley , L.A , " The Incremental Information Content of Accrual Versus Cash Flows" , The Accounting Review , Vol . LXII, No . 4 , October 1987 ,pp.723-747 .

- Brown , S.L ., " Earnings Changes , Stock Prices , and Market Efficiency", Journal of Finance , Vol . XXX III , No .1 , March 1978 ,pp.17-28 .

- Carey , K., " Nonrandom Price Changes in Association with Trading in Large Blocks . Evidence of Market Efficiency in Behavior of Investor Returns", Journal of Business, Vol . 50 , No . 4, October 1977 ,pp.407-414 .



,pp.263-272.

- Lev, B., and Ohlson, J. A., "Market - Based Empirical Research in Accounting : A Review , Interpretation , and Extension " , Journal of Accounting Research , Supplement to Vol . 20, 1982 ,pp.249-322.

- Livnat, J., and Zarowin, P., " The Incremental Information Content of Cash - Flow Components" , Journal of Accounting and Economics , Vol . 13, May 1990 ,pp.25-46.

- Lundholm, R. J., " What Affects the Efficiency of a Market ? Some Answers from the Laboratory " , The Accounting Review , Vol . 66, No 3 , July 1991 ,pp.486-515.

- Matolcsy, Z. P., " Evidence on the Joint and Marginal Information Content of Inflation - Adjusted Accounting Income Numbers " , Journal of Accounting Research , Vol . 22, No 2 , Autumn 1984 ,pp.505-569.

- Mc- Inish, T.H., and Puglisi, D.J., " The Efficiency of the International Money Market " , Journal of Business Finance and Accounting , Vol . 9, No .2, 1982 ,pp.167-177.

- Mc- Leay, S., Kassab, J., and Helan, M., "The Incremental Information Content of Accruals: Evidence Based on the Exponential Smoothing of Levels and Trends in Pre-tax Earnings , Funds Flow and Cash Flow " , Journal of Business Finance and Accounting , Vol . 24, No .7/8, September 1997 ,pp.1147-1167.

- Morse, D., " Price and Trading Volume Reaction Surrounding Earnings Announcement : A Closer Examination " , Journal of Accounting Research , Vol . 19, No 2 , Autumn 1981 ,pp.374-383.

- Morse, D. " An Econometric Analysis of the Choice of Daily Versus Monthly Returns in Tests of Information Content " Journal of Accounting Research , Vol . 22, No 2 , Autumn 1984 ,pp.605-623.

- Murdoch, B., " The Information Content of FAS 33 Return on Equity" , The Accounting Review , Vol . LX1, No 2 , April 1986 ,pp.273-287.

- Pfeiffer, R.J., Elgers, P.T., Lo, M.H., and Rees, L.L., " Additional Evidence on the Incremental Information Content of Cash Flows and Accruals : The Impact of Errors in Measuring Market Expectations " , The Accounting Review , Vol . 73, No 3 , July 1998 ,pp.373-385.

- Rayburn, J., " The Association of Operating Cash Flows and Accruals with Security Returns " , Journal of Accounting Research , Supplement to Vol . 24, 1986 ,pp.112-133.

- Scholes, M.S., " The Market for Securities :

- Firth, M., " The Impact of Earnings Announcements on The Share Price Behaviour of Similar Type Firms " , The Economic Journal , Vol . 86, No .342, 1976 ,pp.296-306.

- Firth, M., " The Relative Information Content of The Release of Financial Results Data by Firms " , Journal of Accounting Research , Vol . 19, No .2, Autumn 1981 ,pp.521-529.

- Grier, R., and Albin, R., " Non - Random Price Changes in Association with Trading in Large Blocks " , Journal of Business , Vol . 46, No .3 , July 1973 ,pp.425-435.

- Hausman, W.H., West, R.R., and Largay, J.A., " Stock Splits, Price Changes and Trading Profits: A Synthesis" , Journal of Business , Vol.44, No.1, January 1971, pp.69-77.

- Hess, A.C., and Frost, P.A., " Tests for Price Effects of New Issues of Seasoned Securities " , Journal of Finance , Vol . XXXVI, No .1, March 1982 ,pp.11-25.

- Hoskin, R.E., Hughes, J.S., and Ricks, W.E., " Evidence on The Incremental Information Content of Firm Disclosures Made Concurrently with Earnings " , Journal of Accounting Research , Supplement to Vol . 24, 1986 ,pp.1-32.

- Jaffe, J., " Special Information and Insider Trading " , Journal of Business , Vol . 47, No .3, July 1974 ,pp.410-428.

- Jennings, R., " A Note on Interpreting Information Content " , The Accounting Review , Supplement to Vol . 65, No 4 , October 1990 ,pp.925-932.

- Jennings, R., and Starks, L., " Information Content and the Speed of Stock Price Adjustment " , Journal of Accounting Research , Vol . 23, No 1 , Spring 1985 ,pp.336-350.

- Jensen, M.C., " Risk , the Pricing of Capital Assets and the Evaluation of Investment Portfolios" , Journal of Business , Vol.42, No .2, April 1969 ,pp.167-247.

- Kon, S., and Jen, F., " The Investment Performance of Mutual Funds: An Empirical Investigation of Timing, Selectivity and Market Efficiency " , Journal of Business , Vol . 52, No .2, April 1979 ,pp.263-289.

- Kim, O., and Verrecchia, R.E., " Trading Volume and Price Reactions to Public Announcements " , Journal of Accounting Research , Vol . 29, No 2 , Autumn 1991 ,pp.302-321.

- Kinnunen, J., and Niskanen, J., " The Information Content of Cash Flows and Random Walk : Evidence from the Helsinki Stock Exchange " , Accounting and Business Research , Vol . 23, No .91, Summer 1993



Model Selection and Non - nested Hypotheses" , Econometrica, Vol. 57, No 2, March 1989, pp.307-333.

- Wilson, G.P., " The Relative Information Content of Accruals and Cash Flows: Combined Evidence at the Earnings Announcement and Annual Report Release Date", Journal of Accounting Research, Supplement to Vol . 24, 1986 ,pp.165-200.

- Wilson, G.P., " The Incremental Information Content of The Accrual and Funds Components of Earnings After Controlling for Earnings " , The Accounting Review , Vol . LXII, No 2 , April 1987 ,pp.293-322.

- Ziebart , D.A ., " The Association Between Consensus of Beliefs and Trading Activity Surrounding Earnings Announcements" ,The Accounting Review , Vol . 65, No 2 , April 1990 ,pp.477-488.

C) THESES

- El Sharkawy , A . M . K ., " Accounting Information and Stock Prices , Size and Functional Fixation Effects : The UK Evidence " , ph.D. Thesis , University Of Cairo , 1994.

Substitution Versus Price Pressure and the Effects of Information on Share Prices " , Journal of Business, Vol . 45, No .2, April 1972 ,pp.179-211.

- Strong , N., " Modelling Abnormal Returns : A Review Article " Journal of Business, Finance and Accounting, Vol . 19, No .4, June 1992 ,pp.533-553.

- Thorne D., " The Information Content of the Trend Between Historic Cost Earnings and Current Cost Earnings (United States of America)", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 18, No.3, April 1991, pp.289-303.

- Verrecchia, R.F., "On the Relationship Volume and Consensus of Investors: Implications for Interpreting Tests of Information Content " , Journal of Accounting Research, Vol. 19, No.1, Spring 1981, pp.271-283.

- Verrecchia, R.F., " How Do We Assess a Model of Price and Volume ?" , The Accounting Review, Vol. 68, No 4, October 1993, pp. 870 - 873.

- Vuong, Q.H., " Likelihood Ratio Testes for



أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمي بصفة عامة

والمصري بصفة خاصة

إعداد

دكتور / عمرو النقي

أستاذ الاقتصاد المساعد

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

١- مقدمة:

تشير مجمل المتغيرات الدولية خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي إلى البيئة الاستراتيجية العالمية قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ والتي يظهر فيها تعاطف دور الولايات المتحدة كأكبر قوى فاعلة مؤثرة في النظام العالمي من خلال امتلاكها لقوى شاملة غير مسبوقه، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته في معالجة الأزمات في القارة الأوروبية دون الرجوع للمنظمة الدولية في بعض الأحيان خاصة في ظل غياب المنافسة من جانب القوى الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان وتقلص النفوذ الروسي وانحسار اهتمامات الصين لفضلا للتنمية الذاتية والأمن الآسيوي من جهة أخرى.

لذلك فمنذ تسعينيات القرن الماضي طرأ تغير في العلاقات السياسية حيث تنامي استخدام القوة في معالجة الأزمات بدافع المصلحة وتوظيف آليات القانون الدولي بما يخدم مصالح القوى الكبرى واستغلت الولايات المتحدة هذا النجاح لتطوير الأليات والأدوات التي تضمن لها الاستمرار على قمة النظام العالمي لأطول فترة ممكنة وتستمر في صعودها الإمبراطوري بينما توجد محاولات على الساحة الأوروبية من قبل فرنسا وألمانيا وبلجيكا لتفعيل دور الاتحاد الأوروبي لتحذ من الهيمنة الأمريكية، كما تخطط الصين على المستوى البعيد لتحقيق قدرأ من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية أما روسيا فتعمل جاهدة على تحسين وضعها الاقتصادي واستعادة قسماً من دورها التاريخي.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ لتحداث تغيرأ في البيئة العالمية

وتؤكد على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي مع الانحياز التام لإسرائيل وتفعيل أدوات الإرهاب - المولمة - صراع الحضارات - قضيا الديمقراطية والبيئة وحقوق الإنسان كذا حظر حيازة أسلحة النمار الشامل للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتقسيمها إلى (دول حليفة - دول مارقة - دول محور شر) في إطار معايير مزدوجة وكيل بمكبلين ولقتناع تام بأن إسرائيل هي حليفها الاستراتيجية التي تحقق مصالحها بالمنطقة العربية لقي وقع عليها الاختيار لتكون مسرحاً لأحداث تأكيد الهيمنة والافراد واستمرار الصعود الإمبراطوري للولايات المتحدة.

وبناء على ذلك في إطار مصالح الولايات المتحدة الرئيسية في المنطقة العربية وهي تحقيق أمن إسرائيل والسيطرة على منابع النفط ظهرت الحاجة إلى تغير الخريطة السياسية للمنطقة العربية مما يشكل مع باقي المتغيرات المعاصرة لتلكسبات اقتصادية سلبية تؤثر على الأمن الاقتصادي العربي والمصري سنتناولها في هذا البحث وصولاً لبناء استراتيجية لمواجهةها.

٢- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في انه يتعرض بالدراسة والتحليل لموضوع بالغ الأهمية فرضته التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣، الأمر الذي استلزم ضرورة إبراز الانكسبات الاقتصادية لذلك وبناء استراتيجية لمواجهةها وتحقيق الأمن الاقتصادي القومي .

٣- أهداف الدراسة:

١- التعرف على التلامح الرئيسية للنظام العالمي الحالي من



أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد المصري.
المبحث الرابع: نحو رؤية إستراتيجية جديدة لمواجهة أحداث
١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأجلو أمريكية ٢٠٠٣ .
الخلاصة وللتلخيص.
هوامش الدراسة.

المبحث الأول

الملاحم الرئيسية للنظام العالمي

في ظل أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأجلو
أمريكية ٢٠٠٣

مقدمة:

جاءت الأحداث العالمية المتلاحقة قرب نهاية القرن
العشرين لتفرض متغيرات جديدة في طبيعة القطبية وتوازنات
القوى بالمسرح السياسي العالمي، كما ساهمت في دخول
العالم للقرن الواحد والعشرين والولايات المتحدة الأمريكية
(مستفيدة بقواها الشاملة غير المسبوقة) تتفرد بقمّة النظام
العالمي الذي أخذت معالمه تتشكل وتتمتع .

ومن جانب آخر شهدت تلك الفترة تغيرات في البيئة
الإستراتيجية للعالمية من خلال سقوط الإتحاد السوفيتي ونظم
الحكم الاشتراكية الأوروبية، وتراجع الاستقطاب الدولي،
وزيادة الاندماج داخل النظم الرأسمالي والاتجاه نحو
التكتلات الاقتصادية بشكائها المتعددة، والاتجاه لتحرير
تجارة عالمية، ودخول ثقافة الجات إلى حيز التنفيذ، مما
أدى إلى ازدياد هامشية دول العالم الثالث نتيجة لتلك
المتغيرات، خاصة في ظل صعوبة ملاحقتها للنورة
الصناعية الثالثة وتحرير الإنتاج الصناعي، وبروز مجموعة
من القوى الفاعلة التي ينتظر أن تلعب دورا رئيسيا خلال
هذا القرن .

وتتلخ منطقة الشرق الأوسط من منطلق أهميتها
الجيوإستراتيجية وثرواتها النفطية وتراثها الحضاري والثقافي
وما تتمتع به من كتلة بشرية ٠٠٠ الخ، محورا لتفاعلات
القوى الفاعلة المختلفة وفقا لترتيب الأولويات والمصالح .

لذلك تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية من منظور
حرصها على الاحتفاظ بوضعيتها القائمة على قمة النظام
العالمي الحالي سياسة قومية تستند على ثلاثة ركائز أساسية
على النحو التالي^(١):

(١) النفع بالأمن الإقتصادي لقمة أولويات الأمن القومي الأمريكي .

خلال دراسة البيئة الاقتصادية العالمية قبل وبعد أحداث
سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأجلو أمريكية ٢٠٠٣ .
٢- إبراز الآثار الاقتصادية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب
الأجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العربي والمصري .
٣- بناء رؤية إستراتيجية مصرفية اقتصادية يمكن من خلالها
مواجهة الانعكاسات السلبية لأحداث ١١ سبتمبر والحرب
الأجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمي والعربي
والمصري .
٤- مواجهة الآثار الاقتصادية على الأمن الاقتصادي القومي
المصري والعربي من خلال رؤية إستراتيجية اقتصادية
لمواجهة تلك الآثار الاقتصادية.

٤- منهج الدراسة:

تم إتباع أسلوب الدراسة الوصفية في تناول هذا البحث
والاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتتخصص مشكلة
البحث، مع استخدام المنهج الاستقراطي للوقوف على الرؤية
المستقبلية لمستقبل النظام العالمي الحالي والولايات المتحدة
(باعتبارها القوى العظمى المهيمنة على العالم)، كذا لمعالجة
الانعكاسات الاقتصادية السلبية واستثمار ذلك في بناء
إستراتيجية اقتصادية مصرفية لمواجهة تلك الانعكاسات.

٥- فروض الدراسة:

١- إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أحدثت تغييراً
كبيراً في البيئة الاقتصادية للعالمية مما أدى إلى ظهور
العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد العالمي
والعربي والمصري.
٢- أنه يمكن بناء رؤية إستراتيجية مصرفية اقتصادية يمكن
من خلالها مواجهة الانعكاسات السلبية لأحداث ١١
سبتمبر والحرب الأجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد
العالمي والعربي والمصري .

٦- خطة الدراسة:

تحقيقاً لفروض الدراسة ووصولاً للأهداف الرئيسية، قد
تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث وللتلخيص وللتوصيل
وذلك على النحو التالي:-
المبحث الأول: يتناول الملاحم الرئيسية للنظام العالمي في ظل
أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأجلو أمريكية ٢٠٠٣ .
المبحث الثاني: أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأجلو
أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد العالمي.
المبحث الثالث: أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأجلو



الأمريكية لإدارة شئون العالم هي مسألة مسلم بها، نتيجة تفوق القدرة الأمريكية مما أكد وساعد على بسط الهيمنة الأمريكية^(٥).

وهكذا أصبح العالم أمام واقع عالمي جديد ليس مجرد تحولاً في العمليات السياسية الدولية، كالتحول من الحرب الباردة نحو الانفراج في السبعينات أو التحول من صراع القوة نحو الاعتماد المتبادل في الثمانينات، ولكنه تحول بنيوي في النظام العالمي قد أثر وسيؤثر بصورة حقيقية على مصالح وسياسات الدول العالمية^(٦).

ثانياً: القوى الفاعلة في النظام العالمي الجديد :

مهما اختلفت الأفكار عن القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي فلها تنفق على نقطة واحدة أساسية هي أن الولايات المتحدة الأمريكية حالياً وبما تملكه من قدرات تتفرد بالهيمنة بل بقيادة العالم محققة مصالحها ولأهدافها، بغض النظر عن مراعاة الشرعية أو الأخلاق أو مصالح الآخرين مع سعيها لمنع أي قوى أخرى صاعدة من تحديدها أو منافستها^(٧).

ومن ناحية أخرى تتحدث مفاهيم القوى الفاعلة في إنها تلك الدول أو المنظمات الدولية التي تقوم بدور فعال في النظام الدولي من خلال قدرتها الملموسة (الكتلة الحيوية - القدرة العسكرية - القدرة الاقتصادية) الغير ملموسة (سواسية - تكنولوجيا - اجتماعية - إعلامية)، وهي محصلة كافة المقومات المادية والمعنوية التي تملكها الدولة أو مجموعة دول للتأثير على مصالح باقي الدول والتكتلات^(٨).

ويلاحظ أن الدول الأعظم أو الأقوى هي ببساطة التي تملك مالا يملكه منافسها من وسائل وأدوات القوة (فالقوة السياسية علاقية ونسبية)، ولا تظهر (إلا في ظل علاقات بين وحدتها ولا يمكن وصف الدولة بأنها ضعيفة أو قوية إلا مقارنة بدول أخرى وفي مواقف معينة، وهي ذات طبيعة تركمية وتحويلية بمعنى أن امتلاك مقدار منها بدول أخرى يؤدي إلى امتلاك مقدار أكبر كما أنه يمكن تحويلها من شكل إلى آخر واستبدالها بقيم أخرى^(٩).

وهذه الدولة بلا منازع هي الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تقاها بجائزته قطب الأحرار، بل عملت جاهدة منذ أواخر القرن التاسع عشر للوصول إلى الإمبراطورية الأمريكية، ويمكن القول بأن الولايات المتحدة تعتبر هي الدولة الأعظم قديماً قوة بالي دول العالم في الوقت الراهن وبريطانيا اليوم هي أقوى وأعنى مما كانت عليه في القرن التاسع عشر عندما كانت الدولة الأعظم رغم ذلك فبريطانيا

(ب) تكيف القوى العسكرية لتتوافق مع متطلبات مواجهة التحديات الأمنية للمصالح الأمريكية خلال القرن الحادي والعشرين .

(جـ) تعزيز محوري دعم نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بجانب مكافحة الإرهاب .

بلا شك فإن الإلمام بطبيعة البيئة الاستراتيجية العالمية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية يعد أساساً للوقوف على الانعكاسات السلبية التي حدثت عقب هذه الأحداث في ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ .

أولاً: النظام العالمي الجديد :

إن مصطلح النظام العالمي الجديد " ليس بجديد علينا فقد استخدم منذ أربعة عقود مضت رغم اختلاف المعاني التي يظهر بها بين فترة وأخرى، فمنذ بداية الخمسينات بدلت دول العالم الثالث وللمرة الأولى مطالبة بالحاجة إلى نظام عالمي جديد لتسوية الوضع الدولي في تلك الفترة، كما صدر في تلك الفترة نفسها توصيات وقرارات عن دول عدم الانحياز تطالب النظام الدولي بالتغيير والتطوير السلمي وتوسيع قاعدة المشاركة الدولية^(١٠).

مع ملاحظة أنه يبدو أن هذا النظام لم يخرج للوجود ذلك لأن مسئولية إقامته كانت تقع على القوى الكبرى والتي لم يكن من مصلحةها إقامة هذا النظام وبالتزوير ضعفت مطالبات الدول الدائمة بإقامة هذا النظام حتى كاد أن يختفي هذا المفهوم من أدبيات العالم الثالث^(١١).

فخلال الحرب الباردة استطلعت دول المعسكر الغربي تحت مظلة الحماية الأمريكية، بما توفره من قوة عسكرية متقدمة لحلف الأطلسي، مما أتاح لهذه الدول الفرصة للعبء والاعتماد بالتنمية الاقتصادية الأمر الذي ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تولي مسئولية وقيادة المعسكر الغربي.

ومع بروز أزمة الخليج الناشئة عن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، عاد هذا المفهوم إلى الظهور وسرعان ما أعقب ذلك تحولات جذرية في النظام العالمي في اتجاه إقلمة هذا النظام للجديد لحل أولى هذه التحولات^(١٢) كان الانتصار الغربي في أزمة الخليج الثانية، وهو الانتصار الذي أدى إلى تدمير القوة العراقية وهيمنة الولايات المتحدة على الموارد النفطية الخليجية، وعقب ذلك اهتز النظام الدولي بسقوط أحد قطبي نظام القطبية الثنائية والاتحاد السوفيتي سقوطاً مروعاً فيما يشبه الاستسلام أمام القطب الآخر، وتفردت الولايات المتحدة

اليوم (قوة ناقصة) لا تملك ما تملكه الولايات المتحدة من وسائل قوة^(١٠).

من أجل أن تبقى أو أن تصبح الدول قوة عظمى فإنها يجب أن تجمع الشروط السبعة التالية والتي أصبح معترفاً بها من قبل جميع المتخصصين وهي^(١١):-

١- على المستوى الاقتصادي:
أن تكون غنية ما فيه الكفاية لكي تمارس نفوذاً على مجرى الشؤون الدولية.

٢- على المستوى التكنولوجي:
أن تكون متقدمة في مجالي الاتصالات والطاقة.

٣- على المستوى النقدي:
حيازة عملة قادرة على العمل كوسيلة احتياط وتبادل دولي.

٤- على المستوى الجغرافي:
حيازة القدرة على العمل خارج حدودها لحيلة مصادرها من الطاقة والمواد الأولية وطرقها البحرية الأساسية وحلفائها الأسلحين.

٥- على المستوى العسكري:
حيازة السلاح النووي والقدرة على إرسال حملات عسكرية إلى أماكن بعيدة.

٦- على المستوى الثقافي:
أن تحركها ثقافة (دينية أو وطنية) كونية لإغراء الآخرين ودفعهم للتفكير في أن مصالحهم من مصالحها.

٧- على المستوى الدبلوماسي:
أن تكون الدولة قوية ومتنامية وقادرة على وضع وتنفيذ سياسة خارجية إمبراطورية.

ويجب أن يكون الانتماء بتلك الشروط السبعة متمازجاً حيث إنها متوازنة بنسب معينة فإذا زاد الاهتمام بأحد هذه الشروط ضحك الآخر وأهمل، وانهارت الدولة العظمى أو الأظم .

ورغم كل التحولات العويقة التي حدثت فإن الوحدات السياسية (الدول) مازالت اللاعب الأساسي في العلاقات الدولية ومازالت تبحث عن تحقيق مصالحها الوطنية (مستخدمة في ذلك لاعبين أقوياء مثل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية والتكتلات الإعلامية والمالية والثقافية العابرة للقوميات).

قليل من الدول تستطيع حيازة هذه الشروط السبعة ومن غير المحتمل أن تظهر قوى عظمى جديدة غير تلك التي نعرفها فالهند مثلاً قد تملك القوة العسكرية والدبلوماسية وربما الثقافة والاقتصادية ولكنها دون شك لن تملك

الإتصاع الكوني ولا النقدي ولا الرغبة في التحول إلى إمبراطورية لأنها ستكون مشغولة كثيراً بالحفاظ على وحدتها الداخلية والدفاع عه نفسها ضد جيرانها وهكذا فالمرشحون البارزون في المستقبل أربعة وهم: الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والصين^(١٢).

ويلاحظ أن التحركات الأمريكية في المنطقة العربية والخليج تحركها دوافع أساسية مضمونها تنظيم المصالح الأمريكية من العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة وتستخدم في تنفيذ استراتيجيتها مجموعة من الأدوات المتجانسة تصب في خدمة مصالحها.

والهدف الإستراتيجي الاقتصادي الأمريكي في المنطقة العربية والخليج بصفة خاصة هو تأمين تدفق البترول العربي للاقتصاد الأمريكي بانتظام وبأقل تكلفة ويحكم هذا الهدف تحركها في ضرورة توليدها بالمناطق التي يمر من خلالها النفط العربي ومن هنا يأتي التركيز على أهمية الاستثمارات في قطاعي البترول والغاز في معظم الدول العربية^(١٣)، كذا التركيز النسبي على دول بعينها كمحاور أساسية في الخليج العربي واليمن في البحر الأحمر وإسرائيل في المنطقة ككل حيث تصل أمريكا على تقوية علاقاتها مع تلك الدول لتحقيق أهدافها، تمثل المنطقة سوقاً واسعة ذات إمكانيات كبيرة قادرة على استيعاب الصادرات الأمريكية كما أن الدول النفطية هي مصدر رئيسي للنفوذ المالية التي تدعم الاقتصاد الأمريكي وبالتالي فإن الحفاظ على وجود أمريكي في الخليج هو هدف حيوي لأخمة مصالحها ومن ثم فإن فتح الأسواق العربية أمام الشركات الأمريكية تمثل ورقة في أيدي الدول العربية يمكن استخدامها للحصول على مكاسب من العلاقات الأمريكية^(١٤).

تحاول الولايات المتحدة دمج إسرائيل في المنطقة العربية إذ تمثل إسرائيل امتداداً لمصالحها، ومن هنا تبرز ضرورة التأكيد على الربط بين التقدم في المسار السلمي وبين المساعدة الاقتصادية الأمريكية لبعض الدول العربية في برامجها الإصلاحية،

وتتركز الاستثمارات الأمريكية في منطقة الخليج ومصر على قطاعات النفط والغاز، ويحكمها توجه جديد نحو زيادتها في قطاعات البنية الأساسية، وبصفة خاصة قطاعات توليد الكهرباء والاتصالات كما تلعب الاستثمارات في قطاعات البرمجيات دوراً بارزاً في الدخول إلى الأسواق العربية والمصرية كما تمثل المنافسة الأوروبية والآسيوية



ضرورة تسوية التقلبات المترتبة على النزاعات المتعارضة في البيئة الاقتصادية العالمية مثل الحماية - التحرير - التهميش - ... الخ .

٥- التغيرات في المفاهيم الاقتصادية العالمية World Economic Concepts (إعلان مفهوم التنمية) (المواصلة حماية للبيئة الطبيعية ولكبح التلوث البيئي، وصعود مفهوم التنمية البشرية تحقيقا لتكافؤ الفرص ودرء لخطر الفقر، وتماثل المكون الاقتصادي للأنموذج الوطني للدولة)، هذا وتؤكد مؤشرات توزيع أهم عناصر القدرة الاقتصادية حقائق عدم التكافؤ في علاقات القوة الاقتصادية الدولية في النظام الاقتصادي العالمي، وعلى سبيل المثال نجد أنه في عام ١٩٩٦ أفترت الدول الصناعية السبع الرئيسية بالانقسام في أجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٦٤٥%، وبهمج صادرات عالمية بنسبة ٤٨٥%، وفي المقابل نجد أن ١٥٥ دولة مصنفة باعتبارها دولاً نامية ودولاً متخلفة لم تتعد حصتها ٤٣٥% من ذلك الناتج، و٢١% من حجم الصادرات. هكذا نخلص إلى نتيجة هامة وهي أن الدول الصناعية الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة أصبحت متفردة بشؤون العالم الاقتصادية، ومن الواضح أيضاً أن سمة استنجاوت وتوجب التركيز عليها في ضوء التشخيص السابق للنظام العالمي من منظور الاقتصاد السياسي.

فمثلاً لتفافية الجات تعتبر سلاحاً مطلقاً على الدول غير المتقدمة صناعاتها وزراعتها، ومنها العديد من الدول العربية، كما تأتي اتفاقات الشراكة بين الدول العربية فرادى مع الاتحاد الأوربي أو مع الولايات المتحدة عاملاً رئيساً في تنمية هذه الشراكة، حتى لا يستفيد منها الآخرون على حساب الدول العربية، هذا بالإضافة إلى تأثير الدول المنتجة للبترو (و هي دول نامية) بتثبيت أسعار النفط، والذي يترافق مع الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، علاوة على التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية وتزايد حجم التضخم نتيجة للحرب ضد الإرهاب، وتصعد الولايات المتحدة لسياساتها الرامية لضرب العراق ولحقاء دول أخرى بالمنطقة، كل هذا أدى إلى كبر الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية لمصلحة الدول المتقدمة، وهو أمر يهدد الدول النامية وأمنها الحضاري، وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه سيصبح سكان العالم النامي أشد فقراً وأحوالهم المعيشية والصحية أكثر سوءاً، وتصبح حياتهم أكثر

عائقاً أمام توغل الشركات الأمريكية في الأسواق العربية .
ثالثاً: أهم المتغيرات في الاقتصاد العالمي :

هناك مجموعة من المتغيرات العالمية من منظور الاقتصاد السياسي تتمثل فيما يلي^(١٤):

١- المتغيرات في هيكل الاقتصاد العالمي World Economic Strategy التي ترتب على الثورتين الصناعية والتكنولوجية العلمية، والتي قادت إلى تصيق عالمية السوق والاعتماد المتبادل والانكشاف الخارجي، كما نجحت إلى وضع أضحى فيه تهديد التهميش بفوق تكلفة التنمية على الاقتصاديات غير الصناعية .

٢- المتغيرات في النظام الاقتصادية العالمية World Economic Systems قد تجلت هذه التغيرات في سقوط الاقتصاديات الاشتراكية في دول الكتلة السوفيتية السابقة، وتجدد اقتصاديات السوق في الدول الصناعية المتقدمة وانفتاح اقتصاديات التنمية المستقبلية في البلدان النامية ومنها الدول العربية، وكان من أهم التحولات هو الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق وتطبيق برامج الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية .

٣- المتغيرات في النظام الاقتصادي الدولي World Economic Order هي تغيرات تبرز على مستوى أداء العالم في ترسيخ وضع دول مجموعة الدول الصناعية السبع على قمة ذلك النظام مع توسيعها لتشمل روسيا الاتحادية، وتوسيع دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إلهاء برامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وتأسيس منطقة التجارة العالمية لتحقيق تحرير التجارة متحدة الأطراف كما تتجلى هذه التغيرات في تسارع بناء للتكتلات الاقتصادية التي تتمحور حول الدول الصناعية الرئيسية في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا، بالإضافة إلى استمرار دور الشركات متعددة الجنسيات التي تتحكم في التفاعلات الاقتصادية للأسواق العالمية، وتراجع دور الأمم المتحدة ومناظر الدول النامية في التأثير على التطورات الاقتصادية العالمية .

٤- التغيرات في الأولويات الاقتصادية للعالمية World Economic Priorities حيث تقود هذه التغيرات إلى بروز أولويات جديدة لتستجيب للتحديات الجديدة، وفي مقدمتها تضاعف الاهتمام برفع مستوى الإنتاجية وتزايد أهمية ارتفاع القدرة التنافسية والتصديرية، كما تبرز

الأخير من عام ٢٠٠٣ وهو ما ساعد عملية التأثير السلبى لمرضى الانتهاب الرئوى الحاد والذي انتقلت عدواه الى كندا فى شهر أبريل عام ٢٠٠٣، وألحق ضرراً بالغا بصناعة السياحة بكندا، هذا بالإضافة الى اكتشاف مرض جنون البقر الأمر الذى أدى الى توقف صادرات كندا من اللحوم تماماً .

بينما تدهور معدل النمو الاقتصادي فى الاقتصادى اليابانى حيث انخفض من -٠,٧% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى -٠,٩% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ثم ما لبث أن ارتفع ارتفاع كبير حيث بلغ ٢,١% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويرجع ذلك الى زيادة الصادرات اليابانية نتيجة زيادة الإنتاج القومى وزيادة الاستهلاك.

فى حين تدهور معدلات للنمو الاقتصادي لألمانيا فى الفترة محل الدراسة، حيث انخفض من ٠,٦% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٠,١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم تدهورت الى -٠,٧٠% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويرجع ذلك إلى تأثير الاقتصاد الألماني بأحداث سبتمبر والحرب الأجلو أمريكية عام ٢٠٠٣ الأمر الذى أدى إلى الانكماش نتيجة تدهور عائدات السياحة.

وتدهور معدلات النمو الاقتصادي فى إنجلترا من ٢,٣% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم ما لبث أن استعاد بعض قوته عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث بلغ حوالي ٠,٢% واستمر هذا التدهور فى الاقتصاد الفرنسى والإيطالى حيث انخفض فى فرنسا من ٢,٣% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وتدهور إلى ٠% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

أما الاقتصاد الإيطالى فتدهور من ٢% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٠,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٠,٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويرجع هذا إلى أحداث سبتمبر والحرب الأجلو أمريكية عام ٢٠٠٣.

ونتيجة لما سبق تراجع معدل النمو الاقتصادي مع مستوى منطقة اليورو ككل وذلك من ١,٧% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٠,٦% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٠,٢% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

ويتضح مما سبق ان اقتصاديات منطقة اليورو هى أكثر اقتصاديات العالم تأثراً بأحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأجلو أمريكية على العراق ٢٠٠٣، يليها اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية ثم الاقتصاد الكندى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فقط.

اضطرابا والأكل استقرارا، ما لم يتم تضيق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية (إن أبرز مؤشر اقتصادي يشير إلى الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية هو الحال فيما تحتكره الدول المتقدمة من ثروات تصل إلى نحو ٨٠% من الثروة، فيما لا تحصل الدول النامية الا على أقل من ٢٠% من الناتج القومى العالمى)، كما تستهلك الدول المتقدمة ٩٠% من الإنتاج العالمى، بينما لا يتعدى استهلاك الدول النامية ١٠%، وهذا يرجع بالأساس إلى تدنى متوسط دخل الفرد فى الدول النامية والذي يصل إلى نسب من ١ : ٢٠ من متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة^(١).

المبحث الثاني

أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأجلو أمريكية ٢٠٠٣

على الاقتصاد العالمى

لاشك أن الأحداث التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما أعقب ذلك من حرب أوجلو أمريكية على العراق فى مارس ٢٠٠٣، أدى إلى العديد من الاكتمكسات السلبية على الأوضاع الاقتصادية العالمية أدت هذه الاكتمكسات فى تباطؤ أداء الاقتصاد العالمى فى الفترة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحتى الآن ٢٠٠٤، الأمر الذى انعكس سلباً على معدلات نمو الاستثمار والتشغيل وأرباح العديد من الشركات فى الدول المتقدمة والنامية، وفيما يلى توضيح لأهم هذه الاكتمكسات السلبية على الاقتصاد العالمى :-

١- الاكتمكسات السلبية لأحداث ١١ سبتمبر والحرب الأجلو

أمريكية ٢٠٠٣ على المستوى الكلى للاقتصاد العالمى:

(١) يتضح من الجدول رقم (١) التالى انخفاض معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية من ١,٢% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١,١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم تضاعفت إلى ٢,٥ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بعد ثلاثى آثار أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وارتفاع إنتاجية العامل الأمريكى. وارتفع معدل النمو الاقتصادي لكندا من ٢,١% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٣,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وهذا يعنى عدم تأثر كندا بأحداث سبتمبر، ولكن ما لبث أن تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٣,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١,٦% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وقد تركز هذا التراجع أساساً فى الربع



جدول رقم (١)

معدلات النمو الاقتصادي (%)

الدولة	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
الولايات المتحدة	١,٢	١,١	٢,٥
كندا	٢,١	٣,٢	١,٦
اليابان	٠,٧	-٠,٩	٢,١
ألمانيا	٠,٦	٠,١	-٠,٢
فرنسا	٢,٣	١,٠	٠,٠
إيطاليا	٠,٢	-٠,٢	٠,٣
المملكة المتحدة	٢,٣	١,٢	٢,٠
منطقة اليورو	١,٧	-٠,٦	٠,٢

المصدر : The Economist, Various issues

ويرجع السبب الرئيسي لارتفاع معدلات البطالة في كل الدول إلى اتجاه العديد من الشركات في هذه الدول للاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين، رغبة منها في تخفيض تكاليف النشاط الجاري لانخفاض الطلب عليها نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم فيوضح من جدول رقم ٢ ارتفاع معدلات التضخم في معظم الدول المتقدمة حيث زادت من ١,١ % عام ٢٠٠٢ إلى ٢,١ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ في الولايات المتحدة، وفي كندا من ١,٣ % إلى ٢,٦ %، وفي فرنسا من ٠,٨ % إلى ٢ %، وفي إيطاليا من ٢,٢ % إلى ٢,٦ %، وفي إنجلترا من ١ % إلى ٢,٩ %، وفي منطقة اليورو بصفة عامة زاد من ١,٨ % إلى ٢ %.

ومن الأسباب الهامة لارتفاع معدلات التضخم تصاعد أسعار البترول ليتخطى الأربعمائة دولارا للبرميل في الأسبوع الأخير من شهر مايو ٢٠٠٤.

(ب) يتضح من الجدول رقم (٢) التالي معدلات البطالة والتضخم في العالم خلال أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وذلك كما يلي:-

- ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من ٤,٥ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٥,٩ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، و٦,٤ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

- ارتفع أيضاً في كندا من ٧ % عام ٢٠٠١ إلى ٧,٧ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وولياً في اليابان من ٤,٩ % إلى ٥,٣ %.

- أما منطقة اليورو من ٨,٣ % عام ٢٠٠١ إلى ٨,٩ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

- انعكس ذلك على دول منطقة اليورو حيث زادت معدلات البطالة في فرنسا من ٨,٨ % إلى ٩,٥ % وألمانيا من ٩,٣ % إلى ١٠,٦ % وإنجلترا من ٥ % إلى ٥,١ % وذلك خلال الفترة محل الدراسة.

- زاد معدل البطالة في اليابان من ٤,٩ % عام ٢٠٠١ إلى ٥,٣ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

جدول رقم (٢)

معدلات البطالة والتضخم السنوية (%)

الدولة	معدل البطالة			معدل التضخم		
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الولايات المتحدة	٤,٥	٥,٩	٦,٤	٣,٢	١,١	٢,١
كندا	٧	٧,٥	٧,٧	٣,٣	١,٣	٢,٦
اليابان	٤,٩	٥,٤	٥,٣	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٤
فرنسا	٨,٨	٩,٨	٩,٥	٢,١	٠,٨	٢,٠
ألمانيا	٩,٣	٩,٠	١٠,٦	٣,١	١,٤	١,٠

إيطاليا	٩,٥	٩,٠	٨,٨	٣,٠	٢,٢	٢,٦
المملكة المتحدة	٥,٠	٥,١	٥,٠	١,٩	١,٠	٢,٩
منطقة اليورو	٨,٣	٨,٤	٨,٩	٣,٠	١,٨	٢,٠

المصدر : The Economist, Various issues IFS , March, 2003

مسجلة أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٨ الأمر الذي انعكس على انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية وفيها مصر الأمر الذي أدى إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة^(١٧).

(هـ) تشير الإحصائيات التي نشرتها منظمة التجارة العالمية إلى انخفاض معدل نمو حجم التجارة العالمية بمعدل تراجع ٤,٤% عام ٢٠٠١ نتيجة أحداث سبتمبر، ثم ما لبث أن تحسن معدل نمو حجم التجارة العالمية ليبلغ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ٢,٥%، وهو ما يمكن نمو حجم التجارة العاملة بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاد العالمي ويرجع ذلك إلى قيام العديد من الدول النامية بتحرير أنظمة للتجارة والاستثمار^(١٨).

ثانياً: الإعاقات المالية لأحداث ١١ سبتمبر وحرب الأخط

أيركية ٢٠٠٣ على المستوى الجزئي للاقتصاد العالمي:

سنناقش فيما يلي أكثر القطاعات تأثراً بهذه الأحداث وعلى رأسها الطيران والسياحة والتأمين.

١- الطيران:

(أ) أصبحت كثير من شركات الطيران في جميع أنحاء العالم مهددة بالإفلاس نتيجة انخفاض معدلات السفر وقلة حركة الركاب المسافرين (فمثلاً شركة طيران ٣٠٠٠ CANDA عانت من انخفاض عدد الركاب بها من ٩٥ ألف أسبوعياً إلى ما بين ٥٠ ألف و٦٦ ألف، مما أدى لانخفاض أسعار أسهمها إلى النصف)، بالإضافة إلى ذلك ارتفعت تكاليف للتشغيل بعد قيام شركات التأمين العالمية بفرض مبلغ إضافية (المصلحة الطرف الثالث المتضرر) مما زاد من رسوم التأمين، اضطرت الشركات تحت وطأة زيادة الأحمال إلى خفض أسعار بدلاً من زيادتها، الأمر الذي زاد من حدة الخسائر^(١٩).

(ب) لجأت معظم الشركات لهذه إجراءات لمواجهة ارتفاع تكاليف التشغيل منها دمج عدد من الخطوط وقف بعضها وتخفيض موظفيها.

(جـ) قامت شركات الطيران الأمريكية بتخفيض مائة ألف

(جـ) تراجعت أسعار الأسهم في البورصات العالمية لتسجل أدنى مستوى لها منذ مارس ٢٠٠٠^(٢٠)، حيث انخفض مؤشر ناسداك بمعدل ٧٥% في ١٢ مارس ٢٠٠٣، مقارنة بقيمته في شهر مارس ٢٠٠٠، كما فقد مؤشر داكس الألماني ٧٠% من قيمة خلال ذات الفترة، وكذلك سجل مؤشر تويكس الياباني في ١٢ مارس ٢٠٠٣ أدنى مستوى له منذ عشرين عاماً، وكذلك انخفضت أسعار أسهم البترول مع نقص أرباحها وتعرض العديد منها لخسائر فقد حقق بنك Citigroup الأمريكي، Credit Suisse السويسري، Mizuho الياباني، وهي من أكبر البنوك على الصعيد العالمي خسائر قياسية خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، الأمر الذي أدى إلى انخفاض صفقات الدمج والاستحواذ العالمي، مسجلة معدل تراجع بلغ ٣٧,٣% خلال عام ٢٠٠٢.

وقد عادت أسواق رأس المال للرئيسية إلى الانتعاش خلال الفترة من ١٥ مارس إلى ٢٠/٣/٢٠٠٢، وذلك مع اسهائ حالة عدم التيقن المستندة في العديد من الأسواق وانخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي تراجع تكلفة القروض الممنوحة للشركات.

الأمر الذي أدى إلى تصاعد مؤشر داوجونز خلال الفترة المذكورة بمعدل ٢٤%، ومؤشر ناسداك بمعدل ٣١%، ومؤشر ستاندرد اندبوزز بمعدل ٢٦%، ومؤشر داكس الألماني بمعدل ٥٠%، وكذا الفرنسي بكثر من ٣٠%، وفاينانشيال تايمز بمعدل ٢٥%.

يتضح مما سبق أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ كان تأثيرها أكبر من تأثير الحرب الأنجلو أمريكية على البورصات العالمية، حيث انخفضت أسعار الأسهم والسندات في البورصات العالمية في فترة أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وعادت إلى الانتعاش في فترة الحرب الأنجلو أمريكية على العراق ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

(د) انخفضت تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة في الفترة محل الدراسة بمعدل ٢٠% لتصل إلى ٦٥١ مليار دولار



الأوفر من تبعات الأزمة نظراً لصنّف قدرتها على التكيف مع الأزمات واعتمادها على موارد مالية معرضة للتذبذب كالمساحة وتحويلات العاملين والاستثمارات الخارجية.

(و) يشير البنك الدولي إلى أن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة تتمثل في^(٢٢):

- التأثير سلبي على معدلات النمو وخاصة في الدول النامية مما يعنى مزيداً من الفقر.
- انخفاض حركة التجارة العالمية نظراً لزيادة تكلفتها بسبب ارتفاع رسوم التأمين وتأخر نقل البضائع نتيجة تشديد الإجراءات الأمنية في المطارات والموانئ .
- انخفاض أسعار السلع الأولية بما فيها البترول مما يؤثر سلباً على الاقتصاديات النامية والتي تشكل هذه السلع النسبة الأكبر من صادراتها.
- انخفاض تدفق رؤوس الأموال للدول النامية نظراً للمشكلات التي تعاني منها الأسواق المالية في هذه الدول.
- زيادة أسعار المعنّفات المستوردة واحتمال تأخر وصولها مما يتطلب زيادة المخزون منها وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي.
- حالة الكساد التي امتدت لتشمل جميع أنحاء العالم فهناك توقعات بانخفاض معدل النمو العالمي من ٤,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ١,٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

المبحث الثالث

لُز أحدات ١١ سبتمبر والحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣
على الاقتصاد المصري

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد شريكا اقتصاديا هاما لمصر في مجالات التجارة والاستثمار والمعونات وغيرها، لذلك فإن ما حدث في الاقتصاد الأمريكي من أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ثم الحرب الأنجلو أمريكية ٢٠٠٣ قد أتت بظلاله على معظم قطاعات الاقتصاد المصري، وهو ما يزيد التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري خاصة أن هذه الأزمة تأتي مصاحبة لمرور الاقتصاد المصري بمرحلة أزمة وضغوط شديدة عادة ما تتعرض لها الأسواق الناشئة أو المتقدمة بصورة أو بأخرى، ورغم موجة التأثيرات المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد المصري فإن الأمور لم تستقر بعد، وقد تكون

وطيفة، لتجنب هذه الآثار تحاول الدول بذل جهودها (في) مصر تم إعفاء مصر للطيران من ثمانين مليون جنيه رسمياً جمركية كما تم تقديم الضمانات اللازمة لشركات التأمين المالية لتحصل ما يزيد على بوليصة التأمين الحاصلة بالطرف الثالث (المضمر)، إلا أنه في النهاية لن تتمكن الحكومات من دعم جميع الشركات ويصبح لا مفر من تقليص هذا القطاع الحيوي .

٢- الساحة^(١٩):

(أ) تعتبر الساحة من أكثر القطاعات تأثراً بالصدمات الخارجية نظراً لاعتمادها على توافر عنصر الأمن سواء في الدولة المضيفة أو أثناء الانتقال، ومن ثم فزيادة مخاطر الطيران تعنى مزيداً من الأحجام عن الساحة .

(ب) إن أجواء الحرب والاضطرابات السياسية تؤدي للنس النجبة ونظراً لعالمية الأزمة فمن المتوقع أن تمتد آثارها للساحة في ميع أنحاء العالم، إلا أن التأثير سيكون بالطبع أكبر في المناطق ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة وعلى رأسها الولايات المتحدة والشرق الأوسط والدول الإسلامية.

٣- قطاع التأمين^(٢٠):

(أ) نستطيع القول أن قليلاً من شركات التأمين لديها القدرة على توفير التغطية اللازمة لشركات الطيران دون زيادة رسوم التأمين أو تدخل الحكومة فقد قلصت شركات التأمين ما تدفعه في حالات أخطار الحرب والإرهاب إلى ٥٠ مليون دولار لشركة الطيران الواحدة.

(ب) هدّدت شركات الطيران بالتوقف عن العمل مما اضطر الحكومات للتدخل، فحكومات الاتحاد الأوروبي وافقت على توفير تغطية مؤقتة لمدة شهر.

(ج) في الولايات المتحدة وافق الكونجرس على قانون طوارئ يقضى برد تكلفة التأمين الإضافية خلال الـ ١٨٠ يوماً التالية إلى شركات الطيران الأمريكية إلى جانب تغطية تكاليف مخاطر الحروب والطيران إذا تعددت مائة مليون دولار.

(د) يرى الباحثون أنه لولا التدخل الحكومي لزادت رسوم التأمين إلى عشرة أضعاف إلا إنها من المتوقع أن تتضاعف ثلاث مرات على الرغم من ذلك كما أن الاتراعات التي تتحملها الحكومات تمثل ضغوطاً إضافية على موازنتها^(٢١).

(هـ) يرى البنك الدولي أن الدول النامية سيكون لها نصيب

سياسي والدول العربية والإسلامية أحد إبطائها، ولذلك فإن مصر داخلة في هذه الأزمة رغم مساندتها للزهاب ضد أمريكا، ورغم أنها غير مستهدفة من لقوات الأمريكية في حالة إعلان الحرب ضد دول عربية .

٤- أن رد الفعل الأمريكي ربما ينتقل إلى المنطقة العربية وهو ما يمكن أن يهز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ويؤثر على العديد من الجوانب الاقتصادية مثل مناخ الاستثمار وحركة التجارة وتتفق رؤوس الأموال وغيرها .

لذلك يمكن القول بأن الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما أعقب ذلك من حرب أيلول أمريكية على العراق في مارس ٢٠٠٣، أدى إلى العديد من الانعكاسات السلبية على الأوضاع الاقتصادية بالاقتصاد المصري.

وفيما يلي أهم هذه الآثار السلبية على الاقتصاد المصري:-

(١) يتضح من الجدول رقم (٣) التالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري من ٥,١ % عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٣,٣ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم استمر في الانخفاض ليصبح ٣,٢ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٣,٢ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

بعض الآثار مرشحة للتفاقم أو التراجع خلال الفترة القادمة، كما أن هناك احتمالات لظهور آثار جديدة، وذلك بسبب رد الفعل الأمريكي المتوقع على الصعيد العسكري والاقتصادي وعلى صعيد السياسات الاقتصادية المستتغيلة للولايات المتحدة تجاه دول الشرق الأوسط، وهو ما يدعو إلى توقع امتداد هذه الأزمة وآثارها الاقتصادية على دول العالم ومنها مصر لفترة زمنية قد تطول بعض الوقت، كما يجب التأكيد على أنه ليس صحيحاً أن الاقتصاد المصري بمنأى عن هذه الأزمة وتداعياتها كما كان عليه الحال في بعض الأزمات الدولية الماضية، فمن المؤكد أن الاقتصاد المصري تأثر بهذه الأزمة تأثيراً شديداً وذلك لعدة أسباب أهمها :

١- أن الاقتصاد المصري أصبح أكثر انفتاحاً وتوصلاً مع الاقتصاد العالمي عن ذي قبل، وذلك من خلال زيادة درجة انفتاح الاقتصاد المصري على العالم في مجال التجارة وحركة رؤوس الأموال، وغيرها من المجالات، وهي القنوات التي تنتقل من خلالها آثار الأزمات الاقتصادية الخارجية إلى الاقتصاد المصري .

٢- أن الأزمة الراهنة تنطلق من الاقتصاد الأمريكي كأمم اقتصاد في العالم وكشريك اقتصادي هام لمصر، وهذا يعني أن أي اختلال في النظم الاقتصادية والاقتصاد الأمريكي يؤثر على مختلف دول العالم ومنها مصر .

٣- أن الجذور والأسباب المعقدة لهذه الأزمة هي ذات طابع

جدول رقم (٣)

النتائج المحلي الإجمالي ومعدل النمو المحلي

بيسان	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
للنتائج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (مليار جنيه)	٢٨١,٠٠	٢٩٠,٣	٣٥٤,٥	٣٦٥,٨
معدل النمو (%)	٥,١	٣,٣	٣,٢	٣,٢
النتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليار جنيه)	٣٠٠,٤	٣١٠,٩	٣٨١,٧	٣٩٣,٤
معدل النمو (%)	٥,١	٣,٥	٣,٢	٣,١

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (سنوات مختلفة).

ولكهرباء وتجارة والسياحة التي كانت أكثرها تضرراً بتلك الأحداث، حيث يتضح من جدول رقم (٤) التالي انخفاض معدل نمو قطاعات الإنتاج من ٤,٨ % عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٢,١ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢,٢ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

أي أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأجلو أمريكية أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري، ويعزى التراجع في معدل النمو الحقيقي في النتائج المحلي الإجمالي أساساً إلى انخفاض معدلات النمو لأنشطة بعض القطاعات المولدة له، خاصة الصناعة والتعدين



جدول رقم (٤)

النتج المحلي لقطاعات الإنتاج ومعدلات النمو الحقيقية

محل النمو %	٢٠٠٣/٢٠٠٢		٢٠٠٢/٢٠٠١		٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٠/١٩٩٩		بيان
	قيمة	(بالمليار)	قيمة	(بالمليار)	معدل النمو %	قيمة	(بالمليار)	معدل النمو %	
٢,٢	١٨٥,٨	١٨١,٨	٢,١	١٤٠	٤,٨	١٣٧			قطاعات الإنتاج
٢,٨	٦٠,٠	٥٨,٤	-	-	-	-	-	-	الزراعة والري والصيد
٢,٨	٣٠,٢	٢٩,٣	-	-	-	-	-	-	التعدين والبتروك الخام
٢,٦	٧١,٩	٧٠,١	-	-	-	-	-	-	الصناعات التحويلية ومنتجات البترول
٧,٨	٦,٤	٥,٩	-	-	-	-	-	-	الكهرباء
٥,٠	١,٦	١,٥	-	-	-	-	-	-	المياه
٤,٨-	١٥,٧	١٦,٦	-	-	-	-	-	-	التشييد والبناء

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (سنوات مختلفة) .

(ب) يتضح من الجدول رقم (٥) التالي ارتفاع معدل التضخم إلى ٢,٧% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم تضاعفت إلى ٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ولتسفر في التضاد حتى الآن يونيو ٢٠٠٤ .

جدول رقم (٥)

معدلات التضخم

ولغا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (حضر)

أساس الحساب	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
يونيو/ يونيو	٢,٢	٢,٧	٤,٠
متوسط سنوي	٢,٤	٢,٤	٣,٢

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (سنوات مختلفة) .

(جـ) يتضح من الجدول رقم (٦) الشكل رقم (١) التالي تزايد الدين المحلي للحكومة من ١٩٤,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١ إلى ٢٢١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ إلى ٢٥٢,٢ مليار جنيه، وجاءت تلك الزيادة كمحصلة لارتفاع مديونية الحكومة تجاه بنك الاستثمار القومي وكنيجة للتحديات الدائمة التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط.

جدول رقم (٦)

الدين المحلي للحكومة (القيمة بالمليار جنيه)

الأرصدة في نهاية يونيو	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الدين المحلي للحكومة	١٩٤,٨	٢٢١,٢	٢٥٢,٢

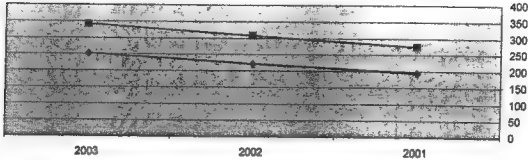
المصدر : وزارة المالية، البنك المركزي المصري، بنك الاستثمار القومي .



شكل رقم (١)

الدين المحلي للحكومة إلى إجمالي الدين المحلي

إجمالي الدين المحلي — الدين المحلي للحكومة —



٢٨٧٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣.

(د) يتضح من الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٢) التاليان

أي أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأنجلو أمريكية

تزايد إجمالي الدين الخارجي من ٢٦٥٦٠ مليون دولار

٢٠٠٣ أنت إلى تزايد إجمالي الدين الخارجي.

عام ٢٠٠١ إلى ٢٨٦٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ثم

جدول رقم (٧)

إجمالي الدين الخارجي (القيمة بالمليون جنيه)

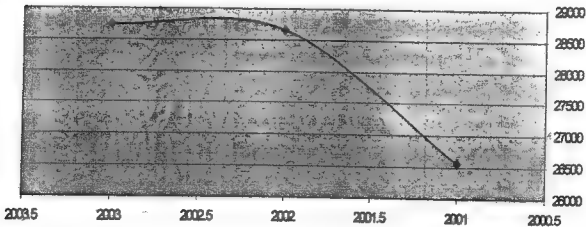
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	الأرصدة في نهاية يونيو
قيمة	قيمة	قيمة	
٢٨٧٤٧,٥	٢٨٦٦٠,٨	٢٦٥٦٠	إجمالي الدين الخارجي

المصدر : وزارة المالية، البنك المركزي المصري، بنك الاستثمار القومي

شكل رقم (٢)

إجمالي الدين الخارجي

القيمة —



المصدر : من إعداد الباحث، بناء على بيانات الجدول رقم (٧) السابق .

(هـ) يتضح من الجدول رقم (٨) التالي تزايد العجز في

الموازنة العملة للدولة من ٨ مليار جنيه عام

عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢/٢٠٠٣.

١٠,١ مليار جنيه



جدول رقم (٨)

ملخص الصافي المالية الموحدة للحكومة العملة بالمليون جنيه

بيان	٢٠٠١/٢٠٠٠ (ملي)	٢٠٠٢/٢٠٠١ (ملي)	٢٠٠٣/٢٠٠٢ (ملي)
إجمالي الموارد المتاحة	١٠١٠٥١	١٠٤٠٤٢	١١٥١١٦
إجمالي النفقات وصافي الإفراض	١٠٩٠٦٩	١١٣٦٦٥	١٢٥١١٨
المعز أو الفائض الكلي	٨٠١٨-	٩٦٢٣-	١٠٠٠٢-
التمويل	٨٠١٨	٩٦٢٣	١٠٠٠٢
صافي التمويل الخارجي	١٩٤٦-	٢٥٣٧	٥٤٣٤-
التمويل المحلي	١٣٢٦٤	١٠١٤٧	١٨٨٣٤
المصرفي	٢٣٨٢٧	١٩٤١٨	٢١٨٠٧
غير المصرفي	١٠٥٦٣-	٩٢٧١-	٢٩٧٣-
غير محدد	٣٣٠٠-	٣٠٦١-	٣٣٩٨-

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ - تصغير ٨، ٩، ١٠.

(و) يتضح من الجدول رقم (٩) التالي ما يلي:-

- تزايد المعز في الميزان التجاري حيث بلغ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٩,٤ مليار دولار ثم انخفض إلى ٧,٥ مليار دولار، ٦,٦ مليار دولار عني ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٢/٢٠٠١، وبلغ من هذا الانخفاض إلا أن هذا المعز يسهر مشكلة الاقتصاد المصري الرئيسية لأنه يعكس تزايد حجم الواردات المصرية مع ضعف أداء القطاع التصديري المصري.
- انخفاض فائض ميزان الخدمات من ٥,٦ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نتيجة انخفاض إيرادات السياحة بسبب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما لبث أن عادت إلى الارتفاع ولكن ليس بنفس المقدار حيث بلغت ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وذلك بسبب زيادة إيرادات السياحة
- وحصول رسوم المرور في قناة السويس .
- انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من ٥٠٩ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٤٢٨,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بسبب أحداث سبتمبر وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة وما لبث أن تزايدت لتصبح ٧٠٠,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .
- زادت استثمارات محافظة الأوراق المالية في مصر من ٢٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٩٩٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وهذا يعني عدم تأثر محافظة الأوراق المالية بأحداث سبتمبر ٢٠٠١، ولكن ما لبث أن خفضت انخفاض كبير جداً حيث بلغت - ٤٥٥ مليون دولار .

جدول رقم (٩)

ميزان المدفوعات (مليون دولار)

البيان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
الميزان الجاري	-	٦١٤,٢	١٨٨٣,١
الميزان الجاري (عدا التحويلات)	-	٣٦٣٨,٢-	١٧٢٦,٢-
الميزان التجاري	٩٣٦٣-	٧٥١٦,٥-	٦٦١٥,٨-
الصاردات**	٧٠٧٨,٠	٧١٢٠,٨	٨٢٠٥,٢
البنود ومنتجات	-	٢٣٨١,٠	٣١٠٠,٨
صادرات غير بترولية	-	٤٧٣٩,٠	٥٠٤٤,٤

١٤٨٢١,٠	١٤٦٣٧,٣-	١٦٤٤١-	الواردات **
٢٣١٣,٠-	٢٤٧٦,٨-	-	واردات بترولية
١٢٥٠٨,٠	١٢١٦٠,٥-	-	واردات أخرى
٤٨٨٩,٦	٣٨٧٨,٣	٥٥٨٧,٠	ميزان الخدمات
١٠٤٤١,٤	٩٦١٨,١	-	المخصصات منها :
٢٩٦٤,٨	٢٧١٤,٩	-	النقل منه :
(٢٢٣٦,٢)	(١٨١٩,٨)	-	رسوم المرور في قناة السويس
٣٧٩٦,٤	٣٤٢٢,٨	-	السفر
٦٤١,٣	٩٣٨,٢	-	دخل الاستثمار
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٠	البيان
٥٥٥١,٨-	٥٧٣٩,٨-	-	المحقوق منها :
٣٩٢,٥-	٤٢٠,١-	-	النقل
٨٠٥,٢-	٨٤٢,٤-	-	دخل الاستثمار
٣٦٠٩,٣	٤٢٥٢,٤	٣٧٤٢,٠	التحويلات
٦٦٣,٦	١١٤٣,٦	-	الرسمية (صافي)
٢٩٤٥,٧	٣١٠٨,٨	-	الخاصة (صافي)
٢٧٣٣,٨-	٩٦٣,٨-	-	للمعاملات الرسمية والمالية
٧٠٠,٦	٤٢٨,٢	٥٠٩,٤	الاستثمار المباشر في مصر (صافي)
٣٠٠,٠-	١٥,٢-	-	الاستثمار المباشر في الخارج
٤٠٥,٢-	٩٩٨,٩	٢٦٠,٠	استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)
١٥,٨-	٣,٢-	٤,٦-	استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج
٢٩٨٣,٤-	٢٣٧٢,٥-	-	استثمارات أخرى (صافي)
١٣٩٦,٧	١٠٦,٨-	-	صافي السهو والخطأ
٥٤٦,٠	٤٥٦,٤-	-	الميزان الكلي
٥٤٦,٠-	٤٥٦,٤	-	التغير في الأصول الاحتياطية، الزيادة (-)

** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة.

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (سنوات مختلفة) .

ويمكن توضيح ذلك من استعراض الجدول التالي :

١- يتضح من الجدول رقم (١٠) التالي تطور حركة أيد الشركات في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حيث يتضح ما يلي:-

- زاد عدد الشركات المقيدة بالبورصة من ١٠٣٦ شركة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٧٢ شركة عام ٢٠٠١ ثم إلى ١١٢٦ عام ٢٠٠٢ ثم انخفاض إلى ١١٢٣ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

- زاد عدد الأسهم المقيدة بالبورصة من ٤٤٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ إلى ٥١٤٦ مليون جنيه، ٥٤١٠ مليون جنيه،

(٣) تكثر سوق الأوراق المالية تفتراً كبيراً نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأهلية الأمريكية ٢٠٠٣، حيث تراجعت السيولة بشدة كما تراجعت حصة قناة السويس وتوقفت التكتلات المالية الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر، الأمر الذي أدى إلى نقص حد في حصة الصالات الأجنبية مما جعل الحكومة تخفض قيمة الجنيه لمصري عدد من المرات المتتالية لتصل نسبة التخفيض إلى حوالي ٣٢,٦%، وأدى هذا الوضع إلى خروج الأجانب من البورصة المصرية، وازدياد بيعهم عن مشتريتهم، مما زاد الضغط أكثر على الجنيه المصري،



- انخفضت قيمة السوفية للأشهر من ١١٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى ١١٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، وبلغت ان رتقت على ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ١١٨,٦ مليار جنيه، ١٥٠,٢ مليار جنيه على التوالي.

- انخفضت نسبة القيمة السوفية للأشهر إلى القيمة الاسمية طول الأحدث من ١,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ١,٤% عام ٢٠٠١ ثم إلى ١,٣% عام ٢٠٠٢، ثم ارتفعت ارتفاع طفيف إلى ١,٥% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ولكن لم تصل إلى مستوى عام ٢٠٠٠.

- انخفض مؤشر البيئة العامة لسوق المال من ٦١٥,٢ عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠٢,٦ عام ٢٠٠١، ثم ارتفع إلى ٦٢٧,٤ عام ٢٠٠٢، ٦٢٧,٤ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، في حين ارتفع مؤشر البورصة CASE30 من ٤٧٢,١ عام ٢٠٠٢ إلى ٧٧٥,٩ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

٥٩٣٣ مليون جنيه أعوام ٢٠٠١/٢٠٠٢/٢٠٠٣/٢٠٠٤.

- زالت القيمة الاسمية للأشهر من ٦,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٧ مليار جنيه، ٨,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠١ إلى ٩,٩ مليار جنيه أعوام ٢٠٠١/٢٠٠٢/٢٠٠٣/٢٠٠٤.

- استمرار حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد المصري منذ بدء أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وحتى الآن، الأمر الذي أدى إلى استمرار القتل الاقتصادي في الاقتصاد المصري، مما انعكس على ارتفاع معدل البطالة من ٩% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٩,٩% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٨% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٦,٣% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وارتفاع الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يمثل نحو ٩٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

جدول رقم (١٠)

تطور حركة قيد الشركات

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	في نهاية يونيو
١١٢٣	١١٣٦	١٠٧٢	١٠٣٦	عدد الشركات المقيدة (بالوحدة)
١٥٢	١٤٧	١٤٤	١٤٩	أ- بالجدول الرسمية
٩٧١	٩٨٩	٩٢٨	٨٩٥	ب- بالجدول غير الرسمية
٥٩٣٣	٥٤١٠	٥١٤٦	٤٤٥٠	عدد الأسهم المقيدة (بالمليون)
٢٦٨٩	١٥٣٣	١٥٢٥	١٨٨٤	أ- بالجدول الرسمية
٣٢٤٤	٣٨٧٧	٣٦٢١	٢٥٦٦	ب- بالجدول غير الرسمية
٩٩٠,٢٩	٨٩١٢٧	٧٦٧٣٧	٦٩٥٣٥	القيمة الاسمية للسهم (مليون جم)
١٥٠,٢١٤	١١٨٦٧٣	١١٠,٣١٧	١١٩٧٣٤	القيمة السوقية للسهم (مليون جم)
١,٥	١,٣	١,٤	١,٧	نسبة (٢) إلى (١)
٧١٧,٢	٦٢٧,٤	٦٠٢,٦	٦١٥,١٢	مؤشر البيئة العامة لسوق المال
٧٧٥,٩	٤٧٢,١	-	-	مؤشر البورصة (CASE30)

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (سنوات مختلفة).

- انخفاض عدد الأوراق المالية المتداولة في البورصة من ١٢٢٢ مليون ورقة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٦٥ عام ٢٠٠١، ١٠٦٧ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

- انخفضت قيمة التداول من ٥١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٣٥,١ مليار جنيه ثم ٣٥,٤ مليار جنيه ثم ٢٩,٥ مليار جنيه خلال لفترة مابين ٢٠٠٣/٢٠٠٠.

٢- يتضح من الجدول رقم (١١) التالي تطور حركة تداول الأوراق المالية في البورصة المصرية في الفترة محل الدراسة حيث يتضح ما يلي:

- انخفض عدد العمليات في البورصة من ١١٩٧ ألف عملية عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٣٠ ألف عملية عام ٢٠٠١ ثم إلى ٨٩٠ ألف عملية.



جدول رقم (١١)

تطور حركة تداول الأوراق المالية

٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٠/٩٩	البيان
٨٩٠	١٠٣٠	١١٩٧	١١٤٤	عدد العمليات (بالمليون)
٨٦٣	٩٤٦	١١٩٢	١١٣١	أ- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار المقيدة
٢٧	٨٤	٥	١٣	ب- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار غير المقيدة
١٠٧٦	١٠٩٤	١٠٦٥	١٢٢٢	عدد الأوراق المتداولة (بالمليون)
٨٤٠	٩٧٨	١٠٠٢	٩٩٤	أ- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار المقيدة
٢٣٦	١١٦	٦٣	٢٢٨	ب- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار غير المقيدة
٢٩٥٤٨	٣٥٤٧٩	٣٥١٢٤	٥١١٩٣	قيمة التداول (بليون جنيه)
٢٣٣٨٣	٢٧٨٨٦	٢٥٣٥٠	٤٤٩٤٢	أ- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار المقيدة
٦١٦٥	٧٥٩٣	٩٧٧٤	٦٦٥١	ب- أسهم وسندات ووثائق الاستثمار غير المقيدة

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (سنوات مختلفة) .

٣- يتضح من الجدول رقم (١٢) لتتالي تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية خلال الفترة محل الدراسة حيث

عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٦٢٧٧٣ عملية عام

٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

- انخفضت قيمة مشتريات الأجانب من ٤,٩ مليار جنيه عام

٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

- انخفض عدد عمليات الأجانب من ١٨٨٣٦٤ عملية

جدول رقم (١٢)

تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية

٢٠٠٣/٢٠٠٢		٢٠٠٢/٢٠٠١		البيان
بالدولار الأمريكي	بالجنيه المصري	بالدولار الأمريكي	بالجنيه المصري	
٦٨٣١	١٦٢٧٧٣	٨٩٤	١٨٨٣٦٤	إجمالي عدد العمليات (بالوحدة)
٥٤٧٢	٩٠٣٧٢	٥٢٩	٩٠٧٧٦	مشتريات
١٣٥٩	٧٢٤٠١	٣٦٥	٩٧٥٨٨	مبيعات
٥٨	٢٠٤	١٠	٢٥٩	إجمالي كمية الأوراق (بالمليون)
٣٢	١٠٩	٥	١٢١	مشتريات
٢٦	٩٨	٥	١٣٨	مبيعات
٦٧١,٠	٤٥٤٩,٤	١٦٤,٦	٩٣٢١,٢	إجمالي قيمة الأوراق (بالمليون)
٣٩٧,٢	٢٧١٩,٢	٤٥,٧	٤٩١٥,٢	مشتريات
٢٧٣,٨	١٨٣٠,٢	١١٨,٩	٤٤٠٦,٠	مبيعات

المصدر : الهيئة العامة لسوق المال (مركز المعلومات)

يتضح مما سبق ان تحليل الجداول السابقة يؤكد على تأثر سوق الأوراق المالية تأثراً كبيراً بأحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأجلو أمريكية ٢٠٠٣، الأمر الذي انعكس على تقادم الوضع الاقتصادي في مصرنا الحبيبة.



المبحث الرابع

نحو رؤية استراتيجية جديدة

لمواجهة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

والحرب الأتجلو أمريكية ٢٠٠٣

لاشك أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأتجلو أمريكية ٢٠٠٣ أدت إلى تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة خلال الفترة محل الدراسة ٢٠٠١/٢٠٠٤ .

الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات نمو الاستثمار والتشغيل وأسعار الأسهم والسندات للعديد من البنوك والشركات بمعظم البورصات العالمية بصفة عامة، والبالص المصرية بصفة خاصة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العديد من أرباح هذه المؤسسات، وقد ساعدت عوامل أخرى على استمرار هذا التباطؤ، منها عدم حدوث تحسن كاف في معدل نمو الاقتصاد الأمريكي يمكنه من تجاوز حالة التباطؤ التي يمر بها، هذا بالإضافة إلى ضعف معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو، واستمرار الضغوط الانكماشية على الاقتصاد الياباني، وكذلك الأثر السلبية لانتشار مرض الانتهاب الرئوي الحاد خلال الفترة محل الدراسة، والذي ألحق ضررا بالغا بالعديد من اقتصاديات الدول الآسيوية والعالمية بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة، وفيما يلي رؤية استراتيجية جديدة لمواجهة الآثار السلبية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأتجلو أمريكية ٢٠٠٣ وتتلخص أهم نقاط هذه الرؤية فيما يلي :

أولاً: محددات الاستراتيجية (٢٤) :

(أ) استمرار مصر في نهج استراتيجية قومية شاملة تحقق معدلات نمو مرتفعة للتنمية الاقتصادية مع العناية بالتنمية البشرية وتحديث مصر ومولكة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات والحفاظ على تنمية الديمقراطية والتعددية الفعالة للأحزاب السياسية وفصل الجاد لتوفير أكبر قدر من الاعتماد على الذات لضمان حرية الإدارة الوطنية .

(ب) انطلاقاً من قاعدة وأساس داخلي يتواءم مع العصر والمتغيرات العالمية، تحافظ مصر على علاقاتها العربية والإسلامية بالسمي لتعقل التضامن العربي والإسلامي، وتعمل دائرة عدم الانحياز لتنمية مكانتها الإقليمية والحفاظ على ريادةها في المنطقة .

(ج) في نفس الوقت تحافظ مصر على علاقتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة (مع سعيها للوصول إلى القدرة على التكثير على دائرة صنع القرار الأمريكي ومواجهة الاتجاهات الصهيونية) مستغلة سمي الولايات المتحدة إلى هذه العلاقة مع الاقتناع بأهمية تنسيق وتبادل المصالح والأهداف وعدم تعارضها أو تصادمها وتوفير وزيادة فرصة للفعل للمصالح والأهداف المتوافقة لتنامي هذه العلاقة بأسلوب متوازن بين الطرفين باستغلال ما تملكه من مقومات ذاتية في المنطقة التي تتركز فيها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

(د) عدم حصر علاقات مصر الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية ولكن يلزم الاتجاه إلى إلى تنمية العلاقات المصرية حيال أهم القضايا مع كل من (فرنسا - ألمانيا - الصين - الهند - روسيا...) حتى تتوفر حرية المناورة للسياسة الخارجية المصرية.

(هـ) توجيه العناية بالعلاقات مع دول جنوب شرق آسيا المساعد اقتصادياً وعدم إغفال الحفاظ على الدور المصري في أفريقيا وعلاقتها بدول أمريكا الجنوبية واللاتينية.

(و) المحافظة والالتزام بالمبادئ السياسية الخارجية المصرية التي تمثل في الآتي:

١- احترام الشرعية والمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التي وقعت مصر عليها وتأكيد التسوية السلمية للمنازعات.

٢- التعاون الدولي القائم على أساس الندية والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٣- تأكيد الانتماء المصري عربياً وإسلامياً وأفريقياً.

٤- الوثيقة بين الأبعاد الجيواقتصادية والعوامل الجيوبوليتيكية مع وضع أهداف للتنمية الاقتصادية على سلم الأولويات.

٥- السعي لتحقيق التضامن في مجال العمل العربي المشترك على كافة الأصعدة سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

٦- إقامة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الفاعلة.

٧- تبني المبادرات الداعية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٨- زيادة مجالات التنسيق المصري مع الدول ذات القل أفريقيا وإسلامية من خلال دعم الروابط معها .



ثالثاً: مقومات الاستراتيجية (٢٥) :

تتوافر لمصر مقومات استراتيجية مما يجعل القوى الكبرى الفاعلة تسعى لتنمية العلاقات معها وهذا في حد ذاته أهم مقوم لبناء العلاقات، وتتتمثل ما تملكه مصر من مقومات في الآتي:

(١) الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية لمصر، والتي تبرز في كونها ملتقى طرق المواصلات العالمية، وتطل على بحر مفتوحة، وتصلح أجوائها للطيران، كما أنها قريبة من مناطق الاهتمام الاستراتيجي للقوى الفاعلة، بالإضافة إلى تأثيرها على مناطق جيواستراتيجية أخرى وتحكمها في طرق المواصلات البحرية والجوية كالتالي:

١- يمكن اعتبار البحرين المتوسط والاحمر عامل وصل أو فصل طبقاً للدور الذي يلعبه.

٢- لا يمكن تجاهل ما يؤثر على البحرين من صراعات إقليمية، توجهات أقليمية، نظراً لتأثير ما يدور على المستوى المحلي والإقليمي والدولي على الأمن لدول المصروح ولكل الاستراتيجية والجيواستراتيجية حوله.

٣- تسمى القوى الفاعلة لتحقيق مصالحها واهتماماتها وأهدافها الخاصة بالتواجد في المنطقة وضمان حرية حركتها في الممرات البحرية وطرق التجارة والنفط.

٤- يرتبط أمن البحر المتوسط ارتباطاً وثيقاً بأمن البحر الأحمر، كما يربط أمن البحرين بأمن دول المنطقة عموماً، ونفع هذه المناطق إطار منطقة جيواستراتيجية أوسع تحت سيطرة قوى عظمى وكبرى تؤثر بالضرورة على مجريات الأمور في البحرين، وفي دول المنطقة بشكل عام.

٥- أهمية قناة السويس كممر مائي يتحكم في الحركة البحرية يرتبط بين الشرق والغرب. وتحكمها في طريقة التجارة والنفط.

(ب) الأهمية الاقتصادية، والتي تتضح في توافر الموارد الأولية والمواد الخام، وتوفر إمكانيات التبادل التجاري وتوفير العناصر اللازمة للاستثمار (٢٦).

(جـ) الأهمية السياسية، والتي تبرز في قدرة مصر على الاستفادة من عناصر قوتها في صياغة سياسة خارجية والتأثير الإقليمي والدولي كنول رائدة في المنطقة.

(د) الأهمية العسكرية، والتي تتضح في تحمها في الفرق الصالحة لتحرك القوات العسكرية (بحراً، براً، جواً)، وإجراء العمليات العسكرية بالإضافة إلى كونها منطقة

٩- دعم تحقيق السلام العالمي العادل من خلال المشاركة الفاعلة في مبادرات نسوية الصراع العربي / الإسرائيلي والإسهام النشط في حل المشاكل الدولية والإقليمية سواء بتقديم المبادرات الهللفة أو المشاركة في قوات حفظ السلام الدولي .

١٠- الحفاظ على قوة الدفع لعملية السلام للتوصل إلى نسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

(ز) أن تهدف الاستراتيجية المصرية في تعاملها مع القوى الفاعلة إلى امتلاك عوامل القوة والقدرة لعملية وتنمية المصالح والأهداف المصرية، وضمان حرية أرلعتها وتعلمين مكانتها على الصعيد الإقليمي والدولي بما يحقق الأمن القومي المصري.

ثانياً: الاتجاهات الرئيسية للاستراتيجية :

من الفكرة الاستراتيجية يتضح أن الاتجاهات الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوى العظمى المسيطرة على مجريات الأمور العالمية، الاتحاد الأوروبي كقوة مستقبلية فاعلة وقد تكون عظمى، وروسيا الاتحادية القطب الثاني في النظام العالمي سابقاً والتي تملك مقومات الدولة العظمى رغم تراجع اقتصادها حالياً وما يعانيه من مشاكل، والصين الصاعدة وصاحبة أكبر معدل نمو علمي، واليابان لما تملكه من قدرات تكنولوجية واقتصادية والدول العربية حفاظاً على توحيد الجهود العربية ومضاغفة القدرات والإمكانيات المتاحة لمصر، ولذلك يجب أن تركز الاستراتيجية على ما يلي :

(أ) في المجال الاقتصادي أولاً لما له من تأثير على امتلاك باقي القدرات.

(ب) في المجال السياسي على المستوى العربي بالحفاظ على حد أدنى من التنسيق مع الدول المؤثرة والتي تتوافق توجهاتها مع التوجهات المصرية والدول الإقليمية بالشرق الأوسط بالأساس وكقاعدة لدعم مكله مصر الإقليمية للانطلاق اتجاه علاقات دولية مع الدولة الأعظم وباقي القوى الفاعلة .

(جـ) مواكبة التطورات الثقافية والحضارية والاجتماعية العالمية.

(د) الحفاظ على الدور والعلاقات المصرية في باقي دوائر الأمن القومي المصري.



تجارية حرة بين الولايات المتحدة ومصر مما سيكون له نتائج إيجابية مهمة بالنسبة للاقتصاد المصري بصفة عامة والصناعة المصرية بصفة خاصة حيث سيتاح للسلع المصرية الخقول بدون قيود جمركية للسوق الأمريكية الضخمة ذات القوة الشرائية العالمية بالإضافة إلى تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الأمريكية لمصر نتيجة وجود هذه السوق الضخمة أمام الصادرات المصرية .

٢- ضرورة للتنسيق بين مصر والولايات المتحدة بشأن اتفاقية تحرير التجارة العالمية بوصفها صاحبة الاقتصاد الأكبر في العالم .

٣- زيادة حجم السلع المصرية إلى الأسواق الأمريكية، باستخدام النظام التفضيلي الملم للتجارة مع دول العالم النامي، وباستغلال تسهيلات موجودة في يد الإدارة الأمريكية ولا تحتاج إلى الكونجرس وذلك لإصلاح الخلل في الميزان التجاري بين البلدين.

٤- تطوير الاتفاقيات البيئية مع الجانب الأمريكي بما يتواءم مع المتغيرات العالمية.

٥- تعظيم الاستفادة من برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية والعمل على استئجارها في إطار المشاركة الأمريكية المصرية لمواصلة برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطى متسارعة.

٦- العمل على وضع مصر على خريطة الاستثمارات الأمريكية، وذلك بتقديم المزايا النسبية وعرض الفرص المتاحة للمستثمرين الأمريكيين والتسهيلات التي تقدمها مصر من خلال السوق الواسعة (العربية - الأفريقية - المتوسطية)، والتي تمثل مصر قاعدة لها .

٧- تركيز قنصلون بين مصر والولايات المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير صناعة البرمجيات، من خلال اللقاءات المستمرة بين العاملين الأمريكيين في هذا المجال والقائمين على شؤون المعلومات ورجال الأعمال والقطاع الخاص المصري، والعمل على إقامة ولدى للتكنولوجيا المتقدمة.

٨- التوسع في إقامة المعارض الخارجية لمرض المنتجات المصرية في السوق الأمريكية، من خلال وضع خطة دقيقة ومحددة لإقامة المعارض بصفة دورية ومستمرة في جميع الولايات الأمريكية، وبما يتناسب مع نوع المستهلك الأمريكي لزيادة حجم الصادرات المصرية.

وسيلة صالحة لدعم أصال عسكرية في مناطق أخرى .
(هـ) ومن ثم تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى الفاعلة إلى التواجد في المنطقة وتنمية علاقاتها مع مصر، رغم اختلافها في التوجهات الاستراتيجية تجاه بعض القضايا والأحداث، حيث تنتظر أمريكا لعلاقتها مع مصر بوصفها علاقة صداقة وتعاون وثيقة من أجل تحقيق الأمن بالمنطقة، وأنها ضرورة للحفاظ على السلام العالمي، حيث أن منطقة الشرق الأوسط مهمة للغاية، وكثير من ذلك أيضا فأمريكا لا تعتبر نفسها شريكة مع مصر ليس فقط من أجل تحقيق الأمن بل أيضا من أجل تحقيق الرخاء وتنشيط لذلك من خلال مجلس الأعمال المصري / الأمريكي، كما أن العلاقة واسعة وعميقة ولها جذور تاريخية ويجب الاستمرار وجودها^(٢٧).

ربعا: أهداف الاستراتيجية :

(أ) التنمية الشاملة وزيادة قدرة الاعتماد على الذات.

(ب) تنظيم الدور المصري إقليميا وتعزيز القدرات المصرية وبالحفاظ على الهوية العربية والسعي لتحقيق حد مقبول من التضامن العربي الفعال والمؤثر عالميا.

(جـ) إقامة علاقات متوازنة مع القوى الكبرى الفاعلة مما يعظم المصالح والغايات ويقلل التحديات والتهديدات الموجهة إلى الأمن القومي المصري والعربي مع توجيه الأهمية خاصة لتنمية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(د) تدعيم مكانة مصر الدولية باستمرار الحفاظ على العلاقات المصرية مع الدول الإقليمية الفاعلة في دوائر الاهتمام المصري للمختلفة والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية.

خامسا: سياسات وقواعد الاستراتيجية :

تختلف السياسات الاستراتيجية لمواجهه أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلى أمريكية ٢٠٠٣، فهناك سياسات دولية وسياسات محلية، وفيما يلي نستعرض هذه السياسات :

(أ) سياسات وقواعد استراتيجية دولية:

• سياسات وقواعد الاستراتيجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي^(٢٨):

١- دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية المصرية / الأمريكية وتكثيف الجهود للانهاء من إنشاء منطقة



الأورومتوسطية.

١١- العمل على زيادة الاستثمارات الأوروبية في مصر وخاصة في مجالي التقيب والبحث عن البترول، وفتح أسواق جديدة للبترول والنفط الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي.

١٢- تشجيع الشركات الأوروبية المتعددة الجنسية على إقامة المشروعات الإنتاجية في مصر بما يسهم في عملية التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة.

* سياسات وقواعد الاستثمارية تجاه روسيا الاتحادية في المجال الاقتصادي^(٢٠)؛

١- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية مع روسيا بالدرجة الأولى ومع أوكرانيا بالدرجة الثانية، بما تملك من قدرة أعظم على توفير حاجات مصر من الآلات والمستهلكات والخدمات مقابل تنمية صادرات مصر غير التقليدية لأسواق هذه الدول التي تتمتع بقدرة اقتصادية هائلة باستخدام الصفقات المتكافئة .

٢- التنسيق بين وزارات الخارجية والاقتصادية والتعاون الدولي للاتفاق مع الحكومة الروسية بشأن تسوية الديون المصرية المستحقة للاتحاد السوفيتي السابق.

* سياسات وقواعد الاستثمارية تجاه الصين في المجال الاقتصادي^(٢١)؛

١- تنمية علاقات التعاون الاقتصادي مع الصين على أن تكون مصر قاعدة لانطلاق الاستثمارات والمشروعات المشتركة الصينية مع الدول الأفريقية.

٢- تفعيل عمل القنصلية المصرية بمدينة شنغهاي والتي يتواجد بها فروع ووكالات جميع الشركات متعددة الجنسية لتصبح هذه المدينة الميناء قلب تجارة الشرق ونقطة انطلاق للتعاون الاقتصادي والتجاري المشترك بين مصر والصين.

٣- الاهتمام بطرق التجارة الجوية والبحرية المباشرة واستغلال الخط الملاحي المنتظم بين شنغهاي والموانئ المصرية.

٤- أهمية القطاع ورد الفعل السريع من رجال الأعمال المصريين وذلك بقبلمهم بزيارات بسمة مستمرة ومنظمة إلى الصين للتعرف على متطلبات السوق الصينية.

٥- إن تعاون الدولتين في مجال اكتشاف مصادر للمياه في المنطقة العربية يعد جانباً استراتيجياً هاماً للتعاون المصري / الصيني مستقبلاً.

٩- كما أن تفعيل التعاون الاقتصادي العربي يسهم في تكوين كتلة اقتصادية عربية تزيد من قدرات التعامل مع المنطقة التجارية المزمع إنشاؤها بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار بالمنطقة^(٢٢).

* سياسات وقواعد الاستراتيجية تجاه الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي^(٢٣)؛

١- الالتزام بنوابت السياسة الخارجية المصري الخاصة بتحقيق التوازن بالمشاركة في كافة ميادين التعاون في المنطقة والحرص على الانتقاء في مشروعات التعاون الثنائية أو المتعددة الثنائية أو المتعدد بما يحقق المصالح القومية المصرية.

٢- تنمية المبادرات الأوربية لخطط الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التقارب في البيئة الاقتصادية الأساسية لدول المنطقة بما يسهم في بناء مجتمع متوازن .

٣- الاستمرار في التنسيق والإعداد المسبق بين كافة أجهزة الدولة لإعداد المشروعات التي تضمن لجذب الاستثمارات الأوروبية إلى مصر.

٤- استخدام جانب من المساعدات المالية المتاحة للسياسة المتوسطية في وضع وتقييم برنامج تهدف إلى إعادة تأهيل وهيكلة وتحديث القطاع الصناعي المصري.

٥- مواصلة الأوضاع الاقتصادية في مصر والدول العربية حتى يمكن اندماجها في المنظومة الاقتصادية الأوروبية والعالمية.

٦- استغلال رخص تكاليف الإنتاج في مصر والدول العربية مقارنة بمثيلاتها في دول الاتحاد الأوروبي في زيادة وتنامي الاستثمارات الأوروبية في دول المنطقة.

٧- التركيز على الصادرات الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي للتغلب على عجز الميزانية لتجارية.

٨- استمرار التنسيق والحوار لتحويل الديون المصرية أو جزء منها إلى استثمارات.

٩- ضرورة اكتساب الخبرة اللازمة للتعامل مع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي بأسلوب علمي، الالتزام بإجراءات ومعايير الصحة والحجز الزراعي التي يشترطها الاتحاد الأوروبي.

١٠- توفير كوادر مصرية على مستوى عالي من المهارات والخبرة للتعامل مع الموضوعات التجارية المتنوعة التي تضمنتها اتفاقية المشاركة المصرية /



المصري أمام الدولار، ويوسع هذه السياسة النقدية أن تتيج المجال للتوسع الاستثماري خاصة من قبل القطاع الخاص، وفي مجال السياسة المالية البعض يطالب بميسرة توسيع على الرغم من المخاوف المرتبطة بزيادة الموازنة وزيادة حجم الدين المحلي الذي سيهدم من التوسع الاستثماري، ومن ثم نقرر ضرورة مراجعة الأولويات في الموازنة للعملة للدولة.

٢- تشجيع السياحة الداخلية من خلال تخفيضات في تكاليف الانتقال والإقامة بحيث تستطيع المنشآت السياحية تغطية جلاب مهم من تكاليفها الثابتة وتكاليف التشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الخسائر الناجمة عن ضعف حركة الأجانب.

٣- تقليم بحركة ترويجية واسعة لتنشيط السياحة العربية إلى مصر بصفة مستمرة سواء أأخذت السياحة شكل سياحة أفراد أو سياحة مؤتمرات، خاصة تلك القادمة من دول الخليج حيث يفضل هؤلاء السياح القدوم إلى مصر بدلاً من الولايات المتحدة وأوروبا خلال الشهور القادمة، نظراً للمخاوف من أسلوب التعامل مع العرب وخاصة الخليجيين.

٤- إعادة جدولة القروض والائتمان الذي قدمته البنوك إلى المنشآت السياحية وتخفيض العبء التمويلي الناتج من الاقتراض خلال هذه الفترة الصعبة.

٥- حشد وتفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة للاقتصاد لكي تستغل كافة إمكانياتها وتكامل كافة الصعوبات وذلك للتخفيف عن النفس الذي يحدث في الدخل المحلي نتيجة لخفض الدخل السياحي.

٦- تكوين مجموعات فكر محدودة من أصحاب الخبرات تتولى التفكير ورسم الخطط للتجارة الخارجية، وذلك على أسس علمية لقطاعات التصدير والقطاعات المرتبطة به، ويكون من بين مهامها استكشاف حركة ومستقبل التجارة العالمية وتحديد مكانها فيها، واستشراف آفاق السلع الجديدة التي يحتاجها العالم والبدء في إنتاجها للحصول على موقع في الأسواق.

٧- توجيه مزيد من الاهتمام للصادرات الخدمية بصفة عامة لأنها أكثر قدرة وتحققاً للمائد لتغطية العجز المزمن في الميزان التجاري.

٨- ضرورة مراجعة الواردات بدقة، إذ قد يدفع للتخلف العالمي إلى خفض أسعار العديد من السلع من جانب دول عديدة خاصة دول شرق وجنوب شرق آسيا، مما قد يدفع

٦- تنمية مساهمة الصين في المشروعات القومية الكبرى في مصر من خلال مشاركتها في مشروع غرب خليج السويس وإنشاء مدينة مبارك للأبحاث العلمية خاصة مركز التنمية التكنولوجية والمشاركة في دعم مشروع إنشاء مكتبة الإسكندرية.

٧- إنشاء مكاتب للسياحة المصرية لتلبية الطلب السياحي المتزايد للشعب المصري.

• سياسات وقواعد الاستثمارية تجاه اليابان في المجال الاقتصادي^(٢٠):

١- استغلال التعاون بين مصر واليابان في الصندوق الفني للتعاون المصري / الأفريقي وعضوية مصر في تجمع الكوميسا وعلاقتها مع القوى والتجمعات الاقتصادية الأفريقية لتصبح مصر ركيزة لانطلاق الاستثمارات والصادرات اليابانية وإقامة المشروعات المشتركة بين مصر واليابان في قارة أفريقيا.

٢- زيادة مساهمة اليابان في إقامة المشروعات القومية الكبرى في مصر.

٣- الاستفادة من تنامي العلاقات المصرية اليابانية كمدخل لتوثيق العلاقات الاقتصادية مع دول شرق وجنوب شرقي آسيا وتفعيل عمل اللجنة المشتركة للمشاورات الاقتصادية لجذب الاستثمارات وتعميق التعاون الصناعي بين مصر واليابان.

٤- إعادة صياغة علاقة مصر مع مؤسسات التمويل اليابانية بهدف تقديم الضمانات والتسهيلات الائتمانية لرجال الأعمال اليابانيين لإقامة المشروعات الاستثمارية في مصر.

٥- زيادة مساهمة شركات الاستثمار اليابانية الخاصة في مجال إقامة مشروعات الطاقة والتعقيب عن البترول في مصر.

٦- تطوير نصيب مصر من الإنفاق السياحي الياباني وذلك بزيادة وتنمية التسويق السياحي لمصر في اليابان من خلال وزارة السياحة وشركات السياحة المصرية.

(ب) سياسات وقواعد استثمارية محلية^(٢١):

١- الإسراع ببناء سياسة نقدية وعملية توسعية ولو لأجل محدود من الوقت لمواجهة التباطؤ في النشاط الاقتصادي ويرى بعض الخبراء أن الانخفاض المتتالي لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة يتبع المجال أمام خفض الفائدة على الجنيه المصري دون خوف كبير من تأثير سعر صرف الجنيه



الخلاصة والنتائج

١- أوضحت الدراسة أن الإمام بطبيعة البيئة الاستراتيجية العالمية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأجلو أمريكية يعد أساس للوقوف على الاتكسات السلبية التي حثت عقب هذه الأحداث في ١١ سبتمبر والحرب الأجلو أمريكية ٢٠٠٣ .

٢- أوضحت الدراسة حدوث تحول بنوي في النظام العالمي تتمثل في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم محقة مصالحها وأهدافها بنض النظر عن مراعاة للشرعية الدولية أو الأخلاق أو مصالح الآخرين مع سحها لمنع أي قوى أخرى صاعدة من تحديها أو منافستها الأمر الذي يؤثر بصورة حقيقية على مصالح وسياسات الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ويلاحظ أن الهدف الاستراتيجي الاقتصادي الأمريكي في المنطقة العربية والخليج بصفة خاصة هو تأمين تدفق البترول العربي للاقتصاد الأمريكي بانتظام وبأقل تكلفة.

٣- تؤكد الدراسة على أن الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مفردة بشئون العالم الاقتصادية من خلال أصحاب العولمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة المصرية الأوربية أو الأمريكية هذا بالإضافة إلى تأثير الدول النامية المنتجة للبترول بتذبذب أسعار النفط، علاوة على التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية وتزايد حدة التضخم نتيجة الحرب ضد الإرهاب الأمر الذي أدى إلى كبر الفجوة للتنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

٤- أوضحت الدراسة في أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أنه في انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بينما لم تزد الحرب الأجلو أمريكية ٢٠٠٣ إلى ذلك باستثناء ما حدث في الاقتصاد لفرنسي والألماني ويمكن توضيح ذلك كما يلي :-

- انخفاض معدل نمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية من ١,٢% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١,١% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم تضاعفت إلى ٢,٥ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بعد تلاقي أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ويلاحظ هنا أن الحرب الأجلو أمريكية ٢٠٠٣ لم تؤثر على معدل النمو الاقتصادي الأمريكي .

بعض المستوردين إلى محاولة لستمال الموقف وزيدة حجم الواردات بشكل مبالغ فيه، وإذا فلي ترشيد للواردات أمر حمى .

٩- المصفي قدا في إجراءات الإصلاح الهيكلي، ومنها الفضاء على الروتين وتحسين المعلمة مع أجهزة الجمارك والضرائب، ولحث على التطوير والإصلاح القضائي والتشريعي ومحاربة الفساد .

١٠- توجد أعباء مالية كثيرة على مجالات الاستثمار والإنتاج تؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج، ومن ثم تقلل من قدرة قطاعا الإنتاجية على المنافسة في السوق المصري والأسواق الخارجية، ويلزم سرعة حصر هذه الأعباء مع العمل على إزالتها، وهناك أمال كثيرة على وزارة الاستثمار التي تم إنشائها في يونيو ٢٠٠٤ لتنمية الاستثمار، مما ينعكس على زيادة الإنتاج .

١١- ضرورة تشكيل لجنة لإدارة الأزمات على مستوى الدولة تضم وزراء المجموعة الاقتصادية إضافة إلى بعض الخبراء المستقبلي لدراسة احتمال وقوع أزمات وتقرير حجم المخاطر المحتملة ثم إقرار السياسات المناسبة في الوقت المناسب .

وفي ختام تلك الدراسة نود التأكيد على أن هناك نوعين من العوامل التي تتحكم في تطوير "للمار المستقبلي" لأوضاع الاقتصاد القومي، وهي (٢١) :

أولاً عوامل خارجية : تتعلق بأداء الاقتصاد العالمي وأسواق المال وتقلبات التجارة العالمية وتلك يصحب الحكم فيها بواسطة صانع القرار في مصر، ولكن يمكن اتخاذ السياسات والإجراءات للحد من أثرها السلبية على الاقتصاد المحلي .

ثانياً عوامل داخلية: تتعلق بإعادة رسم السياسات الاقتصادية والمالية والإتمانية، بما يسمح بمزيد من تحمل "الخدمات الخارجية" في مجالات السياحة والتصدير وتقلبات النقد الأجنبي وذلك من خلال إعادة توجيه ما يلي :

- سياسات الاستثمار نحو القطاعات المنتجة وذات الأثر الإتمانية بعيدة المدى .

- برامج جادة لسياسات التصدير وترشيد الاستيراد للتخفيف من وقع الأزمة على ميزان المدفوعات وسعر صرف الجنيه المصري .

- سياسات جادة لرفع الإنتاجية لكل من رأس المال والعمل، من خلال إعادة التنظيم وحسن اختيار القيادات والكوادر البشرية ذات الكفاءة والخبرة .



٧- تؤكد الدراسة على ارتفاع معدل التضخم العالمي خلال أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وانخفاضه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لحجم تأثيره بالحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ .

٨- تراجعت أسعار الأسهم في البورصات العالمية نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ خصوصا سهم شركة الطيران، القلمين، السيلحة، البنوك الأمر الذي أدى إلى انخفاض صفقات الدمج والاستحواذ العلمي مسجلة معدل تراجع بلغ ٣٧,٣ % خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم عادت أسواق رأس المال الرئيسية إلى الانتعاش عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

ومن ناحية أخرى انخفضت تنقذات الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة في الفترة محل الدراسة بمعدل ٢٠ % لتصل إلى ٦٥١ مليار دولار الأمر الذي يمكن على انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ومنها مصر الأمر الذي أدى إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية في مصرنا الحبيبة.

٩- تؤكد الدراسة على تأثير الاقتصاد المصري تأثراً شديداً بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد المصري أصبح أكثر انفتاحاً وتوصلاً مع الاقتصاد العالمي عن ذي قبل وذلك من خلال زيادة درجة انفتاح الاقتصاد المصري على العالم في مجال التجارة وحركة رؤوس الأموال وغيرها من القنوات التي تنقل من خلالها آثار الأزمات الاقتصادية الخارجية إلى الاقتصاد المصري وتمثل هذه الآثار السلبية على الاقتصاد المصري فيما يلي :

(أ) انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥,١ % عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٣,٢ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض معدل النمو لأنشطة بعض القطاعات المعتمدة له خاصة السياحة والصناعة والتعدين والكهرباء والتجارة حيث انخفض معدل نمو قطاعات الإنتاج من ٤,٨ % عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٢,١ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢,٢ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣

(ب) ارتفاع معدل التضخم السنوي للاقتصاد المصري من ٢,٢ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢,٧ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم تضاعفت إلى ٤ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ واستمر التضخم الكبير جداً حتى سبتمبر ٢٠٠٤ .

(ج) تزايد الدين المحلي للحكومة من ١٩٤ مليار جنيه عام ٢٠٠١ إلى ٢٢١ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ ثم إلى

- تدهور معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الليبي من ٠,٧ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٠,٩ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نتيجة أحداث سبتمبر وما لبث أن ارتفع ارتفاعاً كبيراً بلغ ٢,١ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ أي لم يتأثر بالحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ .

- تدهور معدل النمو الاقتصادي الألماني من ٠,٦ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٠,١ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ واستمر في التدهور حتى وصل إلى ٠,٢ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ويلاحظ هنا تأثير الاقتصاد الألماني بأحداث سبتمبر والحرب الانجلو أمريكية .

- تدهور معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الإنجليزي من ٢,٣ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١,٢ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نتيجة أحداث سبتمبر ثم ما لبث أن استعاد بعض قوته عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حيث بلغ ٢,٢ %.

- تدهور معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الفرنسي حيث انخفض من ٢,٣ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١,١ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٢ ثم إلى صفر % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

- تدهور معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الإيطالي من ٢ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٢ إلى ٠,٢ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم ما لبث أن استعاد قوته عام ٢٠٠٢/٢٠٠٢ حيث بلغ ٢ % .

- تراجع معدل النمو الاقتصادي على مستوى منطقة اليورو ككل من ١,٧ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٠,٦ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم إلى ٠,٢ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

٥- تؤكد الدراسة على أن اقتصاديات منطقة اليورو هي أكثر اقتصاديات العالم تأثراً بأحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣، يليها اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية ثم الاقتصاد الكندي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فقط .

٦- تؤكد الدراسة على أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ أدت إلى ارتفاع معدل البطالة العالمي خلال الفترة محل الدراسة، حيث زاد معدل البطالة في دول الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو . وكان أكثرهم تأثراً الولايات المتحدة الأمريكية حيث زاد المعدل من ٤,٥ % عام ٢٠٠١ إلى ٦,٤ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .



٢٥٢ مليار جنية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

(د) تزايد إجمالي الدين الخارجي المصري من ٢٦٥٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ٢٨٦٨١ مليون دولار، ٢٨٧٤٧ مليون دولار عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على التوالي .

(هـ) تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة من ٨ مليار جنية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١٠.١ مليار جنية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

(و) تزايد العجز في الميزان التجارية إلى ٩.٤ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم انخفض إلى ٧.٥ مليار دولار، ٦.٦ مليار دولار عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن مشكلة الاقتصاد المصري هي ضعف أداء القطاع التصديري وتزايد حجم الواردات .

(ز) انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ ٥٠٩ مليون دولار، ٤٨٢ مليون دولار، ٧٠٠ مليون دولار أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

(ح) انخفاض فاتص ميزان الخدمات من ٥.٦ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٣.٩ % مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نتيجة أحداث سبتمبر ثم ارتفعت إلى ٤.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ولكن لم تصل لمستوى ما قبل أحداث سبتمبر ويرجع ذلك لزيادة إيرادات السياحة وحصول رسوم المرور في قناة السويس .

(ط) تأثرت سوق الأوراق المالية المصرية تأثراً شديداً الأمر الذي أدى إلى خروج الأجانب من البورصة وذلك عقب أحداث سبتمبر والحرب الانجلو أمريكية .

١٠ - أوضحت الدراسة رؤية استراتيجية جديدة لمواجهة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الانجلو أمريكية ٢٠٠٣ على الاقتصاد المصري، تمثلت في ضرورة استمرار مصر على تبني استراتيجية قومية شاملة تحقق معدلات نمو مرتفعة للتنمية الاقتصادية مع العناية بالتمية البشرية وتحديث مصر ومولكية الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات والحفاظ على تنمية الديمقراطية والعمل الجاد لتوفير أكبر قدر من الاعتماد على الذات لضمان حرية الإدارة الوطنية . وذلك بالمحافظة على علاقات مصر مع العالم العربي والإسلامي، وللمعلومات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبقي دول

العالم (خاصة أوروبا والصين واليابان وروسيا الاتحادية)، وذلك عن طريق سياسات محلية ودولية تختلف باختلاف دول العالم .

هوامش الدراسة

(١) أكاديمية ناصر العسكرية، خبط التسليح وأثره على الشرق الأوسط، مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ١٩٨٨ من. ١٤٤ - ١٤٦ .

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار النهضة المصرية للقاهرة، ١٩٩٨، ص. ١٥ .

(٣) محمد السيد سليم وآخرون، ندوة النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤، ص. ٩ .

(٤) على عوده، العلاقات الدولية، دار الجماهيرية، بنى غازي، ١٩٩٦، ص. ١٢٤ .

(٥) غسان العزى، النظم المالي لتولي، مركز الدراسات والبحوث، بيروت، ٢٠٠٠، ص. ١٥٥ - ١٨٥ .

(٦) محمد السيد سليم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. ١٠ .
(٧) بيتر تيلور، ترجمة عبد السلام رضوان، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والتفوق والأدب، الكويت، ٢٠٠٢، ص. ٩٠ - ١٨٦ .

(٨) نبيل فؤاد، القوى الشاملة للدولة، محاضرة كلية الدفاع الوطني، القاهرة، أغسطس، ١٩٩٩، ص. ٧ .

(٩) غسان العزى، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥١ .

(١٠) غسان العزى، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٢ .

(١١) غسان العزى، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٣ .

(١٢) غسان العزى، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٤ .

(١٣) استراتيجية التحرك الأمريكي تجاه المنطقة العربية وكيفية استثماره لصالح الأمن القومي المصري، يوليو، ٢٠٠٠، ص. ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(١٤) استراتيجية التحرك الأمريكي تجاه المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٢٥ .

(١٥) عبد الرحمن رشدي الهوارى، أثر أحداث ١١ سبتمبر على الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٣، ص. ١٩ .

(١٦) عبد الرحمن رشدي الهوارى، المرجع السابق، ص. ٢١ .

(١٧) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، ٢٠٠٣، القاهرة، ص. ٨ - ١٠ .

(١٨) أحمد السيد للتجار، عاصمة سبتمبر اقتصاديات



- مصر والعرب والعالم، كراسات استراتيجية، العدد ١١١، مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٠ - ٢٤ .
- (١٩) فهمي الجبالي، الأبعاد الاقتصادية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٧٠ - ١٧٥ .
- (٢٠) أحمد السيد النجار، مرجع سابق ذكره، ص ٢٣ - ٢٤ .
- (٢١) فهمي الجبالي، مرجع سابق ذكره، ص ١٧١ - ١٧٥ .
- (٢٢) مها سراج الدين، أحداث سبتمبر وتداعيلها على الاقتصاديات الناشئة، السياسة الدولية العدد ١٤٧، الأهرام، ٢٠٠٢، ص ١٧٨ - ١٧٩ .
- (٢٣) مغفوري شلبي، الثلاثاء الأسود الآخر على مصر والعالم، الأهرام الاقتصادي، ٢٠٠٢ .
- (٢٤) الاستراتيجية القومية المقترحة عام ٢٠١٣، الدورة (٣٢)، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٨ .
- (٢٥) أحمد عبد الحليم، جيوپوليتيكية مصر، محاضرة بكلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١ - ٧ .
- (٢٦) أحمد عبد الحليم، مرجع سابق ذكره، ص ٧ .
- (٢٧) كوندليزا ريس، مستشارة الأمن القومي الأمريكي، حديث لرئيس تحرير الأهرام، القاهرة، ص ٣ .
- (٢٨) يوسف بطرس غالي، قراءة في الملف الاقتصادي، الأهرام عدد ٢٣/٣/٢٠٠٠، القاهرة، ص ١٥ .
- (٢٩) شفيق بخداي (وكيل اتحاد الصناعات المصرية)، مقال بعنوان آثار إيجابية تحققها إنشاء منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط، جريدة الأهرام، العدد الصادر في ١٣/٥/٢٠٠٣، الأهرام، ٢٠٠٣، ص ١٥ .
- (٣٠) شريف جمعة، الإنعكاسات الاقتصادية لأحداث سبتمبر على الاقتصاد العالمي والمصري، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠١ - ١٠٢ .
- (٣١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير السنوي الاتجاهات الاقتصادية، ٢٠٠٢ .
- (٣٢) مغفوري شلبي، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٢ .

دراسة تحليلية للدين العام الداخلي بمصر مقارنة بالملكة الأردنية

د. شريف محمد علي أحمد

كلية للتجارة - جامعة الموصل

المقدمة :

تأتي أهمية دراسة الدين العام الداخلي من منطلق الدور الذي يلعبه الدين العام سواء من حيث حجم هذا الدين ووسائل تمويله، أو ما يترتب عليه من آثار وأعباء مالية واقتصادية، وما تمكسه أعباء خدمة الدين العام الداخلي من ضرورة توفير الموارد اللازمة لمواجهة هذه الأعباء فقد مثلت مدفوعات الفوائد والأقساط جانباً مهماً من الدخل القومي، هذا بجانب الدور الهام لإدارة الدين العام الداخلي في لتأثير على الأدوات النقدية ومن ثم على مستوى التشغيل والإنتاج وتحقيق أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي بصفة عامة .

والدين العام الداخلي قد يفيد من حيث مساهمته في تمويل التنمية إذا كان الاقتصاد قادراً على تحمل أعبائه، وذلك بتحقق عائداً من استثمار الموارد المقترضة يزيد عن تكلفة الاقتراض، ويوفر في فترة لاحقة الموارد المطلوبة لسداد الأعباء الناجمة عن الاقتراض .

وقد يؤدي الدين العام إلى مصاعب اقتصادية في مراحل لاحقة إذا لم يتمكن الاقتصاد من تحمل أعباء المديونية، وتشير هذه الأوضاع إلى ضرورة توافر معلومات دقيقة في مواعيد محددة بشأن الأوضاع الاقتصادية، والاقتضات المحلية والخارجية وتحديد واضح للأهداف التي ينبغي تحقيقها.

لذلك سوف نتناول في هذا البحث بالتحليل حجم الدين العام الداخلي بمصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣)، كما سنعرض تجربة المملكة الأردنية في إدارة الدين العام الداخلي ونستخلص الدروس المستفادة من تلك التجربة .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في تحليل تزايد حجم الدين العام الداخلي، وما يترتب عليه من تزايد في الأعباء المالية والآثار الاقتصادية المترتبة لتلك الظاهرة في مصر خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما بعد الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١/١٠ - ٢٠٠٣/٢٠٠٣) .

حيث سيؤدي عدم الاهتمام بسياسة إدارة الدين العام الداخلي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى الوصول إلى نتائج غير مقبولة بشأن حجم الدين العام الداخلي على التأثير على أوجه الائتلاف العام الأخرى اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أيضا تكمن مشكلة البحث في التعرف على آثار الدين الداخلي على الاقتصاد المملكة الأردنية والمشاكل المترتبة على تزايد حجم الدين من حيث الإفراط في الإصدار النقدي أو الزيادة الكبيرة في الألفاق الحكومي أو الإسراف نتيجة لسهولة حصول السلطات العامة على الأموال، بالإضافة إلى زيادة العبء على الموازنة العامة بأقساط القروض والفوائد بالإضافة إلى الأثر السلبي على توزيع الدخل .

فروض الدراسة :

- ١ - إن تزايد حجم الدين العام الداخلي في مصر يرجع إلى اعتماد الحكومة في تمويل عجز الموازنة بموارد حقيقية، وأيضاً الاعتماد المتزايد على الاستثمارات العامة من خلال تلك الاستثمار بدلاً من إصدار السندات القابلة للتداول . أما في الأردن فيرجع تزايد حجم الدين الداخلي إلى تزايد عجز الموازنة العامة وزيادة أعبائها وذلك بسبب زيادة إفتق المؤسسات الحكومية والحكومة المركزية مع الانخفاض النسبي للإيرادات العامة
- ٢ - يتوقف نجاح سياسة إدارة الدين العام الداخلي في الحفاظ على حجم الدين العام الداخلي في الحدود المقبولة له، وعلى قدرتها على التنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وإعادة هيكلة هذا الدين واستخداماته بما يؤدي إلى تخفيف أعباءه على الاقتصاد القومي .
- ٣ - إن الدين العام الداخلي أداه من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة لا يمثل في حد ذاته مشكلة وإنما الإسراف في استخدام هذه الأداة بما يؤدي إلى تزايد حجم الأعباء المترتبة عليه بما يعوق قدرة الدولة الاستيعابية على تحملها .



أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث في تحليل موضوع الدين العام الداخلي في مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ١٩٩٧)، وبعد الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٣)، وأيضاً دراسة تجربة إحدى الدول النامية وهي المملكة الأردنية في إدارة الدين العام الداخلي، ودراسة آثاره المختلفة على الاقتصاد القومي الأردني وتحليل الدروس المستفادة من تلك التجربة .

منهج الدراسة :

يعتمد الباحث على التحليل والأسلوب الاستقرائي من خلال تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للبحث، والاستنتاج المنطقي من خلال تحليل خصائص، ولعباد المشكلة معتمدة على البيانات المتوفرة والمراجع باللغة العربية والأجنبية للوصول إلى توصيات ملائمة لتحقيق أهداف البحث .

خطة البحث :

يشتمل البحث على المباحث الآتية :

المبحث الأول : تحليل الدين العام الداخلي بمصر .

المبحث الثاني: تحليل الدين العام الداخلي بالمملكة الأردنية .

التوصيات .

المبحث الأول

تحليل الدين العام الداخلي بمصر

سوف نتناول في هذا المبحث تحليلاً للدين العام الداخلي بمصر من خلال دراسة، وتحليل تطور عجز الموازنة العامة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي وما بعد فترة الإصلاح الاقتصادي، كما سنتناول تطور حجم الدين العام الداخلي، وتطور نصيب الفرد من السكان من هذا الدين، كما سنحلل هيكل ومشاكل الدين العام الداخلي بمصر وسوف يأتي ذلك من خلال النقاط التالية كما يلي :

أولاً : تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) .

ثانياً : الدين العام الداخلي بمصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) .

أولاً : تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) :

تعتبر الموازنة العامة للدولة مرآة للاقتصاد القومي، وبالتالي كان الاهتمام بضرورة توازنها أو تخفيض عجزها إلى أدنى مستوى أو العمل على وجود فائض في مواردها،

وتشمل الموازنة العامة في مصر ثلاث موازنات رئيسية هي الموازنة الجارية، والموازنة الاستثمارية، وموازنة التحويلات الرأسمالية، وقد يتم منح الموازنة الاستثمارية مع موازنة التحويلات الرأسمالية .

ويمكن مقابلة كلفة الاستخدامات سواء كانت جارية أو رأسمالية بنود تمويلية، إلا أن الميزة هنا بحجم بنود التمويل بالمعجز، ويرى بعض الاقتصاديين أنه من المنطقي قبول تمويل الموازنة الاستثمارية بالمعجز خاصة في الدول النامية .

وعند دراسة عجز الموازنة العامة فهناك عدة مفاهيم وهي مفهوم المعجز الكلي ومفهوم صافي المعجز في الموازنة ومفهوم التمويل بالمعجز .

فالمعجز الكلي هو صافي نتائج الموازنات الثلاث سواء وجد فائض لم عجز، أما صافي المعجز فهو المعجز الكلي بعد إضغلة مصادر التمويل الداخلية المتاحة كالأوعية الادخارية والمساعدات الحكومية ولذون الخزنة، وما هو متاح من مصادر التمويل الأجنبية كالقروض والمنح والتمويلات الائتمانية، أما الجزء المتبقي من المعجز فيقول من الجهاز المصرفي وهو ما يعرف بالمعجز الصافي، أما التمويل بالمعجز وهو ما يعبر عنه بالمعجز الكلي للموازنة العامة (١) وعندما نحلل عجز الموازنة العامة في مصر فإن الأمر يتطلب أن نقسم مراحل التطور كما يلي :

١ - تطور عجز الموازنة العامة خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي ١٩٩١ - ١٩٩٧ .

٢ - تطور عجز الموازنة العامة بعدد الإصلاح الاقتصادي ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ .

١ - تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ١٩٩٧)

ظلت الموازنة العامة للدولة في مصر في السنوات السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي تعاني من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، بما أدى إلى وجود عجز هيكل متزايد نتيجة للزيادة المستمرة في الألقاق العام وتصور الإيرادات العامة، وقد بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في مصر عام ١٩٩١، وكان أحد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تحقيق خفض جوهري للمعجز الكلي في الموازنة العامة للدولة تمهيداً للقضاء على هذا المعجز .

والجدول رقم (١) يبين تطور عجز الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦) ومنه يتضح ما يلي :

١ - أن برنامج الإصلاح الاقتصادي حقق خفضاً في حجم المعجز الكلي بالموازنة العامة من ١٠٠٣٨ مليون جنيه



نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، حيث انخفضت هذه النسبة من ١٨,٣ % عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٠,٩ % عام ١٩٩٧/٩٦ .

ويلاحظ من الجدول رقم (١) أن نسبة الزيادة السنوية في النفقات العامة أخذت في التناقص عن نسبة الزيادة في الإيرادات العامة ابتداء من عام ١٩٩١/٩٠ وحتى عام ١٩٩٦/٩٥ باستثناء أعوام ١٩٩٦/٩٥ .

عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٣٢٨ مليون جنيه عام ١٩٩٧/٩٦، بسببه انخفاض قدرها ٧٦,٨ % عام ١٩٩٧/٩٦ عما كان عليه عام ١٩٩١/٩٠، والانخفاض الجوهري في المعزج الكلي كان في عام ٩١ / ١٩٩٢ حيث انخفض المعزج الكلي بمقدار ٣٨٨١ مليون جنيه ونسبة انخفاض مقداره ٣٨,٧ % عما كان عليه عام ١٩٩١/٩٠، ثم أصبح انخفاض المعزج بعد ذلك يتم بشكل تدريجي .

٢ - انعكس الانخفاض الجوهري في حجم المعزج الكلي على

جدول رقم (١)

تطور حجم المعزج الكلي في الموازنة العامة في مصر

خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧-٩٦)

نسبة المعزج الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (%)	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مليون جنيه	المعزج الكلي في الموازنة العامة مليون جنيه	الإيرادات العامة		النفقات العامة		المجموع
			نسبة الريادة السنوية (%)	مليون جنيه	نسبة الريادة السنوية (%)	مليون جنيه	
١٨,٣	٥٤٩٠٦	١٠٠٣٨	٣٦,٨	٣٧١٣٠	٢٣,٢	٤٢١٦٨	١٩٩١/٩٠
٤,٥	١٣٦١٩٠	٦١٥٧	٢٨,٩	٤٤٠٦	١٢,٨	٤٧٥٣٣	١٩٩٢/٩١
٣,٩	١٤٣١١٠	٥٥٢٠	١٢,٨	٤٦٧٠٣	٩,٨	٥٢٢٢٣	١٩٩٣/٩٢
٢,٥	١٤٨٧٦٠	٣٦٩٧	١٢,٦	٥٢٥٧	٧,٧	٥٢٢٤٦	١٩٩٤/٩٣
١,٦	١٥٥٥٤٠	٢٥٣٧	٦,٠	٥٥٧١٩	٣,٥	٥٨٥٢٦	١٩٩٥/٩٤
١,٨	١٦٣٥٠٠	٢٩٩٦	٩,٣	٦٠٨٩٣	٩,٧	٦٣٨٨٩	١٩٩٦/٩٥
٠,٩	٢٥٦٢٥٠	٢٣٢٨	٥,٩	٦٤٤٩٨	٤,٦	٦٦٨٢٦	١٩٩٧/٩٦

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات متعددة.

٢٠٠٣ بنسبة زيادة ١١,٧ % عن عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢.

لذلك لابد من ضبط وترشيد الإنفاق العام والذي يعتبر أحد المحاور الأساسية للسياسة المالية، وتعتمد الدولة في ضبط وترشيد الإنفاق العام الحكومي على الإجراءات الرئيسية وهي مطالبة الجهات المختلفة بتحقيق فاعلية النفقة بحيث تضمن الاستفادة الكاملة من كل مصروف إلى أقصى حد ممكن وقصر مصروفات الدولة على ما يدعم ويسهم في نشطتها، أيضا الاستمرار في ضبط وترشيد الإنفاق العام وتوجيهه لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٣).

لما الإيرادات فقد بلغت ٧٦٣٩٧,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧، ثم بلغت ٨٣٢٠,٩١ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ بنسبة زيادة ٩ %، حتى بلغت ١١١٤٦٨,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بنسبة زيادة ٥ % عن عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ .

فكلما زادت مواردنا العامة كمصدر رئيسي لتمويل الأنفاق العام الجاري والراسمي، كلما أمكن تخفيض حجم

أما فيما يتعلق بسببة الريادة السنوية في النفقات العامة والإيرادات العامة ونسبة المعزج الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فمضمومة.

٢ - تحليل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢

سوف نتناول في هذا الجزء تحليل عجز الموازنة العامة للدولة بمصر خلال الفترة ما بعد انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ٩٧ - ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بالجدول رقم (٢) كما يلي :

زاد حجم المعزج الكلي في الموازنة العامة من ٧١٢٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٣٠١٧٧,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . وقد نتج ذلك نتيجة لزيادة حجم النفقات العامة، حيث بلغت ٨٣٥٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧، ثم رابت نحو ٩١١٩٦,٥ مليون عام ١٩٩٩/٩٨ بنسبة زيادة ٩,٢ % إلى أن بلغت ١٤٦٦٤٦,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .



الاقراض وبالتالي تخفيض حجم الدين العام أو الحد منه، وعلى ذلك فإن ثمة أمر هام وهو أن موارندا العامة من ضرائب وجمارك وضرائب مبيعات ورسوم وفوائد

جدول رقم (٢)

تطور حجم المعجز الكلي في الموازنة العامة في مصر

خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنوات	التنظفات العامة		الإيرادات العامة		المعجز الكلي في الموازنة العامة مليون جنيه
	مليون جنيه	نسبة الزيادة (%)	مليون جنيه	نسبة الزيادة (%)	
١٩٩٨/٩٧	٨٣٥٢٠,٥	-	٧٦٣٩٧,٨	-	٧١٢٢,٧
١٩٩٩/٩٨	٩١١٩٦,٥	٩,٢	٨٣٢٠,٩١	٩,٠	٧٩٨٧,٤
٢٠٠٠/٩٩	١٠٠٣٠٣,٠	١٠,٠	٩١٤٤٢,٦	١٠,٠	٨٨٦٠,٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١١٦٩٩,٣	١١,٤	٩٧٩٣٧,٩	٧,١	١٣٧٦١,٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٢٦٨٥٢,٨	١٣,٦	١٠٦١٠٠,٠	٨,٣	٢٠٧٥٢,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤١٦٤٦,٤	١١,٧	١١٤٦٨,٦	٥,٠	٣٠١٧٧,٨

المصدر : وزارة المالية - البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة سنوات مختلفة .

ثانيا : مشكلة الدين العام الداخلي بمصر خلال

الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣)

عندما نحلل مشكلة الدين العام الداخلي في مصر علينا أن نميز بين المفهوم الضيق للدين والذي يتضمن مديونية القطاع الحكومي والهيئات العامة الاقتصادية، والمفهوم الواسع والذي يتضمن بالإضافة إلى مكونات المفهوم الضيق صافي مديونية بنك الاستثمار القومي .

ومديونية الحكومة تتكون من إصدارات أذونات وسندات الخزينة العامة، وقروض بنك الاستثمار القومي وصافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي، أما مديونية الهيئات الاقتصادية فهي عبارة عن القروض التي تحصل عليها من بنك الاستثمار القومي^(١) .

ونقتض الحكومة من خلال ثلاث طرق هي إصدار الأوراق المالية وأذون الخزينة والاقتراض من بنك الاستثمار القومي مع الأخذ في الاعتبار أن صافي مديوناته أو دائنيته تجاه الجهاز المصرفي، ونظراً لأن باقي موارد بنك الاستثمار القومي التي لم توجه لتمويل الحكومة والهيئات الاقتصادية يتم استخدامها في تمويل احتياجات وحداث القطاع العام والقروض الميسرة لذا يمكن اعتبار موارد بنك الاستثمار القومي بكاملها مضاعفاً إليها ما تقتضيه الحكومة سواء من خلال إصدار الأوراق المالية والأذون أو الاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي ممثلة لحجم الدين

العام المحلي بالمفهوم الواسع .

ويمكن أيضاً القول بأنه إذا فقرضت الحكومة من خلال إصدار الأوراق المالية والأذون بالإضافة إلى اقتراضها بجانب الهيئات العامة الاقتصادية من الجهاز المصرفي وبنك الاستثمار القومي فإن ذلك يمثل مفهوماً ضيقاً للدين العام المحلي .

لذلك عندما نحلل الدين العام الداخلي بمصر فسوف نقسم مراحل التطور كما يلي :

- ١ - الدين العام الداخلي خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي بمصر خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦) .
- ٢ - الدين العام الداخلي ما بعد مرحلة الإصلاح الاقتصادي بمصر خلال الفترة (١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٣) .

١ - الدين العام الداخلي خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي بمصر خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦) :

• علاقة حجم الدين العام الداخلي بعدد السكان وللنتج المحلي الإجمالي بمصر :

عندما نحلل علاقة حجم الدين العام الداخلي بعدد السكان وللفتح المحلي الإجمالي بمصر والذي يظهر بالجدول رقم (٣) خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦) يتضح لنا ما يلي :

أ - تطور إجمالي الدين العام الداخلي ونسبة زيادته السنوية : بلغ إجمالي الدين العام الداخلي نحو ٩٧,١ مليار جنيه عام ١٩٩١ ثم ارتفع إلى ١٣٤,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤



عام ١٩٩٧/٩٦.

ج - تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

عندما نتتبع تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال فترة الدراسة نجد أنه في الاتجاه نحو التناقص حيث أخذت نسبة الدين العام الداخلي للناتج المحلي الإجمالي اتجاهًا تنازلياً فكانت نسبة الدين/الناتج عام ١٩٩١/٩٠ نحو ٨٧% وصلت هذه النسبة إلى حوالي ٧٠% عام ١٩٩٣/٩٤ وتناقصت حتى وصلت إلى حوالي ٦٥% عام ١٩٩٦/٩٥.

حتى وصل إلى نحو ١٧٠,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦. وبالنظر إلى نسبة الزيادة السنوية للدين من سنة لأخرى فقد بلغت الزيادة في الدين عام ١٩٩٢/٩١ حوالي ٩,١% من حجم الدين الداخلي عام ٩١/٩٠ ثم تناقصت هذه النسبة ووصلت إلى ٨,٧% عام ١٩٩٥/٩٤ ثم زادت حتى وصلت إلى نحو ١٢,٥% كزيادة في حجم الدين عام ١٩٩٧/٩٦.

ب- تطور نصيب الفرد من السكان من الدين الداخلي:

عندما نتتبع تطور نصيب الفرد من السكان من الدين الداخلي خلال فترة الدراسة سوف نلاحظ الاتجاه نحو التزايد حيث كان نصيب الفرد من الدين العام الداخلي عام ١٩٩١/٩٠ نحو ١٨١٥ جنيه ثم ارتفع إلى ٢١٧٩ جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ واستمر في التزايد حتى وصل إلى ٢٨٢٣ جنيه

جدول رقم (٣)

علاقة حجم الدين الداخلي بعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي بمصر خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦)

السنوات	الدين الداخلي بمليارات جنيه	الناتج المحلي الجمالي بمليارات جنيه	نسبة الدين الداخلي إجمالي بمليارات جنيه	نصيب الفرد من الناتج الداخلي (جنيه)	عدد السكان بمليون نسبة	نسبة الزيادة التأثيرية الدين %	نسبة الدين الداخلي إجمالي بمليارات جنيه	نسبة الدين الداخلي إجمالي بمليارات جنيه
٩١/٩٠	٩٧,١	-	١١١	١٨١٥	٥٣,٥	-	٩٧,١	٨٧,٤
٩٢/٩١	١٠٦	٩,١	١٣٩	١٩٤١	٥٤,٦	٩,١	١٠٦	٧٦,٢
٩٣/٩٢	١١٣,٧	٧,٢	١٥٧	٢٠٤١	٥٥,٧	٧,٢	١١٣,٧	٧٢,٤
٩٤/٩٣	١٢٤	٩	١٧٥	٢١٧٩	٥٦,٩	٩	١٢٤	٧٠,٨
٩٥/٩٤	١٣٤,٨	٨,٧	٢٠٤	٢٣٢٠	٥٨,١	٨,٧	١٣٤,٨	٦٦
٩٦/٩٥	١٥٤	١١,٥	٢٢٩	٢٥٣٦	٥٩,٢	١١,٥	١٥٤	٦٥,٦
٩٧/٩٦	١٧٠,٨	١٣,٥	٢٥٦	٢٨٢٣	٦٠,٣	١٣,٥	١٧٠,٨	٦٦,٧

المصدر : وزارة المالية - الحسابات الختامية

- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٧/٩٦
- عدد السكان تقرير للتنمية في العالم - البنك الدولي .
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .
- الدين العام الداخلي يشمل مديونية الحكومة والهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي .

(١-٢) هيكل الدين العام الداخلي :

ينقسم الدين العام الداخلي في مصر طبقاً للمفهوم الواسع للدين إلى ثلاثة عناصر هي الدين المحلي الحكومي ومديونية الهيئات الاقتصادية وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي وسوف نبين هذا بالجدول رقم (٤) كما يلي :

أ - الدين المحلي الحكومي :

يمثل الدين المحلي الحكومي النسبة الكبيرة لإجمالي الدين العام الداخلي حيث بلغ نحو ٧٥,٩ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ وهو يمثل ٧٨,١% من إجمالي الدين العام واستمر الدين الحكومي في الزيادة حتى بلغ ١٠٥ مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ وهو ما يمثل ٨٠% من إجمالي الدين الداخلي ثم ازداد حتى بلغ ١٢٥,٤ مليار جنيه بنسبة ٧٣,٤% عام ١٩٩٧/٩٦ .



ب - مديونية الهيئات الاقتصادية :

بلغت مديونية الهيئات الاقتصادية نحو ١٠,٧ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ وهو يمثل نحو ١٠,٥% من إجمالي الدين العام، واستمرت مديونية الهيئات في الزيادة حتى بلغت إلى نحو ١٥,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤، وهو ما يمثل ١١,٦% من إجمالي مديونية الهيئات ثم زاد حتى بلغت نحو ٢٢,٩ مليار جنيه ونسبة ١٣,٤% عام ١٩٩٧/٩٦ .

ج - صافي مديونية بنك الاستثمار القومي :

بلغت صافي مديونية بنك الاستثمار القومي نحو ١١ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ وهو ما يمثل نحو ١١,٣% من إجمالي الدين العام الداخلي حتى زادت مديونية بنك الاستثمار إلى نحو ١٤,١ مليار جنيه بنسبة ١٠,٤% عام ١٩٩٥/٩٤، ثم استمرت الزيادة حتى بلغت ٢٢,٤ مليار جنيه بنسبة ١٣,١% عام ١٩٩٧/٩٦ .

جدول رقم (٤)

هيكل الدين العام الداخلي في مصر خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩١/٩٠

القيمة مليون جنيه

البيان السنة	الدين المحلي الحكومي		مديونية الهيئات الاقتصادية		صافي مديونية بنك الاستثمار القومي *		إجمالي الدين العام		نسبة الزيادة
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
١٩٩٠	٧٥٩٠٠	٧٨,١	١٠٢٠٠	١٠,٥	١١٠٠٠	١١,٣	٩٧١٠٠	١٠٠	-
١٩٩١	٨١٤٠٠	٧٦,٨	٩٨٠٠	٩,٣	١٤٨٠٠	١٣,٩	١٠٦٠٠٠	١٠٠	٩,٢
١٩٩٢	٨٧٣٢٨	٧٦,٨	١٢٤٣٨	١٠,٩	١٤٠٠٠	١٢,٣	١١٣٧٦٦	١٠٠	٧,٣
١٩٩٣	٩٥٩٣٥	٧٧,٤	١٤٨٥٢	١١,٩	١٣٣٠٠	١٠,٧	١٢٤٠٨٧	١٠٠	٩,٠
١٩٩٤	١٠٥٠١٣	٨٠,٠	١٥٧٣٤	١١,٦	١٤١٠٠	١٠,٤	١٣٤٨٤٧	١٠٠	٨,٧
١٩٩٥	١١٤٠٩٨	٧٥,٨	١٨١٥٩	١٢,٠	١٨٢٠٠	١٢,٢٠	١٥٠٤٥٧	١٠٠	١١,٦
١٩٩٦	١٢٥٤٩٣	٧٣,٤	٢٢٩٧٧	١٣,٤	٢٢٤٠٠	١٣,١	١٧٠٨٧٠	١٠٠	١٣,٧

المصدر : البنك المركزي المصري - المجلة الاقتصادية إعداد مختلفة .

صافي مديونية بنك الاستثمار = إجمالي مديونية البنك - القروض المقدمة من البنك إلى الحكومة والهيئات الاقتصادية.

٢ - الدين العام الداخلي بعد الإصلاح الاقتصادي

بمصر خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) :

سوف نبين العلاقة بين حجم الدين العام الداخلي وعدد السكان والنتائج المحلي الإجمالي ويظهر ذلك بالجدول رقم (٥) خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) كما يلي:

أ - تطور الدين العام الداخلي ونسبة زيافته السنوية :

بلغ إجمالي الدين العام الداخلي نحو ١٨٧,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ ثم ارتفع إلى نحو ٢٩٠,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى وصل إلى نحو ٣٥٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

أما نسبة الزيادة السنوية للدين فقد أخذت في التذبذب حيث بلغت عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ١٠% ثم زادت إلى نحو ١٨,٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم انخفضت إلى نحو ٦,٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

ب - تطور نصيب الفرد من الدين الداخلي :

أخذ نصيب الفرد من الدين الداخلي في تزايد خلال فترة الدراسة فقد بلغت عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ٣٠٤٤ جنيه ثم زادت إلى نحو ٤٥٠٠ جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى بلغت ٥٢٠٩ جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

ج - تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

أخذت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في اتجاهها تصاعدياً منذ عام ١٩٩٨/٩٧ حيث بلغت ٦٧% حتى زادت إلى ٧٩,٤% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى بلغت ٩٠,١% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وترجع أسباب هذه الزيادة إلى أن نسبة الزيادة السنوية في الدين العام الداخلي كانت أكبر من نسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي .



جدول رقم (٥)

علاقة حجم الدين العام الدائلي بعدد السكان والنتائج المحلي الإجمالي بمصر
خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

المسئول	إجمالي الدين العام الدائلي مليار جنيه	نسبة الزيادة السوية للدائن العام %	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد عن الدين الدائلي (جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي بسر السوق مليار جنيه	نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الجنيه	نسبة الدين الدائلي للناتج المحلي بسر السوق %	السنوات
٩٨/٩٧	١٨٧,٨	١٠	٦١,٥	٣,٠٤٤	٢٨٠	٩,٣	٤٥٥٢	٦٧	
٩٩/٩٨	٢١٥	١٤,٥	٦٢,٦	٣٤٦٨	٣٠٢	٧,٨	٤٨٢٤	٧١,٢	
٢٠٠٠/٩٩	٢٤٤,٧	١٣,٨	٦٣,٢	٣٨٧٢	٣٣٩	١٢,٢	٥٣٦٣	٧٢,٢	
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٩٠,٧	١٨,٧	٦٤,٦	٤٥٠٠	٣٦٥	٧,٦	٥١٥٠	٧٩,٤	
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٢٩,٨	١٣,٤	٦٦	٤٩٩٦	٣٩٤	٢,٤	٥٦٦٧	٨٨,٢	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٥١,١	٦,٤	٦٧,٤	٥٢٠٩	٣٨٦	٣,٢	٥٧٢٧	٩٠,١	

المصدر : وزارة المالية - الحسابات الختامية .

- البنك المركزي المصري للقرارات ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢

- وزارة الاقتصاد - النشرة الاقتصادية سنوات متتالية .

- عدد السكان - تقرير للتنمية في العالم - البنك الدولي إعداد مختلفة .

* الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

** الدين العام الدائلي يشمل مديونية الحكومة والهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي .

(٢-٢) هيكل الدين العام الدائلي بمصر :

سوف نحلل هيكل الدين العام الدائلي خلال فترة للدراسة

كما بالجدول رقم (٦) كما يلي :

أ - للدين المحلي للحكومي :

بلغ الدين المحلي للحكومي نحو ١٣٦,٧ مليار جنيه عام

١٩٩٨/٩٧ وهو ما يمثل ٧٢,٨ % من إجمالي الدين العام

ولاستمر الدين في الزيادة إلى نحو ٢٢١,٢ مليار جنيه عام

٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى زاد الدين للمحلي إلى نحو ٢٤٦,٤

مليار جنيه بنسبة ٧٠,٢ % من إجمالي الدين العام عام

٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

ب - مديونية الهيئات الاقتصادية :

زادت مديونية الهيئات الاقتصادية من نحو ٢٣,١ مليار

جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ وبنسبة ١٢,٣ % من إجمالي الدين

العام إلى نحو ٤١,٦ مليار جنيه وبنسبة ١٤,٣ % عام

٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم ازدادت إلى نحو ٣٩,٣ مليار جنيه وبنسبة

١١,٢ % من إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

ج - صافي مديونية بنك الاستثمار القومي :

بلغت صافي مديونية بنك الاستثمار القومي نحو ٢٧,٩

مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ وهو ما يمثل نحو ١٤,٨ % من

إجمالي الدين العام ثم زادت إلى نحو ٦٧,٤ مليار جنيه بنسبة

٢٠,٥ % ثم انخفضت عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى نحو ٦٥,٣

مليار جنيه بنسبة ١٨,٢ % من إجمالي الدين العام .

جدول رقم (٦)

هيكل الدين العام الدائلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنة	الدين المحلي للحكومي		مديونية الهيئات الاقتصادية		صافي مديونية بنك الاستثمار القومي *		إجمالي الدين العام		نسبة الزيادة %
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	
١٩٩٨/٩٧	١٣٦٧٤٥	٧٢,٨	٢٣١٧٤	١٢,٣	٢٧٩٠٠	١٤,٨	١٨٧٨١٩	١٠٠	٩,٩
١٩٩٩/٩٨	١٤٧١٥٥	٧٢,٨	٣٤٩١٦	١٢,٣	٣٣٠٠٠	١٤,٨	٢١٥٠٧١	١٠٠	١٤,٥
٢٠٠٠/٩٩	١٦٤٣٩٢	٦٧,١	٣٧٥٣٥	١٥,٣	٤٢٨٠٠	١٧,٤	٢٤٤٧٢٧	١٠٠	١٣,٧



١٨,٨	١,٠٠	٢٩,٧٧٧	١٨,٦	٥٤٣١٣	١٤,٣	٤١٦٥٤	٦٧	١٩٤٨١٠	٢٠٠١/٢٠٠٠
١٣,٤	١,٠٠	٣٢٩٨,٥	٢,٠٥	٦٧٤٣٥	١٧,٥	٤١١٤١	٦٧	٢٢١٢٢٩	٢٠٠٢/٢٠٠١
٦,٤	١,٠٠	٣٥١١٧٧	١٨,٢	٦٥٣٩٠	١١,٢	٣٩٣٢٠	٧٠,٢	٢٤٦٦٤٧	٢٠٠٣/٢٠٠٢

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية.

* صافي مديونية بنك الاستثمار - إجمالي مديونية البنك - لقروض المقدمة من البنك إلى الحكومة والهيئات الاقتصادية.

الدين العام الحكومي إلى التغير في صافي للقروض العامة طويلة الأجل حيث تزايد الاقتراض من بنك الاستثمار القومي زيادة سريعة ومضطربة، وقد صاحب زيادة اقتراض الحكومة والمؤسسات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي زيادة صافي مديونية البنك لتصل إلى ٦٥,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ والتي مكنت إضافة جوهرية إلى حجم الدين العام، وقد نجم عن هذا الملوك الحكومي في الاقتراض العام عبئا إضافيا على تكلفة خدمة الدين العام وأثارة السلبية على الاقتصاد القومي .

فنسبة كبيرة من موارد بنك الاستثمار القومي قد تم استخدامها في تمويل الاستثمارات الحكومية، ويعتمد البنك بصورة رئيسية في الحصول على موارده على ايداعات صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالحكومة، وصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، وحصوله شهادات الاستثمار وودائع صندوق توفير البريد ذات التكلفة المرفعة في حين يقوم بإقراض الحكومة والمؤسسات الاقتصادية بتكلفة منخفضة نسبيا.

أيضا في ظل الاعتماد المتزايد على قروض بنك الاستثمار القومي أصبح جزء كبير من ودائع القطاع الخاص يتم استخدامه في تمويل النفقات الجارية للدولة بدلا من المساهمة الفعالة في تمويل الاستثمارات الخاصة، وقد ساهم هذا السلوك لإدارة الدين العام في زيادة الركود الاقتصادي .

* اقتراح معالجة ديون الدولة للهيئة القومية للتأمين والمعاشات بشركات:

تم اقتراح معالجة بعض الأصول التي لدى الدولة في شكل شركات بجزء من الديون التي اقترضتها الحكومة من الهيئة القومية للتأمين والمعاشات من خلال بنك الاستثمار القومي وهذا في إطار برنامج الخصخصة من بيع شركات القطاع العام، وبقيمة هذه الأصول يتم استئصال الدين، إلا أن هذا الاقتراح يطرح عدة تساؤلات، من أهمها هل عائد الشركات يفوق أو يساوي عائد سعر الفائدة فإذا كان يفوق سعر الفائدة فمعنى هذا أنه يحقق خسارة للموازنة العامة، أما إذا كان يقل عن سعر الفائدة فمعنى ذلك عجز هيئة التأمين والمعاشات

بعد أن تم تحليل تطور يقات الدين العام الداخلي وهيكلة في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) فيه يتضح لنا ما يلي :

- ١ - تزايد الدين العام الداخلي :
من تحليل البيانات خلال فترة الدراسة يتضح أن المشكلة تزداد حدة حيث بلغ إجمالي معدل نمو الدين العام الداخلي نحو ٣٦٢ % خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) وبمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١١,٣ % .
- ٢ - تزايد حدة مشكلة الدين العام الداخلي لوفّر التسهيلات واستمرارها حتى عام ٢٠٠٣ :

إن مشكلة الدين العام الداخلي في مصر شهدت تحسنا خلال النصف الأول من التسعينات، ولكن خلال السنوات الأخيرة من التسعينات وحتى عام ٢٠٠٣ اتخذت المشكلة اتجاهاً آخر حيث تجاوز الدين العام الداخلي الحدود الآمنة، ففي خلال سنوات النصف الأول من التسعينات كان معدل نمو الدين العام الداخلي دائما أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ولكن ابتداء من عام ١٩٩٦/١٩٩٦ اتخذ معدل الدين العام الداخلي اتجاها تصاعديا حيث وصل معدل النمو إلى أقصاه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ نمو ١٨,٤ %، ثم انخفضت إلى ٦,٤ % عام ٢٠٠٣ في حين اتخذ معدل نمو الناتج اتجاهاً تنازليا حيث وصل معدل نموه إلى أدنى مستوى ٢,٤ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ . ثم زاد إلى ٣,٢ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تجاوز معدل نمو الدين العام في جميع السنوات الأخيرة معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية، وبالتالي أصبح تضخم حجم الدين العام الداخلي وزيادة عبء خدمته يهدد استمرار عمليات التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)، وقد صاحب هذه المؤشرات السلبية عن الدين العام الداخلي عدداً من المتغيرات السلبية التي كانت نتيجة زيادة حدة مشكلة الدين العام وسبباً لها فقد انخفض معدل نمو الناتج، وزاد معدل التضخم، وازداد عجز الموازنة العامة .

- ٣ - بدراسة هيكل الدين العام الداخلي
يتضح أنه خلال النصف الثاني من التسعينات اتجه هيكل

إصدارها لأغراض أخرى بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أما جانب العرض فيتوقف على فائض السيولة المتاحة وكفاءة سوق الأوراق المالية بصفة عامة وسوق السندات بصفة خاصة.

المبحث الثاني

الدّين العام الداخلي بالمملكة الأردنية

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل الدين العام الداخلي بالمملكة الأردنية من خلال تحليل تطور عجز الموازنة في خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) أيضاً سنحلل تطور حجم الدين العام الداخلي، وأهمية سوق راس المال والسياسة النقدية وعلاقتها بالدين الداخلي، كما سنعرض لقانون الدين العام رقم ٢٦ لعام ٢٠٠١ وأهميته في إدارة الدين العام من خلال وضع الإطار العام للسياسات والإستراتيجيات، وتحديد حداً للاقتراض الداخلي والخارجي حتى لا يتجاوز ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، كما سنتناول تطور حجم الدين العام الداخلي وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي وعند السكان. كما سنستخلص الدروس المستفادة من تلك التجربة وسوف يظهر ذلك من خلال النقاط التالية كما يلي:

- أولاً : عجز الموازنة العامة بالمملكة الأردنية.
- ثانياً : الدين العام الداخلي بالمملكة الأردنية.
- ثالثاً : أهمية قانون الدين العام للمملكة الأردنية.
- رابعاً : تطور حجم الدين الداخلي بالمملكة الأردنية.
- خامساً : للدروس المستفادة من التجربة الأردنية.

أولاً: عجز الموازنة العامة بالمملكة الأردنية

إن أداء الموازنة العامة بالمملكة الأردنية قد تأثر بالإجراءات والتشريعات الاقتصادية والضريبية التي تم اتخاذها خلال للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) والرامية إلى تخفيض تكلفة الإنتاج المحلي بهدف زيادة القدرة التنافسية وقد نتج عن هذا العجز محصلة للتطورات التي شهدتها الإيرادات والنفقات العامة، والتي تمثلت فيما يلي^(١) :

• الإيرادات العامة:

- ١ - تم تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية، من ٤٠% إلى ٣٠% بهدف منح مزيد من التحرير للتجارة الخارجية، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأردنية أيضاً بهدف زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية فقد تم تخفيض الرسوم الجمركية على مخلات الإنتاج إلى ١٠% .

عن سداد المعاشات .

أما التماثل الآخر فهو من الذي يدير هذه الشركات هل هيئة التأمين والمعاشات أم سيتم إنشاء شركة قابضة تدير هذه الشركات.

وبالتالي كان من الأفضل تحسين إدارة تلك الشركات، وسداد الديون من أرباحها بما لا يشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

ونتيجة لما سبق يتضح أن إدارة الدين العام لم تستثمر النتائج الإيجابية التي تحققت على المستوى النقدي في النصف الأول من التسعينات لتحقيق نتائج إيجابية في النصف الثاني من التسعينات، بل على العكس أن النتائج الإيجابية التي تحققت في بداية التسعينات تحولت إلى نتائج سلبية في أواخر التسعينات خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي وللثلاث سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين (أي بعد مرحلة الإصلاح الاقتصادي)، ولعل السبب في ذلك عدم وجود سياسة رشيدة في إدارة سياسات الدين العام مما كان سبباً في وجود وتزايد مشكلة الدين العام في مصر لذلك سوف نقوم بتفصيل بعض العناصر الالجب توالها لإدارة الدين الداخلي بمصر وهي كما يلي^(٢) :

التعرف على حجم الدين العام وخدمته :

إن التعرف على حجم الدين العام وخدمته يمثل البداية الصحيحة، فالبيانات التفصيلية عن الدين العام الداخلي وما يرتبط من أعباء مالية أمراً له أهميته لتوفير معلومات يمكن استخدامها في إدارة الدين العام الداخلي وبصفة خاصة فيما يتعلق باستراتيجية الاقتراض الداخلي والتي تؤدي به إلى وضعه في الحدود الآمنة.

إنشاء قاعدة بيانات :

تأتي أهمية إنشاء قاعدة بيانات للدين العام الداخلي من أجل حصر حجم الدين العام القائم والائتمات الناجمة عنه، فيجب أن تشمل قاعدة البيانات حجم الدين الداخلي القائم وحجم المستخدم منها في تمويل العجز بالموازنة العامة للدولة وتحديد الجهات الدافئة والمدنية.

تحديد الحجم الأمثل للاقتراض المحلي:

إن تحديد الحجم الأمثل من الديون المحلية يتطلب النظر إلى جانب الطلب على الدين العام المحلي والعرض المتاح لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقطاع الخاص.

ويتأثر جانب الطلب على الدين العام الداخلي بالعجز في الموازنة العامة للدولة الذي يمكن تمويله بمواد حقيقية، بالإضافة إلى حجم السندات والأذون على الخزنة المراد



١ - النفقات العامة:

بلغت قيمة النفقات العامة نحو ١٧٨٤,٢ مليون دينار عام ١٩٩٧ ثم زادت إلى نحو ٢٠٢٨,٧ مليون دينار عام ١٩٩٨ بارتفاع بلغت نسبته نحو ١٣,٧% حتى انخفضت إلى ١٩٥٦,٣ مليون دينار بنسبة انخفاض بلغت ٣,٧% حتى زادت إلى نحو ١٩٧٠,١ مليون عام ٢٠٠٠ بزيادة بلغت ٠,٧% حتى بلغت ٢٠٣٠,٥٠ مليون دينار بنسبة زيادة بلغت ٣% عام ٢٠٠١.

٢ - الإيرادات العامة:

زادت الإيرادات العامة بالملكة الأردنية من ١٦٢٠,٨ مليون دينار عام ١٩٩٧ حتى زادت إلى نحو ١٧٠١,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٨ وبنسبة زيادة بلغت ٥% ثم زادت إلى نحو ١٨١٥,٩ مليون دينار بنسبة زيادة بلغت نحو ٦,٧% حتى بلغت عام ٢٠٠٠ نحو ١٨٥٠,٣ مليون دينار بنسبة زيادة بلغت ٢% حتى بلغت ١٨٦٠,٣ مليون دينار عام ٢٠٠١ وبنسبة زيادة بلغت ٥,٤%.

٣ - المعز الكلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

بلغ المعز الكلي بالموازنة العامة للمملكة الأردنية نحو ١٦٣,٤ مليون دينار عام ١٩٩٧ ثم ارتفع إلى نحو ١٤٠,٣ مليون دينار عام ١٩٩٩ حتى زاد إلى نحو ١٧٠,٢ مليون دينار عام ٢٠٠١ أما نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت ٣% عام ١٩٩٧، و٢,٤% عام ١٩٩٩ حتى زادت إلى ٢,٧% عام ٢٠٠١.

٢ - رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات من ١٠% إلى ١٣% وتوسع وعائها، وذلك بإخضاع عدد من السلع المسافة للضريبة وزيادة للضريبة العامة النوعية على حديد البناء والتسليح.

٣ - إعفاء أجهزة الحاسب وتوابعها من الرسوم الجمركية بهدف تشجيع نقل التكنولوجيا واستخداماتها، وتخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع صغيرة الحجم مرتفعة السعر بهدف الحد من التهريب.

٤ - إعفاء حوالي ٨٠٠ بند من مخلات الإنتاج من رسوم جمركية وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية.

• النفقات العامة :

تأثرت النفقات العامة بمدة عوامل من أهمها تخصيص مبالغ إضافية لدعم المزارعين وتخفيض أسعار بيع الأعلاف لمربي المواشي، كما تمت زيادة رواتب الموظفين والعسكريين العاملين والمقاعدين والتي ترتب عليها زيادة بند الرواتب والأجور والملاوات.

هذا علاوة على ارتفاع مدفوعات فوائد الدين العام ودعم مشروع دمج البلديات، وتشغيل عدد من المستشفيات ودعم صناديق الإسكان العسكرية وزيادة إيجارات المباني الحكومية جراء تعديل قانون المالكين والمستأجرين وكذلك زيادة مساهمات الضمان الاجتماعي عن الموظفين في القوزرات والدوائر الحكومية جراء تعديل قانون الضمان الاجتماعي. وفي ضوء التطورات السابقة لكل من الإيرادات والنفقات يمكن أن نتجبع عجز الموازنة العامة للمملكة الأردنية كما بالجدول رقم (٧) خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) كما يلي:

جدول رقم (٧)

عجز الموازنة العامة للمملكة الأردنية خلال الفترة ٢٠٠١-١٩٩٧

مليون دينار

السنوات	النفقات العامة		الإيرادات العامة		نسبة المعز % الكلي إلى الناتج بسعر السوق	الناتج الإجمالي بسعر السوق	المعز الكلي
	القيمة	%	القيمة	%			
١٩٩٧	١٧٨٤,٢	-	١٦٢٠,٨	-	٣	٥٣,٥,١	١٦٣,٣
١٩٩٨	٢٠٢٨,٨	١٣,٧	١٧٠١,٣	٥	٥,٨	٥٦,٩,٠	٣٢٧,٣
١٩٩٩	١٩٥٦,٣	٣,٧	١٨١٥,٩	٦,٧	٢,٤	٥٧٦٧,٤٠	١٠٤٣,٠٠
٢٠٠٠	١٩٧٠,١	٠,٧	١٨٥٠,٣	٢	٢	٥٩٩٢	١١٩,٨٠
٢٠٠١	٢٠٣٠,٥	٣	١٨٦٠,٣	٥,٤	٢,٧	٦٢٥٨,٨	١٧٠,١

المصدر: وزارة المالية - المملكة الأردنية.

Web site. <http://www.mof.gov.jo/mwazaneh2000>

ثانياً: الدين العام الداخلي بالمملكة الأردنية:

في ضوء الأهمية التي توليها المملكة الأردنية للدين العام الداخلي بهدف تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية والإسهام في تنشيط سوق رأس المال المحلي وخاصة السوق الثانوي، وفي إدارة السياسة النقدية بصورة أكثر فعالية، فقد بذلت وزارة المالية الأردنية بإصدار أذونات وسندات الخزنة لأجل عام ١٩٩٩ بتنوع أساليب المزاد وبشكل دوري ومنظم، وقد استخدمت حصيلة هذه الإصدارات لتسديد السلفة العادية المقدمة من البنك المركزي بالكامل وجزء من السلفة الاستثنائية، وسوياسل رصيد السلفة الاستثنائية انخفاضه خلال عام ١٩٩٩ والأعوام التالية وبشكل تدريجي وصولاً إلى تسديد هذه السلفة بالكامل (٧).

وبذلك يلاحظ أن تنفيذ خطة الإصدارات الجديدة لن يؤدي إلى زيادة رصيد الدين العام للحكومة حيث سيتم إعادة هيكلة الدين العام للدائلي على نحو يتماشى مع تفعل قوى السوق الحر، وبيان لتلك الحقيقة الحقيقية للتمويل وذلك باستبدال السلف العادية والاستثنائية على مدار الخطة بأذونات وسندات خزنة بهدف تطوير سوق رأس المال بشكل عام وسوق السندات بشكل خاص وتمكين السياسة النقدية من تحقيق أهدافها بفعالية. وفي عام ٢٠٠٠ وضعت إطار سعي وزارة المالية الأردنية لتخفيف أعباء المديونية الداخلية، فقد قلّمت باستبدال العديد من القروض ذات أسعار الفائدة المرتفعة بقروض جديدة وبفرض لقيمة وبأسعار فائدة منخفضة، الأمر الذي فتح تخفيض الفوائد المستحقة على الدين العام للدائلي وساهم في تخفيض النفقات العامة وتخفيض عجز الموازنة، وقد واصلت الدولة سياستها في هذا المجال وذلك باستبدال المديونية الداخلية المباشرة من الجهاز المصرفي بإصدار سندات وأذونات خزنة، الأمر الذي ساهم في تطوير سوق السندات الحكومية وتخفيف أعباء خدمة المديونية الداخلية من الفوائد.

ولأهمية سوق رأس المال والسياسة النقدية وعلاقتها بالدين الداخلي صوف نستعرضهما كما يلي:

١ - سوق رأس المال بالمملكة الأردنية

تأثر أداء سوق الأوراق المالية بتباطؤ النشاط الاقتصادي الذي شهدته المملكة منذ التسعينات، وذلك جراء تأثيرها بالبيئة الإقليمية غير المواتية، بالإضافة إلى ما تشهده المنطقة العربية من أحداث سياسية واقتصادية.

وقد سعت الحكومة نحو اتخاذ الإجراءات والضوابط اللازمة لتنشيط حركة سوق رأس المال المحلي، وهذا يتطلب بالضرورة تفعيل دور قطاع المصرفي والشرائح المساهمة العامة والخاصة.

ومن هذا المنطلق قامت الحكومة بإعداد مشروع جديد للدين العام الداخلي يهدف إلى تطوير أسواق رأس المال الثانوية والنقدية من خلال تعديل أشكال الاقتراض الحكومي الداخلي بحيث يكون على شكل سندات وأذونات خزنة، علماً بأن وزارة المالية بذلت بإصدار سندات وأذونات الخزنة بشكل دوري وبصورة منتظمة، كما تم الإعلان عن الخطة السنوية لهذه الإصدارات بصورة مسبقة تطبيقاً لمبدأ الشفافية والوضوح وتوفير قواعد البيانات اللازمة للسوق المالي لتمكينه من التخطيط السليم.

لذلك حققت بورصة عمان خلال عام ٢٠٠١ أداء مميزاً وذلك على الرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام، وقد أظهرت مؤشرات أداء البورصة أن حجم التداول تضاعف خلال عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٦٦٩ مليون دينار وهو أعلى مستوى له منذ عام ١٩٩٤ (٨).

ويرجع هذا التحسن في أداء بورصة عمان خلال عام ٢٠٠١ إلى السياسات التي اتخذتها الحكومة والرامية إلى تعزيز المناخ الاستثماري في الأردن وزيادة النمو الاقتصادي، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وتخفيض أسعار الفائدة والمحافظة على عجز الموازنة والدين العام كسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحدود المقبولة.

٢ - السياسة النقدية للمملكة الأردنية

هدف البنك المركزي الأردني تعزيز الاستقرار النقدي والحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطيات من العملات الأجنبية، حيث استطاع بفضل الإجراءات والتدابير التي اتخذها بناء مستوى مرتفع من الاحتياطيات بلغ ٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، (٩) لو ما يكفي لتغطية واردات المملكة لمدة تزيد عن سبعة أشهر لذلك حقق البنك المركزي أثر إيجابي في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار والذي يعتبر من العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية بالمملكة.

أيضاً حدثت تطورات في أسعار الفائدة فقد قام البنك المركزي الأردني عام ٢٠٠١ بتخفيض هيكل أسعار الفائدة على أدوائه النقدية بهدف تخفيض تكلفة الأموال على البنوك وحفزها على منح الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: قانون الدين العام للمملكة الأردنية *

تم التصديق على القانون رقم (٢٦) للدين العام وإدارته بالمملكة الأردنية عام ٢٠٠١، ويهدف هذا القانون تطوير

* مرفق بالملحق قانون الدين العام بالأردن.



ولهذه الغاية تتسوى السندات والقروض في الأثر في السداد.

رابعاً: تطور حجم الدين الداخلي بالملكة الأردنية

١ - علاقة إجمالي الدين الداخلي بحدد السكان والنتائج المحلي الإجمالي بالملكة الأردنية:

تشير البيانات التي تظهر بالجدول رقم (٨) المديونية الداخلية بالملكة الأردنية وعلاقتها بحدد السكان والنتائج الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢) والتي تبين ما يلي:

أ - تطور إجمالي الدين الداخلي ونسبة زيادته:

بلغ إجمالي الدين الداخلي بالملكة الأردنية عام ١٩٩٨ نحو ١٠٠٧ مليون دينار ثم ارتفع إلى نحو ١١٢٠ مليون دينار عام ٢٠٠٠ حتى بلغت نحو ١٢٤٩ مليون دينار عام ٢٠٠٢ أما عن نسبة الزيادة السنوية فقد بلغت عام ١٩٩٩ نحو ١٣,٣% حتى بلغت ٣,٩% عام ٢٠٠٢.

ب - تطور نصيب الفرد من السكان من الدين الداخلي:

بلغ نصيب الفرد من السكان من إجمالي الدين الداخلي بالملكة الأردنية نحو ٢١٢ دينار عام ١٩٩٨ حتى بلغت إلى نحو ٢٢٢ دينار عام ٢٠٠٠ حتى زادت ٢٣٤ دينار عام ٢٠٠٢. جـ - تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

عندما نتبع تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالملكة الأردنية نجد أن يتراوح بين ١٤,٦% إلى ١٩,٤% خلال فترة الدراسة حيث بلغ عام ١٩٩٨ نحو ١٤,٦% حتى بلغ ١٥,٢% عام ٢٠٠٠ ثم زاد إلى ١٩,٤% عام ٢٠٠٢.

سوق المال المحلية والثانوية وزيادة فعالية السياسة النقدية وتحسين إدارة الدين العام من خلال ما يلي:

١ - وضع الإطار العام للسياسات والاستراتيجيات وتحديد الأهداف القصيرة والطويلة لإدارة الدين العام.

٢ - أن يقتصر الاقتراض الحكومي على الأغراض التالية:

أ - تمويل عجز الموازنة العامة ودعم ميزان المدفوعات.

ب - تمويل المشاريع ذات الأولوية للوطنية للمرحلة في الموازنة العامة.

ج - توفير التمويل اللازم المدرج في الموازنة العامة أو أي قانون مؤقت لمواجهة الكوارث والطوارئ.

د - إعادة هيكلة المديونية الداخلية والخارجية.

٣ - يتم الاقتراض الداخلي للحكومة بواسطة السندات الحكومية إلا أنه يحظر الاقتراض الداخلي المباشر من البنوك التجارية أو أي مؤسسة أخرى.

٤ - تم تحديد الحد الأعلى للاقتراض الداخلي والخارجي لكي لا يتجاوز ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

٥ - يتولى البنك المركزي إصدارات الدين العام ويتم تداول السندات الحكومية في بورصة عمان ويجوز تداولها خارج البورصة.

٦ - لا يجوز للحكومة أن تكفل مالياً أي جهة كلفت لإفي حالات استثنائية مبررة، وتتعلق بمشاريع استثمارية المصلحة الوطنية ولجهة رسمية ويقرر من مجلس وزراء.

٧ - يمثل الدين العام التزاماً مطلقاً وغير مشروط على الحكومة

جدول رقم (٨)

علاقة إجمالي الدين الداخلي بحدد السكان والنتائج المحلي الإجمالي بالملكة الأردنية

السنوات	إجمالي الدين المحلي مليون دينار	نسبة الزيادة السنوية للدين %	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الدين (دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مليون دينار	نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٨	١٠٠٧	-	٤,٧٦	٢١٢	٥٦٠,٩٠	٩,٢	١١٧٩,٦	١٤,٦
١٩٩٩	٨٨٩	١٣,٣	٤,٩٠	١٨١	٥٧٦٧,٤	٢,٨	١١٧٧,٠٢	١٥,٢
٢٠٠٠	١١٢٠	٢٦	٥,٠٣٩	٢٢٢	٥٩٩٢	٣,٩	١١٨٩,١	١٥,٢
٢٠٠١	١٢٠٢	٧,٣	٥,١٨٢	٢٣٢	٦٢٥٨,٨	٤,٥	١٢٠٧,٨	١٧,٩
٢٠٠٢	١٢٤٩	٣,٩	٥,٣٢٩	٢٣٤	٦٤٣٢,٧	٢,٨	١٢٠٧	١٩,٤

المصدر: وزارة المالية - المملكة الأردنية

Web site <http://www.mof.gov.jo/mwazaneh2000>



٢ - هيكل الدين العام الداخلي بالمملكة الأردنية:

ينقسم الدين الداخلي بالمملكة الأردنية إلى نوعين هما الدين الخاص بالحكومة المركزية/موازنة، وتمول من سندات وأذونات الخزنة وسندات للتغطية والقروض والسلف، والدين الخاص بالمؤسسات المستقلة، وسوف نفضل ذلك كما بالجدول رقم (٩) للفترة (١٩٩٨-٢٠٠١) كما يلي:

* دين الحكومة المركزية/موازنة:

بلغ إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية/موازنة نحو ١٠٠٧ مليون دينار ثم انخفضت إلى ٨٨٩ مليون دينار عام ١٩٩٩ حتى بلغت ١٢٠٢ مليون دينار عام ٢٠٠١ وقد تم تمويل هذا الدين كما يلي:

أ - سندات وأذونات الخزنة :

بلغت قيمة سندات وأذونات الخزنة نحو ٢٣٨ مليون دينار بنسبة ٢٣,٦% من إجمالي الدين عام ١٩٩٨ حتى بلغت نحو ٤٨٠ مليون دينار وبنسبة ٤٢,٨% من إجمالي الدين عام ٢٠٠٠ حتى بلغت ٦٤٠ مليون دينار وبنسبة ٥٣,٢% عام ٢٠٠١ وبالتالي يظهر زيادة نسب الاعتماد على سندات وأذونات الخزنة خلال فترة الدراسة.

ب - سندات تنمية:

بلغت نسبة سندات التنمية نحو ١٥,٥% بقمة ١٥٦ مليون دينار عام ١٩٩٨ ثم زادت لتبلغ ١٦٠ مليون دينار بنسبة ١٣,٣% عام ٢٠٠١ وبالتالي يظهر أن هناك ثبات نسبي في استخدام سندات التنمية خلال فترة الدراسة.

جـ- القروض والسلف

عندما نتتبع القروض والسلف نجد أنها قد بلغت نحو ٦١٣ مليون دينار وبنسبة ٦٠,٩% عام ١٩٩٨ ثم انخفضت إلى نحو ٤٦٨ مليون دينار وبنسبة ٤١,٨% عام ٢٠٠٠ حتى بلغت إلى ٤٠٢ مليون دينار وبنسبة ٣٣,٥% عام ٢٠٠١. وبالتالي يتضح الانخفاض النسبي في استخدام القروض والسلف خلال فترة الدراسة.

صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية/موازنة:

وعندما نتتبع صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية/موازنة خلال فترة الدراسة بعد طرح ودائع الحكومة في البنوك نجد أنه قد بلغ نحو ٨٦٥ مليون دينار عام ١٩٩٨ ثم زاد إلى نحو ٨٩٧ مليون دينار عام ١٩٩٩ حتى بلغ نحو ١١٧٨ مليون دينار عام ٢٠٠١.

* دين موانئ المؤسسات المستقلة:

بلغ حجم دين موانئ المؤسسات المستقلة نحو ٢٥٤ مليون دينار عام ١٩٩٨ حتى انخفضت إلى ١٩٧ مليون

دينار عام ٢٠٠٠ حتى بلغت ١٣٢ مليون دينار عام ٢٠٠١. وبالتالي أصبح إجمالي الدين الداخلي بعد إضافة المؤسسات المستقلة نحو ١١١٩ مليون دينار عام ١٩٩٨ حتى بلغت نحو ١٢٠٣ مليون دينار عام ٢٠٠٠ حتى زادت إلى ١٣١٠ مليون دينار عام ٢٠٠١.

* صافي الدين الداخلي:

يمكن أن نحصل على صافي الدين الداخلي بالمملكة الأردنية بعد طرح ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة في البنوك من إجمالي الدين الداخلي والذي يشمل المؤسسات المستقلة، حيث بلغ صافي الدين الداخلي نحو ٨١٩ مليون دينار عام ١٩٩٨ ثم زاد إلى ٨٧٨ مليون دينار عام ١٩٩٩ حتى ارتفع إلى ١١٢٣ مليون دينار عام ٢٠٠١.

بعد تحليل تطور يقات الدين العام الداخلي في المملكة الأردنية وهيكله خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) فينتج ما يلي:

١ - تزايد الدين العام الداخلي:

خلال فترة الدراسة يتضح أن المشكلة زدادت فقد بلغ إجمالي معدل نمو الدين العام الداخلي نحو ٢٤% خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢) وبمعدل سنوي بلغ في المتوسط نحو ٦%.

٢ - ارتفاع معدل الزيادة في الدين العام الداخلي عن معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي

اتخذ معدل الزيادة في الدين العام الداخلي اتجاهًا تصاعدياً حيث بلغ عام ٢٠٠٠ نحو ٢٦% ثم انخفض إلى نحو ٣,٩% عام ٢٠٠٢ بينما اتخذ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في التذبذب حيث بلغ عام ١٩٩٩ نحو ٢,٨% ثم ارتفع إلى ٤,٥% عام ٢٠٠١ ثم انخفض إلى ٢,٨% عام ٢٠٠٢.

وبالتالي أصبح زيادة الدين العام الداخلي يؤثر لثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية على بعض المتغيرات نتيجة الانخفاض في معدل نمو الناتج وازدياد العجز في الموازنة العامة للمملكة.

٣- هيكل الدين العام الداخلي :

أيضاً يتضح عند تحليل الدين العام الداخلي بالأردن أن النسبة الأكبر من الدين تخص الحكومة المركزية / موازنة، ويأتي هذا نتيجة لتزايد العجز في الموازنة العامة وعلى الاعتماد على الحكومة في إنشاء البنية الأساسية لذلك لابد أن يصبح للتطاع الخاص دور في ذلك وتشجيعه للاستثمار في هذا المجال للتخفيف من العبء على الموازنة العامة .

كما نجد أن موازنة المؤسسات المستقلة بتذبذب خلال فترة الدراسة ولتخفيض الزيادة في هذا البلد فلابد من وضع برنامج لخصخصة الشركات التي تحقق خسائر، وفقاً لبرنامج



وهذا يتطلب الاعتماد على موارد ذاتية في تمويل كافة المصروفات والتزامات، وتحقيق عائد اقتصادي يؤول للخرافة العلمية يتناسب مع رأس المال المستثمر في تلك المؤسسات، وبذلك تخفّض الاعتمادات والمبالغ المحولة من الموازنة في صورة قروض ومساهمات .

محدد واستتباعاً لما تم إنجازه فقد تم بيع جزء من حصة الحكومة في شركة الاتصالات الأردنية عام ٢٠٠٠، إضافة إلى ذلك تم بيع شركة الأسواق الحرة التابعة للمملكة الأردنية، كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن مركز التدريب على الطيران التابعة للمملكة الأردنية.

كما يجب إصلاح الهيكل المالي للمؤسسات المستقلة

جدول رقم (٩)

هيكل الدين الداخلي في المملكة الأردنية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠١)

البيان	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
(١) حكومة مركزية / موزنة	٢٣٨	٢٣,٦	٣٣٠	٣٧,١	٤٨٠	٤٢,٨	٦٤٠	٥٣,٢
سندات وأذونات الخزانة	١٥٩	١٥,٥	١٣٧	١٥,٤	١٧٢	١٥,٤	١٦٠	١٣,٣
سندات تنمية	٦١٣	٦٠,٩	٤٢٢	٤٧,٥	٤٦٨	٤١,٨	٤٠٢	٣٣,٥
قروض وسلف	١٠٠٧	١٠٠	٨٨٩	١٠٠	١١٢٠	١٠٠	١٢٠٢	١٠٠
(١) إجمالي الدين الداخلي	١٤٢	-٨	٨٩٧	-٨	١١٤	-٨	٢٤	-٨
ودائع الحكومة في البنوك (يطرح)	٨٦٥	٨٩٧	١٠٠٦	١١٧٨	١١٧٨	١٠٠٦	١١٧٨	١٠٠٦
صافي الدين الداخلي	٢٥٤	١٢٧	١٩٧	١٣٢	١٩٧	١٣٢	١٣٢	١٣٢
(٢) موزونات المؤسسات المستقلة	١١١٩	١٠٢٤	١٢٠٣	١٣١٠	١٢٠٣	١٣١٠	١٣١٠	١٣١٠
إجمالي الدين الداخلي	٣٠٠	١٤٦	٢٩١	١٨٧	٢٩١	١٨٧	١٨٧	١٨٧
ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة	٨١٩	٨٧٨	٩١٢	١١٢٣	٩١٢	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
في البنوك (يطرح)								
صافي الدين الداخلي								

المصدر: وزارة المالية - المملكة الأردنية.

Web Site: <http://www.mof.gov.jo/mwazaneh2000>

طبقاً للقانون، وتلزم أجهزة الدولة المختلفة بتزويد المديرية بجميع البيانات المتعلقة بما يخصها من الدين العام.

٣ - يقتصر الاقتراض الحكومي على أغراض محددة طبقاً للقانون، وهي تمويل عجز الموازنة العامة ودعم ميزان المدفوعات وتمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الموازنة العامة، وتوفير التمويل اللازم المدرج في الموازنة العامة أو أي قانون مؤقت لمواجهة الكوارث الطوارئ، وإعادة هيكلة المديونية الداخلية والخارجية.

٤ - يتم الاقتراض الداخلي للحكومة بواسطة السندات الحكومية ويحظر الاقتراض الداخلي المباشر من البنوك التجارية أو أي مؤسسة أخرى.

٥ - وفقاً للقانون تم تحديد الحد الأعلى للاقتراض الداخلي والخارجي بحيث لا يتجاوز ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

خامساً : الدروس المستفادة من تجربة المملكة

الأردنية في إدارة الدين الداخلي

١ - هناك جهة مختصة بإدارة الدين العام وقد تم تحديد مهمتها من خلال قانون الدين العام رقم (٢٦) عام ٢٠٠١ بالمملكة الأردنية، وذلك من خلال لجنة عليا مشكّلة بمقتضى القانون والتي تختص بإدارة الدين العام وتشكل للجنة برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير التخطيط ومُحافظ البنك المركزي وتوكل للجنة وضع السياسات والأهداف قصيرة وطويلة الأجل لإدارة الدين العام وتقديم المقترحات والتوصيات من الجهات الحكومية المعنية ومن مديرية الدين العام بوزارة المالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٢ - توجد جهة تختص بتوفير البيانات والمعلومات عن الدين العام وهي مديرية الدين العام بوزارة المالية الأردنية وذلك



التوصيات

وفي ضوء نتائج الدراسة يمكن التوصية بما يلي:

- ١- دراسة وتحليل تجارب الدول النامية أو المتقدمة في إدارة الدين الداخلي واستخلاص النتائج وتطبيق ما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢- زيادة حجم الاستثمار العربي والأجنبي عن طريق توفير المناخ الاستثماري الملائم وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة من خلال إتاحة مصادر التمويل، والقضاء على معوقات الاستثمار وتوفير قيبقت عن فرص الاستثمار للمستثمرين، وكذلك القضاء على التضارب فيما بين القوانين الاقتصادية والتنسيق بين الوزارات وزيادة الشفافية .
- ٣- خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال ترشيد الإنفاق وزيادة موارد الدولة من خلال " اعادة النظر في النظام الضريبي " وفي سعر الضريبة في مصر وصل سعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية نحو ٤٠ % فالزيادة في سعر الضريبة لا تؤدي إلى زيادة الحصيلة بل على العكس قد تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي وانخفاض الحصيلة .
- ٤- ينبغي تحديد حجم الدين المطلوب والذي يجعله في الحدود الآمنة وذلك بدراسة قدرة الأفراد والهيئات في المجتمع على الاكتتاب في السندات العامة، أيضاً تقدير طاقة الإقراض قبل إصدار القرض العام حتى نتأكد أن طاقة الإقراض المتاحة تسمح بتغطية القرض بالكامل. أيضاً يجب تحديد مدى قدرة الدولة على استيعاب قروض العملة في شكل نفقات عامة، كما يجب تحديد مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحمل الأعباء المترتبة على القروض للعملة والتي تتمثل في الفوائد وأقساط الاستهلاك.
- ٥- التنسيق بين سياسة إدارة الدين العام وبين السياسة المالية، فإذا حققت السياسة المالية عجزاً في الموازنة العامة للدولة تبدأ إدارة الدين العام في تدبير تلك الاحتياجات المالية اللازمة لمواجهة عجز الموازنة، وذلك بالوسائل التي تدعم الأثر للتوسمى للمجز واللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي لخلق أرصدة نقدية دون التأثير على الإنفاق الخاص.
- ٦- التنسيق مع السياسة النقدية والتي تؤثر على الدين الداخلي من حيث طريقة توزيعه بين الجمهور والمؤسسات المالية بما تملكه من أدوات مباشرة وغير مباشرة، أيضاً فالأعباء المترتبة على الدين الداخلي تتأثر

بالسياسة النقدية والتي من أهمها السياسة الائتمانية، سعر الفائدة، وهيكلة الدين العام الداخلي ويأتي هذا وفقاً للظروف التي يمر بها الاقتصاد المحلي من كساد ورواج عند إصدارات الدين العام.

٧- أيضاً التنسيق مع سوق المال فيما يتعلق بتشطيق سوق السندات والصل على تحقيق ذلك من خلال طرح الإصدارات الحكومية للسندات قليلة للتداول في سوق السندات في ضوء الحاجة إلى إعادة هيكلة الدين العام الداخلي.

٨- العمل على توفير الشفافية فيما بين الأجهزة الحكومية والبيانات الصادرة عنها، فالشفافية تؤدي إلى الفهم الصحيح للسياسة الاقتصادية المتبعة من جانب أفراد المجتمع.

الهوامش

- ١ - د. عبد الحميد صديق عبد البر، " تطور الدين العام الداخلي وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية في مصر والتنبؤ بنسبة الدين إلى الناتج المحلي في الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢٠)، " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، عام ٢٠٠١، ص ٥٨ .
- ٢ - د. حامد محمود مرسى، " عجز الموازنة في مصر قبل وخلال الإصلاح الاقتصادي "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، عام ٢٠٠٠، ص ٢٦٩ - ٢٧١ .
- ٣ - نفس المرجع السابق، ص ٢٧٢ .
- ٤ - عمرو جمال الدين محمد، " الدين العام الداخلي وأثره على تهيئة المناخ الاستثماري في مصر "، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، عام ٢٠٠٢، ص ١٥٥ .
- ٥ - د. محمود حسن حسني " سياسة إدارة دين مصر لخارجي في ضوء منهج الاستيعاب الكلي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتوزيع العدد ٤٢٧، يناير ١٩٩٢، ص ٧٥ .
- ٦ - وزارة المالية، المملكة الأردنية، " أهم المؤشرات المالية والاقتصادية "، سنوات مختلفة من عام ١٩٩٩، ٢٠٠٢ .
- ٧ - Web site: <http://www.mof.gov.jo/totres00.ar.asp>
Ministry of finance, "Jordan needs clear policy objectives for internal and External debt", 2001.
embassyus.org/ <http://www.jordanWeb site: 06052001003.htm>.
- ٨ - وزارة المالية، المملكة الأردنية، " أهم المؤشرات المالية والاقتصادية "، مرجع سبق ذكره .
- ٩ - نفس المرجع السابق .



المراجع

- ١ - المراجع العربية :
 - ١ - المجلس القومي المتخصصة " الدين العلم المحلى والخارجى " تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية "، الدورة الرابعة والعشرون ٩٧ / ١٩٩٨.
 - ٢ - المجلس القومي المتخصصة، تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية، الدين العلم المحلى والخارجى، الدورة رقم ٢٤، ١٩٩٨.
 - ٣ - حامد عبد المجيد رازى، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.
 - ٤ - د. عشاوى على عشاوى، "عجز الموازنة العامة"، الحالة المصرية، الأسباب والملاج، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٥١، ٢٥٢، يوليو أكتوبر ١٩٩٨.
 - ٥ - د. جودة عبد الخالق، " الاقتصاد المصري وفقره المستفاد من أزمة المكسيك "، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، للعدد ٤٤٩/٤٥٠ يناير/أبريل ١٩٩٨.
 - ٦ - د. حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية. القروض العامة"، الدار الجامعية، عام ٢٠٠٠.
 - ٧ - د. سيد البواب، " الطريق إلى قوتان كفى للموازنة العامة للدولة المصرية وبك الاستثمار القومى"، ١٩٨٤.
 - ٨ - د. سيد البواب، "عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكرى للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج" عام ١٩٩٨.
 - ٩ - د. على لطفي، " اقتصاديات المالية العامة "، مكتبة عين شمس، ٢٠٠١.
 - ١٠ - د. عبد المنعم راضى، " النقود والبنوك "، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
 - ١١ - د. كريمة كريم، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر "، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٤١٥، أبريل ١٩٩٨.
 - ١٢ - د. محمود حسن حسنى " سياسة إدارة دين مصر الخارجى فى ضوء منهج الاستيعاب الكلى "، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٤٢٧ يناير ١٩٩٢.
 - ١٣ - د. نبيل حشاد، " أسعار الصرف بين النظرية والتطبيق "، مجلة البنوك، اتحاد بنوك مصر، العدد
- ١٤ - عبد فلاح لجليل، " الدين العلم المحلى فى مصر " الأسباب والحلول، كرسات لمرتبجية الأهرام، رقم ٧٧، ١٩٩٩.
- ١٥ - عبد المجيد صديق، " تطور الدين العلم وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية فى مصر والتنبؤ بنسبة الدين إلى الناتج المحلى فى الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ "، المجلة المالية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يناير ٢٠٠١.
- ١٦ - عزت أحمد أبو العز، " تجربة مصر فى مجال إدارة الدين العلم "، صندوق النقد العربى، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٨.
- ١٧ - ابنى محمد عبد اللطيف، " العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية فى ضوء تمويل عجز موازنة الدولة فى مصر "، رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
- ١٨ - مجلس الشورى، "مشروع قانون يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤"، لجنة الشئون المالية والاقتصادية عام ٢٠٠٣.
- ١٩ - مجلس الوزراء، "مركز المطومات ودعم اتخاذ القرار"، الدين العلم المحلى والاقتصاد المالى العام " أكتوبر ٢٠٠٣.
- ٢٠ - محمد محمد مصطفى البناء، " السياسة المالية والدين العلم الداخلى فى مصر خلال ربع قرن ٥٦ - ١٩٨٠، رسالة دكتوراه، مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٨٤.
- ٢١ - محمود على إبراهيم، " فاعلية السياسة النقدية المستخدمة فى الإصلاح الاقتصادى بمصر "، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
- ٢٢ - معهد التخطيط القومى، " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية "، إدارة الدين العلم العام المحلى وتمويل استثمارات التنمية فى مصر، يوليو ٢٠٠٢.
- ٢٣ - وزارة المالية الأردنية، " خلاصات الموازنات العامة " لسنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠١.

Web site: <http://www.mof.gov.jolar/mwazaneh 1998-1999-2000-2001.ar.asp>.

٢٤ - وزارة المالية الأردنية، " مذكرة حول السياسات الاقتصادية والمالية لسنة ٢٠٠١ ".

Web site: <http://www.mof.gov.jo/ar policies ar.asp>.

٢٥ - يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، لمالية، الجزء الأول، كلية تجارة جامعة الإسكندرية، عام ٢٠٠١.

- 9- Van DUYN, Aline, Wiggins, Jenny, "Buenos Aires halts debt auction" Financial Times, London: Apr. 24, 2001.
- 10- Manual Sanche Z, " The Americas: Two cheers for Mexico's Tax. Reform", Wall Street Journal (Eastern Edition). New York, N.Y.: Mar 30, 2001. P.A. 15.
- 11- Francess G. Causally, Alberto Giovannini & Timo Thy Fiscal Discipline & the Cost of Public Debt. Service, Some Estimates for OECD countries IMFWP. 1998.
- 12- David N. Hymen, Public Finance, A Contemporary Application of Theory to policy, the Dryden Press, New York, Orlando, 1996.
- 13- Nathan Jansen "Theory of Public finance in a Federal State" Publius Philadelphia. Summer 2001. Vol.31, ISS.3.
- 14- Ministry of Finance "Jordan needs clear Policy objectives for internal and external debt, Web site: <http://www.jordanembassyus.org/06052001003.htm>.
- 15- Carlos Feu Alvim, "Brazilian Public Debt", Economy and Energy Year II, No.6, Jan/Feb 1998. Web site: <http://www.ecen.com/content/eeb/debt2.htm>.
- 16- Paolo Manasse, Nouriel Roubini, Axel Schimmel pfennig "Predicting Sovereign Debt Crises" IMF working Paper Nov.2003.
- 1- Simon Gray, "The management of Government Debt, Central Banking for England, Hand book no.5 May 1996.
- 2- The institute of international finance INC. Economic Report Egypt Oct. 2000.
- 3- Alan R. Roe, The Egyptian Banking System. Liberalization, Competition and Privatization, E.C.E.S.W.P no.28, June 1998.
- 4- Staffs of the international monetary fund and the world Bank, Guidelines for Public Debt management, I.M.F. and world Bank Washington, DC.2001.
- 5- The world Bank & I.M.F., Developing government Bond markets, A Hand book. The international Bank for Reconstruction and Development, The world Bank. USA 2001
- 6- The acting secretary, I.M.F., The Design of the Sovereign Debt. Restructuring mechanism-further Considerations, I.M.F. Nov. 2002.
- 7- Marion V Williams, "Managing Public Finances in a small developing economy: The case of Barbados" management Hamilton: Jul/Aug. 2001 Vol.75, ISS. 5, P.6.
- 8- William R Barnes, Christopher W Hoene, "Fiscal Futures: Toward a system of Public-Finance for the 21st Century, Government Finance Review. Chicago: Jun 2001. Vol.17, ISS3.



تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصري

خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣

(الأسباب - العلاج - التقويم)

دكتور/ مصطفى كمال السيد طاي

رئيس شعبة العلاقات الصناعية

الجامعة المالية - فرع طنطا

أسيا حدث نحو ١٥٨ أزمة سعر صرف ونحو ٥٤ أزمة مصرفية على مستوى العالم^(١).

وفيما يتعلق بقضية سعر الصرف في مصر، فقد أثارت هذه القضية الكثير من الجدل خلال مراحل التطور الاقتصادي المختلفة، لها ولزادتها حدثها في السنوات الأخيرة، كنتيجة ما أثارتها الأسباب الحقيقية لظهور تلك الأزمة، ودرجة الاستجابة لها وكيفية الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لعلاجها خاصة وأن سعر صرف الجنيه المصري قد تمتع بفترة استقرار كبيرة خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتي بلغت نحو ٨ سنوات (خلال الفترة من ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨م).

ولمملت للنظر في هذه القضية أن نجاح نظم سعر الصرف المطبقة يكتب أهميته الكبيرة - خاصة في الاقتصاديات الناشئة - من الدور الذي يلعبه في تدعيم وإيجاج برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جهة، وفي العمل على استقرار نتائج سياسات التحرير على المدى الطويل من جهة أخرى.

وفيما يلي بيان بمتطلبات البحث لبيان فعالية تحرير سعر الصرف للجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، وأثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تتأثر بالتغيرات والتعديلات في سعر صرف الجنيه المصري، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مشكلة البحث :

إن مشكلة الارتفاع النسبي والمفاجئ في سعر صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري - والتي تعددت دورتها منذ أواخر عام ١٩٩٨ وحتى بدايات عام ٢٠٠٣ - قد أثارت العديد من المخاوف والمحاذير بين أوساط المسؤولين والمراقبين والمؤسسات المالية المحلية والدولية، لما يستتبعه

لقد اكتسب موضوع اختيار نظام سعر الصرف الملائم وطرق إدارته أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة سواء على المستوى العالمي أو المحلي. ويدعم ذلك أن قوة واستقرار عملة دولة ما إنما هو انعكاس لقوة اقتصاد تلك الدولة ومدى سلامة سياساتها المالية والتنفيذية. ولقد ازدادت هذه الأهمية في ضوء التطورات والمستجدات التي بلحظها على الساحة العالمية من انفتاح الأسواق وتداولها وحرية تحركات رؤوس الأموال والاستثمارات بصورة غير مسبقة، ويؤيد هذه التطورات بدء تبلور ووضوح ملامح نظام اقتصادي جديد بعد سقوط الأنظمة الاشتراكية، وتبنى معظم دول العالم باستثناء قلة معدودة وأهمها الصين الاشتراكية - النظام الاقتصادي الحر، بالإضافة إلى قرب التطبيق الكامل للاتفاقيات العالمية لمنظمة التجارة العالمية - متعددة الأطراف^(٢) WTO وهو ما يفيد انتماج وتداخل كافة اقتصاديات العالم على اختلاف هيكلها في النظام العالمي الجديد وبكل ما يستتبعه من إيجابيات وسلبيات.

ولقد كان هناك الدليل الواضح والذي أثر على اقتصاديات العالم بأسره، وهو الأزمة التي ضربت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا في منتصف العام ١٩٩٧، إذا انعكست هذه الأزمة بنتائجها السلبية على معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية كما أن المتتبع لتلك الأزمة يلاحظ حدوث اضطرابات واسعة النطاق في أسعار صرف عملات دول جنوب شرق آسيا، بصفة خاصة، والعديد من دول العالم بصفة عامة. ولقد دفع هذا الأمر إلى ضرورة إعادة النظر في نظم سعر الصرف المطبقة، وكذا نظم الرقابة الواجب اتباعها، خاصة إذا عرفنا أنه خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٧ العام الذي يوافق أزمة دول جنوب شرق

(١) WORLD TRADE ORGANIZATION



وذلك بغرض للتنبؤ، بالازمات المالية والمصرفية، نظراً للارتباطات الكبيرة بين هذه الازمات وأوضاع سوق الصرف بالعملة والمضاربة على العملات .

تبويب البحث (*) :

- تمهيد لدراسة سعر الصرف ونظم سعر الصرف .
- أولاً: تطورات سعر الصرف منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي
- ثانياً: أسباب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنية المصري (تخفيض قيمة الجنية المصري في مواجهة الدولار الأمريكي) في عام ١٩٩٩ .
- ثالثاً: الإجراءات والقرارات النقدية فيما يتعلق بمعالجة أزمة الصرف الأجنبي في مصر (١٩٩٨-٢٠٠٣).
- رابعاً: آثار سياسة تحرير سعر صرف الجنية المصري على ميزان المدفوعات خلال الفترة (٩١-١٩٩٢-٢٠٠٣/٢٠٠٢).
- خامساً: تقييم سياسة سعر صرف الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة (٩١-١٩٩٢-٢٠٠٣/٢٠٠٢).

* تمهيد لدراسة سعر الصرف ونظم سعر الصرف (١):

دراسة سعر الصرف :

في هذا المجال يستتول الدراسة تعريف سعر الصرف ونظمه سعر الصرف وأنواعها

١- تعريف سعر الصرف :

للتعرف على ماهية سعر الصرف فإنه يمكن النظر إليه من منظورين :

المنظور الأول : إذا اعتبرناه أنه مثل عدد الوحدات من العملة الوطنية (الجنية المصري مثلاً) التي تكفي ثمناً لوحد واحد من العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي مثلاً).

المنظور الثاني : إذا اعتبرنا سعر الصرف أنه يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تكفي ثمناً لوحد واحد من العملة الوطنية (الجنية المصري مثلاً).

ومن المعلوم أن سعر الصرف إنما يتحدد فيما يعرف

ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد القومي، وبصفة خاصة على ميراير المدفوعات بمكوناته المختلفة وأسعار الفوائد والديون الخاصة واحتياطيات مصر من النقد الأجنبي.

ثانياً: أهداف البحث :

- إيجاد سياسة نقدية ناجحة مدعومة ببنك مركزي قادر على إدارة هذه السياسة بأسلوب علمي ورشيد، لامتكانية تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولتتي من أهمها .
- المحافظة على قيمة العملة الوطنية (الجنية المصري) .
- المحافظة على مستويات الأسعار الداخلية بصورة ملائمة.
- ضرورة منح الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي حتى يستطيع القيام بأعباء السياسة النقدية المتعلقة بسعر صرف الجنيه دون أي تدخل من جهات أخرى .

ثالثاً: فروض البحث :

- امتكانية السيطرة على سعر الصرف للجنيه المصري أمام العملات الأخرى بشرط اتباع الفروض الآتية :
- مشاركة الجهاز المصرفي في إدارة سعر الصرف من خلال ادخال كافة المتحصلات من العملات الأجنبية بما فيها الإيرادات المبادية مثل إيرادات قناة السويس وعوائد البنزول عبر قنوات الجهاز المصرفي .
- فرض قيود على حركة الأموال في الأسواق الناشئة مثل مصر، أصبح ضرورة يستوجبها الاحتفاظ باستقرارها الاقتصادي.
- عدم اللجوء إلى استخدام الاحتياطيات النقدية في مواجهة اضطرابات سعر الصرف، إلا في حالات الضرورة النقدية وفي الظروف الاستثنائية .
- إلزام جميع المؤسسات وقطاعات الأعمال المختلفة ولتتي تخضع للقوانين المصرية - بالتعامل بالجنيه المصري .
- لدعم الثقة في العملة الوطنية .

رابعاً: أهمية البحث :

ازدياد أهمية دور أنظمة سعر الصرف للعملات الوطنية أمام العملات الأجنبية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، وذلك في ضوء التطورات والمستجدات العلمية من انفتاح الأسواق وتداولها وحرية تحركات رؤوس الأموال والاستثمارات بصورة غير مسبوقة من خلال الشركات متعددة الجنسيات العملاقة . وكذا تغيير النظام لشبوعي على مستوى العالم إلى حد كبير ما، علاوة على قرب تطبيق اتفاقية للجلت اعتباراً من أول عام ٢٠٠٥ . كما تتبع أهمية البحث من خلال تنبؤ دول العالم، سياسة مؤداها ضرورة إعادة النظر في نظم سعر الصرف المطبقة، وكذا نظم الرقابة الواجب اتباعها،

(*) نظراً لأهمية البحث على ثلاثة محاور وهي :

- أسباب أزمة سعر الصرف في مصر
 - لمعالجة أو الأزمات المتممة لمعالجة أزمة سعر الصرف في مصر
 - تقييم سياسة سعر الصرف الأجنبي
- سيتم التعامل مع البيانات الموجودة في جداول البحث أكثر من مرة أثناء تناول كل محور على حدة.

قضايا النمو والتنمية الاقتصادية بها .

هذا ويمكن التمييز بين ثلاثة نظم أساسية لسعر الصرف:

الأول: نظام أسعار الصرف الثابتة:

Fixed Exchange Rate System.

وهذا النظام يعرف باسم قاعدة الذهب الدولية ويتضمن ما يلي:

- قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب

- حرية تصدير واستيراد الذهب

- ضمان قلبية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس .

الثاني: نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة:

Flexible Exchange Rate system.

ويشتمل على الآتي :-

- ترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب

بدون تدخل من السلطات النقدية في الدولة، أي إيجاد سعر

توازني لسعر صرف العملات المختلفة، وهو ما يطلق عليه

حالياً (نظام تعويم العملات)

الثالث: نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:

Exchange control system

ولقد تعددت وتبدلت هذه النظم المرتبطة بسعر الصرف،

ويتبنى حالياً صندوق النقد الدولي تصنيفاً جديداً، يقترب

بشكل كبير من النظم الفعلية المطبقة وذلك كما يلي (1):

١- ترتيبات سعر الصرف في حالة عدم وجود عملة

رسمية مستقلة:

Exchange Arrangement with no separate legal Tender.

وفي هذا النظام يكون هناك عملة واحدة، يتم استخدامها

في مجموعة من الدول والتي يضمها اتحاد نقدي، ويتم العمل

في هذا النظام من خلال التضحية بالسياسة النقدية المستقلة

لكل دولة منفردة .

٢- اتفاقيات مجلس العملة:

Currency Board Arrangements

في هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة المحلية امام

العملة الأجنبية بسعر صرف ثابت، على أن يتم فرض قيود

على سلطة الإصدار وذلك بإصدار العملة المحلية مقابل العملة

الأجنبية المذكورة، شرط أن تدعم الإصدارات الحديثة، أصول

خارجية، وفي هذا الوضع فانه يتم استبعاد المهام التقليدية

للبنك المركزي مثل الرقابة النقدية وللقام بدور المقرض

الآخر إلى جانب تضيق نظام السياسة النقدية.

٣- تثبيت سعر الصرف مقابل عملة أو سلة عملات:

Other Conventional Fixed Peg Arrangements.

في هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف مقابل عملة

ترسمية أو سلة من العملات، على أن يراعى في تكوينها أهم

بسوق الصرف الأجنبي، وهو السوق الذي يتم فيه التلاقي

بين عرض الصرف الأجنبي طلباً للعملة الأجنبية، والطلب

على الصرف الأجنبي عرضاً للعملات الوطنية .

ولتوضيح هذا المفهوم، نوجد تحديداً لسوق الصرف

الأجنبي، والذي يتبين من خلال ما يلي:

باعتبار أن سوق الصرف الأجنبي، مثل الأسواق الأخرى

الأنه يعتبر سوقاً متناً ومبنى على سوق آخر، وهو سوق

الصناعات والواردات والسلعة والخدعة على سواء . ولمازید

من البيان لهذا المفهوم، فلما نجد انه في مقابل ما يقوم به

الأفراد من تصدير السلع واستيراد رؤوس الأموال ينساب

الصرف الأجنبي إلى الداخل (عرض الصرف الأجنبي أو

السلات الأجنبية) حيث يتم استغلاله في الحصول على السلع

والخدمات التي يحتاجون ويرغبون في شرائها من الخارج

(الطلب على الصرف الأجنبي)، هذا التلاقي أو التقابل بين

عرض الصرف الأجنبي (السلات الأجنبية) والطلب عليه هو

ما يعرف اصطلاحاً باسم سوق الصرف الأجنبي .

وعليه فإن سوق الصرف الأجنبي يعتبر بمثابة الطريقة

التي يتم بواسطتها عملية شراء وبيع العملات الأجنبية

المختلفة ومفادها تسهيل استبدال العملة الوطنية (الجنه

المصري) بالعملات الأجنبية (دولار امريكي - جنيه

اسرائيلي ... الخ) . وللاحظ من هذا البيان أن سوق

الصرف الأجنبي - شأنه في ذلك شأن أي سوق آخر -

يتكون سعر الصرف بين العملات محل التبادل وهي

العملات الأجنبية، حيث يطلق على هذه العملية اسم "سعر

الصرف" Exchange Rate.

٢- نظم سعر الصرف (٢):

من السياق السابق فيما يتعلق بمفهوم سعر الصرف

وسوق الصرف الأجنبي، اتضح أن سعر الصرف هو عدد

وحدات العملة الأجنبية التي تتبادل بوحدة واحدة من العملة

الوطنية يتحدد - شأنه في ذلك شأن سعر أي سلعة أخرى

وفق قانون العرض والطلب .

وإن كانت هذه هي القاعدة العامة، إلا أنها في حقيقة الأمر،

لجنة ليست كافية لكثير من الاستثناءات والتي تنمحو حول، هل

يكون سعر الصرف ثابتاً أم متغيراً ؟ وما هي حدود هذا الثبات

أو التغير ؟ وهل هو مطلق أم في حدود معينة ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نتضح أن هناك دوراً هاماً

لسعر الصرف نظراً لكونه همزة الوصل بين مستويات

الأسعار في البلاد المختلفة - وهو أمر له علاقة غير

محدودة بمصير الاستقرار الاقتصادي لهذه البلاد، وكذلك

- تحديد سعر الصرف بناء على إوصاع السوق (سوق الصرف الاجنبي) طبقاً لقوى العرض والطلب في هذا السوق.
- التدخل من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) بصورة محدودة لتجنب التذبذبات الكبيرة في أسعار الصرف أو لوقف المضاربات .

هذا عن العقارنة بين نظم سعر الصرف الثابتة والمرنة من منظور صندوق النقد الدولي في هذا الصدد أما عن الواقع الفعلي، فتشير تقارير الصندوق إلى التحول الواضح من قبل الدول الاعضاء فيه منذ مطلع الثمانينات في القرن الماضي إلى الاتجاه نحو الأخذ بنظم التعويم المدور - بوجه عام - ونظام الارتباط الجامد على حساب نظم الترتيبات الوسيطة^(٥).

أولاً: تطورات سعر الصرف منذ بداية الثمانينات في القرن الماضي :

للفترة من عام ١٩٩١-١٩٩٣^(٥) :

قامت مصر بعد توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١ بتبني برنامجها الاصلاحى، أو بما يعرف بداية سياسة الاصلاح الاقتصادى، وكان اهم اجراءات، هذه السياسة، هى التحول من سياسة تعدد أسعار الصرف التى اتبعتها مصر طوال الثمانينات من القرن الماضي إلى نظام موحد لسعر الصرف وذلك على مرحلتين :

المرحلة الاولى : في فبراير ١٩٩١^(٦)، تم انشاء السوق الاولى والسوق الحرة للنقد الاجنبي مما حقق نفعه لتطاع المعاملات الخارجية وتحققت فوائد مكتب البنك المركزي من خلال شراء النقد الاجنبي لتدعيم احتياطات مصر الدولية بحيث تزيد خلال عام ١٩٩١/٩٠ لتسجل ٣,٩ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار لعام ١٩٩٠/٨٩.

المرحلة الثانية : ٨ أكتوبر ١٩٩١، نظراً لحدوث تقارب بين

الشركاء التجاريين والماليين (الدولة الاولى بالرعاية تجارياً) بالإضافة إلى التكتلات النقدية . ويتميز هذا النظام بجملة خصائص من أهمها :

- السماح بإيجاد هامش ضئيل للتحرك قدره ١% صعوداً وهبوطاً.
 - قيام السلطات النقدية بالمحافظة على سعر الصرف المعين.
 - تمتع هذا النظام بقدر كبير من المرونة من النظامين السابقين.
 - محدودية تدخل البنك المركزي في هذا النظام .
 - ٤- سعر الصرف المتحرك حول قيمة ثابتة :
- Pegged Exchange Rate Within Bands.**
حيث يتم في هذا النظام التحرك حول قيمة ثابتة صعوداً وهبوطاً بنسبة اكبر من ١% (وهو النظام الذى تبنته الدول الاعضاء الـ European Monetary System أو EMS قبل تطبيق اليورو).

٥- سعر الصرف الزاحف : Crawling Pegs

يتم في هذا النظام، اجراء تعديل في قيمة العملة الوطنية بمقدار صغير يعلن مسبقاً، وذلك نتيجة واستجابة لكثير من المؤشرات الاقتصادية مثل الاختلاف في معدلات التضخم المستهدفة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين .

٦- سعر الصرف الزاحف حول قيمة ثابتة : Exchange Rate Within crawling Bands.

- يتميز هذا النظام بالخصائص التالية :
- تحديد هامش للتحرك حول سعر الصرف الاساسى .
- تعديل هذا السعر كل فترة استجابة للتغيرات التى تحدث في العديد من المؤشرات الكمية .
- اعتماد درجة المرونة في هذا النظام على مقدار الهامش الذى يتم التحرك خلاله.
- لا يتم الاعلان عن التحرك في السعر بصورة مسبقة .

٧- التعويم المدور : Managed Floating With no Preannounced path for the Exchange Rate.

- يتميز هذا النظام بما يلي :
- تدخل السلطات النقدية للتأثير على تحركات سعر الصرف .
- عدم تحديد أو وجود التزام مسبق بمسار معين لسعر الصرف (المعين عنه مسبقاً).
- اعتماد سعر الصرف في هذا النظام على عدد من المؤشرات الرئيسية مثل موقف ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية والتطورات في السوق الموازية

٨- التعويم المستقل : Independent Floating

في هذا النظام يتم ملاحظة ما يلي :

(٥) تنص الترتيبات الوسيطة لتي نظم أسعار صرف مربوطة بعملة واحدة أو بعملة من العملات وقابلة للتعديل Adjustable peg
(٥) في عام ١٩٩١، تم تعديل القواعد المنفذة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦، لتحقيق المزيد من تحرير معاملات النقد الاجنبي، حيث انشئت السوق الحرة للنقد الاجنبي والتي تم في ظلها اعطاء المصارف المستعدة للحق في تحديد أسعار شراء وبيع النقد الاجنبي في ضوء ظروف العرض والطلب، كما تم لتزويج لجهات غير مصرفية، بالتعامل في النقد الاجنبي (شركات الصرف)، وكذا السماح باخراج النقد الاجنبي في صورة المغناتين البلاد، الا انه استمر العمل بوجوب استرداد حصص التصدير السلمي والسماحة.



من عمليات النقد الاجنبي بما في ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل او الخارج والتشغيل والتغطية فيما تملكه وتحوزه من نقد اجنبي .

- الزلم البنوك المستعدة بتقديم بيان عما تبشره من عمليات- لوزارة الاقتصاد والبنك المركزي المصري .
- تضمن القانون مراقبة البنك المركزي للبنوك والجهات الرخص لها بتنفيذ عمليات النقد الاجنبي .
- لفي هذا القانون الالتزام باسترداد حصائل التصدير للملي وحصوله السيولة وما يزول للجهات الحكومية والهيئات العلمية ووحدات وشركات القطاع العلم من النقد الاجنبي .
- لجاز ادخال او اخراج النقد المصري وفقاً للشروط والايضاح التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .
- قضى القانون ان يكون اجراء المعاملات والتحويلات ذات الطابع لراسمالي والمتعلقة بتصرف الاجانب المقيمين بالخارج في ممتلكاتهم في داخل البلاد، وفقاً للشروط والايضاح التي يضمنها الوزير المختص على ان يتم هذا التحويل خلال خمس سنوات من تاريخ التصرف في العقارات .

- نص هذا القانون على ان يتم تسوية ناتج عمليات النقد الاجنبي التي يديرها البنك المركزي نيابة عن الحكومة من خلال حسابات يحددها وزير المالية بالتنسيق مع محافظ البنك المركزي .

- التي للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤، العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي، مع عدم الاخلاخ بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، وذلك لاجراء التنسيق بين هذا لقانون وقانون الاستثمار فيما قرره من استثناءات من احكام قانون النقد. ولجماً يمكن القول، بان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤، قد اعتبر ان الاصل في المعاملات بالنقد الاجنبي وانخا لخراج لجنه المصري هو الاباحة، الا انه اوفد ذلك على امرين هما:

- ١- ثلاثة للتنفيذ للقانون التي تحدد القواعد والاسس المتعلقة بتنظيم سوق الصرف الاجنبي وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي .
- ٢- لشروط التي يحددها الوزير الذي يتبعه قطاع النقد الاجنبي .

للملاحظ لهذه الفترة (١٩٩٤/١٩٩٨) والفترة التي سبقتها (١٩٩٣-١٩٩١) ان سعر الصرف للجنه المصري مقابل العملة الرئيسية (للدولار الامريكي) قد تمتع بالثبات النسبي خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٨)، حيث نجده قد تجذب في

سعر الصرف في كل من السوقين (السوق الاولى - السوق الحرة) - دعا هذا السلطات النقدية الى الاسراع بدمجها، عند سعر صرف ٣,٣ جنيهات مصرية مقابل واحد دولار امريكي، ومن هذا أصبحت كافة معاملات النقد الاجنبي، تتم من خلال السوق الحرة، اذ انه منذ هذا التاريخ ثبتت مصر رسمياً بظلم التعويم المدار Managed Floating، والذي بموجبه تم ربط قيمة الجنيه المصري في مجال التجارة الخارجية بالدولار الامريكي.

ولقد جاء هذا التغير في نظام سعر الصرف في إطار برنامج اقتصادي طموح، تم خلال التحول من نظام قائم على سيطرة القطاع العلم الى نظام الاقتصاد الحر والذي منع للقطاع الخاص دوراً رقداً في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية، وقد لازم اسداده عدة قوانين (٢)، الفرض منها التمهيد والاعداد للبيئة التشريعية الملائمة - لعملية التحول الاقتصادي .

* الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ (٣) :

ومع التطورات الاقتصادية الاخيرة في ظل توجه مصر لتفعيل برنامجها الاصلاحى بعد توقيع اتفاقية صندوق النقد الدولي في منتصف عام ١٩٩١، وما نتج عن العمل في ظل تحرير سعر الصرف من تحقيق درجة عالية من الاستقرار في اسعار صرف الجنيه المصري، وزيادة تدفق موارء النقد الاجنبي الى البلاد، مما اتاح زيادة احتياطيات النقد الاجنبي لدى البنك المركزي، اصبح هناك ضرورة ملحة لاجراء تعديل كبير وجذري في قانون النقد الاجنبي، ليوكب بعض التطورات الهامة، وبصفة خاصة، بعد توقيع مصر على اتفاقية الجات، وانفتاحها على العالم الخارجى سواء في المجال العلمى والخدمى. وفقاً لهذه التطورات وضرورة مسايرتها من قبل مصر، تم اصدار القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ والخاص بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي، ولقد تبلور هذا القانون في الصورة التالية:

- اعطى الحق لجميع الاشخاص (الطبيعية والاعتبارية). في الاحتفاظ بكل ما يزول اليهم او يملكونه من نقد اجنبي.
- الحق في تحويل النقد الاجنبي الى الداخل او الى الخارج على ان يتم عن طريق البنوك المستعدة القيام بآلية صلية

(٢٢) لمل من اهم تلك القوانين والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، بشأن قطاع الاعمال العام، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢، بشأن تعديل بعض احكام قانون البنوك والائتمان، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم سوق راس المال والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤.



في سوق الصرف الاجبي داخل مصر .

ولكن عند تحليل اسباب هذه الازمة التي تعرض لها الاقتصاد المصري منذ نهاية عام ١٩٩٨ وحتى بداية عام ٢٠٠٣، اى ما يقرب من ربيع سنوات كاملة، تم فيها بمصر الاجراءات للتخفيف وخفض سعر صرف الجنيه المصري امام الدولار الامريكي واتباع سياسة التعويم المدار، فانه يلزم بالضرورة التفرقة بين العوامل الهيكلية المضاعطة على سعر الصرف مثل الانحار والاستثمار والناتج القومي والدين العام الخارجى من جهة وبين العوامل العارضة، والتي هي بدورها مرتبطة بحدوث تغيرات طارئة في البيئة التي يعمل في إطار الاقتصاد القومي وعدم الاستجابة او حدوث مرونة لتلك التغيرات بتخاذ الوسائل والإجراءات الملائمة لها من جهة اخرى (٨).

أ- العوامل الهيكلية والتي تتمثل في الآتي :

تتلى معدلات الانحار المحلى والاستثمار المحلى وتضائل دورها في الناتج المحلى الإجمالي :

من خلال النظر الى الجدول رقم (١)، ولاحظ ضعف معدل الانحار القومي او المحلى، إذ إن العجز في الميزان التجاري في الاقتصاديات النامية ومن بينها مصر- يعنى بتعبير أدق أن استهلاك المجتمع واستثماراته تتجاوز قدراته الإنتاجية، ومن هذا الباب يلجأ الى الاقتراض من الخارج تمويلًا للفترة الانحارية Saving gap، حيث يتضح أن معدل الانحار كنسبة من الناتج المحلى قدر بـ ١٩,٧% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وليسجل خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) فى المتوسط ٢٠%، هذا فى الوقت، الذى بلغ- فيه معدل الاستثمار المحلى نحو ١٦,٤% كنسبة من الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وليسجل محله، ايضا، فى المتوسط ٢٠ % أثناء الفترة محل البحث .

تضائل دور الصادرات السلعية فى الميزان لتجارى :

وهذا الضعف فى مجال التصدير، يتضح من خلال التراجع والتكني المستمر والواضح لمعدل النمو السنوى للصادرات السلعية، وكذا تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات فى معظم سنوات التسعينات من القرن الماضى، كما يستدل على ذلك من الجدول رقم (٢) بما يعطى تراجع مقدرة الدولة الاستيرادية، علاوة على اختلال هيكل تلك الصادرات وعدم تنويعها .

حدود ضيقة اذا ارتفع من ٣,٣٢ جنيه / دولار امريكى فى لواخر عام ١٩٩١ الى ٣,٣٨٨ جنيه فى نهاية عام ١٩٩٨ (٩).

ثانياً: أسباب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى (انخفاض قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار الأمريكى) منذ عام ١٩٩٩ :

لقد استمد الجنيه المصرى هذا الاستقرار فى سعر صرفه امام الدولار الامريكى من خلال متغيرات هيكلية، كما يستدل على ذلك من الجدول رقم (١)، مثل ارتفاع نمو الناتج المحلى ليصل الى ٥,٧% فى عام ١٩٩٨، وانخفاض معدل التضخم الى ٣%، وانخفاض الدين الخارجى واعفاء خدمته ليصل الى ٢٨,١ مليار فى عام ١٩٩٨، بالإضافة الى تكوين رصيد من النقد الاجنبى لدى البنك المركزى يعطى واردات اكثر من ١٢ شهراً، بما يعنى زيادة المقدرة الاستيرادية لمصر. وفى هذه الدراسة سوف نسوق اولا دراسة الاسباب التى أدت الى ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكى مقابل الجنيه، لما لهذا الارتفاع من آثار سلبية على الاقتصاد القومى ككل، وبصفة اساسية على ميزان المدفوعات ومكوناته او تفرعاته، وهذه هى الفقرة التالية فى الدراسة، ومنذ بداية أزمة ارتفاع سعر الدولار الامريكى مقابل الجنيه المصرى فى نهاية عام ١٩٩٨ وحتى بداية عام ٢٠٠٣، فإن اصابع الاتهام تنبه الى جهتين وهما المنوط بهما التعامل فى سوق الصرف الاجنبى وذلك وفق ما يلى (٨):

- الجهة الأولى : البنوك .

تم توجيه الاتهام الى البنوك التى تتحصل على الدولار الامريكى من البنك المركزى، وبسعر منخفض ثم تباعه الى بعض عملائها الذين يقومون ببيعهم بسعر اعلى محققين ارباحاً سريعة وسهلة من جراء فروق الاسعار .

- الجهة الثانية : شركات الصرافة والمستوردين :

تم توجيه الاتهام الى شركات الصرافة التى تضارب على الدولار برفع سعره، والمستوردين الذين تسببوا فى حدوث زيادة كبيرة فى استيراد السلع الاستهلاكية من دول جنوب شرق آسيا بسبب تكدس الاسعار فيها، اثر حدوث الانهيار الاقتصادى لبعض دول المنطقة المذكورة آنفاً فى عام ١٩٩٧. - هذا وان اضاف بعض المراقبين لهذه الازمة، اتهام البنك المركزى المصرى، بزيادة حدة الازمة لعدم تدخله فى علاجها فى الوقت المناسب بغرض حفظ التوازن

الى انخفاض أسعار البترول العالمية الى أدنى مستوى لها منذ عدة سنوات، بل ان الامر قد تحول الى عجز مستمر في السنوات التالية حيث قدر هذا العجز بنحو ١١٥ مليون دولار و ٥٣٩,٥ مليون و ٤٣٤,٨ مليوناً للسنوات ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠١/٢٠٠٢ على التوالي .

• الإيرادات السياحية :

تراجعت الإيرادات السياحية في عام ١٩٩٨/٩٧ كما تبين من الجدول رقم (٦) بما قيمته ٧٠,٥ مليون دولار مقارنة بعلم ١٩٩٧/٩٦، أثر تداعيات حادث الأكرس بصعيد مصر، وكذا تخفيض أسعار الخدمات المقدمة للسواح، هذا وإن كانت السياحة قد بدلت في استمرارية ارتفاعها منذ عام ١٩٩٩/٩٨، الا ان الأمر تكرر مرة أخرى عقب أحدثت سبتمبر ٢٠٠١ بلولايات المتحدة الأمريكية مما أدى الى تراجع الإيرادات السياحية بين عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بما يقدر بنحو ٨٩٤,١ مليون دولار وهو مبلغ يفوق للتراجع الذي تم عقب حادث الأكرس بما يقارب ٢٠٠ مليون دولار الأمريكي

• صافي استثمارات المحفظة :

تراجع رصيد صافي استثمارات المحفظة كما يتضح من الجدول رقم (٤) والذي بلغ أعلى مستوى له في عام ١٩٩٧/٩٦ ليصل نحو ١,٥ مليار دولار أثر قيام الأجانب بالانكسار في السندات والأون على الخزنة المصرية، ولعلنا للنشاط الكبير في سوق الأوراق المالية، مع بدء تعيل برنامج الخصخصة، وطرح بعض شركات قطاع الأعمال للبيع في البورصة المصرية، إلا انه تحول الى تكاليف سلبية (صافي تنقذت خارجه) بلغت نحو ٢٤٨ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨/٩٧ ونحو ١٧٣,٦ مليون خلال عام ١٩٩٩/٩٨، ثم تحول لرصيد موجب (صافي تنقذت دخله) بلغ نحو ٤٧٣ مليون دولار، ٣٦١ مليوناً ٩٩٨,٩ مليوناً خلال الأعوام ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢٠٠١/٢٠٠٢ وحديث تراجع في هذا الرصيد بصورة واضحة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ليقتصر على ٢٠٥,٢ مليون دولار (تنقذت مالية خارجه)

• الاستثمارات الأجنبية :

خروج الاستثمارات الاجنبية في شكل أنون الخزنة والتي قدرت بنحو ٩٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨/٩٧ .

• عوائد قناة السويس :

انخفضت عوائد المرور في قناة السويس في عام ١٩٩٨/٩٧ بنحو ٧٨ مليون دولار أمريكي عن مثيلتها في

الأهمية النسبية لميزان الخدمات على سائر تعريفات ميزان المدفوعات :

بلاحظ اعتماد ميزان الخدمات على سائر تعريفات الميزان المعر للمزمن في الميزان التجاري كما يتضح من الجدول رقم (٣) - على ميزان الخدمات (المصادر غير المنظورة) وبصفة خاصة على التحويلات وإيرادات السياحة وإيرادات المرور في قناة السويس لمواجهة العجز في الميزان التجاري، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ان المصادر الهامة والرئيسية لمصلحة النقد الأجنبي في ميزان الخدمات (التحويلات والسياحة) تنصف بحساسية عالية للظروف الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي لضغوط شديدة، إذا ما تعرضت هذه المصادر للتقلبات، فبقها تؤدي في النهاية الى تدهور سعر الصرف .

ب - العوامل العارضة والتي يمكن بلورتها فيما يلي نظرا لتأثيرها وحساسيتها لسعر صرف العملة المحلية :

ميزان الصلبيت الجارية (الميزان الجاري) :

تحول الفائض في ميزان الصلبيت الجارية في عام ١٩٩٨/٩٧ كما يتضح من الجدول رقم (٣) ولأول مرة تقريباً منذ عدة سنوات (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦) الى عجز بلغ ٢,٤ مليار دولار، وهو الاتجاه الذي دام خلال السنوات التالية (من ١٩٩٩/٩٨ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٢)

• الواردات :

بلاحظ للتزايد المستمر في قيمة الواردات منذ منتصف التسعينات في القرن الماضي كما تبين من الجدول رقم (٢)، والتي زادت حثتها في اعقاب أزمة جنوب شرق آسيا لتصل نحو ١٦,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨/٩٧ بزيادة قدرها ١٣٣٥ مليون دولار عن وارفدت عام ١٩٩٧/٩٦، وترفع تدريجياً الى ١٧ مليار دولار و ١٧,٩ ملياراً خلال عامي ١٩٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩ على الترتيب، وإن كانت قد تراجعت حثتها في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لتقتصر على ١٤,٨ مليار دولار .

• عوائد قطاع البترول :

من جلال الجدولين رقمي (٤)، (٥) يظهر حدوث تراجع واضح في عوائد قطاع البترول في عام ١٩٩٨/٩٧ بنسبة ٣٣% مقارنة بمعيله في عام ١٩٩٧/٩٦ لنصل الى ما يقارب ١,٧ مليار دولار، وتشهد تراجعاً أيضاً، بنسبة ٦١,٥% في عام ١٩٩٩/٩٨ لتقتصر على نحو مليار دولار فقط، وهو ما يعزى



قيام بعض البنوك الصغيرة والتي لا يتوافر لديها موارد بالنقد الأجنبي من خلال علاقاتها، إلى تدبير هذا النقد عن طريق شركات الصرافة، والأمر الذي أدى إلى توليد طلباً اضافياً على موارد هذه الشركات مما دفعها إلى بيع النقد الأجنبي الذي بحوزتها بسعر أعلى، ولقد تزامن هذا الموقف مع قدوم موسم الحج في هذه الفترة مما أحدث زيادة في الطلب على الدولار وبعض العملات الرئيسية مثل الريال السعودي .

وفي النهاية فإن هذه العوامل العارضة قد أثرت على حصيلة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، بحيث إذا قمنا بحسابها وجمعها نجد أنها قد غالت العجز الذي أورده الجدول رقم (٧) للخاص بموارد واستخدامات النقد الأجنبي في سوق الصرف الأجنبي والمقدر بـ ٥,١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٩/٩٨، وهو العام الذي أعقب أزمة سعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد المصري، وفيما يلي بيان لهذا العجز من خلال التحليل السابق للعوامل العارضة التي أدت إلى هذا العجز:

العجز في الميزان الجارى (١٩٩٨/٩٧)	٢٨٠٠	مليون دولار امريكى
تراجع عوائد البترول (١٩٩٨/٩٧)	٨٥٠	مليون دولار امريكى
تراجع الايرادات السياحية (١٩٩٨/٩٧)	٧٠٥	مليون دولار امريكى
صالى استثمارات المحفظة (١٩٩٨/٩٧)		
صالى تكلفات خارجة سلبية	٢٤٨	مليون دولار امريكى
الاستثمارات الاجنبية (خروج في شكل ادون خزافة)	٩٠٠	مليون دولار امريكى
تراجع عوائد قناة السويس (١٩٩٨/٩٧)	٧٨	مليون دولار امريكى
الإجمالي	٥٥٨١	مليون دولار امريكى

بعض الإجراءات والقرارات لمواجهة تراجع حصيلة النقد الأجنبي وتذبذب أسعار صرف العملات في سوق الصرف الأجنبية في مصر ومواجهة الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمى مثل انهيار اسواق جنوب شرق اسيا في ١٩٩٧/٩٦ ولحادث سبتمبر ٢٠٠١، فضلا عن الازمات المحلية مثل احداث الاقصر في عام ١٩٩٧/٩٦ وأثرها على السياحة، وكذا تراجع عوائد وأسعار البترول في الاسواق العالمية فضلا عن أحداث غزو العراق من قبل القوات الاحتلال أمريكية وما سبقها من تداعيات في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وأثار ذلك على تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وعلى مناخ الاستثمار في مصر وإذا فسرنا إضراح الإجراءات والقرارات التي أعقبت تراجع احتياطات مصر من العملات الأجنبية وذلك وفق المتابعة التالية .

عام ١٩٩٧/٩٦ لتقتصر على ٢٤٥٧ مليون دولار كما يستدل على ذلك من الجدول رقم (٦)، ويرجع هذا إلى انخفاض اسعار وتكاليف النقل وحالة الركود في الاقتصاد العالمى، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكى امام وحدة حقوق السحب الخاصة التي يحسب على اساسها رسوم المرور في قناة السويس .

• أداء شركات الصرافة :

تسبب أداء بعض شركات الصرافة الغير سليم في رفع سعر الدولار الأمريكى عن مستوياته الحقيقية من خلال عمليات البيع والشراء بأسعار تختلف عن الاسعار المعلنة من جانبها، مما أدى إلى خروجها على قواعد العمل بسوق الصرف الأجنبي، ودعم هذا الموقف السئ قيام بعض المتعاملين وبعض شركات الصرافة بحجب كميات كبيرة من الدولار الأمريكى للتي بهوزتها،

بهذه المضاربة على أمل استمرار ارتفاع الاسعار أو قيام الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الرئيسية وبصفة خاصة الدولار الأمريكى، هذا بالإضافة إلى

وباحتساب كل نتائج العوامل العارضة، نجد أنها قد غالت وتقديرات الموارد والاستخدامات المعلنة من قبل السلطات النقدية في البنك المركزى ٥,١ مليار دولار عجز في عام ١٩٩٩/٩٨ عقب أزمة سعر صرف في عام ١٩٩٨/٩٧ كما يتضح من الجدول السابق، بما يقارب ٥٠٠ مليون دولار امريكى، ناهيك عن الآثار التي أحدثتها شركات الصرافة في هذا المجال، سواء في شكل مردود نقدي، أو ما تبع ذلك من مردود اقتصادى وهو قيام الحكومة ببحث عن حل لمشكلة سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي للجنيه المصرى، والتي كان من اخطرها تخفيض قيمة الجنيه المصرى في مواجهة العملات الرئيسية ومن أهمها الدولار الأمريكى .

وكنتيجة وكرد فعل من قبل السلطات النقدية خلال السنوات التالية للعام المالى والنقدى ١٩٩٩/٩٨، تم اتخاذ



تفتح لاستيراد سلع لحساب التجار للتجار فيها أو لحساب الجهات الحكومية، وكذلك الحصول على التأمين بنفس النسبة لمقابلة أي التزامات على البنوك، وهذا يعني قيام الصلاء بتحويل هذه السلع بالكامل من مواردهم الذاتية .

(ب) فشل الإجراءات السابقة في إحداث إصلاح ومعالجة أزمة قصور موارد النقد الأجنبي والآثار السلبية عنه والتي تسببت بما يلي :

- لم يتم الاعتراف بالأزمة من قبل السلطات النقدية، وبصفة خاصة البنك المركزي بالسرعة المطلوبة، ولكن تم الإعلان عنها بأنها مجرد مضاربات طارئة على العملات الأجنبية .
- تم التركيز من قبل البنك المركزي المصري على الإجراءات الرقابية والحملات التفتيشية على شركات الصرافة والبنوك .
- وجود شواهد على إمكانية حدوث اضطرابات في سعر الصرف مثل : تزايد العجز التجاري، تراجع الإيرادات السياحية، والنمو المتزايد في الائتمان المحلي، ووقوع أزمة جنوب شرق آسيا .
- تباطؤ البنك المركزي في الإجراءات اللازمة لمعالجة نقص في المعروض من النقد الأجنبي لمدة شهر، تجنباً لاستخدام الاحتياطات الدولية على اعتبار أنها تمثل رمزا هاما من رموز نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي.
- تدخل البنك المركزي في نهاية الأمر، بضخ كميات من النقد الأجنبي في السوق للمحافظة على ثبات سعر الصرف .
- لم يكن هذا التدخل بالقدر الكافي أو السرعة المطلوبة، مما انعكس مباشرة على تخنية التوقعات باتجاه سعر لصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي إلى الانخفاض بصورة مستمرة .

• في أكتوبر ٢٠٠٠، تم الإعلان عن عدد من الإجراءات لمواجهة اضطرابات سعر الصرف مثل :

- وضع حدود للمحسب لا تتجاوز ٢٠ ألف دولار من البنوك، وضرورة إخطار البنك قبل المسحب بمدة كافية، وعلى الرغم من التراجع بسرعة عن تلك الإجراءات ووصفها بأنها مرشد للجهات المصرفية .

- استمرار فتتحل من جانب السلطات النقدية (البنك المركزي) في سوق الصرف الأجنبي للمحافظة على ثبات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، قد أسهم إلى جانب عوامل أخرى، في انخفاض السيولة بالعملة المحلية وتحويلها إلى أزمة في السيولة المحلية.

ثالثا : الإجراءات والقرارات النقدية فيما يتعلق بمعالجة أزمة سعر الصرف الأجنبي في مصر (٢٠٠٣/٢٠٠١)

(أ) للفترة من نهاية عام ١٩٩٨ إلى يناير ٢٠٠١ :

لدت الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري منذ أحداث جنوب شرق آسيا في نهاية عام ١٩٩٧، مروراً بالتراجع في حجم السياحة الخارجية بنهاية العام ذاته - بالإضافة إلى بعض العوامل الهيكلية في الاقتصاد المصري التي تعرض سوق الصرف الأجنبي في نهاية عام ١٩٩٨ لضغوط شديدة وعنيفة كان موداما انخفاض المعروض من النقد الأجنبي وعدم ملاحظته للطلب عليه، مما أدى في النهاية إلى حدوث تأثير سلبي على ميزان المدفوعات وادى إلى تحول الفائض لمعجز في العام المالي ١٩٩٨/٩٧ لأول مرة منذ مطلع التسعينيات في القرن الماضي ولمعالجة هذا الموقف تم اتخاذ بعض السياسات من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) إذ إنه في عام ١٩٩٩ تم مواجهة هذه المشكلة بعدة إجراءات من أهمها :

- قيام البنك المركزي بتوفير النقد الأجنبي الذي يحتاجه البنوك بشرط أن يكون ذلك لتسوية العجز بين مواردها واستخداماتها الناشئة عن تعاملاتها الفعلية مع العملاء، مع أخذ هذه البنوك في حسابها الحدود المقررة من البنك المركزي بشأن التوازن في مراكز العملات
- وجه البنك المركزي تحذيرا إلى البنوك المعتمدة بعدم تدبير احتياجات عملائها للاعتمادات المستندية أو سداد المديونيات بسعر أعلى من الأسعار المعلنة، مع قيام الرقابة على البنوك والرقابة على النقد بالبنك المركزي بحملات تفتيشية على البنوك وشركات الصرافة للتأكد من بيمها النقد الأجنبي لصلاء في ضوء تعليمات البنك المركزي .
- إصدار التعليمات لشركات الصرافة بالالتزام الكامل بالأسعار المعلنة، ويؤكد ذلك إغلاق الشركة نهائيا في حالة مخالفتها لهذه التعليمات، وهو إجراء تم اتخاذه بالفعل تجاه بعض شركات الصرافة .
- وجه البنك المركزي تحذيرا إلى البنوك المعتمدة لديه من عدم الالتزام الدقيق بالضوابط الصادرة عنه بشأن منح الائتمان، وبصفة خاصة تمويل استيراد سلع استهلاكية تسببت بترديد المخزون منها .
- أصدر تعليمات بضرورة التزام البنوك بالحصول على تأمين نقدي بسبة ١٠٠% للاعتمادات المستندية التي

تؤت النتيجة للمأمولة منها، نظرا للأسباب التالية :

- وجود طلب متزايد على الدولار سواء من جانب قطاع الأعمال أو المستوردين أو المسافرين للخارج بغرض السحابة الدينية أو الترفيهية .
- رغبة الأفراد وقطاعات الأعمال في الاحتفاظ بالعملة الأجنبية تحسبا لمزيد من الانخفاض في سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية المتداولة داخل مصر .
- أدى ما سبق إلى وجود فجوة كبيرة بين الطلب وبين المعروض من النقد الأجنبي لدى البنوك لا سيما في ظل الارتفاع الكبير والمتوالى في سعر الصرف للعملات الأجنبية خارج الجهاز المصرفي .

(د) قرار البنك المركزي في أغسطس ٢٠٠١ :

كنتيجة مؤكدة للتدخلات والأساليب التي مقهاها سابقا فإن البنك المركزي قرر رفع سعر المركزي الدولار الأمريكي إلى ٤١٥ قرشا مقابل ٣٩٠ قرشا أى ما يعنى تخفيض قيمة الجنيه بنحو ١٠,٥% خلال عدة أيام (من يوليو ٢٠٠١ إلى أغسطس ٢٠٠١) (١١) كما سئل هذا تخفيض ما يؤثر من ٢٢,٥% مقارنة ببدء الأزمة في مطلع عام ١٩٩٨، بنحو ٢٥,٨% مقارنة ببدء السوق المصرية في أكتوبر ١٩٩١ . مع زيادة همتش للتغير إلى ٣% بدلا من ١٠,٥% لتلخص من ظاهرة لكتلر الدولار الأمريكي و محاولة لتدخله المضلرلة .

(هـ) إجراء توفير النقد الأجنبي للمصلا دون حدود قصوى

عقب قرر البنك المركزي في أغسطس ٢٠٠١ : (١٢)

وقد تم هذا بالتوازي مع قرار البنك المركزي بتخفيض الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية كما ذكرنا أنفا أن إصدار البنك المركزي سبلسته النقدية في مجال الصرف الأجنبي والتي مفادها أن تقوم البنوك بتوفير النقد الأجنبي للمصلا دون حدود قصوى ودون طلب لية مستندات سبعا من القاتمين على السبلسة النقدية بالبلاد على استمالة للقة بالتعامل مع البنوك مرة أخرى بعدما تحول الصلا إلى شركات لصرفة .

ولكن المنتبج لهذا الإجراء، ولو بنظرة سرية بلاطش انه كان قرارا فاشلا بكل المقاييس، إذ أدى هذا الإجراء إلى استنزاف جزء كبير من موارد النقد الأجنبي للبلاد الموجود بحوزة البنوك المستمدة وتحويلها للخارج بما يقدره المهتمين بهذا الوضع بأكثر من ٥ مليار دولار أمريكي .

• لحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات الأمريكية :

شهد عام ٢٠٠١ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وبما خلفته هذه الأحداث من تأثيرات على المستويين العالمى والمحلى، بل وما زالت تداعيات هذه الأحداث تتوالى بأبعاد

- ووفقا للظروف السابقة، فقد اتخذت السياسات النقدية تجاه سعر الصرف، اتجاها علنيا بالسماح لسعر الصرف فى السوق بأن يقترب من حاجز الأربعة جنيهات (١٣) .

(جـ) الإجراءات التي تمت فى أول يناير ٢٠٠١ :

• ولاحتواء الآثار السلبية التي نتجت عن الممارسات السابقة والتطبيق الفعلى للإجراءات التي نفذها البنك المركزي، فقد تم فى يناير ٢٠٠١، وضع آلية وضوابط جديدة لتحديد سعر صرف والى (مرجح) للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكى والعملات الأخرى على أساس متوسط أسعار التداول خلال الأسابيع الثلاثة السابقة، مع تحديد هامش للتحرك بنسبة ١% صعودا وهبوطا طبقا لأوضاع السوق، وليلصل إلى ٣,٩٠ م / دولار لمركى (تم رفع هذا الهامش فى يوليو ٢٠٠١ إلى ١,٥% لكل من الدولار الأمريكى، والعملات العربية، و٢% للعملات الأخرى) .

• وفيما يتعلق بإجراءات وآلية القرار رقم ١٠٣ فى ٢٩ يناير ٢٠٠١ الصادر من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بشأن تعديل أحكام الثلاثة التنفيذية للفقون ٣٨ لسنة ١٩٩٤، الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى، فقد تضمنت هذه الإجراءات ما يلى :

- إنشاء غرفة مركزية بالبنك المركزي المصري، يكون عملها تجميع إحصاءات سوق الصرف الأجنبى، وتكوين سوق للنقد الأجنبى فيما بين البنوك وتنطمة .
- تقوم البنوك بإبلاغ الغرفة ببيانات عن حجم عمليات الشراء والبيع والأسعار للعملات الأجنبية وفقا للواعد والترتيبات التي أصدرها البنك المركزي .
- إعلان الغرفة المركزية بصفة دورية عن متوسط أسعار الصرف لمختلف العملات الأجنبية وفقا للعمليات الفعلية واستخدامات السوق الحرة .
- إلزام شركات الصرفة بزيادة رؤوس أموالها المدفوعة إلى عشرة ملايين، خلال فترة أقصاها ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .
- إلزام شركات الصرفة بأعداد قوائم مالية كل ثلاثة شهور، وكذا فى نهاية كل عام، على أن يتم مراجعة تلك القوائم بمعرفة مراقب الحسابات .

ولكن عند التنفيذ لهذه الإجراءات وتتبع أليائها، نجد انها لم

(٥) فى ديسمبر ٢٠٠٠ بلغ سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكى ٣,٩٦ م/ ١ دولار أمريكى - انظر فى تلك البنية/ الألى المصري، الشرة الاقتصادية، لحد ١١، المجلد (٥٥)، ٢٠٠٢ .



الدولار الأمريكي بنسبة ٢٥٪ ليسجل نحو ٦١٥ قرشا / دولار في يناير ٢٠٠٣ مقابل ٤٦٢ قرشا في ديسمبر ٢٠٠٢. وبفرض نجاح هذا القرار وتهيئة المناخ الاقتصادي اسمه، فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ والخلس بتنظيم للتصرف في موارد النقد الأجنبي، ومفاده ما يلي :

- إلزام الوزارات والهيئات الاقتصادية والخدمية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال وشركات وفردا ومنشآت القطاع الخاص بتحويل ١٠,٥ ٪ من حصائلهم من النقد الأجنبي إلى البنك للمساهمة في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.

- ولقد عملت هذه الإجراءات على تثبيت سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، وذلك بعد مرور عدة شهور من عام ٢٠٠٣، ومع قرب نهايته استقر السعر عند مستواه الذي حددته السلطات النقدية وهو ٦١٥ قرشا / دولار أمريكي ويرجع هذا إلى قيام الحكومة بضخ مئات الملايين من الدولار الأمريكي في سوق النقد الأجنبي من خلال البنوك (المعتمدة) وذلك كله بفرض أحداث التوازن المطلوب في سوق العملات الأجنبية .

- ولتحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف ولقد اتخذت السلطات النقدية عدة إجراءات خلال العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ منها ما يلي : * تم إلغاء العمل بسعر الصرف المركزي وتحرير سعر صرف الجنيه المصري في نطاق السوق الحرة اعتبارا من ٢٩ يناير ٢٠٠٣ ، * تقرر إلزام الجهات التي يتولد عن أنشطتها موارد بالنقد الأجنبي، بأن تبيع ٧٥ ٪ منها للبنوك خلال أسبوع من تاريخ ورودها ، * تجنب هذه الجهات ٢٥ ٪ الباقية في حسابات خاصة بالبنوك لمقابلة التزاماتها قبلها والوفاء بمتطلبات نشاطها بالنقد الأجنبي.

رابعاً : آثار سياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصري على ميزان المدفوعات خلال الفترة (من ١٩٩٢/٩١ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣)

بداية أو يادى ذى بدء، قبل الدخول في ماهية تقييم سياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية - وبصفة خاصة أمام الدولار الأمريكي، باعتباره عملة التعامل الدولية لمصر في العلاقات الاقتصادية الخارجية-هناك ضرورة لتوضيح الظروف والمتغيرات الاقتصادية الهامة التي تواجبت على الساحة الاقتصادية في مصر وذلك

من المتمترن التكهن بها جغرافيا وزمنيا واقتصاديا وسياسيا. وفيما يتعلق بالاقتصاد المحلي، فإن سعر الصرف عاد إلى الارتفاع مرة ثانية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما نتج عنها من تراجع لحصيلة مصر المتوقعة من النقد الأجنبي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتراجع النشاط السياحي وبالتالي تناقص حصيلته الإيرادات السياحية، وقد أدى هذا إلى دعم المضاربات على خفض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وبصفة أساسية أمام الدولار الأمريكي.

(و) الإجراءات التي تضمنتها سياسة البنك المركزي المصري لمواجهة آثار أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ :

- تقدير حجم النقد الأجنبي .
- اتخاذ قرار بعدم استخدام الاحتياطات من النقد الأجنبي في تغطيتها .
- اللجوء إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري بدلا من استخدام الاحتياطات .
- العمل على تغطية الفجوة من خلال الدول الملتحة حتى يتمكن البنك المركزي من ضخ النقد اللازم لدعم سعر الصرف عند مستوياته الجديدة ..
- محاولة ترشيد الاستيراد بقاءا على عيول مستدقت التحصيل (وهو القرار الذي تم التراجع عنه بعد أيام من صدوره)
- تم تخفيض قيمة الجنيه للمصري أمام الدولار الأمريكي في ١٣/١٢/٢٠٠١ إلى ٤٥٠ قرشا، وفي ١٣/١/٢٠٠٢ إلى ٤٥١ قرشا / دولار أمريكي مع الاحتفاظ بهامش للـ ٣ ٪ صعودا أو هبوطا .
- ضخ نحو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بواسطة البنك المركزي لمقابلة الطلب المتوقع مع الاعلان عن إمكانية ضخ ٢٥٠ مليون دولار شهريا حتى يونيو ٢٠٠٢ لأحداث التوازن المطلوب في سوق الصرف .

(ز) قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ : (١٢)

شهد عام ٢٠٠٣ منذ بدايته اتخاذ العديد من الإجراءات التي استهدفت انعاش الاقتصاد المصري، إذ أنه على الصعيد النقدي اتخذت الحكومة قرارا بتحرير سعر صرف الجنيه المصري في ٢٩ يناير ٢٠٠٣، ليتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، شريطة أن يكون السعر موحدًا في سوق النقد لمواجهة عمليات المضاربات وقضاء عليها بصفة نهائية في السوق غير الرسمية للعملات الأجنبية، وبذلك فقد أدى هذا القرار إلى انخفاض سعر الصرف للجنيه المصري مقابل

الخصخصة لشركات قطاع الأعمال العام، والتي تتيح صراحة دخول بعض المستثمرين الأجانب بجانب المستثمرين المحليين في شراء بعض الأصول المملوكة لهذا القطاع، في هذه الحالة سوف يصبح هناك ضرورة لدخول وخروج الاستثمارات الأجنبية وفق سعر صرف لا بد أن يراه المستثمر الأجنبي متوافقا مع ظروف العرض والطلب، أي أن سعر الصرف يعكس القيمة الحقيقية للأصول التي يشتريها وكذلك الأرباح المتولدة من هذه الأصول.

لما البند الثالث، والمرتبط بجزئية للمعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات، إذا كان هناك مشترين أو بائعين للاستثمارات في محطة الأوراق المالية (داخل وخارج مصر)، في هذه الحالة يصبح هناك ضرورة للبحث عن سعر صرف يلتمس ويحبر بصورة فاعلة عن قوى العرض والطلب للعملة المحلية في مواجهة العملات الأخرى، وهذا كله بغرض تشجيع وتخفيف التفاعل أو دخول استثمارات أجنبية إلى مصر. ولغرض تحسين أوضاع التجارة الخارجية وتحريكها من القيود سواء من جانب الصادرات أو من جانب الواردات، ويؤكد ذلك صراحة تحرير سعر الصرف أو المعاملات في سوق الصرف الأجنبي، فقد كانت محور الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن تتمثل في الآتي^(١٠):

أ - التحرير التدريجي لقوائم السلع للموافقة استيرادها بهدف التحول إلى إدارة الواردات من خلال الأدوات السعرية، مثل التعريف الجبركية، وسعر الصرف بدلا من الأدوات الكمية.

ب - تبسيط إجراءات عمليات التصدير والاستيراد، من خلال تقليص دور الأجهزة الحكومية تدريجيا، فيما يتعلق بالموافقات على هذه العمليات (الصادرات والواردات)

ج - إزالة القيود على استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج والمواد الوسيطة وقطع الغيار، لأن كل قيد يمثل تكلفة، وإزالته سوف تعمل على خفض تكاليف الإنتاج، ومن ثم إتاحة الفرصة لزيادة حجم الصادرات.

د - المساواة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بإتاحة الفرصة لأحدهما في مجال التجارة الخارجية، على أن يتضمن ذلك، أيضا للصفقات المتكافئة.

وفي ضوء هذه الإجراءات، فإنه يمكن بيان وضع ميزان المدفوعات ونفقاته (الميزان التجاري - الميزان الجاري - ميزان العمليات الرأسمالية) لإيضاح كيفية تطوره خلال السنوات محل الدراسة، باعتبار أن هذا الميزان هو المحك الأساسي لإظهار نجاح سياسات سعر الصرف أو فشلها

لبيان البيئة المحيطة بسياسات سعر صرف العملة المحلية، وإن المتتبع لهذه المتغيرات والإجراءات يتبين أن من أهمها:

١ - لابد من ذكر هذا المتغير والذي سبق الفترة محل الدراسة، عندما قامت مصر في مايو ١٩٨٧ بتوقيع اتفاقية مع هيئة النقد الدولي والتي سميت باتفاقية المساعدة والتي تتيح لمصر الحصول على ما يخلل ٢٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٢٧ مليون دولار أمريكي) ويضمن اتفاق المساعدة هذا، برنامجا للإصلاح الاقتصادي والمالي لمدة ١٨ شهرا لملاح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، والتي تمثلت آنذاك في عدم التوازن بين العرض والطلب، وبين الصادرات والواردات، وكان من أهم اقتراحات الصندوق في هذا الصدد لمعالجة هذا الخلل ما يلي: بالنسبة لسياسة سعر الصرف^(١١) : يؤكد الصندوق على ضرورة القضاء على تعدد أسعار الصرف والاتجاه لسعر صرف حقيقي للجنيه المصري بغرض تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات.

٢ - إصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بغرض حل مشاكل قطاع الأعمال وإعادة تأهيل شركته من خلال تشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهما أو مشتريا للشركات العامة (الخصخصة الملكية).

٣ - صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذي يعد بمثابة خطوة هامة في هذا المجال - خاصة بعد اتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية المكتملة له لتهيئة البيئة المناسبة لحفز التعامل من خلال هذا السوق، والعمل على جذب الاستثمارات سواء ما كان منه محليا أو أجنبيا.

٤ - في إطار السياسة الشاملة للإصلاح الاقتصادي أعدت الحكومة المصرية، برنامجا تشجيعيا للخصخصة، تم إعلانه في يناير ١٩٩٣، وتشير الاتجاهات العامة لهذا البرنامج إلى أنه يسير في خطين أساسيين :

الأول : طرح بعض الأصول العامة للبيع.

الثاني : إعادة هيكلة بعض الشركات العامة تمهيدا لجذب مستثمرين أو مشترين، ويصاحب ذلك كله وضع أسس عامة لنظام الحوافز وتقييم الأداء في تلك الشركات.

ولقد أثرا على ذكر هذه المتغيرات باعتبار أن لها علاقة بسياسات سعر الصرف للجنيه المصري، إذ أن المتغير الذي تم إبرازه في البند الأول، وهو الاتفاقية التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي في عام ٨٧ نص بصراحة على توحيد سعر صرف الجنيه المصري

وفيما يتعلق بالبند الثاني والرابع والمتعلقان بسياسة



وضرورة تقييدها وعلاجها .

ومن خلال النظر في بيانات الجدول رقم (٤) الحاصل بتقديرات ميزان المدفوعات عن الفترة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) مع لقاء الضوء على البنود الرئيسية لميزان المدفوعات وذلك على النحو التالي :

من خلال الاستعراض الذي سبق إضاحه، فإن ميزان المدفوعات المصري قد مر بتغيرات عميقة في ذات الوقت منذ بداية التسعينات في القرن الماضي، ولقد تركز في هذا المجال بالكثير من العوامل المحلية والعالمية، إبتداء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والمضي قدما في سياسة الخصخصة، مع إعطاء دور أكبر لمعق الأوراق المالية، وما استتبعه من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، مروراً بالأزمة الاقتصادية التي عصفت ببلد جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧، مع حدوث الأضرار الذي لاقى على السليحة في مصر، وواكب ذلك أيضا مشكلات اقتصادية عنيفة متمثلة في أزمة السيولة المحلية والركود الاقتصادي، وارتفاع سعر الدولار، والمتتبع والملاحظ لهذه الأوضاع، يتبين له أنها قد أثرت على ميزان المدفوعات المصري، وشهد تراجعاً كبيراً في نهاية العقد السابق، وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أنه في العامين الماضيين (٢٠٠١/٢٠٠٢)، (٢٠٠٢/٢٠٠٣) قد شهد فائضا ملموسا، وبمقتلحليل والمؤشرات الرئيسية في ميزان المدفوعات، يتبين ما يلي :

(أ) الميزان الجارى من بيانات الجدول رقم (٤) :

١- لقد استمر الرصيد الدائن للميزان الجارى في تزايد خلال عامي ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢ محققا ٣,٧ مليار دولار، ٤,٥ مليار على الترتيب، ولكن أعقب ذلك تنقيب في الرصيد الدائن لهذا الميزان ما بين ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤ على التوالي، وأدى هذا للفائض في القول بنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، لنجاح باهر في سنواته الأولى، في علاج العجز المستمر للميزان الجارى خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي .

٢- ظهر عجز طفيف ومفاجئ في عام ١٩٩٦/٩٥ بنحو ١٨٥,٤ مليون دولار، ولكن تلاه فائض متواضع قدره ١١٨,٦ مليوناً في عام ١٩٩٧/٩٦ .

٣- ومع نهاية عام ١٩٩٨/٩٧، وهو بداية أزمة سعر الصرف الأجنبي في مصر، حدث انخفاض وعجز واضح في الميزان الجارى بلغ اعطى مستوى له في الاقتصاد

المصري - حيث قدر بنحو ٢,٥ مليار دولار، ثم توالى بعد ذلك العجز في السنوات الثلاث التالية، ولكن تصف بالتراجع ليحقق ١٧٠,٨ مليون دولار، ١٦٣ مليوناً، ٣٣,٤ مليوناً في اعوام ١٩٩٨/٩٩، ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠ على الترتيب .

شهد العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠١ تحسناً في الميزان الجارى بصورة واضحة إذ حقق فائضا قدره ٦١٤,٢ مليون دولار، وليحقق في العام التالي (٢٠٠٣/٢٠٠٢) فائضا ملموسا قدر بنحو ١,٩ مليار دولار .

وبلستقاء النتائج السابقة التي حدثت في الميزان الجارى من فائض في بداية لفترة محل الدراسة ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٥/٩٤ إلى عجز واضح قرب نهاية الفترة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢، ثم حدوث فائض ملموس عامي (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)، فإن الأمر يستدعى بيان اسباب تحقيق للفائض، أو لنظهر العوامل التي أدت إلى حدوث العجز .

(ب) الميزان التجارى : من بيانات الجدول رقم (٤) :

١- تعد زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات المصرية، هي السبب الرئيسى في احداث وتوالى العجز في ميزان المدفوعات، حيث من المعروف ان ارتفاع العجز في الميزان للتجارى عاما بعد آخر، يمثل ضغطا واضحا على مقدرات الاقتصاد القومى، خاصة اذا نظرنا إلى العجز الواضح الذي بلغ قمته في عام ١٩٩٩/٩٨ ليسجل نحو ١٢,٦ مليار دولار، على الرغم من تراجعها في الأعوام الأربع التالية من ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بصورة واضحة ليسجل ١١,٥ مليار دولار، ٩,٣ ملياراً، ٧,٥ ملياراً، ٦,٦ مليار على الترتيب .

٢- يجب الإشارة إلى ان وجود العجز في الميزان التجارى كما سبق الإشارة سيحدث أثرا على قيمة الجنيه المصري، مما يضر ضررا واضحا بعملية للتنمية الاقتصادية وبالمستوى العام للأسعار وهو ما تنسب في تراجع قيمة الجنيه المصري امام العملات الأجنبية كما يتضح من الجدول رقم (٨) .

٣- تحقيق الميزان البترولى عجزا كما يتضح من الجدول رقم (٥) خلال الأعوام من ١٩٩٩/٩٨ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٢، وهذا الوضع نتج عن ارتفاع أسعار البترول المستورد من الخارج (الواردات البترولية) والذي يعمل عينا على ميزان المدفوعات المصري، الا ان الظروف قد تحسنت في العلم الأخير (٢٠٠٣/٢٠٠٢) بصورة ملموسة حيث قد



الصادرات والواردات، إذ أن الصادرات في عام ١٩٩٥/٩٤ حققت النسبة ارتفاع لها حيث بلغ معدل نموها ٤٨,٥% تلاها في تلك صادرات الأعوام التالية بالترتيب :

السنوات	النسبة
١٩٩٧/٩٦	١٦,٠
٢٠٠٠/٩٩	٤٣,٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥,٢

بلغ الفائض في الميزان البترولي نحو ٨٥٠ مليون دولار .
٤- يشير الجدول رقم (٢) الخاص بمكونات الميزان التجاري، إلى التذبذب الواضح في معدلات نمو كلا من

هذا في الوقت الذي تراجعت فيه الصادرات المصرية بنسب متفاوتة وفق ما يلي :

عام	النسبة %
١٩٩٢/٩١	٦,٥
١٩٩٣/٩٢	٦,٠
١٩٩٤/٩٣	٢,٣
١٩٩٦/٩٥	٧,٠
١٩٩٨/٩٧	٤,٠
١٩٩٩/٩٨	١٣,٣

الترتيب. **النتي** : تواضع معدلات تغطية لصادرات للواردات وإن كان قد قفز في السنوات الأخيرة من ٤٣% في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٥٥,٥% في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

٧- من بيانات الجدول رقم (٩) والذي يوضح علاقة الصادرات والواردات بالنتائج المحلى، يتبين على الفور مدى زيادة الواردات عن الصادرات، بمعنى أن متوسط المدفوعات عن الواردات إلى الناتج المحلى الاجمالى تمثل طوال الفترة محل للدراسة ثلاثة اضعاف حصيلة الصادرات إلى الناتج المحلى الاجمالى، بما يدعم تواضع تغطية الصادرات إلى الواردات - كما سبق أن اوضحنا - وهذا وإن شهدت تحسنا في العاملين الأخيرين (٢٠٠٢، ٢٠٠٣) - كما سبقت الإشارة في البند السابق.

(جـ) ميزان الخدمات :

١- من المعلوم أن ميزان الخدمات في مصر وهو أحد الموازين الفرعية في ميزان المدفوعات يشهد بصفة عامة تحقيق فائض، والذي يحدث نوعا من التعويض الجزئى للجزء المزمع في الميزان للتجارى، كما بعد في نفس الوقت أحد المصادر الرئيسية للفقد الأجنبى، حيث يشمل هذا الميزان بنودا هامة مثل النقل (منها رسوم المرور في قناة السويس)، والدخل السياحى، ودخل الاستثمار بالإضافة إلى متحصلات أخرى .

٢- يتضح من الجدول رقم (٤)، أن حصيلة الخدمات

أما فيما يتعلق بالواردات - من بيانات الجدول السابق، فقد شهدت أيضا تذبذبا كبيرا في معدلات تغيرها بنسب تراوحت في حالة التراجع، ما بين لكر نسبة (١٢,٠%) في عام ١٩٩٢/٩١ وبين أقل نسبة تراجع (-٨,٠%) في عام ١٩٩٤/٩٣ طوال فترة الدراسة.

أما في حالة الارتفاع فقد شهد عام ١٩٩٥/٩٤ زيادة في نسبة الواردات بلغت نسبتها ٢٠,٣% مقارنة بأقل نسبة (٠,٦%) في عام ١٩٩٩/٩٨ .

٥- لقد أدى هذا التذبذب الواضح في قيم كل من الصادرات والواردات السلبية إلى أحداث تذبذب ملموس في نسب تغطية الصادرات للواردات (ضعف المقدرة الاستيعابية) والتي تراوحت بين ادنى نسبة للتغطية ٢٦,٢% في عام ١٩٩٩/٩٨ لتتحقق اعلى نسبة لها (٥٥,٤%) في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . ولقد تم هذا على اثر الطفرة البترولية التى شهدتها مصر، حيث حقق الميزان البترولي زيادة قدرها ١٥٥% في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ هذا في الوقت الذى لم ترد فيه قيمة الواردات الا بنسبة ١,٢% لتبلغ ١٤,٨ مليار دولار امريكى .

٦- من خلال الجدول رقم (٢) فإن حجم للتذبذب يوضح مؤشرين هامين : **الأول** : استمرار المعز في الميزان التجارى وإن كان قد انخفض في الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠٠٣/٢٠٠٢) ليترجع من ٩٣٦٣ مليون دولار في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مليوناً إلى ٦٦١٥,٨ مليوناً على



٢- من بيانات الجدول رقم (١٠)، الخالص بتطور صافي التحويلات، يتبين ان التحويلات الخاصة (العاملين المصريين بالخارج) تمثل الشطر الأكبر في هذه التحويلات، إذ استحوذت على نسبة في المتوسط قدرها ٨١,١% في مقابل مساهمة التحويلات الرسمية على نسبة بلغت ١٨,٩% طوال فترة الدراسة .

٣- إلا أنه بالنظر إلى حجم هذه التحويلات يلاحظ أنها قد بدأت في التراجع منذ ١٩٩٥/٩٤ سواء الرسمية منها أو الخاصة، وبدأ يتحزبها نوع من الاستقرار النسبي منذ عام ١٩٩٧/٩٦ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩، إلا أنها علوت الانخفاض الواضح في العام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بما يقارب المليار دولار لتصل إلى ٣,٧ مليار دولار امريكي وقد يرجع التذبذب في هذه التحويلات إلى عوامل خارجية مثل:

- اتجاه الدول للخارجية - وهي اهم الدول التي تعمل بها العملة المصرية - على احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بوجه عام .
- احلال عمالة جنوب شرق آسيا محل العمالة المصرية، نتيجة لقبول الأولى أجوراً ادنى من الاخيرة .

(هـ) حساب المعاملات الرأسمالية :

١- من بيانات الجدول رقم (٤) للخاص بالمعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات المصري عن الفترة (١٩٩٥/٩٤ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) يتبين ان هذا الحساب قد سجل فائضا صافيا خلال السنوات ١٩٩٥/٩٤ - ١٩٩٩/٩٨، ثم بدأ يحقق عجزا مستمرا منذ عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - بلغ نحو ١١٩٩ مليون دولار، ٥٤٢ مليوناً، ٩٦٤ مليوناً، ٢٧٣٤ مليوناً على التوالي .

٢- وفيما يتعلق بصافي الاستثمار المباشر في مصر، فقد ارتفع من ٣٥٨,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٢/٩١ ليهصل إلى ١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠/٩٩، وهذا وإن كان قد عاد للانخفاض الواضح في الأعوام التالية (٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) ليقتصر على ٥٠٩ مليون دولار، ٤٢٨,٢ مليوناً،

استحوذت على الجزء الهام والرئيسي في المتحصلات الجارية، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة حصيلة الخدمات في اجمالي المتحصلات الجارية خلال فترة الدراسة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣) اكثر من النصف (٥١%) تقريباً) في الوقت الذي لم تتجاوز نسبة المدفوعات عن الخدمات إلى المدفوعات الجارية نحو ٢٧,٨% في المتوسط خلال ذات الفترة .

٣- من بيانات الجدول رقم (٦) يتضح ان أهم بنود المتحصلات عن هذه الخدمات خلال الفترة محل العرض هي إيرادات السياحة وإيرادات المرور في قناة السويس، حيث استحوذوا على نصف حصيلة الخدمات تقريباً (٤٨,١%) في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة (٩١ / ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣)، وقد ساهمت كل من الإيرادات السياحية، وإيرادات المرور في قناة السويس في المتوسط، ما نسبته ٢٩,٣% و ١٨,٨% على الترتيب لكل منهما خلال الفترة محل البحث .

٤- وبالنظر إلى الإيرادات السياحية، مفردة، يلاحظ أنها كانت المساهم الأكبر في حصيلة الخدمات حيث استحوذت خلال السنوات الأخيرة (١٩٩٠/٩٩ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) بما يفوق ٣٥% من اجمالي هذه الحصيلة).

٥- ملكت الإيرادات السياحية وإيرادات المرور في قناة السويس حلال العاملين الآخرين من الدراسة، نسبة هامة في حصيلة الخدمات، حيث بلغت مساهمتهما نحو ٥٥,٥%، ٥٧,٨% أي ما يقارب ثلاثة اضعاف هذه الحصيلة.

(د) التحويلات :

١- أما بالنسبة لبند التحويلات من الخارج (يشقيها) للخاص والرسمي، فإنه يعد اهم الأرصدة النقدية من العملات الأجنبية المتدفقة إلى الجهاز المصرفي في مصر، ومن ثم تمثل التحويلات عنصراً فاعلاً في ميزان المدفوعات المصري، حيث أحدثت صافي التحويلات فائضاً طوال فترة الدراسة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) ^(١)

(٥) زادت التحويلات مما بين عامين ٩١ / ١٩٩٢ - ٩٢ / ١٩٩٣ بسبب عوامل ثلاث رئيسية هي :

- أ- مناح الصرف الحر الذي ساد مصر وأعطى الدولار المعول من الخارج سعره الحقيقي (٣,٣٠ قرشاً للدولار أو ما يعقلة .
- ب- لاسار الفائدة المرتفعة نسبياً على البنية المصرية في مقابل الاسعار المنخفضة للفائدة على الدولار الأمريكي .
- ج- الحالة النفسية للسليبي المصريين بالخارج بعد حرب الكويت عام

١٩٩٠ وأثر ذلك على إحتياطهم بمخزولهم في بلادهم مصر .
راجع في ذلك : دكتور / عبد الرحمن يسري لحد، تضخماً اقتصادياً متطرد، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، ص ٣٥٤



٣- مع نهاية العام المالي (٢٠٠٣/٢٠٠٢)، حدث فائض قدره ٥٤٦ مليون دولار - وهذا يعكس إلى حد كبير الاستقرار في مجمل بنود ميزان المدفوعات المصري .

٤- من دراسة بيانات الجدول المرفق، يتضح اختلاف نتائج ميزان المدفوعات أثناء السنوات الست الأولى من عقد التسعينات من القرن الماضي (١٩٩٧/٩٦-١٩٩٢/٩١) عن نتائج الأعوام الخمس التالية (من ١٩٩٨/٩٧ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٠)، حيث اتبع لمصر خلال السنوات الست الأولى، تكوين فائض تراكمي قدر بنحو ١٤,٥ مليار دولار أمريكي، ولقد ساعدت هذه النتيجة على تكوين رصيد من الاحتياطيات - الدولية بلغ نقصاءه خلال العام ١٩٩٧/٩٦ ليصل إلى ١٨,٨ مليار دولار كما يتضح من الجدول رقم (١)، في حين بلغ مجموع العجز في ميزان المدفوعات خلال السنوات الخمس من نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين نحو ٦,٦ مليار دولار أمريكي، وقد واكب هذا العجز، تراجع صافي الاحتياطيات الدولية لمصر ليقصر على ١٤,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

خامساً : تقييم سياسة سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

من خلال ان ميزان المدفوعات هو الوعاء الذي يظهر فيه أثر سياسة سعر الصرف للعملة المحلية تجاه العملات الأجنبية والذي يعتبر بمثابة المحك بين الاقتصاد القومي والاقتصاديات الخارجية، ولذا فإن أي محاولة لتقييم سياسة الصرف للعملة المحلية (الجنيه المصري)، لابد ان تتناول تأثيرات المؤشرات الكلية للاقتصاد القومي بسعر الصرف، والآثار التي يحدثها تحرير سعر الصرف على بنود ميزان المدفوعات وتربيعاته .

ولإيضاح العوامل المؤثرة على سعر الصرف والعوامل التي تأثرت بسعر الصرف، فقد تم اختيار عامي (١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧) قبل أزمة سعر صرف الجنيه المصري، التي تفجرت بنهاية على ١٩٩٨ عام وبداية عام ١٩٩٩، كما تم اختيار عامي (٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) بعد القرارات التي تمت لعلاج أزمة سعر الصرف في مصر. مع ملاحظة انه كان هناك ثبات نسبي في سعر صرف الجنيه المصري ابتداء من ١٩٩٢/٩١ إلى

٢٠٠٦ مليوناً على الترتيب
٣- أما بالنسبة لصافي استثمارات المحفظة في مصر، فقد شهدت تنذباً عالياً حيث بلغ قمته في عام ١٩٩٧/٩٦ ليسجل ١,٥ مليار دولار مقابل ٢,٥ مليون دولار، ٤,١ مليوناً، ٢٥٧,٦ مليوناً في الأعوام السابقة (١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٦/٩٥)

٤- يعكس هذا التنذب والارتفاع المفاجئ في صافي محفظة الأوراق المصرية صافي النشاط الواضح في سوق الأوراق المالية مع بداية تفعيل برنامج الخصخصة وطرح شركات قطاع الأعمال للبيع في البورصة المصرية.

٥- تحول صافي استثمارات المحفظة في مصر، إلى تفككت سلبية خلال العامين التاليين (١٩٩٨/٩٧، ١٩٩٩/٩٨) بلغت ٢٤٨,٠ مليوناً دولار، ١٧٣,٦ مليوناً على الترتيب لكل منهما .

٦- شهدت الأعوام التالية نشاطاً ملموساً في استثمارات محفظة الأوراق المالية (صافي) خلال الأعوام الثلاث التالية (١٩٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩، إلى ٢٠٠١/٢٠٠٢) ليحقق صافي تدفق للدخل بلغ ٤٧٢,٦ مليون دورى ٣٦٠,٥ مليوناً، ٩٩٨,٩ مليوناً على التوالي لكل منهما.

٧- شهد العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ تدفق للخارج قدره ٤٠٥,٢ مليون دولار.

الميزان الكلي :

من بيانات الجدول رقم (٤) يلاحظ ما يلي :

١- سجل ميزان المدفوعات المصري منذ بداية التسعينات في القرن الماضي، فائضاً قدره ٥,١ مليار دولار في عام ١٩٩٢/٩١، وإن كان هذا الفائض قد تراجع تدريجياً ليقصر على ٥٧٠ مليوناً في عام ١٩٩٦/٩٥، وإن كان قد عاودا الارتفاع مرة أخرى في عام ١٩٩٧/٩٦ ليصل إلى ١,٩ مليار عكساً بذلك بعض الظروف الاقتصادية مثل زيادة الإيرادات السياحية، وزيادة العائد على الاستثمارات المالية في الخارج، وتسويات العاملين بالخارج، كما يتبين من الجدول رقم (٤) الخاص بميزان المدفوعات .

٢- في عام ١٩٩٨/٩٧ حقق ميزان المدفوعات الكلي أول عجز في التسعينات من القرن الماضي، بلغ ١٣٥ مليون دولار ليتسع هذا العجز في عام ٢٠٠٠/٩٩ ليبلغ ٣١ مليار دولار ثم عاد للتراجع ليقصر على ٨٧١,٤ مليون دولار، ٤٥٦,٤ مليوناً في العامين التاليين (٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٢).



بالإضافة إلى أن حدة المنافسة الأجنبية خارجياً هي التي قللت من قيمة الصادرات المصرية نظراً لضعف عوامل الجودة والتسليم والتسويق والتكيف ولقد يدعون هذا القول بأن الانخفاض في الأسعار التنبئية للصادرات المصرية بسبب تحرير سعر الصرف للجنيه المصري في عامي ١٩٩١، ١٩٩٤ على الترتيب، وكذا انخفاض معدل التضخم من ٦,٢ % إلى ٣,٨ % خلال العامين (١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧) لم يكونا مجدياً لأحداث تنمية في إجمالي قيمة الصادرات المصرية، بذليل تواضع قيمة الصادرات وعدم تغطيتها لقيمة الواردات خلال هذه السنوات كما يتضح من الجدول رقم (٢).

• **في الحالة الثانية:** (بعد أزمة سعر الصرف) يستدل من الجدول السابق، أن هناك زيادة واضحة في قيمة الصادرات المصرية في العام الأخير (٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) بمبلغ ١,١ مليار دولار عن مثيلتها في العام السابق (رقم ١١)، وأن كانت هذه الزيادة في مصلحتها ترجع إلى زيادة الصادرات البترولية والمنتجات البترولية، مع وجود صادرات أخرى ثمة لصنع ومنتجات محلية، مما يعكس أن سياسة تحرير سعر الصرف في يناير ٢٠٠٢ ويناير ٢٠٠٣ قد أعطت دفعة قوية للتصدير من خلال انخفاض الأسعار النسبية للصادرات المصرية وولك ذلك معدل التضخم المحلي المنخفض (نسبة ٣,٢ %).

أما فيما يتعلق بالواردات وهي إحدى شقي الميزان التجاري، يتضح مما يلي :

- في العامين (١٩٩٧/٩٦-١٩٩٨/٩٧) من بيانات الجدول رقم (١٠)، تبين ارتفاع قيمة الواردات من ١٥٥٦٤,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦ لتبلغ ١٦٨٩٩ مليوناً أي بزيادة قدرها ١٣٣٤,٢ مليوناً .

- في العامين الآخرين (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٣/٢٠٠٢) يستدل من مقارنة قيمة الواردات في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنظيرتها في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - على زيادة متواضعة قدرها ١٨٣,٧ مليوناً دولار أي ما توازي ١٣,٧% من قيمة زيادة الواردات في عام ١٩٩٨/٩٧ عند نظيرتها في عام ١٩٩٧/٩٦، فضلاً عن تراجع قيمة الواردات في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن مثيلتها في عام ١٩٩٨/٩٧ بنحو ٢ مليار دولار امريكي لتقتصر على ١٤٨٢١ مليوناً ونخلص مما سبق إلى :

• **في الحالة الأولى:** يظهر أن هناك زيادة في الواردات السلعية بمعدلات عالية جداً (٨,٦ %) فيما بين العامين،

١٩٩٧/٩٦^(١٧) بالإضافة إلى أن اختيار العاملين الأولين نظراً لأن عام ١٩٩٧/٩٦ سبق بداية الأزمة بعام واحد، ولم تكن به متغيرات عنيفة متما حدث في عام ١٩٩٨/٩٧، والتي كانت السبب في إحداث مصر التقديرة من تراجع احتياطي النقد الأجنبي، وتراجع قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات .

أما بالنسبة للعامين الآخرين (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) فقد شهدا نهاية الأزمة وبيادر الحل لهذه الأزمة - وهي إيجاد سعر توازني لسعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي بصفة أساسية). ولقد تم اختيار هذه الأعوام الأربعة لإظهار عملية التقييم التي سوف يتم إيرادها فيما يلي :

بالنظر إلى الجدول رقم (١١) ولدى لوضع مؤشرات التقييم في العامين السابقين لأزمة سعر الصرف (١٩٩٧/٩٦-١٩٩٨/٩٧) والعامين التاليين للأزمة ذاتها (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٢/٢٠٠٣). ومن المعروف لدينا، أن تحرير أسعار الصرف وخفض معدلات التضخم داخلياً، يعني انخفاض في الأسعار النسبية لسلع الصادرات، وفي ظل هذه الظروف ينتظر أن تزيد متحصلات الصادرات المصرية إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على هذه الصادرات أكبر من الواحد^(١٨) وباختبار هذا الوضع يتضح ما يلي :

- بمقارنة العجز في الميزان التجاري في عام ١٩٩٧/٩٦ بمثولة في عام ١٩٩٨/٩٦، تبين زيادته بمبلغ ١٤٥١,٢ مليون امريكي ليعادل ١١٧٧٠,٦ مليوناً.

- بمقارنة هذا العجز في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنظيره في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ يستدل على تراجعه بمبلغ ٩٠٠,٧ مليون دولار امريكي ليقصر على ٦٦١,٥ مليوناً .

- وبأخذ بنود الميزان التجاري كل على حدة تبين الاتي من بيانات الجدول رقم (١١) :

بالنسبة للصادرات السلعية :

• تراجعت الصادرات السلعية في عام ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ١١٧ مليون دولار عن مثيلتها في عام ١٩٩٧/٩٦ لتقتصر على ٥١٢٨,٤ مليوناً .

- زيادة الصادرات السلعية في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ١٠٨٤,٤ مليون دولار عن نظيرتها في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتستحوذ على ٨٢٠,٥ مليوناً.

• **في الحالة الأولى:** (قبل أزمة سعر الصرف) يتضح أمامنا أن مرونة عرض الصادرات المصرية كانت ضئيلة،



لتصل إلى ٥٧١٣,٧ مليوناً، وكلا المعجز في المتحصلات الجارية، وللزيادة في المدفوعات الجارية لهما أثراً سلبياً على ميزان الخدمات وبالتالي الميزان الجارى وذلك بإحداث التراجع الواضح^(*) هذا على الرغم من زيادة حجم التحويلات الخاصة والرسومية في هذا العام عن سابقه (١٩٩٧/٩٦) بنحو ٥,٥ مليار دولار، حيث ان هذه الزيادة لم تعادل الا ثلث المعجز في الميزان الجارى (١٥٠١,١ مليون دولار امريكى)، وبالتالي فإن المعجز لا بد ان يقابل بتدفقات راسمالية طويلة الاجل او قصيرة الاجل من الخارج في شكل استثمارات او قروض اجنبية، وهذا ما حدث في العاملين محل الدراسة (٢٠٤٠,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦، ٢٣٨٦,٩ مليوناً في عام ١٩٩٨/٩٧ أى بزيادة قدرها ١٣٤٦,٢ مليوناً فيما بين العاملين)، مما يوضح انه كل هناك داع لزيادة الاستثمارات الاجنبية، فضلاً عن الاستثمارات المحلية والتي زادت فيما بين هذين العاملين بنحو ٣٢,٨% لتصل إلى ٦٢ مليار جنيه مصرى كما يتبين من الجدول رقم (١) ومن هنا نستنتج ان التراجع في الميزان الجارى وحدث عجز فيه بنهاية عام ١٩٩٨ بنحو ٢,٤ مليار دولار امريكى^(**) كان أحد الاسباب الرئيسية لاشتغال أزمة سعر الصرف للجنيه المصرى وفي آخر المطاف كان لابد من التفيض الواضح في سعر صرف الجنيه المصرى مع بدائى عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على الترتيب كما اسفلت الدراسة .

- أما بالنسبة للميزان الجارى فيما بين عامى (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣)، يستدل من الجدول رقم (١١) ان هناك فائضاً قدره ١,٣ مليار في عامى ٢٠٠٢/٢٠٠١ عن نظيره في عام ٢٠٠٣/٢٠٠١ ليصل إلى ١٨٣٨,١ مليون دولار امريكى وهذا الفائض، بلغ ما يزيد عن ثلاثة أضعاف مثيله (٣٠,٦ %) في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ البالغ ٦١٤,٢ مليوناً وهذا يثبت ان سياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصرى الاخيرة قد

وبذا يتضح ان تحرير سعر الصرف وتوالى تخفيضه سبباً خلال فترة التسعينات من القرن الماضى، مع حدوث انخفاض في معدل التضخم المحلى (ارتفاع الاسعار النسبية للمسلع المستوردة)، لم يكونا في هذه الحالة لهما الاثر الفاعل في الحد من نمو الواردات السلعية^(*) - ولكن هناك عوامل اخرى.

• **في الجالة الثانية:** عن العاملين (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣) يلاحظ ان هناك زيادة في قيمة الواردات ولكن بنسبة متواضعة قدرت بـ ١,٢٥ % لتصل إلى ١٤٨٢١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وإذا قورنت هذه النسبة بمثيلتها (٨,٦%) فيما بين عامى ١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧ يتبين انها ضئيلة جداً بما يعنى ان ارتفاع الاسعار النسبية للمسلع المستوردة نتيجة توالى انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى فيما بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٣ وفق الجدول رقم (٨) يصبح سعر تونزياً (يعكس الطلب والعرض على الصرف الاجنبى)، وكذا الحد من استيراد السلع الاستهلاكية بالإضافة الى السلع الكمالية والترفيه . فضلاً عن معدلات التضخم المعقولة خلال هذين العاملين (٢,٧%، ٤,٥% على الترتيب) كل هذا قلل من زيادة قيمة الواردات بصفة عامة.

- أما بالنسبة للميزان الجارى، فإن في العاملين (١٩٩٦/١٩٩٧ - ١٩٩٨/٩٧) قبل أزمة سعر الصرف، يتبين من الجدول رقم (١١) ان هناك تراجعاً وعجزاً واضحاً قدر بنحو ٢,٤ مليار دولار - وضطورة هذا المعجز في الميزان الجارى، في انه يعكس عجز الاقتصاد القومى عن سداد قيمة احتياجاته الجارية من السلع المادية والخدمات التي يستوردها من العالم الخارجى في المدى القصير والمدى الطويل، وقد ينتج هذا من قصور النشاط التصديري، سواء السلمي او الخدمي^(٨) - وقد عكس هذا المعجز في الميزان الجارى، المعجز في ميزان الخدمات من خلال جانب المتحصلات الجارية بنحو ٧٨٥,٥ مليون دولار امريكى في عام ١٩٩٨/٩٧ لتقتصر على ١٠٤٥٥,٤ مليوناً، فضلاً عن زيادة قيمة المدفوعات الجارية بما يساوى ٧١٥,٦ مليوناً دولار

(*) لعب انخفاض اسعار الواردات السلعية من دول جنوب شرق اسيا نظراً للاهتزاز الذى حدث في سوقها في عام ١٩٩٧ - أثرها ما في زيادة الطلب الخارجى على يرد هذه الدول وبالتالي طلب على العملات الاجنبية .

(*) المعجز في المتحصلات الجارية ٧٨٥,٥ مليوناً دولار (١١٢٤٠,٩ - ١٠٤٥٥,٤)، للزيادة في المدفوعات الجارية ٧١٥,٦ مليون دولار (٥٧١٣,٧ - ٥٠٤٨,١)، المعجز في ميزان المدفوعات ١٥٠١,١ مليون دولار .

(**) بلغ قصور في الموارد النقدية الاجنبية ما قيمته ٥,١ مليار دولار امريكى في عام ١٩٩٧/٩٨، وهذا يتبين ان الميزان الجارى ساهم بما يقرب النصف في عجز هذه المولد (٢,٤ مليار دولار تقريباً).



الاتجاه الأول: ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري لقبول الاستثمار بما يعكس استقرار المناخ الاستثماري في مصر ويدعم هذا زياده التفتتات الرسمية للدخل.

الاتجاه الثاني: اتجاه البنوك التجارية إلى سحب أصولها في الخارج^(٢)، توفير للنقد الأجنبي لأغراض تمويلية يعكس زيادة حاجة البنوك التجارية المحلية إلى النقد الأجنبي لبدائية أزمة صرف الجنيه المصري أمام الدولار خلال عام ١٩٩٨.

- أما بالنسبة للمعاملات الرسمية والمالية في عامي (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) من بيانات الجدولين رقمي (٤) و (١١) فقد اوضحت هذه المعاملات خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ زيادة في صافي التفتتات إلى الخارج لتسجل ٢,٧ مليار دولار مقابل مليار في السنة المالية السابقة (٢٠٠١ / ٢٠٠٢)، وقد جاء هذا نتيجة لعدة عوامل من أهمها زيادة صافي تدفق الأصول والخصوم الأخرى للخارج والتي تتمثل في التغير في كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك والأصول الأجنبية غير الاحتياطية للبنك المركزي .

كما حقق الاستثمار الأجنبي بنوعية (المباشر والحافظة) صافي تدفق للدخل قدره ٢٩٥,٤ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ [٧٠٠,٦ مليون دولار استثمار مباشر ٤٥٥,٢ مليون دولار استثمار لمحفظة الأوراق المالية ٢٩٥,٤ مليون دولار] مقابل ١٤٢٧,١ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة (٢٨٨,٢ مليون دولار استثمارات + ٩٩٨,٩ مليون دولار لمحفظة الأوراق المالية = ١٤٢٧,١ مليون دولار) .

ويوضح هذا الوضع أمرين :

الأول: زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من خلال بيع حصص أغلبية في بعض الشركات المحلية لمستثمرين أجانب بلغت ٤٣٩,٧ مليون دولار بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية والتي بلغت ٤٥٥,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقابل صافي تدفق للدخل ٩٩٨,٩ مليون دولار للخارج في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

الثاني: تحسن الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بمقدار ٥٢٥,٤ مليون دولار أمريكي مقابل تراجع ٢٨٤,٤ مليوناً في العام السابق.

* راجع في ذلك :

البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ١٩٩٨/٩٧، ص ٦١-٦٢.

أعطت الفرصة لتمكين الاقتصاد القومي من سد احتياجاته من السلع والخدمات ويدعم هذا القرض، زيادة قيمة الصادرات في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بما يقرب من ١,١ مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى زيادة المتحصلات من الخدمات الجارية في هذا العام (الإيرادات السياحية - إيرادات المرور في قناة السويس) بما يزيد عن ٠,٨ مليار دولار، وكذا تراجع المدفوعات (النقل - دخل الاستثمار - المدفوعات الحكومية) بنحو ١٨٨ مليون دولار .

- وبالحاصل جمع صافي المتحصلات الجارية وصافي المدفوعات الجارية يتبين حجم التراجع في ميزان الخدمات وهو مشتق من الميزان الجاري (٨٢٣,٣ مليون دولار + ١٨٨ مليون دولار = ١٠١١,٣ مليوناً تمثل الزيادة في ميزان الخدمات مع حدوث تراجع في قيمة التحويلات (الرسمية الخاصة) والتي يرجع التراجع فيها إلى تناقص حجم التحويلات الرسمية (في شكل منح وهدايا) في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٢ بنحو ٦٤٣,١ مليون دولار عن مثيلها في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ لتصل إلى ٣٦٩,٣ مليون ولكن زيادة قيمة الصادرات السلعية وزيادة قيمة المتحصلات الجارية قد ساعدت في أهداف دفعة قوية للميزان الجاري، وميزان الخدمات في نهاية العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ليصل الفائض فيها إلى ١,٣ مليار دولار - ١,٠ مليار عن مثيلها على الترتيب في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مما خفف من حدة تراجع التحويلات السابق الإشارة إليها .

- أما فيما يتعلق بالمعاملات الرسمية المالية: في عامي ١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧، فقد انطوت هذه المعاملات خلال السنة المالية ١٩٩٨/٩٧ كما يتبين من الجدولين رقمي (٤)، (١١)، زيادة في صافي التفتتات للدخل لتسجل ٣,٤ مليار دولار مقابل ٢,٠ مليار خلال السنة المالية السابقة، ويرجع هذا للانخفاض من الخارج وارتفاع المستخدم من القروض، وتدفق صافي للدخل من الأصول غير الاحتياطية والخصوم الأجنبية للبنوك التجارية المحلية والبنك المركزي قدره ٢,٠ مليار دولار أمريكي، والتي ترجع إلى سحب البنوك التجارية المحلية من أصولها الأجنبية لدى المراسلين في الخارج لاستخدامها في توفير التمويل من النقد الأجنبي بدلاً من التجنيها إلى الاقتراض من الخارج . بتكلفة أكبر.

وقد تعكس هذه الحالة اتجاهين :



غير الحادية في الاسواق العالمية حيث أثرت بشكل كبير على انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد المصري عن المتوقع له، مما يكشف في النهاية عن مدى حساسية هذا الاقتصاد بالتغيرات العالمية، ولقد تمثلت هذه التغيرات في انهيار اسواق للامال والمعاملات لدى دول جنوب شرق اسيا في عام ١٩٩٧، والتي أدت الى زيادة الواردات بشكل ملحوظ من اسواق تلك البلدان نتيجة انخفاض اسعارها بشكل ملحوظ، وكذلك الركود الاقتصادي في الاسواق العالمية والتي ساهمت في انخفاض اسعار البترول والذي يمثل النسبة الكبرى في صادرات مصر الى الخارج^(١).

- ولهما يتطرق بالميزان الكلى، كما يتبين من الجدول السابق، بالنسبة لمعاملي ٢٠٠٢/٢٠٠١ _ ٢٠٠٣/٢٠٠٢، فان نتائج ميزان المدفوعات للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ تشير الى استمرار تحسين اداء ميزان المعاملات الجارية لتحقيق فائض متوسط ١٨٨٣ مليون دولار مقابل ٦١٤٠٢ مليوناً خلال السنة المالية السابقة، ويؤدى ذلك أساساً الى تحسين أداء كل من الميزان التجارى والميزان الخدمي، إذ تراجع عجز الميزان للتجارى بنحو ٩٠٠٧ مليون دولار ليقتصر على ٦٠٦ مليار دولار انعكاساً لزيادة الصادرات البترولية وغير البترولية، كما ارتفع فائض ميزان الخدمات بنحو ١٠٠ مليار دولار أى بمعدل ٢٩,١% فى حين تراجع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ١٥,١% ليبلغ ٣,٦ مليار دولار.

وبناء على ما تقدم أسفرت المعاملات مع العالم الخارجى خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن فائض كلى في ميزان المدفوعات بلغ ٥٤٦٠٠ مليون دولار مقابل عجز كلى بلغ ٤٥٦,٤ مليوناً، وهو ما انعكس إيجابياً على الأصول الاحتياطية بالبنك الأجنبى لدى البنك المركزى.

النتائج :

١. تراجع المعجز في الميزان الجارى من ٢,٥ مليار دولار أمريكى في عام ١٩٩٨/٩٧ وهو بداية أزمة سعر الصرف في مصر، أدى إلى حدوث فائض قدره ١,٩ ملياراً في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. مما يدعو إلى فعالية سياسة الصرف في سوق النقد الأجنبى خلال العامين الأخيرين من سنوات الدراسة. وإن كان هذا الأمر يشوبه

- فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ٤٩٣,٤ اصول لدى البنوك + ٣٢ اصول غير احتياطية للبنك المركزى = ٥٢٥,٤ مليون دولار امريكى).
 - فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ٢٢٧,٤ اصول لدى البنوك + ٢١ اصول غير احتياطية للبنك المركزى = ٢٤٨,٤ مليون دولار امريكى).
- ويعكس ما سبق اتجاهين :

الأول: الحاجة للاستثمار الأجنبى بناء على متطلبات الخصخصة فى الاقتصاد المصرى، بغرض التطوير واعطاء دور بارز للقطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى عجز حجم الاستثمار القومى عن مواكبة حاجة الاستثمار للمحلى نظراً لثباته بالنسبة للناجح المحلى عند مبلغ ٦٨,٠٠ مليار جنيه مصرى . خلال العامين محل المقارنة (٢٠٠١ / ٢٠٠٢ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) كما يظهر من الجدول رقم (١) .

الثاني: زيادة الموارد النقدية طرف البنوك التجارية والبنك المركزى خلال العام المالى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣، تعكس إمكانية كلا منهما شراء اصول احتياطية وغير احتياطية بالخارج، أى ان هناك لديهم موارد نقدية اجنبية يمكن لهما استخدامها في شراء هذه الاصول .

وبدعم هذا مدى فاعلية سياسة سعر صرف الجنيه المصرى فى جذب منخربات المصريين بالدولار الأمريكى واعادة للثقة فى البنوك بدلاً من شركات الصرافة .

- اما بالنسبة للميزان الكلى كما يتضح من الجدول رقم (١١) فى عامى ١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧ فإنه نتيجة للمعجز للتجارى الحادث فى عامى المقارنة وكذا تراجع قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات، فضلاً عن تراجع الميزان الجارى وميزان الخدمات، ولم يكن هناك سوى بند التحويلات الذى حقق فائضاً قدره ٠,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨/٩٧، وكذا زيادة صافى المعاملات الرسمية والمالية بنحو ١,٣ مليار عن نفس العام .

وعليه فإن الميزان الكلى رغم انه قد حقق فائضاً قدره ١,٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٧/٩٦، الا ان ووق ما تم ايضاحه انفا .. فقد أحدث هذا الميزان عجزاً قدره ١,٨ ملياراً فى العام التالى (١٩٩٨/٩٧) .

وترجع الاسباب فى هذا العجز الكلى الى كل المتغيرات المتعلقة بالميزان التجارى، والميزان الجارى، وميزان الخدمات، وحساب المعاملات الرسمية والمالية والتي يمكن ارجاعها بصورة أكثر وضوحاً الى العديد من المتغيرات

(*) انظر فى ذلك : البنك الاعلى المصرى، للنشرة الاقتصادية، العدد (٣)، المجلد (٥٢)، ١٩٩١، ص ٤١ .



وتراجع قيمة للواردات خلال الفترة التالية لأزمة سعر الصرف في مصر ابتداء من عام ١٩٩٨/٩٩ وحتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، بما يعني أن هذه الزيادة في قيمة الصادرات وتنقص قيمة الواردات هي التي أحدثت التراجع في العجز التجاري وذلك على النحو التالي:

المسببات	الصادرات (١)	نسبة % الصادرات إلى الواردات (٢)	الواردات (٣)	نسبة % العجز إلى الواردات (٤)	العجز التجاري (٥) ١-٣	نسبة العجز في العجز (٦)
١٩٩٩/٩٨	٥٤٤٥,٠	٢٣,٠	١٦٩٦٩,٠	٨٣,٨	١٢٥٢٤,٠-	-
٢٠٠٠/٩٩	٦٣٨٧,٧	١٧٩,٦	١٧٨٦٠	٦٤,٢	١١٤٧٢,٣-	٩١,٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٠٧٨,٢	١٣٢,٤	١٦٤٤١,٣	٥٦,٩	٩٣٦٣,١-	٧٤,٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧١٢٠,٨	١٠٥,٦	١٤٦٣٧,٣	٥١,٣	٧٥١٦,٥-	٦٠,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٢٠٥,٢	٨٠,٦	١٤٨٢١,٠	٤٤,٦٠	٦٦١٥,٨-	٥٢,٨

الميزان البيرولي في عامي ١٩٩٨/٩٩، ١٩٩٩/٩٨، والذي أحدث عجزاً في النهاية في الميزان الجارى.

٦. من خلال تقييم سياسات تحرير سعر صرف الجنية المصري، أوضح أن الصادرات الخدمية تعد أهم مصادر النقد الأجنبي في ميزان المدفوعات المصري، ومن ثم كان القلق في هذا الميزان الخدمي، هو المصدر الرئيسي لتعويض العجز في الميزان التجاري وتبين هذا من خلال الدراسة إذ أن نسبة حصة الخدمات إلى عجز الميزان التجاري قد (زادت من ٨٨,٨% في عام ١٩٩٨/٩٧ لتصل إلى ١٥٧,٨% في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣) وفق الجدول رقم (١١) ما يدعم ضرورة الانتباه إلى مواجهة أى مشكلات تواجه أو تقابل بنود المتحصلات الجارية في الميزان الخدمي (الإيرادات السياحية - إيرادات المرور في قناة السويس).

٧. إن الإيرادات السياحية لا تزال غير متقبلة مع إمكانات مصر السياحية من جميع النواحي (السياحة الدينية - السياحة الثقافية - سياحة المؤتمرات - سياحة الألعاب البحرية - سياحة صيد الأسماك - سياحة السفارى .. الخ) كما أن الأحداث الدولية والمحطة، تؤثر على تراجع أعداد السياحين وبالتالي انخفاض الإيرادات السياحية، ويدعم هذا ما نتج عن حادث الأكرس عام ١٩٩٧، وأحدثت سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، من تراجع للإيرادات السياحية بما يعادل ٠,٧ مليار دولار، ٠,٩ ملياراً في عامين ١٩٩٨/٩٧، ٢٠٠١/٢٠٠٢ على الترتيب.

الحذر ما لم يساهده علاج هيكلي للاقتصاد القومي ككل. ٢. تراجع العجز في الميزان التجاري خلال الفترة بصورة تدريجية خلال السنوات الأخيرة من الدراسة ابتداء من العام المالي لأزمة سعر الصرف (١٩٩٩/٩٨) والسنوات التالية، وليواكب في نفس الوقت زيادة قيمة الصادرات

وهذه النتيجة توحى بأن تراجع العجز في الميزان يمثل دعماً للجنية المصري، إن لم يكن المصدر الأساسي لدعمه، ويمثل هذا في أن انخفاض الأسعار النسبية لسلع الصادرات المصرية قد أتاح الفرصة لزيادة متحصلات الصادرات المصرية، بما يعني أن مرونة الطلب الأجنبي على هذه الصادرات أكبر من الواحد، فضلاً عن أن زيادة الأسعار النسبية للسلع المستوردة من منطلق ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنية المصري، حدا بتراجع الواردات، كما أوضحنا في البيان المذكور آنفاً. ٣. أن من أحد أسباب تزايد العجز في الميزان التجاري، هو توالى استيراد السلع الاستثمارية من أجل تدعيم القطاع الصناعي، وهذه السلع تتميز بأنها غالية السعر ومن ثم تمثل ضغطاً على الصناعات الأجنبية.

٤. إن الاحتياطات النقدية لها دوراً رئيسياً في تغطية الواردات من السلع الاستراتيجية للاقتصاد المصري مثل السكر والزيوت والحديد، ومن ثم فإن التراجع في ميزان المدفوعات قد أدى في السنوات الأخيرة إلى تذبذب الاحتياطات النقدية الدولية، وأن كانت قد زلت تغطيتها من ١٠,٢ اشهرًا في ٢٠٠٠/٩٩ إلى ١٢ شهراً في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٥. هناك دور فاعل للصادرات البيرولية خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣)، حيث أن تراجع وحنوث خلل في ميزان المدفوعات البيرولي يؤثر بصورة واضحة في تراجع الصادرات السلعية وبالتالي سبب عجزاً في الميزان التجاري، أضحت هذا من تراجع

* نتائج نسبة العجز في الميزان التجاري لعام (٢٠٠٠ / ٢٠٠١ + ١٩٩٩ / ٢٠٠٠) × ١٠٠ = ١١٤٧٢,٣ + ١٢٥٢٤,٠ - ١٠٠ × ٩١,٦ %

تتميتها، كما أنه يفترض نظريا أن يحدث خفض سعر العملة المحلية ارتفاعا في الأسعار النسبية للواردات من الخارج ومن ثم يلزم الأحكام أو التقليل من الواردات .

وعليه فإن هناك ضرورة لعلاج العجز في الميزان التجاري، ومن ثم فإن هذا العلاج إذا نجح، فله سوف يحدث أثرا فاعلا في إيجاد فائض بالميزان الجاري، والذي هو أهم لمؤشرين للفرعية في ميزان المدفوعات، وفيما يلي التوصيات التي سوف يتم اقتراحها لإيجاد حلول تدعم سياسات وسوق الصرف الأجنبي، ومن ثم أحدث توازن في ميزان المدفوعات:-

١. ضرورة إعادة النظر في هياكل الحركة الذي قرره البنك المركزي بـ ٣% سعروا وهبوطا، حتى لا يتم اللجوء إلى الاحتياطات الدولية إلا في حالات الضرورة القصوى، مع الالتزام بإعادة النظر في هذا الهاش كل فترة بما يتناسب والتطورات المحلية والدولية، حتى لا يكون هناك مجال للمضاربات على أسعار العملات وما يستتبعها من تواجد أسعار غير مبررة في سوق الصرف للسلع الأجنبية .

٢. إيجاد آلية أخرى تستهدف إعادة النظر في ربط الجنية المصري بسلة من العملات الأجنبية القوية، بالإضافة إلى الدولار الأمريكي مثل اليورو وآين الياباني ولفرنك السويسري مع مراعاة الوزن النسبي للشركاء المقيمين (الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبي - اليابان - صندوق النقد الدولي) .

٣. ضرورة إعادة النظر في التعامل مع الاحتياطات النقدية لمصر، من حيث التوظيف والتوزيع الجغرافي وهذه الجزئية ترتبط إلى حد كبير بما ذكر في البند السابق، وذلك درءا للمخاطر الناتجة عن توظيف هذه الاحتياطات في منطقة معينة بذاتها .

٤. قيام السلطات النقدية بدورها الفاعل في ضبط إيقاع سوق الصرف الأجنبي، ومتابعة المتغيرات والعوامل المؤثرة في هذا السوق مثل أداء شركات الصرافة، إدارة الاحتياطات النقدية، متابعة للعوامل المؤثرة على أحدث التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي (الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والتحويلات الداخلة والخارجة وتحركات رؤوس الأموال).

٥. من أجل دعم الاستقرار الاقتصادي لمصر، يستلزم الأمر فرض قيود على حركة الأموال الواردة إليها باعتبارها من الأسواق الناشئة، وذلك بهدف ضبط عملية خروج ودخول النقد الأجنبي المتولد عن عمليات الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب، وتحويل العوائد أو مقابل بيع أصول محلية مملوكة لأجانب، إذ يستدعي الأمر التعامل مع هذه البنود حسبما تتعامل دول أخرى، مثلما قامت به ماليزيا

٨. إن تقاسم الإدارة النقدية والبنك المركزي ووزارة الاقتصاد في إيجاد حل جذري لمشكلة سعر الصرف للجنية المصري وبطريقة سريعة، قد أدى إلى خلق تداعيات أضرت بالاقتصاد القومي^(٦) حيث كان لابد من التوصل إلى سعر توازني لسعر صرف العملة الوطنية (الجنية المصري) يعكس ظروف الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي، مثلما حدث في يناير ٢٠٠٣ وتخفيض سعر صرف الجنية بما يساوي ٦١٢ قرشا/مقابل (١) دولار أمريكي .

٩. أظهر التقييم أن القرارات التي اتخذت في بداية عام ٢٠٠٣ بشأن تحرير وتصحیح سعر صرف الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي، كانت إلى حد كبير تنسج بالكفاءة وتعاملت مع سعر النقد الأجنبي بجديّة وهذا ما أظهرته معظم نتائج ميزان المدفوعات في أعقاب هذا التحرير الذي بدأ فعلا مع بداية عام ٢٠٠٢، وبدعم هذا أنه في ضوء تطورات سوق الصرف الأجنبي، فقد بلغ المتوسط المرجح سعر الدولار وفقا لبيانات الغرفة المركزية لإحصاءات النقد الأجنبي بالبنك المركزي ٦٠٣,٢٣ قرشا للدولار الأمريكي تحويلا/شراء في نهاية يونيو ٢٠٠٣ مقابل ٤٦٢,٦٥ قرشا للدولار/ في نهاية يونيو ٢٠٠٢، أي بمعدل انخفاض ٢٣,٣% في قيمة الجنية المصري، وهو بذلك يعكس قوى العرض والطلب بصورة ملموسة وحقيقية^(٧).

التوصيات :

بداية قبل الدخول في توضيح ماهية التوصيات المتولدة عن النتائج السابقة، فإله بصفة عامة، يجب التنويه إلى أن اتساع عجز ميزان المعاملات الجارية وتراجع احتياطات النقد الأجنبي، خلال الأعوام الأولى من القرن الحالي، يطرح بشدة ضرورة مواجهة العجز في الميزان التجاري باعتبار أن وضع العجز في هذا الميزان ما يزال هو المشكلة الرئيسية المؤثرة والفاقعة في ضبط سعر صرف العملة المحلية، لارتباطه بالصادرات والواردات السلعية، إذ أن هناك حساسية شديدة لنجاح أو فشل سعر الصرف من خلال أن خفض سعر الصرف يفترض نظريا، أن يحدث انخفاضا في الأسعار النسبية للصادرات ومن ثم أحدث زيادة في

(٦) مثل المضاربة على أسعار العملات الأجنبية، وبالتالي تراجع دور البنوك المحلية والبنك المركزي في إدارة دفة سوق الصرف الأجنبي ما دفع إلى إحداث موجة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وفتح المجال لزيادة الموجات التضخمية .



- الصوفت) بدعنه في ذلك خبرته الطويلة والمتخصصة من خلال انتشاره في أنحاء البلاد بشبكة مصرفية يقدّر عدد وحداتها بما يقارب ٢٥٠٠ وحدة مصرفية.

١١. يضاف إلى البلد السابق دراسة إدخال كافة المنتجات من العملات الأجنبية بما فيها الإيرادات السيادية والمتمثلة بصيغة أساسية، في عوائد المرور في قناة السويس وعوائد البترول عبر قنوات الجهاز المصرفي، وذلك للعمل على عدم تجزئة حصة النقد الأجنبي، وما ينتج عنه بالتالي من عدم تحديد دقيق لعرض النقد الأجنبي، ولفتحا لطريق أمام البنك المركزي لشراء احتياجاته من النقد الأجنبي من سوق الصرف الأجنبي .

١٢. تنمية المعلومات عن الأسواق الخارجية وإثارة هذه المعلومات بتكلفة ميسرة للمتجدين والمنظمين والمستوردين والمصدرين، ولمن يعملون بالتجارة الخارجية عموماً، إذ أن المعلومات أصبحت "الدم الجديد" للتجارة الخارجية، حيث أن من يمتلك المعلومات يمتلك ميزة نسبية " شأنها في ذلك السلع المادية والغير مادية (الخدمات)،^(٢٠) وذلك كله في ظل تواجد الكمبيوتر . وأنظمة الصوفت، والتجارة الإلكترونية، والنقود البلاستيكية، وهذه كلها تتطلب ثورة معلوماتية، وخاصة أننا مقبلون على مرحلة حاسمة وهي التعامل مع اتفاقية الجهات (المنظمة العالمية للتجارة - متعددة الأطراف) والتي سيتم التعامل وفق مبادئها في أول يناير ٢٠٠٥.

١٣- من أجل تدعيم جهود السياسة النقدية في استقرار سعر صرف العملة المحلية (الجنيه المصري) مقابل العملات الأجنبية، فإن السياسة الاقتصادية يصبح لها دوراً هاماً في زيادة فعالية برامج الخصخصة وتطوير سوق رأس المال بصورة أكثر إيجابية، وتبني سياسات تصديرية هادفة إلى تنويع ورفع جودة المنتج المصري بفرض زيادة حجم الصادرات وفتح ملاحق جديدة للتصدير، وبخاصة في الفترة الإريقية، ومع تنفيذ هذه السياسات فإن المردود الاقتصادي هو تقوية العملة المحلية وتنظيم موارد النقد الأجنبي، مما يدعم في النهاية القدرة الاستيعابية للدولة وإحداث فائض في ميزان المدفوعات.

بصفة خاصة -على إثر أزمة انهيار أسواق الصرف والمال في دول جنوب شرق آسيا، وهي من الدول التي أصابها هذه الأزمة -فرض هذه القيود التي استطاعت من خلالها إعادة الاستقرار الاقتصادي إليها.

٦. الاتجاه الصارم نحو إلزام جميع المؤسسات وقطاعات الأعمال المختصة والتي تخضع للقوانين المصرية - للتعامل بالجنيه المصري من منطلق أن العملة الوطنية ليست أحد مظاهر السيادة الوطنية فقط، بل لأن تلك الممارسات، تحدث نوعاً من عدم الثقة في العملة الوطنية، وبالتالي تخلف طلباً غير قانونياً أو مبرراً على العملات الأجنبية .

٧. تأمين موارد مستقرة للنقد الأجنبي، من خلال زيادة حجم الصادرات السلعية الأخرى غير البترولية وتبنيها أي لحدوث مرونة في الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى تدعيم المنتج المحلي بغرض زيادة الإيرادات السياحية، وكذا محاولة تسيق مجرى أو غاطس قناة السويس من أجل زيادة أعداد الناقلات المملوكة وبالتالي زيادة عوائد المرور في قناة السويس .

٨. من أجل زيادة حجم قيمة التحويلات الخاصة (العاملين المصريين بالخارج) لأجل من البحث عن أسواق بديلة لتصدير قوة العمل المصرية، وهذا يستلزم تضامناً جهود وزارات الخارجية والقوى العاملة والهجرة والبنك المركزي، ووزارة التخطيط، وهذا لضرورة دره تقلبات هذا المتغير الفاعل في متعصلات ميزان العمليات الجارية.

٩. من منطلق أن الانخراط المحلي له دور هام، في أن زيادة معدلاته تؤدي إلى عدم الاتجاه إلى الاقتراض الخارجي بعرض تمويل الفجوة الإحارية، فلابد من توليد سياسة نقدية وثمائية هدفها تشجيع الانخراط المحلي والاستثمار المحلي من خلال إيجاد آلية متوازنة بين العائد المدفوع (عن الانخراط) والعائد المتحصل (عن الاستثمارات) .

١٠. أن اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة من قضاية التشريعية والتنظيمية سواء عن طريق البنك المركزي المصري، أو صالحي السياسة النقدية، وبصفة عامة إذا ما كانت سريعة ودقيقة، فإنها تتيح للجهاز المصرفي أن يؤدي دوره في سوق الصرف الأجنبي سواء بفتح الاعتمادات المستندية، وبيع وشراء النقد الأجنبي وكل عمليات الصرف الأجنبي (التحويلات - الشيكات السياحية - بطاقات الائتمان

الجدول رقم (١)

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية (٩١ / ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣)

السنوات	٩١ / ١٩٩٢	٩٢ / ٩٣	٩٣ / ٩٤	٩٤ / ٩٥	٩٥ / ٩٦	٩٦ / ٩٧	٩٧ / ٩٨	٩٨ / ٩٩	٩٩ / ٢٠٠٠	٢٠٠٠ / ٢٠٠١	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣
البيان												
الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	١٣١,١	١٣٤,١	١٣٩,٦	١٤٦,١	١٣٥,٤	٢٣٩,٥	٢٥٣,١	٢٦٨,٤	٢٦٦,٤	٣٢٦,٦	٣٢٦,٦	٣٧٤,٥
معدل نمو الناتج المحلي %	—	١٠٠	٤٠	٤,٦	٥٠	٥,٣	٥,٧	٦٠	٥,٩	٣,٤	٣,٢	٣,٢
معدل التضخم %	٢١,٠	١١,١	٩,٠	٩,٣	٧,٣	٦,٢	٣,٨	٣,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٧	٤,٥
الادخار المحلي (مليار جنيه)	١٤٠	٢٧,٩	٤١,٨	٤٠,٥	٣٨,٣	٥١,٨	٤٨٠	٥٣٠	٥٦٠	٥٩٠	٦٧٠	٧٤٠
معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج القومي %	—	٢٠,٧	٢٩,٩	٢٧,٧	٢٨,٢	٢١,٦	١٩,٠	١٩,٧	١٧,٧	١٧,٥	١٨,٤	١٩,٧
قيمة الاستثمار المحلي (مليار جنيه)	٢٥,١	٣١,٦	٢٩,٠	٣٣,١	٣٦,٨	٤٥,٢	٦٢٠	٦٧٠	٦٧٠	٦٦٠	٦٨٠	٦٨٠
معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي %	—	٢٣,٥	٢٠,٧	٢٢,٦	٢٧,٢	١٨,٩	٢٤,٥	٢٥,٠	٢١,٢	١٩,٦	١٨,٧	١٨,٢
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	٨,١	١١,٧	١٣,٧	١٦٠	١٦,٧	١٨,٨	١٨,٦	١٨,٤	١٥,١	١٤,٢	١٤,١	١٤,٨
الدين الخارجي (مليار دولار)	٣١,١	٣٠,٨	٣٠,٩	٣٣,٠	٣١,٠	٢٨,٨	٢٨,١	٢٩,٨	٢٧,٨	٢٦,٦	٢٨,٧	٢٨,٧
عجز الموازنة (مليار جنيه)	٦,٢	٥,٥	٣,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٨	٢,٦	٤,٢	٨٠	٩,٦	١٠٠

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

تطور مكونات الميزان التجاري خلال الفترة (٩١ / ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) بالمليون دولار أمريكي

السنوات	قيمة الصادرات	معدل النمو السنوي %	قيمة الواردات	معدل النمو السنوي %	نسبة تغطية الصادرات للواردات %	الميزان التجاري الفائض (العجز)
٩١/٩٠	٣٨٨٦,٨	—	١١٤٢٤,٥	—	٣٤,٠	٧٥٣٧,٧ -
٩٢/٩١	٣٦٣٦,٤	٦,٥ -	١٠٠٣٩,٥	١٢,١ -	٣٦,٢	٦٤٠٣,١ -
٩٣/٩٢	٣٤١٦,٧	٦,٠ -	١٠٧٢٨,٢	٦,٧	٣١,٨	٧٣١١,٥ -
٩٤/٩٣	٣٣٣٧,٣	٢,٣ -	١٠٦٤٧,١	٠,٨ -	٣١,٣	٧٣٠٩,٨ -
٩٥/٩٤	٤٩٥٧,٥	٤٨,٥	١٢٨١٠,٥	٢٠,٣	٣٨,٧	٧٨٥٣,٥ -
٩٦/٩٥	٤٦٠٨,٥	٧,٠ -	١٤١٠٦,٦	١٠,١	٣٢,٧	٩٤٩٨,١ -
٩٧/٩٦	٥٣٤٥,٤	١٦,٠	١٥٥٦٤,٨	١٠,٣	٣٤,٣	١٠٢١٩,٤ -
٩٨/٩٧	٥١٢٨,٤	٤,٠ -	١٦٨٩٩,٠	٨,٦	٣٠,٣	١١٧٧٠,٦ -
٩٩/٩٨	٤٤٤٥,٠	١٣,٣ -	١٦٩٦٩,٠	٠,٦	٢٦,٢	١٢٥٢٤,٠ -
٢٠٠٠/٩٩	٦٣٨٧,٧	٤٣,٧	١٧٨٦٠,٠	٥,٠	٣٥,٨	١١٤٧٢,٣ -
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٠٧٨,٢	١٠,٨	١٦٤٤١,٣	٨,٠ -	٤٣,٠	٩٣٦٣,١ -
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧١٢٠,٨	٠,٦	١٤٦٣٧,٣	١١,٠ -	٤٨,٦	٧٥١٦,٥ -
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٢٥٥,٢	١٥,٢	١٤٨٢١,٠	١,٢	٥٥,٤	٦٦١٥,٨ -

المصدر : البنك المركزي المصري - التقارير السنوية - (٩١ / ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣).

البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة (١٩٩١ - ٢٠٠٣).



الجدول رقم (٣)

ميزان المنفوعات المصرية خلال الفترة (١٩٩٢/١٩٩٣/٢٠٠٣)

الميزان الكلى الفاصل (المعز) ٦+٥+١=٧	السهم والخطأ (٦)	صافى المعاملات الرأسمالية للفاصل (المعز) (٥)	التحويلات من جانب واحد للفاصل (المعز) (٤)	ميزان الخدمات للفاصل (المعز) (٣)	الميزان التجارى للفاصل (المعز) (٢)	الميزان الجارى للفاصل (المعز) (٤+٣-٢=١)	السنوات
٥٠٧٠٠	١٠٨٢,٤	(٢,٧)	٦٥١٧,٢	٣٦٤٠,٦	(٦٤٢٠,٦)	٣٧٣٧,٢	٩٢/٩١
٤٠٢١,٧	١٤٠٠,٢	٣٢٤,٩	٧٢٩١,٥	٤٥٦٧,٩	(٧٣١١,٥)	٤٥٤٧,٩	٩٣/٩٢
٢١٠٦,٢	٥٩٦,١	٢٥١٠,٩	٤٠٤٦,٠	٣٤٥٥,٢	(٧٣٠٩,٨)	١٩١,٤	٩٤/٩٣
٧٥٤,٢	٦١,٤	٤٢٩,٧	٤١٩٧,٦	٤٠٤١,٨	(٧٨٥٣,٥)	٣٨٥,٩	٩٥/٩٤
٥٧٠,٦	٢٦١,٣	١٠١٧,٢	٣٥٢١,٢	٥٧٩١,٥	(٩٤٩٨,١)	(١٨٥,٤)	٩٦/٩٥
١٩١٢,٣	٢٤٧,٠	٢٠٤٠,٧	٤١٤٥,٢	٦١٩٢,٨	(١٠٢١٩,٤)	١١٨,٦	٩٧/٩٦
(١٣٥,٠)	١٠٤٣,٣	٣٣٨٦,٩	٤٦٠٠,٣	٤٦٩١,٧	(١١٧٧٠,٦)	(٢٤٨٧,٦)	٩٨/٩٧
(٢١١٦,٧)	١٢٨٨,٤	٩١٨,٦	٤٨٦٩,١	٥٩٦٩,٦	(١٢٥٦٢,٥)	(١٧٢٣,٨)	٩٩/٩٨
(٣٠٢٧,٠)	٦٦٥,٠	(١١٩٩,٠)	٤٦٨٠,٠	٥٦٢٩,٠	(١١٤٧٢,٠)	(١١٦٣,٠)	٢٠٠٠/٩٩
(٨٥٣,٠)	٥٩٦,٣	(٥٤٢,٠)	٣٧٤٢,٠	٥٥٧٩,٠	(٩٣٥٤,٠)	(٣٣,٠)	٢٠٠١/٢٠٠٠
(٤٥٦,٤)	١٠٦,٨	(٩٦٣,٨)	٤٢٥٢,٤	٣٨٧٨,٣	(٧٥١٦,٥)	٦١٤,٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
(٥٤٦,٠)	١٣٩٦,٧	(٢٧٣٣,٨)	٣٦٠٩,٣	٤٨٨٩,٦	(٦٦١٥,٨)	١٨٨٣,١	٢٠٠٣/٢٠٠٢

• بلغ التمويل الاستثنائى ٢٢٤,٧ مليون دولار، ٥٤٩,١ مليون، ٣,٥ مليون فى اعوام ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣ على الترتيب.

يتم حساب الميزان الكلى على النحو التالى :

١- صافى الميزان التجارى + = الميزان التجارى - (ميزان للخدمات + للتحويلات).

٢- الميزان الكلى = صافى الميزان الجارى + صافى المعاملات الرأسمالية + السهم والخطأ + التمويل الاستثنائى

الميزان الكلى = ٣٧٦٢,٧ + ٠,٢ + ١٠٨٢,٤ + ٢٢٤,٧ = ٥٠٧٠,٠ مليون دولار امريكى.

= * تم تبويب البيانات وتوضيحها بمعرفة الباحث

المصدر : تقارير البنك المركزى المصرى (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢).

البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - اعداد متفرقة .

الجدول رقم (٥)

ميزان المدفوعات البترولي (بالمليون دولار أمريكي)

البان السنوات	الصادرات البترولية	النسبة الى اجمالي الصادرات %	الواردات البترولية	النسبة الى اجمالي الواردات	صافي (عجز) ميزان المدفوعات البترولي	النسبة الى صافي (عجز) الميزان الكلي %
١٩٩٩/٩٨	٩٩٩,٧	٢٢,٥	١١٣٧,٢	٦,٧	(١٣٧,٥)	٦,٥
٢٠٠٠/٩٩	٢٢٧٢,٩	٣٥,٦	٣٣٨٧,٨	١٣,٤	(١١٤,٩)	٣,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٦٣٢,٤	٣٧,٢	٣١٧١,٩	١٩,٣	(٥٣٩,٥)	٦٣,٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٣٨١,٠	٣٣,٤	٢٤٧٦,٨	١٦,٩	(٩٥,٨)	٢١,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣١٦٠,٨	٣٨,٥	٢٣١٣,٠	١٥,٦	٨٤٧,٨	١٥٥,٣

المصدر: البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية، تطور ميزان المدفوعات البترولي، الحد (٢) المجلد (٥٥)، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٣٩.

البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة (٢٠٠١ - ٢٠٠٣) .
البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢).

الجدول رقم (٦)

مساهمة الإيرادات السليحية وإيرادات المرور

في قناة السويس (بالمليون دولار أمريكي)

بيان السنوات	حصولية الخدمات	الإيرادات السليحية	نسبة مساهم الإيرادات السليحية %	إيرادات المرور في قناة السويس %	نسبة مساهمة إيرادات المرور في قناة السويس %
١٩٩٢/٩١	٨٥٦١,٣	١٧٢٧,٢	٢٠,٠	١٩٥٠,٢	٢٢,٨
١٩٩٣/٩٢	٩٧٦٢,٢	٢٣٧٥,٠	٢٤,٣	١٩٤١,١	١٩,٩
١٩٩٤/٩٣	٨٤٥٨,٨	١٧٧٩,٣	٢١,٠	١٩٤٧,٢	٢٣,٠
١٩٩٥/٩٤	٩٥٥٥,٦	٢٢٩٨,٩	٢٤,١	١٩٩٤,٥	٢٠,٩
١٩٩٦/٩٥	١٠٦٣٦,٠	٣٠٠٩,١	٢٨,٣	١٨٨٧,٣	١٧,٧
١٩٩٧/٩٦	١١٢٤٠,٩	٣٦٤٦,٣	٢٩,٤	١٨٨١,٢	١٥,٧
١٩٩٨/٩٧	١٠٤٥٥,٤	٢٩٤٠,٥	٢٨,١	١٧٧٢,٦	١٧,٠
١٩٩٩/٩٨	١١٠١٥,٥	٣٢٣٥,١	٢٩,٣	١٧٧١,٠	١٦,١
٢٠٠٠/٩٩	١١٤٢٥,٠٠	٤٣١٣,١	٣٧,٨	١٧٨٠,٨	١٥,٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٦٩٦,٤	٤٣١٦,٩	٣٦,٩	١٩٧٤,١	١٦,٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٦١٨,١	٣٤٢٢,٨	٣٥,٦	١٨١٩,٨	١٨,٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠٤٤١,٤	٣٧٩٦,٤	٣٦,٤	٢٢٣٦,٣	٢١,٤

المصدر:

البنك المركزي، للتقارير السنوية، (٩١ / ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) .

البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) .

الجدول رقم (٧)

سوق الصرف الأجنبي الموارد والاستخدامات للفترة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) (بالمليار دولار أمريكي)

سوق الصرف الأجنبي			
الموارد	الاستخدامات	الفرص (المعز)	
١٤,٢	٦,٣	٧,٩	١٩٩٢/٩١
١٥,٧	٩,٥	٦,٢	١٩٩٣/٩٢
١٤,٧	١٠,١	٤,٦	١٩٩٤/٩٣
١٧,٨	١٦,٤	١,٤	١٩٩٥/٩٤
٢٠,٤	٢٠,٥	(٠,١)	١٩٩٦/٩٥
٢٢,٩	٢٠,٩	٢,٠	١٩٩٧/٩٦
٢٢,٧	٢٣,٧	(١,٠)	١٩٩٨/٩٧
١٨,٢	٢٣,٣	(٥,١)	١٩٩٩/٩٨
١٥,٢	٢٠,٨	(٥,٦)	٢٠٠٠/٩٩
١٣,٠	١٨,١	(٥,١)	٢٠٠١/٢٠٠٠
١٠,٩	١٣,٩	(٣,٠)	٢٠٠٢/٢٠٠١
—	—	—	٢٠٠٣/٢٠٠٢

المصدر :

بيانات غير متاحة

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، اعداد مختلفة،
- البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة .

الجدول رقم (٨)

تطور سعر صرف الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٣

(السوق المصرفية الحرة)

القيمة بالدولار			
٣٢٢,٠	١٩٩١ (١)	فبراير	٢٧
٣٣٠,٠	١٩٩١ (٢)	أكتوبر	٢٨
٣٣٣,٨	١٩٩٢	ديسمبر	
٣٣٣,٢	١٩٩٣	ديسمبر	
٣٣٩,٦	١٩٩٤	ديسمبر	
٣٣٩,٦	١٩٩٥	ديسمبر	
٣٣٨,٨	١٩٩٦	ديسمبر	
٣٣٨,٨	١٩٩٧	ديسمبر	
٣٣٨,٨	١٩٩٨	ديسمبر	
٣٤٠,٥	١٩٩٩	ديسمبر	
٣٦٩,٠	٢٠٠٠	ديسمبر	
٣٩٠,٠	٢٠٠١	يناير	
٤١٥,٠	٢٠٠١	أغسطس	
٤١٦,٠	٢٠٠١	أكتوبر	
٤٥٠,٠	٢٠٠١	ديسمبر	١٥
٤٥٢,٠	٢٠٠٢	يناير	١٥
٤٥٢,٠	٢٠٠٢	مارس	١٥
٤٦٢,٠	٢٠٠٢	ديسمبر	
٦١٥,٠	٢٠٠٣	يناير	



(١) تم إنشاء سوقين للنقد (السوق الأولية والسوق الثانوية) .

(٢) تم توحيد سعر الصرف للجنيه المصري .

المصدر: البنك المركزي المصري - التقارير السنوى - أعداد مختلفة.

البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة .

الجدول رقم (٩)

علاقة الصادرات والواردات بالنتائج المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) (بالمليون جنيه مصرى)

بيان السنوات	للمصادرات	للموارد	النتائج للمحلى الاجمالى	نسبة المصادرات الى النتائج المحلى %	نسبة الاربادات الى النتائج المحلى %
١٩٩١	١١٧٦٤	٢٥٢١٦	٥٠١٧٦	٢٣,٤	٥٠,٢
١٩٩٢	١٠١٧١	٢٧٦٥٦	١٣١٠٥٧	٧,٨	٢١,١
١٩٩٣	١٠٤٦٤	٢٧٥٥٠	١٣٤٣٣٥	٧,٨	٢٠,٥
١٩٩٤	١١٧٥٧	٣٢٤٦٠	١٣٩٦٢٢	٨,٤	٢٣,٢
١٩٩٥	١١٧٠٣	٣٩٨٩٠	١٤٦١٤٩	٨,٠	٢٧,٣
١٩٩٦	١٢٠٠٤	٤٤٢١٧	١٥٣٣٦٩	٧,٨	٢٨,٨
١٩٩٧	١٣٠٨٣	٤٤٨٨٥	٢٣٩٥٠٠	٥,٥	١٨,٧
١٩٩٨	١٠٦٨٥	٥٦٠٦٥	٢٥٣٠٩٠	٤,٢	٢٢,١
١٩٩٩	١٢٠٥٠	٥٤٣٩٩	٢٦٨٣٩٨	٤,٥	٢٠,٣
٢٠٠٠	١٦٢٢٨	٤٨٦٤٥	٣١٦١٩٨	٥,١	١٥,٤
٢٠٠١	١٦٤٩٠	٥٠٦٥٩	٣٤٣٢٧٨	٤,٨	١٤,٨
٢٠٠٢	٢١١٨٣	٥٦٤٨٢	٣٦٣١٤٤	٥,٨	١٥,٦
اغسطس ٢٠٠٣	٢٣٩٣٢	٤٠٨٣٩	٣٧٤٥٠٥	٦,٤	١٠,٩

المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) .

جدول رقم (١٠)

تطور اجمالي مالى التحويلات (١٩٩٢/١٩٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢) (بالمليون دولار امريكى)

بيان	التحويلات الرسمية	%	للتحويلات الخاصة	%	اجمالى التحويلات	%
٩٢/٩١	١١٢٣,٢	١٧,٠	٥٤٦٧,٤	٨٣,٠	٦٥٩٠,٧	١٠٠
٩٣/٩٢	١٣٥٣,٠	١٨,٦	٥٩٣٨,٥	٨١,٤	٧٢٩١,٥	١٠٠
٩٤/٩٣	٨١٣,٦	٢٠,٠	٣٢٢٢,٤	٨٠,٠	٤٠٤٦,٠	١٠٠
٩٥/٩٤	٩١٨,٦	٢١,٩	٣٢٧٩,٠	٧٨,١	٤١٩٧,٦	١٠٠
٩٦/٩٥	٩٢٣,٦	٢٦,٢	٢٧٩٧,٦	٧٣,٨	٣٥٢١,٢	١٠٠
٩٧/٩٦	٨٨٩,٦	٢١,٥	٣٢٥٥,٦	٧٨,٥	٤١٤٥,٢	١٠٠
٩٨/٩٧	٨٨٢,٦	١٩,٢	٣٧١٧,٧	٨٠,٨	٤٦٠٠,٣	١٠٠
٩٩/٩٨	١٠٩٦,٧	٢٢,٥	٣٧٧٢,٤	٧٧,٥	٤٨٦٩,١	١٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٩٣٢,٤	١٩,٩	٣٧٤٧,١	٨٠,١	٤٦٧٩,٥	١٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٦٩,٣	٢٠,٦	٢٩٧٢,٩	٧٩,٤	٣٧٤٢,٢	١٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٤٣,٦	٢٦,٩	٣١٠٨,٨	٧٣,١	٤٢٥٢,٤	١٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٦٣,٦	١٨,٤	٢٩٤٥,٧	٨١,٦	٣٦٠٩,٣	١٠٠

المصدر: البنك المركزي المصري للتقارير السنوية (١٩٩٢ / ٩١ - ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢) .

البنك الاهلى لمصرى، نشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة خلال الاعوام (١٩٩١ / ٢٠٠٣) .



(الجدول رقم ١١)

مؤشرات التقييم قبل أزمة سعر الصرف (١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧)

وبعد أزمة سعر الصرف (٢٠٠١ / ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢)

المؤشرات	قبل أزمة سعر الصرف		بعد أزمة سعر الصرف		التغير ± %
	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	
الميزان التجاري (مليون دولار)	١٠٣١٩,٤٠	١١٧٧٠,٦-	٧٥١٦,٠-	٦٦١٥,٨-	٩٠٠,٧-
الصادرات (مليون دولار)	٥٢٤٥,٤	٥١٢٨,٤	١١٧٠,٠-	٨٢٠,٥,٢	١٠٨٤,٤+
الواردات (مليون دولار)	١٥٥٦٤,٨	١٦٨٩٩,٠	١٣٣٤٢,٢+	١٤٨٦١,٠	١٨٣٧,٢+
الميزان التجاري (مليون دولار)	١١٨,٦	٢٤٧٨,٦-	٢٣٦٠,٠-	٦١٤,٢	١٢٦٨,٩+
ميزان الخدمات (مليون دولار)	٦١٩٢,٨	٤٦٩١,٧-	١٥٠١,١-	٤٨٨٩,٦	١٠١١,٣+
المتخصصات (مليون دولار)	١١٢٤٠,٩	١٠٤٥٥,٤	٧٨٥,٥ -	١٠٤٤١,٤	٨٢٣,٣+
المصنوعات (مليون دولار)	٥٠٤٨,١-	٥٧٦٣,٧	٧١٥,٦+	٥٧٣٩,٨-	١٨٨,٠-
التحويلات (مليون دولار)	٤١٤٥,٢	٤٦٠٠,٣	٤٥٥,١+	٤٢٥٢,٤	٦٤٣,١-
المعاملات المالية والرسالة (مليون دولار)	٢٠٤٠,٧	٣٣٨٦,٩	١٣٤٦,٢+	٩٦٣,٨-	١٧٧٠,٠+
الميزان الكلي (مليون دولار)	١٩١٢,٣	١٣٥٠,٠-	١٧٧٧,٣-	٤٥٦,٤-	٩٠,٤+
الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	٢٣٩,٥	٢٥٣,١	١٣,٦+	٣٦٣,١	١١,٤+
معدل نمو الناتج المحلي %	٥,٣	٥,٧	٠,٤+	٣,٢	صفر
معدل التضخم %	٦,٢	٣,٨	٢,٤-	٢,٧	١,٨+
قيمة الائتمان المحلي (مليار جنيه)	٥١,٨	٤٨,٠	٣,٨-	٦٧,٠	٧,٠+
معدل نمو الائتمان المحلي %	٢٠,٢	١٦,٧	٣,٥-	١٧,٦	٠,٣
قيمة الاستثمار المحلي (مليار جنيه)	٤٥,٢	٦٢,٠	١٦,٨	٦٨,٠	صفر
معدل نمو الاستثمار المحلي %	١٧,٧	٢١,٥	٣,٨	١٧,٨	١,٤-
الاحتياطيات الدولية (مليار جنيه)	١٨,٨	١٨,٦	٠,٢-	١٤,١	٠,٢+
الدين الخارجي (مليار دولار)	٢٨,٨	٢٨,١	٠,٧-	٢٨,٧	صفر
عجز الموازنة (مليار جنيه)	٢,٣	٢,٨	٠,٥+	٩,٦	٠,٤+

المصدر : البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، أعوام ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

البنك الأهلي المصري، للنشرة الاقتصادية، أعداد الأعوام ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

- تم تبويب هذه البيانات والنسب بمعرفة الباحثة .

الهوامش:

٤. البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، العدد (١)

المجلد (٥٥) ص ١٧ - ٨٩.

د. محمد ناظم محمد حنفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة جامعة طنطا، بدون تاريخ، ص ٧٩ - ٨٥ .

٥. البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، العدد (١) المجلد (٥٥) ص ٢٣ - ٢٩.

- البنك الأهلي المصري، للنشرة الاقتصادية - حول مشكلة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي - العدد (٢) المجلد (٥٢) القاهرة عام ١٩٩٩، ص ٤٥ .

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ١٩٩٢ / ٩١.

١. البنك الأهلي المصري، للنشرة الاقتصادية - تطور سعر الصرف في مصر - العدد (١) المجلد (٥٥) القاهرة عام ٢٠٠٢ ص ٩.

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، عام ١٩٩٨/٩٧، القاهرة، ص.ب.ج.

د. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، لدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٣١ - ١٣٤ .

٣. المرجع السابق، ص ١٤٨ - ١٤٩ .



١٩. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣، القاهرة .
٢٠. د. عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨ .

المراجع:

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية .
- برنامج الخصخصة في الاقتصاد المصري - العدد (١)، المجلد (٤٦)، القاهرة، ١٩٩٣ .
- التجارة الخارجية لمصر خلال عام ١٩٩٢/٩١، العدد (٣)، المجلد (٤٦)، القاهرة، ١٩٩٣ .
- حول صدور قانون تنظيم التعامل بالنقد الجديد العدد (٢)، المجلد (٤٧)، القاهرة، ١٩٩٤ .
- حول مشكلة الارتفاع سعر صرف الجولار الأمريكي - العدد (٢)، المجلد (٥٢)، القاهرة، ١٩٩٩ .
- خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين التغيرات ولقطات- العدد (٣)، المجلد (٥٢)، القاهرة، ١٩٩٩ .
- تطور سعر الصرف في مصر - العدد (١)، المجلد (٥٥)، القاهرة، ٢٠٠٢ .
- تطور ميزان المدفوعات البترولي - العدد (٢)، المجلد (٥٥)، القاهرة، ٢٠٠٢ .
- اداء الاقتصاد المصري في عام ٢٠٠٣ - العدد (٤)، المجلد (٥٦)، القاهرة، ٢٠٠٣ .
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي .
- عام ١٩٩٢ / ٩١ - القاهرة .
- عام ١٩٩٨ / ٩٧ - القاهرة .
- عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ - القاهرة .
- عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ - القاهرة .
- د . سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد لدولي، لدار المصرية للبيانات، القاهرة، ١٩٨٧ .
- د . عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .
- محمد ناظم محمد حنفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة طنطا، بدون تاريخ .

- القاهرة، ص ٨٥ - ٨٦ .
٦. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية - حول صدور قانون تنظيم التعامل بالنقد الجديد - العدد (٢) المجلد (٤٧) القاهرة عام ١٩٩٤، ص ١٧٤ - ١٧٧ .
٧. البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، العدد (١) المجلد (٥٥) ص ٢٤ .
- البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، العدد (٢) المجلد (٥٢)، ص ٤٥ .
٨. البنك الأهلي المصري، المرجع السابق، ص ٤٥ - ٤٦ .
٩. البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، العدد (١) المجلد (٥٥)، ص ٤١ - ٤٥ .
١٠. البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، العدد (٢) المجلد (٥٢) ص ٤٨ - ٤٦، - البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، العدد (١) المجلد (٥٥) ص ٤٧ .
١١. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ القاهرة، ص. هـ .
١٢. البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، العدد (١) المجلد (٥٥) ص ٥٠ .
١٣. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية - اداء الاقتصاد المصري في عام ٢٠٠٣ - العدد (٤) المجلد (٥٦) القاهرة، ٢٠٠٣ ص ٦٤ - ٦٥ .
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣، القاهرة، ص. هـ .
- البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، العدد (١) المجلد (٥٥)، ص ٥٠ - ٥١ .
١٤. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية - برنامج الخصخصة في الاقتصاد المصري - العدد (١)، المجلد (٤٦) القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٢ - ١٣ .
١٥. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية - التجارة الخارجية لمصر خلال عام ١٩٩٢/٩١ - العدد (٣) المجلد (٤٦) القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .
١٦. د. عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ص ٣٢ - ٣٣ .
١٧. المرجع السابق، ص ٢٩ .
١٨. البنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية - خطة للدولة في تنمية الاقتصادية والاجتماعية بين التغيرات ولقطات- العدد (٣)، المجلد (٥٢)، القاهرة ١٩٩٩، ص ٤١ .



أثر السياسات النقدية على تجارة مصر الخارجية في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إعداد

دكتور / وحيد محمد مهدي عامر

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية
ولتجارة الخارجية
أكاديمية القاهرة الجديدة

٢- منهجية الدراسة :

- لتحقيق أهداف هذه الدراسة نرى تناولها على النحو التالي:
- (١) مفهوم السياسة النقدية من وجهة نظر التجارة الخارجية.
 - (٢) المبادئ العامة لإدارة السياسة النقدية من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية .
 - (٣) دور السياسة النقدية في رفع كفاءة أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر .
 - أ- سياسات سعر الصرف الأجنبي .
 - ب- تقلبات أسعار الصرف وأثرها على المستويين المحلي والإقليمي (دروس مستفادة) .
 - ج- سياسات وإدارة سعر الصرف في مصر .
 - د- بعض الجوانب الإضافية في السياسة النقدية وإدارتها وأثرها على التجارة الخارجية في مصر .
 - ٤) تحرير الجنيه المصري وفقاً لقرار يناير ٢٠٠٣ وأثره على قطاع التجارة الخارجية في مصر .
 - ٥) التوصيات .

أولاً: مفهوم السياسة النقدية من وجهة نظر لتجارة الخارجية :

لما كانت السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية للدولة، فلا بد أن تعمل في إطار السياسة العامة للدولة بالتنسيق مع باقي مكونات السياسة الاقتصادية، وهذا يبين حدود دور السياسة النقدية في مجال تحقيق أهداف قطاع لتجارة الخارجية في ظل توازن مقبول لميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة (استقرار أسعار الصرف، والأسعار، ... الخ). وللسياسة النقدية أهداف خاصة تتمثل في استقرار سعر

مقدمة :

شهد الربع الأخير من القرن العشرين إنباح العديد من الدول خاصة الدول النامية برامج للإصلاح الاقتصادي بهدف معالجة العديد من الاختلالات وما صاحبها من مشكلات تهدد للدخول في مرحلة النمو الاقتصادي اعتماداً على آليات السوق في ظل التحرر الاقتصادي الداخلي والخارجي .

لقد كان الاهتمام بالإدارة الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية في مصر أمراً ضرورياً لرفع كفاءة هذا القطاع في ظل سياسة لتحرر الاقتصادي أخذاً في الاعتبار كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية بهدف رفع الكفاءة الأدائية لقطاع التجارة في مصر في ظل سيادة النظام العالمي الجديد.

١- أهمية للدراسة :

تكتسب أهمية هذه الدراسة في إلحاقها الضوء على أهم مصادر النقد الأجنبي لاقتصادنا القومي ألا وهو قطاع التجارة الخارجية الذي يؤثر ويتأثر بمجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والعالمى . كما تظهر هذه للدراسة مدى أهمية سياسات سعر الصرف الأجنبي وإدارتها، وكذا أهمية الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المضمار .

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تجارة مصر الخارجية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، مع إلقاء الضوء على بعض من هذه المتغيرات الهامة التي أثرت على تجارة مصر الخارجية التي حدثت أثناء إعداد هذه للدراسة، كما تهدف هذه للدراسة إلى بيان السياسة النقدية الملائمة في إدارة تجارة مصر الخارجية مع بداية القرن الحادي والعشرين، وذلك من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية في مصر .



المفتوحة الأجنبية يكون بهدف تحقيق الاستقرار السعري في حدود هامش بسيط للتقلب . وهذا للتدخل لا بد وأن تتعكس آثاره على عمليات التصدير والاستيراد من خلال التأثير على الأسعار النسبية في الداخل والخارج، ومن ثم على قيم حصة الصادرات وتكلفة الاستيراد بالعملة الوطنية من جهة أخرى .

٢- استخدام البنك المركزي أداة تغيير نسبة الاحتياطي للقانوني للتأثير على المعروض النقدي من خلال التأثير في قدرة البنوك على منح الائتمان، لتحقيق أهداف معينة (الطلب على ضغوط تضخمية، لتحقيق استقرار الأسعار، وتنشيط الطلب للخروج من حالات الانكماش، ورفع معدلات النمو،... الخ) ذلك من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو خفض هذه النسبة في حالات التضخم . ومما لا شك فيه أن التأثير في قدرة البنوك على خلق الائتمان، لا بد وأن يؤثر على كل من الصادرات والواردات من خلال تأثير هذا التغير على كل من الأسعار المحلية وعلاقتها بالأسعار في السوق الأجنبية، بالإضافة إلى التأثير المباشر لهذه الأداة على قدرة البنوك في تمويل عمليات التصدير والاستيراد .

٣- استخدام البنك المركزي لأليات الخصم للتأثير على كمية النقود المتداولة . فرفع أو خفض أسعار الخصم وإعادة الخصم وفقاً للظروف الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والاستقرار النقدي . ومن ناحية أخرى فإن أسعار الخصم وإعادة الخصم تتخذها البنوك كمؤشر لها عند تحديد أسعار الفائدة (مدينة، دائرة) في حالة السماح للبنوك بتحديد سعر الفائدة وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، ومما لا شك فيه فإن أسعار الخصم وإعادة الخصم وما يتبعها من تحديد لأسعار الفائدة له عظيم الأثر على عمليات التصدير والاستيراد، إما من خلال التأثير على عمليات تمويل الصادرات والواردات من خلال البنوك أو من خلال تأثيرها على كمية النقود المتداولة ، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأسعار المحلية مقارنة بما هو سائد في الأسواق الأجنبية .

٤- استخدام البنك المركزي لأسلوب التأثير الأدبي لتغيير كمية النقود المتاحة لتمويل أنشطة معينة (وضع سقف ائتماني، حد أقصى لقروض قطاع أو نشاط معين ... إلخ) لها تأثير قوي في مجال التجارة الخارجية، ومن أهم أمثلة هذه التطبيقات الإدارية المباشرة في مجال التأثير على التجارة الخارجية خفض أو رفع أسعار صرف

الفائدة والوصول إلى توزيع مقبول لأعباء هذه السياسة خاصة ما إذا كانت مقيدة بهدف الحفاظ على النظم المصرفي من التعرض للانهيار، ومن ثم لا يتعرض الاقتصاد القومي لحالات من عدم الاستقرار المالي .

ونظراً لوجود عدم توافق بين طبيعة أهداف المجتمع، لذا فمن الضروري بناء نموذج يوفق بين هذه الأهداف وفقاً لأولويات كل هدف مع عدم التضحية ببعضها للحد الذي قد يحل بالاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يجب أن نراعيه الإدارة الاقتصادية الكلية فيما تطبقه من سياسات .

وإذا انتقلنا إلى العرض الإجمالي نجد أن هناك أهدافاً تخص قطاعات المجتمع تنشق من الأهداف العامة للسياسات النقدية، فزيادة الصادرات هدفاً أساسياً لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، كما يعد توازن الميزان التجاري من أهم الأهداف التي تسمى جميع الدول إلى تحقيقها حتى تسهم التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الملم . لأن توازن ميزان المدفوعات لا يكفي لتحقيق هذه الأهداف في الأجلين المتوسط والطويل خاصة إذا كان فائض ميزان الخصم التقليدية ذات المكون التقني المتواضع كما هو الحال في مصر هو المورد القوي لهذا التوازن .

ومما سبق نجد أن لعلاقات التبادل مع العالم الخارجي، وعلاقات التأثير المتبادل بين المتغيرات المحلية والدولية تعتمد أن يكون للسياسة النقدية أهداف مشتقة في مجال المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي بصفة عامة وعلاقات تبادل تجاري بصفة خاصة .

ثانياً : المبادئ العامة لإدارة السياسة النقدية من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية :

إن القاعدة الأساسية التي تنطلق على أساسها السياسة النقدية هي التحكم في وسائل الدفع في المجتمع وسرعة تداولها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف ويمكن اشتقاق المبادئ العامة لإدارة هذه السياسة من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية من خلال أدوات السياسة التقليدية للبنك المركزي وذلك على النحو التالي :

١- أن الهدف الأساسي من دخول البنك المركزي السوق المفتوحة (وطنية / أجنبية) هو التأثير على كمية النقود المتداولة لتحقيق التوازن بين كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن ثم استقرار الأسعار متطلباً بذلك على أي ضغوط تضخمية أو انكماشية يعانى منها الاقتصاد للقومي. ودخول البنك المركزي السوق



الجارية من حيث الفائض أو العجز) . وليس من الضروري لتوازن ميزان المدفوعات بصفة دائمة حتى يؤدي قطاع التجارة الخارجية دوره في الاقتصاد القومي، فاعتبارات الكفاءة تتطلب النظر إلى ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية مناسبة، فكتيراً ما تتطلب عمليات التنمية الاقتصادية زيادات كبيرة في واردات الدولة من السلع الرأسمالية والوسيلة، مما يؤدي إلى حدوث عجز من ميزان المدفوعات، ولكنه عجز مقبول بل ومرغوب فيه، ومن ثم فإن هذا العجز لا يتم عن انخفاض كفاءة قطاع التجارة الخارجية شريطة عدم تحول هذا العجز المؤقت إلى عجز دائم .

ومما سبق نجد أن حالة ميزان المدفوعات ليست هي المعيار الوحيد للحكم على كفاءة أداء قطاع التجارة الخارجية، وبالتالي لابد من التعرف على أثر التجارة الخارجية على معدلات التشغيل والنمو، فكلما أدت التجارة الخارجية إلى زيادة معدلات التشغيل والنمو كلما كان أداؤها إيجابياً . إلا أن تطبيق هذا المعيار قد يتعارض مع معيار توازن المدفوعات في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وبالتالي لابد من قبول احتلال مؤقت في ميزان المدفوعات على أن تعمل السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية على خفض فترة الاختلال إلى أدنى حد ممكن. ولعل لنا في تجربة النور الأسبوعية سوء، فذلك الدول قامت على أساس تحقيق للتنمية الموجبة بالتصدير، الأمر الذي خفض فترة العجز في موازين مدفوعاتها ثم تحويل هذا العجز إلى فائض، مع استمرار الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على التوظيف والنمو في الاقتصاد القومي. ونخلص من هذه التجربة بمدى أهمية تنمية الصادرات ذات المكون المحلي المرتفع واعتبار هذا هو الهدف الاستراتيجي لسياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية في مصر .

ومما يلفت له أن أثر السياسة النقدية في مصر على قطاع التجارة الخارجية ضعيف . فعلى الرغم من الاستقرار النقدي الملحوظ والاستقرار النسبي في سعر الصرف، وتراجع معدلات التضخم، وانخفاض العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال تسعينات القرن العشرين، مما يحاد أداء اقتصادي هام لعبت فيه السياستين النقدية والمالية دوراً رئيسياً، إلا أن أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر لم يتحسن، حيث استمر العجز في ميزان المدفوعات، ويمكن القول أن ضعف تأثير السياسة النقدية على أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر لم يكن مفاجئاً، بل كان أمراً متوقعاً لأن أداء قطاع التجارة

العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، ووضع حد أدنى لنسبة تغطية الاعتمادات المستندية (عملة وطنية / أجنبية) لتحويل عمليات الاستيراد، ووضع حد أقصى للتمويل المصرفية على تحصيل المستحقات بالنقد الأجنبي من عمليات التصدير، ومما هو جدير بالذكر أن البنك المركزي المصري قد خفض استخدامه لهذه الأداة بشكل كبير، (بعما كان قد استخدمها على شكل واسع) مع دخول مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي، حين قصر لجوءه لهذه الأداة على الحالات لظاهرة والضرورية وعلى أن تكون لفترة محدودة . ومما يؤكد هذه العقولة ما أصدره البنك المركزي من تعليمات تقضي بضرورة التغطية الكاملة لفتح الاعتمادات المستندية . ومما لا شك فيه أن مثل هذه للتعليمات تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها :

- أ- الحد من تجاوز المستوردين للطلقة الاستيعابية لسوق المصرية بالنسبة للكثير من الواردات .
- ب- الحد من تعدد المستوردين زيادة مخزونهم من السلع المستوردة مستغلين في ذلك ظروف الأزمة الاقتصادية لنول جنوب وجنوب شرق آسيا .
- ج- منع المضاربة على أسعار هذه الواردات .

ومما لا شك فيه أن الإدارة الناجحة لعمليات السوق المفتوحة خاصة في مجال سوق الصرف الأجنبية يعتمد على سلامة الإدارة الاقتصادية لموارد الجهاز المصرفي والتزاماته بالعملة الأجنبية أكثر من اعتماده على ضمانة الاحتياطي الدولي في البنك المركزي . أما عن مدى قوة تأثير السياسة النقدية على عمليات التجارة الخارجية، فإنها تتوقف على عاملين أساسيين :

- (١) درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد القومي .
 - (٢) مرونة الطلب السريعة والخلقية على المنتجات الوطنية قيد التصدير وعلى واردات السلع والخدمات .
- لذا فمن الضروري توفير البيانات الدقيقة عن هذه المرونة، وتحليل سلوكها لتقدير أثر التغير في السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي ومستوى التشغيل، الأسعار، الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات بصفة عامة .

ثالثاً : دور السياسة النقدية في رفع كفاءة أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر :

تقاس كفاءة أداء قطاع التجارة بحلقة ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية (على أساس وضع ميزان المصالحات



- أيضاً وفقاً لنظام بريتون وودز^١ أو ما يسمى بقاعدة الدولار فكان يهدف هو الآخر إلى تثبيت واستقرار الأسعار للسرف وتقليل القيود على المدفوعات الخارجية وحرية التجارة وتحركت رؤوس الأموال . ووفقاً لهذا كان يتعين على الدول المحافظة على أسعار صرف ثابتة مع وجود هامش للتقلب (لا يتعدى ١%) . وكان نظاماً قبالاً للتعديل في الأجل الطويل .

- أما وفقاً لسياسة سعر الصرف المعموم، وفيه تتقلب الأسعار بصفة دقيقة نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب . وفيه لا تتدخل الدولة بصورة مباشرة في تحديد أسعار الصرف، ولكن يمكنها التدخل بصورة غير مباشرة من خلال دخول البنك المركزي بقماً أو مشترى في السوق المفتوحة (وطنية / أجنبية) لحماية العملة الوطنية من التقلبات الحادة في سعر الصرف . مما هو جدير بالذكر أن عدداً قليلاً جداً من الدول للرسمية هي التي تبنت هذا السعر المعموم خاصة بعد انهيار اتفاقية simithsonian عام ١٩٧١، عندما بدأت الفوضى النقدية بسبب بداية ظهور عملية تقييم بعض الصالات إما بكثير أو بأقل مما يجب^(٢).

٢- تقلبت أسعار الصرف وآثارها على المستويين المحلي والإقليمي - دروس مستفادة :

قد يكون في بيان آثار تقلبت سعر الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض الدول الأخرى من قبيل الدروس المستفادة قد يمكن الاستفادة منها في رسم سياسات مصر النقدية .

فمن المعروف أن قيمة الدولار الأمريكي قد تعرضت للتدهور بصورة مستمرة منذ انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٠، بعدها دخل الدولار الأمريكي في دوامة التقلبات خلال العقد الثامن من القرن العشرين، حيث ارتفع متوسط سعر للفائدة إلى ٤% خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤، مقابل متوسط سعر فائدة يدور حول الصفر خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٧٨^(٣) . ثم ارتفع سعر الدولار بشكل حاد خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ بنحو ٨٠%، تلي ذلك انخفاضات في قيمة الدولار استمرت حتى عام ١٩٨٨^(٤)، وهذا يعني أن الدولار قد فقد كل قيمة كان قد اكتسبها في بداية الثمانينات من القرن العشرين، وكان لتقويم الدولار بكثير من قيمته أثراً في انخفاض الاستثمارات، ومن ثم انخفاض الإنفاق الإجمالي، مما أدى في التحليل النهائي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ودخول

الخارجية الضعيف هذا لا يرجع إلى عوامل نقدية، بقدر ما قد يرجع هذا في المقام الأول إلى عوامل هيكلية تتمثل في سيطرة المنتجات الأولية على هيكل الصادرات، مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالنسبة للمتغيرات الكمية والنوعية في الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات السلعية والخمسية، بالإضافة إلى تفاعل كثير من القطاعات الإنتاجية. ولما كانت هناك عوامل أخرى قد تسرع ضعف فعالية السياسة النقدية في تحسين قطاع التجارة الخارجية سواء من خلال تنمية الصادرات أو خفض واردات . لذا فإنه من الأهمية بمكان أن ننقل سياسات للسرف الأجنبي بصفة عامة، ثم سياسة السرف الأجنبي في مصر، باعتبار أن سياسة السرف الأجنبي من أهم مكونات السياسة النقدية وثيقة الصلة بأداء قطاع التجارة الخارجية وذلك على النحو التالي :

١- سياسات سعر الصرف الأجنبي :

نظرياً يمكن تعريف سعر الصرف الأجنبي بأنه " سعر العملة المحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف " . وبسبب هذا السعر قائماً طالما وجدت استثمارات وتجارة خارجية . وفيهم من ذلك إمكانية الاستغناء عن سعر الصرف الأجنبي ومشاكله في حالة وجود عملة دولية موحدة، حيث تصبح للتجارة الخارجية مثل التجارة الداخلية. ومما سبق نترصد على أهمية سعر الصرف المتصلة في تأثيره على الناتج والتضخم والتجارة الخارجية وتوزيع الموارد وغيرها من المتغيرات الاقتصادية .

وقد أدركه فداسي الاقتصاديين أهمية وخطورة هذا السعر، حيث تعاملوا معه بحرص شديد نظراً لما له من أثر سئو على الاقتصاد القومي بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة . ومما يؤكد هذه المقولة ما وضعوه من قواعد ونظم تهدف إلى تحقيق ثبات معدلات سعر الصرف الأجنبي، وبالتالي لم يحدث لهم مثل هذه الفوضى النقدية إذا جاز لي التعبير التي يعيشها علمنا المعاصر والتي نتج عنها معدلات تضخم عالية، وعجز في موازين مدفوعات غالبية دول العالم . فقد هدفت القواعد في هذه الأونة إلى ضرورة تثبيت واستقرار نسبي في أسعار الصرف حيث :

- وفقاً لقاعدة الذهب . تمتست دول العالم باستقرار وثبات أسعار الصرف لفترة طويلة نسبياً . فوفقاً لهذه القاعدة، فإن أي خلل تلقائياً وفقاً لميكانيزم هيوم لتقلبات الذهب التوازنية الذي يعتمد على النظرية الكمية للنقد . إلا أن هذه القاعدة قد خدمت مصالح الدول للرسمية فقط خلال هذه الحقبة من الزمن .

زاد معدل التضخم من ١٠% عام ١٩٨٣ إلى ٥٠% عام ١٩٨٤، مما أدى إلى تقيؤ أثر التخفيضات الإسمية على سعر الصرف الحقيقي ثم ثلثة بتخفيض آخر في منتصف عام ١٩٨٤، ثم تعويم مدار لسعر الصرف مدعماً بسياسة نقدية شديدة التقييد عام ١٩٨٥، مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية وانخفاض الائتمان بلسبة ٥٤%، مما أثر على كل من الناتج القومي والإنفاق الحكومي مع انخفاض التضخم إلى ٢٣% (٢)، وقد أصبحت اللابيين تعافى من تشوهات واختلالات في ميزان العمليات الجارية وفي ميزان المدفوعات مع استمرار الضغوط التضخمية .

إن التكتيكات المنفصلة لأسعار الصرف سواء كانت مدارة أو موعمة كثيراً ما تكون لها نتائج غير مستحبة وخاصة في مجموع الدول التي كانت نظم الصرف السابقة في صالحها أي نظام بريتون وودز، وبالرغم من إيماننا الشديد بأن نظم بريتون وودز كان يخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى إلا أنه نسبياً أحسن حالا للدول النامية التي تواجه مشاكل خطيرة من أنظمة الصرف التي تنبها حالياً .

٣- سياسات وإدارة سعر الصرف في مصر :

لمصر خبرة سابقة في مجال تطبيق نظام صرف متعدد، فقبل دخول مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١، كان هناك سعر صرف موقم بأكثر من قيمة السعر الرسمي على الصادرات، مع تطبيقه على واردات القطاع العام (٣)، مما يعني استخدام سعر الصرف كوسيلة ضريبية وكوسيلة دعم في أن واحد، ومما لا شك فيه فإن هذا قد أضر بالمصدرين وأضعف قدرتهم للتنافسية، بينما أفاد القطاع العام سواء في مجال مدفوعات الديون الخارجية أو في استيراد السلع الوسيطة والسلع الغذائية، كما أدى بالضرورة إلى زيادة الإيرادات السياحية وتحويلات المصريين العاملين بالخارج .

مما لا شك فيه فإن الوضع السابق كانت تمليه الظروف الاقتصادية على مصر، حيث كان القطاع العام ذو الحجم الكبير هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي يعانى من عجز في موارده من النقد الأجنبي، لذا كان من الضروري دعم معاملات هذا القطاع مع العمل على إزالة الاختلالات الخارجية، لذا فقد لجأت الحكومة لفرض ضرائب مع منح دعم لتمرير الأهداف الاقتصادية ولكن بصورة مستترة عن طريق أسعار الصرف المتعدد بدلاً من الاستخدام الصريح . وتطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي عام

الاقتصاد الأمريكي في دولمة الركود الاقتصادي التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٠ (٤) .

وما سبق يشير إلى ضعف تأثير انخفاض قيمة الدولار في إقناع صاهلي الصادرات الأمريكية، كما لم يؤد هذا الانخفاض في قيمة الدولار إلى ارتفاع أسعار الواردات الحقيقية، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للدول بالقدر الذي يخفف الطلب على الواردات .

فإذا كان نظام سعر الصرف المرن قد فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه في الولايات المتحدة الأمريكية فما هو المتوقع أن يحدث في الدول النامية التي يطلب منها دائماً ضرورة خفض قيمة عملتها الوطنية حتى ترتفع الأسعار الحقيقية للواردات، تلك الواردات التي تمثل السلع الرأسمالية والوسيلة عموماً للفقرى، وحتى لو كانت وارداتها استهلاكية من السلع الضرورية! فيض النظر عن أليات سعر الصرف المرن الذي لم تعمل بآليته الولايات المتحدة الأمريكية ذات الخبرة العميقة والطويلة في تفاعلات القوى في السوق الحرة . فهل يصلح هذا النظام للتطبيق في الدول النامية، كيف ؟ وتلك الدول التي لم تنكز غالبيتها من عمليات بناء بلديتها الموسمية التي ستمثل فيها هذه الأليات، بالإضافة إلى كونها دولاً تتصف بانخفاض معدلات الانفاق القومي، مع معاناتها من عجوزات طويلة الأجل في موازنتها مع ضعف معدلات نمو الإنتاج فيها وعجز خارجي ضخم .

ومن الدروس المستفادة الأخرى لدول تبنت نظام سعر الصرف المرن، هي تجربة دول جنوب شرق آسيا التي بدلت بالاعتماد عن اتباع الأساط التي كانت سائدة في الدول المتقدمة، ولكن لأسباب ليس هنا مجالاً للفوض فيها، اضطرت هذه الدول لاتباع نظم سعر الصرف المرن بعد أن أخذت بمنهج الإصلاح الاقتصادي وخاصة بنظم برنامج الاستقرار القائم على سعر الصرف، فاصيبت هي الأخرى بترزاد معدلات التضخم الذي نتج عن تغير سعر الصرف سواء صلب ذلك سياسات نقدية وعملية مناسبة أو بدونها (٥) .

كما تشير نتائج إحدى الدراسات التي أجراها البنك الدولي عن الاقتصاد الفلبيني خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦، بعد عتق من النمو الاقتصادي الكبير والمستمر الذي عاشته الفلبين في السبعينات من القرن العشرين، فقد واجه الاقتصاد الفلبيني أزمة اقتصادية عام ١٩٨٣، مع زيادة العجز والدين الخارجي، وهذا اضطرت الفلبين إلى تطبيق برنامج للتثبيت في أواخر عام ١٩٨٣، وقد استهلت هذا البرنامج بتخفيض أولي لسعر عملتها صاحبها سياسة نقدية مناسبة، ومع ذلك



على قيمة الدولار في حدود معينة، لأن الاستثمارات الصمغة لهذه الدول موقوفة بالدولار الأمريكي، ومن المتوقع أن يتغير هذا السلوك في حالة نجاح العملة الأوروبية الموحدة في تعزيز موقعها في المعاملات الدولية .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من استمرار عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي، والذي زاد من ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٤، إلى حوالي ٥ مليار دولار عام ١٩٩٧، إلا أن سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري لم يتغير خلال هذه الفترة إلا في العود المسموح بها، حيث بلغ معدل التغير نحو ٠,٧ % خلال هذه الفترة^(١)، إلا أن هذا الثبات النسبي في قيمة الجنيه المصري قد تعزى إلى العديد من الأسباب نذكر منها :

(١) أن مجموع صفاتي التحويلات من جانب واحد وصافي ميزان العمليات الرأسمالية كان موجباً طوال هذه الفترة (١٩٩٧-١٩٩١) مما أظهر ميزان المدفوعات في حالة فائض، مما مكن من إضافات موجبة إلى أرصدة من البنود للتوازنية خاصة الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي حيث تراوحت القيمة المطلقة لهذه الإضافات ما بين ٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩١، ٥,٢ مليار دولار عام ١٩٩٢، ثم انخفضت إلى ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣، وإلى ٠,٤١ مليار دولار عام ١٩٩٥، ثم عادت الارتفاع لتصل إلى ١,٢ مليار عام ١٩٩٧^(٢).

(٢) ساعدت هذه التطورات البنك المركزي المصري من تكوين احتياطيات من العملة الأجنبية، حيث زادت قيمة هذه الاحتياطيات من ٥,٣ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ١٣,٠٤ مليار دولار عام ١٩٩٣، ثم إلى ١٨,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧^(٣) . وهذا قد مكن البنك المركزي من استخدام عمليات السوق المفتوحة لكي يحافظ على الثبات النسبي الكبير لقيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية . ولم يلجأ البنك المركزي لاستخدام هذه الاحتياطيات بشكل واضح إلا في نهاية عام ١٩٩٩، وذلك للتخفيف من حدة الضغوط الاستثنائية على الجنيه المصري بسبب للتوسع غير المنطقي للورلدت عام ١٩٩٨ .

ومنذ دخول مصر عملية الإصلاح الاقتصادي تعالت بعض الأصوات التي تتدلى بضرورة انخفاض قيمة الجنيه المصري بدعوى أن سعر الصرف للجنيه المصري أقل من

١٩٩١م، اتجهت مصر إلى تحرير سعر الصرف الأجنبي من قيود الإدارة المباشرة التي شوهت سوق الصرف الأجنبية طوال العقود الثلاثة الماضية والتي أدت إلى المزيد من التدهور في قيمة الجنيه المصري وتقلص المعز في ميزان المدفوعات ومعاناة الاقتصاد المصري من أزمة الديون الخارجية، ومن ثم نهيار في احتياطيات مصر الدولية. وبنجاح مصر في التنبؤ على مشكلة تحد أسعار الصرف، فقد تمكنت فعلاً بالقضاء على ظاهرة خطيرة تسمى للدورة، حيث هزل الكثير من الأفراد الاحتفاظ بما لديهم من أرصدة دولارية أيضاً منهم بأن الدولار وليس الجنيه هو الأفضل كخزّن للقيمة. وهكذا أوجنت مصر سوق حرة للصرف الأجنبي، ولا نسي بحرية سوق الصرف عدم تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي، فتدخل البنك المركزي في هذه السوق من خلال عمليات السوق المفتوحة بهدف المحافظة على استقرار أسعار صرف العملات وعدم تحريكها إلا في حدود معينة أمر معترف به عالمياً، بل وضروري لتحسين أداء هذه السوق لوظائفها في حالة وجود تحركات حادة في أسعار صرف العملات الأجنبية بما لا يتماشى مع اتجاهات التطور المعادية لأحوال الاقتصاد القومي في علاقته التبادلية مع الاقتصادات الأجنبية التي تولد ضغوطاً غير عادية في جانب الطلب على العملات الأجنبية أو في جانب عرضها حيث يتعارض انهيار العملة المحلية أو ارتفاعها فوق حد معين مع اعتبارات الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات أو التخفيف من حدة المعز فيه .

وعموماً على السلطات النقدية الامتناع عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي في حالة اللجوء إلى تعويم العملة الوطنية، فهذا الإجراء يجب أن يكون استثنائياً ويحد لفترة محدودة، وذلك لأن تولد التضخم، بل وتلك التي عرفت بالنور الأسيوية والدول حديثة العهد بالصنعي لا قبل لها بحمل التبعات الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة وتعرضها للمضاربات، وكما سبق وأن أشرنا إلى أن تلك الانهيارات الجارية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا والتي نتجت عن عمليات المضاربة على قيمة عملاتها، على الرغم من أن بنوكها المركزية حاولت منع هذه الانهيارات من خلال عمليات السوق المفتوحة .

أما عن ما يقال عن عملية تعويم الدولار الأمريكي عام ١٩٧١، والتي لم تكن عن الدحل عنها^(٤)، فيصعب الاعتداه به، لأن الدولار الأمريكي لم يعوم فعلياً، لأن البنوك المركزية في دول أوروبا الغربية واليابان تتدخل للحفاظ



أما عن انخفاض قيمة العملة فيكون نتيجة قوى الطلب المتبخلة على العملة الوطنية والأجنبية في سوق الصرف الحرة، وأخذاً في الاعتبار أهمية دور البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة بهدف المحافظة على ثقلات أسعار الصرف وفقاً لحود معينة تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وهكذا نجد أن هذه الآراء تتدلي بتخفيض قيمة الجنيه المصري وليس لانخفاضه .

ب- أن تخفيض الجنيه المصري قد يفيد في تشجيع الصادرات المصرية بشرط وجود فائض من السلع بعد إنباع حاجة السوق المحلية عند مستوى أسعار بطلي تكاليف هذه السلع مع هامش ربح عادي . فتخفيض الجنيه المصري يشجع المنتجين على تصدير الفائض . أما إذا كان المنتجون يحققون هامش ربح مرتفع أو ربح غير عادي من بيع هذه المنتجات محلياً . فلن يكن لديهم حافزاً على التصدير، ولأسف الشديد هذا هو الواقع المصري، وبالتالي نرى عدم وجود جدوى تذكر من تخفيض قيمة الجنيه المصري في تشجيع الصادرات المصرية، إلا إذا كان تخفيضاً كبيراً يفري المنتجين للتحويل إلى تصدير منتجاتهم باعتبار أن هذا التخفيض يمكنهم على الأقل من تحقيق نفس هوامش الربح السائدة في السوق المحلية إن لم يكن أكبر، وهذا سيحدث نقص في المعروض السلبي في السوق المحلية، مما يخلق في التحليل النهائي ضغوطاً تضخمية تتبطل أرباح المصدرين نتيجة ضلخه على تكاليف الإنتاج في اتجاه الصعود.

٥) مما لا شك فيه أن مرونة الجهاز الإنتاجي في مصر وتنوع هيكله من حيث النصب النسبي للسلع والخدمات ذات المحتوى للتكنولوجيا، نون المستوى المرغوب فيه للاستفادة من الأثر المحتمل لتخفيض قيمة الجنيه المصري في زيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المصرية، بفرض أن هذا التخفيض سينعكس في انخفاض سعر عرض المنتجات المصرية في السوق الأجنبية، وهذا مما لا شك فيه لفترض غير واقعي .

٦) يمكن أن تفيد عملية تخفيض الجنيه المصري في تشجيع صادراتنا المصرية إذا كانت الأسعار المحلية للسلع المصدرة وتلك القابلة للتصدير تترجم تلقائياً خلال سعر الصرف إلى أسعار البيع في الأسواق الخارجية وهذا ما لا يحدث في الواقع المحلي . ومن ناحية أخرى فإن أسعار معظم صادراتنا من المنتجات الأولية تعتبر مطواة في الأسواق العالمية وبالتالي نرى أن تخفيض قيمة

سعره الرسمي، الأمر الذي انعكس في محدودة التوسع في الصادرات المصرية . وظلت هذه الأصوات تتدلي بالرغم من تلك التخفيضات التي حدثت في قيمة الجنيه، والتي انتهت إلى قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري المفاجئ في ٢٨/١/٢٠٠٣ والذي أعلن إنشاء الائتلاف من إعداد هذه الدراسة، لذا سوف نعرض بإيجاز رأينا في هذا القرار في الجزء الأخير من هذه الدراسة نظراً لعلاقة هذا بموضوع الدراسة . وعموماً فإن هذه الأصوات يمكن الرد عليها، وذلك على النحو التالي :

١) قد يكون الشق الأول من هذا الرأي صحيحاً إذا ما حدد سعر الصرف بقاء على الفجوة بين معدلات التضخم في مصر ونظائرها في الدول أصحاب العملات الأجنبية .
٢) أيضاً قد يكون هذا الرأي صحيحاً لو أخذنا في الاعتبار التزايد المستمر في عجز ميزان المعاملات الجارية، وإن كان هذا الميزان لا يعكس كل جوانب عرض وطلب كل من الجنيه المصري والعملات الأجنبية كما سبق وأن أشرنا إلى أن مجموع صفاتي للتحويلات من جانب واحد والمعاملات الرأسمالية تفوق هذا العجز، الأمر الذي مكن البنك المركزي من زيادة احتياطياته الدولية .

٣) حتى لو سلمنا بأن سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري أكبر من سعره الحقيقي، فهذا ليس مبرراً كافياً لتخفيض قيمة الجنيه، حيث يجب دراسة الآثار السلبية للخطورة التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا الإجراء .

٤) أن الآراء التي تبرر ضرورة خفض قيمة الجنيه المصري حتى تزيد حصيله الصادرات المصرية، مع الحد من الواردات المصرية، وإن كان هذا هدف صحيح ومرغوب فيه إلا أننا نرى بعض التعميمات على هذا الرأي منها :

أ- أولاً : يجب أن نفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة الوطنية وبين مفهوم انخفاض قيمتها، فالمفهوم الأول : يعني أنه عبارة عن عمل إرادي للسلطة النقدية يتم في إطار سياسة نقدية متكاملة كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية لعلاج خلل في ميزان المدفوعات يهدد الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وفي هذه الحالة لابد وأن تكون مرونة الطلب السريعة والذخيلة على كل من الصادرات والواردات مرتفعة حتى يمكن إجراء تغييراً طفيفاً في قيمة العملة لاستعادة توازن الميزان دون دخول الاقتصاد القومي في ضغوط تضخمية أو انكماشية، مما يفقد مزايها محاولات استعادة توازن الميزان .



أولاً هذا القرن، نرى أنه كان أمراً ربما كان ضرورياً، حيث كان فائض ميزان المدفوعات المصري قد تحول من وضع فائض بنحو ٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى وضع عجز قدره ١٣٥ مليون دولار^(١٦). الأمر الذي خلق ضغوطاً على قيمة الجنيه المصري في سوق الصرف أدى إلى تكثيف عمليات تحول البنك المركزي بائناً للعملة الأجنبية بهدف تثبيت قيمة الجنيه المصري داخل حدود ضيقة للتقلب . وقد نتج عن هذا التدخل انخفاضاً نسبياً في قيمة الجنيه المصري لدى البنوك، حيث ارتفعت قيمة الدولار من ٣,٢٣٨ جنيه عام ١٩٩٨ إلى ٣,٤١٤ جنيه عام ١٩٩٩، بينما كان الانخفاض في قيمة الجنيه من ٣,٨٤١٤ إلى نحو ٣,٤٥ جنيه لدى شركات الصرافة بأسعار الشراء خلال نفس الفترة . واستمر تقلب الجنيه المصري في الحدود المقبولة، حيث ارتفعت قيمة الدولار من ٣,٨٨ جنيه عام ٢٠٠١ إلى ٤,٢٢ جنيه في الربع الثاني من نفس العام ٢٠٠١ (مايو إلى أغسطس) ليصل في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ إلى ٤,٦٥ جنيه^(١٧).

ومما لا شك فيه أن تخلق هذه التطورات نوعاً من القلق لدى السلطات النقدية المصرية، ومما يؤكد هذه المقولة، لشترط البنك المركزي تغطية جميع اعتمادات الاستيراد لدى البنوك بالجنيه المصري بهدف ترشيد الواردات^(١٨)، ومن ثم الطلب على الدولار الذي كان قد تطور بشكل كبير لأغراض المضاربة، وتخزين الواردات، وكذا زيادات الواردات المصرية من السلع التي تطلبها فئات خاصة في المجتمع، ما كان يجب أن يسمح باستيرادها، بل كان من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف مثل هذا الاتجاه . ولكن يجب على السلطات النقدية ألا تتزعج إذا ما ارتفعت قيمة الدولار في حدود مقبولة . وما نود تأكيده هو ضرورة إعادة النظر في إدارة السياسة النقدية فيما يخص الصرف الأجنبي في ظل آليات السوق المصرية . حيث نرى إمكانية وضع هامشاً أكبر لتقلبات أسعار الصرف (وليكن $\pm 5\%$) وللخول في عمليات السوق المفتوحة لفترة مؤقتة لتنشيط تقلبات أسعار العملات الأجنبية حتى يتعود المتعاملون في هذه السوق على تحريك أرصحتهم بدلاً من تجميدها لفترات طويلة نسبياً كما هو الوضع القائم . وبعد هذه الفترة المؤقتة والتي تعد بمثابة فترة انتقالية لا يتدخل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة في سوق الصرف الأجنبي إلا إذا تجاوزت تقلبات الأسعار الحدود المشار إليها .

ومن ناحية أخرى، على السلطات النقدية دراسة النظم

الجنيه المصري لن يفيد في تشجيع صادراتنا ونموها .
(٧) تعتمد الصادرات الصناعية في مصر على نسب قد تكون مرتفعة من السلع الوسيطة المستوردة، ومن ثم فإن تخفيض الجنيه المصري يزيد من تكاليف إنتاج هذه الصادرات مقومة بالجنيه، مما يؤدي في التحليل النهائي إلى خفض هوامش الربح المحققة من هذه الصادرات .
(٨) هناك مخاطر كبيرة لتخفيض قيمة العملة من أهمها دفع الاقتصاد القومي إلى حالات من التضخم، بما في ذلك القطاعات المصدرة . فمن المعروف أن قيمة وارداتها تزيد عن ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وبالتالي فإن ارتفاع تكاليف الواردات، ومن ثم أسعارها كنتيجة لتخفيض قيمة للعملة الوطنية يزيد من الضغوط في مصر، خاصة وأن المرونة السريعة للطلب المحلي على معظم وارداتها منخفضة للغاية .

(٩) تشير الخبرة المصرية السابقة عن عدم فعالية تخفيض قيمة الجنيه المصري في زيادة الصادرات المصرية، أو في تخفيض الواردات المصرية أو في علاج العجز في ميزان المدفوعات . ومما يؤكد هذه المقولة أن تلك التخفيضات المتتالية منذ إنشاء السوق المصرفية الحرة عام ١٩٨٧، وحتى نهاية عام ١٩٩١ (تاريخ توحيد سوق الصرف وأسعار الصرف ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي)، لم يكن لها أي أثر ينكر في زيادة الصادرات المصرية أو في خفض الواردات المصرية أو في تخفيض حدة العجز في ميزان المدفوعات .

وبناء على الملاحظات السابقة، يرى الباحث أن مخاطر تخفيض الجنيه المصري في وضعنا الحالي تفوق مزايا زيادة أرباح المصدرين بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وسيطرة المنتجات الأولية على هيكل صادراتنا التي تقدر بنحو ٥٨% من إجمالي الصادرات المصرية عام ١٩٩٩/٩٨، مع استمرار اعتمادنا الكثيف على واردات السلع الوسيطة والتي تقدر بنحو ٧٩% من إجمالي الواردات المصرية نفس العام^(١٩) . وعدم مرونة الطلب على الواردات المصرية عملة، كلها عوامل من شأنها الحد مما يمكن أن يكون لتخفيض قيمة العملة الوطنية من مزايا قصيرة الأجل، إن لم يكن القضاء عليها تماماً . لذا يمكننا القول أنه لخفض الجنيه المصري أثراً سلبية يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد القومي،

أما عن تخفيض قيمة الجنيه المصري التي تمت في

تهيئ البيئة الاقتصادية والاجتماعية لنمو هذه القدرة وليست لقواعد والإجراءات الاستثنائية .

رابعاً : تحرير الجنيه المصري وفقاً لقرار يناير ٢٠٠٣ وأثره على قطاع التجارة الخارجية في مصر:

في يناير ٢٠٠٣ أصدرت الحكومة المصرية قراراً بتحرير سعر صرف الجنيه المصري (إلغاء إعداد هذه الدراسة) ونظراً لأهمية هذا القرار كان لابد أن نتعرض له بليجاء بالدراسة والتحليل من وجهة نظر قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي يضيف لمجال هذه الدراسة التي تهدف إلى بيان أثر السياسات النقدية على تجارة مصر الخارجية وذلك على النحو التالي:

ليس هناك من شك أن تحرير سعر الصرف وفقاً لهذا القرار يعد من أهم مظاهر اكتمال آليات السوق الحرة للسعر، فهذا القرار هو جوهر المبادئ الاقتصادية الأكاديمية والنظرية . فحرياً سعر صرف الجنيه المصري هو الخطوة الأولى في طريق تحرير سعر الصرف ليقيم على آليات قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، فهذا الإجراء لا يرتبط فقط بالفجوة بين العرض والطلب حاضراً ومستقبلاً، بل يرتبط أيضاً بالإطار المؤسسي الذي ستفاعل فيه قوى السوق كما سبق وأن أشرنا، ومدى التزامه بالمصلحة العامة التي تنبع رغبات البعض في تحقيق أرباح غير مشروعة من خلال المضاربة على أسعار العملة .

ومما هو جدير بالذكر أنه لكي يتحقق توازن في نظام السوق الحرة للنقد الأجنبي، لابد وأن يستند هذا التوازن إلى قاعدة صناعة وطيدة في الاقتصاد القومي، وهذه القاعدة تتواجد في الدول الصناعية المتقدمة والتي وصلت إلى مرحلة الضخج الاقتصادي، ومن ثم تتمتع اقتصادياتها بمرونة اقتصادية مرتفعة توفى بمتطلبات استقرار سعر الصرف في ضوء حصيلتها من النقد الأجنبي المتحقق من تجارتها الخارجية، ومن المعروف أن استقرار سعر الصرف الأجنبي يعتمد على نوعين من المرونة، هما: مرونة الطلب على الواردات، ومرونة عرض الصادرات. فالأثر الناجم عن تغير سعر الصرف على كل من صادرات وواردات الدولة يتوقف على مرونة العرض والطلب لهذه الصادرات والواردات وفقاً لما يعرف باسم شروط مارشال - ليرنر . فتنخفض سعر الصرف سيودي إلى زيادة صادرات الدولة وفي نفس الوقت خفض وارداتها فقط في حالة ما إذا كان مجموع مرونة الطلب (الطلب في الداخل على واردات

المختلفة للسعر الأجنبي في دول التصادات الموق، فعلى هذه الدراسة قد تدفع السلطة النقدية في مصر إلى إعادة النظر في مفهومها الذي تتبناه لنظام سوق الصرف الحر . وهذا يتبهم بالضرورة إعادة النظر في بعض القواعد التشريعية والتنفيذية التي تحكم آليات سوق الصرف الأجنبي في مصر، حتى تضمن توفر العملات الأجنبية لمن يريد من خلال سوق الصرف الحرة وبالسعر السائد وقت الشراء وللتعاقد في حالة الصرف الأجل .

بعض الجوانب الإضافية في السياسة النقدية وإدارتها وأثرها على التجارة الخارجية في مصر :

من المعروف أن هناك جانب آخر للسياسة النقدية ذات تأثير قوي على أداء قطاع التجارة الخارجية . فعلى الرغم من اتباع سياسة انكماشية منذ بداية تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن قروض قطاع الأعمال الخاص من البنوك ظلت في تزايد مستمر طوال حقبة التسعينات من القرن العشرين، حيث زادت من ٢٨,٣ مليار جنيه عام ١٩٩١ إلى ٦٥ مليار عام ١٩٩٦، ثم إلى ١٠٥,٣ مليار عام ١٩٩٩^(١٦) .

ويبدو أن هذا التوسع المصرفي في منح الائتمان تحكمه اعتبارات تمويل أنشطة قطاع الأعمال دون إعطاء أولوية محددة لتنمية فترة هذه المشروعات على التصدير . ومما يؤكد هذه الرؤية أن متوسط أسعار الفائدة على القروض والهوامش التي تحصلها البنوك من الفروق بين أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على القروض في مصر أعلى منها في كثير من الدول الصناعية المتقدمة ودول منطقتنا المتوسطية^(١٧) .

ومما هو جدير بالذكر أن السلطات النقدية قد خصصت ٣٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥، ثم مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٨ (مخصصات مؤقتة وليست دورية) بهدف معالجة هذا الوضع من خلال دعم سعر الفائدة لتمويل صفقات التصدير^(١٨) . ومما لا شك فيه أن هذه السياسة لا تكفي لمعالجة هذا الوضع، حيث أن صعوبة التصدير ما هي إلا المرحلة الأخيرة في مراحل إنتاج وتداول متتالية تعاني كل منها من ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة بالمرحلة المناظرة في الدول المتقدمة، وبالتالي فإن هذا الدعم الاستثنائي لسعر الفائدة لا يجدي كثيراً، ومن ناحية أخرى يجب على السلطة التنفيذية في مصر أن تدير سياساتها النقدية على أساس القدرة التنافسية التي تقوم على قواعد وإجراءات عملة ولكن مستقرة حتى



ب- مزايًا تحرير سعر الصرف في مصر :

(١) تتمثل مزايًا هذا القرار بتحرير سعر الصرف في وضع حد لحالة الترتب التي سادت في سوق النقد الأجنبي خلال الفترة السابقة على تحرير سعر الصرف، حيث كان يتوقع الكثيرون لذلك، وجاءت عملية التحرير لوقف هذه الحالة أو وضع نهاية لها، قد تكون مؤقتة لحالة الترتب هذه التي سادت الأسواق .

(٢) أن هذا القرار يعد من أهم أركان تحقيق الكمال لآليات السوق الحرة للصرف، فهو من أساسيات النظريات الاقتصادية في مجال أسواق الصرف الأجنبي، فهذا القرار هو بداية الطريق لتحرير سعر الصرف ليقوم على آليات قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية التي ترتبط بالإطار المؤسسي الذي ستفاعل فيه قوى العرض والطلب .

جـ- عيوب تحرير سعر الصرف في مصر :

(١) عدم وجود سعر محدد لقيمة العملة الوطنية، فبعد تعويم العملة وخلال الفترة الأولى للتعويم يصدق أي سعر يقال عن الدولار خصوصاً المضاربين على ارتفاع سعر العملة الأجنبية، ويستمر هذا الموقف إلى أن يتم التعادل بين قوى العرض والطلب في السوق . وهذا ما حدث في السوق المصرفية في مصر، حيث تحدد سعر الصرف في الجهاز المصرفي بحوالي ٥.٥٥ جنيه مقابل الدولار، بينما وصل السعر في السوق السوداء التي لم يتم القضاء عليها إلى ٦.٦٠ جنيه مقابل الدولار .

(٢) ارتفاع أسعار الواردات سواء كانت سلع ضرورية (القمح: تستورد مصر ٥٠% من احتياجات مصر) أو مواد أولية أو مستلزمات إنتاج، وكذا ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية، حيث أن هذا الارتفاع لا يتوقف فقط على ارتفاع سعر الصرف فقط، ولكنه سيمتد ليشمل نفقات النقل والتأمين على الواردات، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المفروضة على هذه الواردات .

(٣) من المفروض أن يؤدي انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى زيادة حوافز الاستثمار في السوق المصرية، إلا أن تلك الانخفاضات المتتالية في قيمة الجنيه المصري منذ عام ١٩٩٨ حتى يناير ٢٠٠٣م، قد تؤدي إلى زعزعة الثقة في استقرار الاقتصاد المصري، ومن ثم قد يصبح هذا التخفيض الأخير عامل طرد بدلاً من أن يكون عامل جذب .

(٤) زيادة الأعباء على مقترضين من البنوك بالعملة الأجنبية سواء لتمويل الاستثمارات أو صلاحيات التصدير والاستيراد، الأمر الذي ينعكس سلباً على التجارة الخارجية في مصر .

الدولة، والطلب في الخارج على صادراتها) أكبر من الواحد الصحيح^(١) . أما إذا كان مجموع المرونتين أقل من الواحد الصحيح، فإن تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية لن يحقق أهداف التوازن السعري المرغوب فيه، مما يعني أن تعويم العملة الوطنية لن يحقق الهدف الأساسي منه وهو تخفيض الواردات بمعدلات كبيرة وزيادة الصادرات بمعدلات كبيرة أيضاً .

الآثار المتوقعة من قرار يناير ٢٠٠٣ بتحرير صرف الجنيه المصري على تجارة مصر للخارجية:

أ- الظروف والملازمات التي تم فيها اتخاذ القرار :

إن دراسة الظروف والملازمات التي تم فيها اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف على جانب كبير من الأهمية، وبذلك الوقت الذي اتخذ فيه هذا القرار للأسباب التالية :

(١) مرور الاقتصاد المصري بحالة من الكساد الذي بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠م، والذي ازدادت حدته بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، مع الانخفاض الشديد في معدلات النمو في البلدان تالي لقوى اقتصاد في العالم المعاصر، مع تزايد الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة وانخفاض معدلات النمو بين دول السوق وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي انعكس بشكل مضاعف في اقتصادات الدول النامية التي تعاني أساساً من ضعف معدلات التنمية مع اختلال في موازين مدفوعاتها .

(٢) زيادة حدة التوتر في اقتصاديات الدول في المنطقة العربية، فلكل الحشود العسكرية الأجلو الأمريكية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط لغزو العراق أو بالأحرى تدمير ركن هام من أركان القوة العربية (اقتصادياً وعسكرياً) المتمثل في دولة العراق، له عميق الأثر على تجارة دول المنطقة الخارجية من ناحية، وارتفاع أسعار البترول وأثر هذا على السياحة الوافدة للمنطقة الشرق أوسطية وارتفاع أثمان نواتج الشحن لدول المنطقة، وكذا ارتفاع رسوم التأمين .

(٣) فترة أداء فريضة حج بيت الله الحرام وموسمية الطلب على الدولار .

فمن المعروف أنه في هذا الموسم يزداد الطلب على الدولار . حيث يزداد طلب الشركات السياحية على الدولار لتسوية مراكزها المالية قبل نهاية السنة وذلك على العكس من موسم الصيف، حيث يعود المصريون العاملون في الخارج، حيث يزداد عرض العملات الأجنبية .



الدول الصناعية الكبرى والتي تلعب فيها البنوك المركزية دوراً كبيراً في دعم ومساندة أسعار صرف عملاتها الدولية، وذلك بالتعاون فيما بينها عندما تتطلب العملة العملة ذلك.

وما سبق يخالف ما حدث في العملة الوطنية التركية (الليرة) من تدهور حاد جداً حيث انخفضت قيمة العملة الوطنية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً من ٤ ليرة مقابل الدولار إلى نحو ١,٦ مليون ليرة مقابل الدولار! وأيضاً ما حدث في الأرجنتين وما تعرضت له دول النعمر الآسيوية من أزمات نقدية حادة في نهاية عام ١٩٩٧، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الدروس المستفادة من خبرات دول سبقتنا في تحرير سعر عملاتها الوطنية^(٣١).

نخلص مما سبق أن تحرير سعر صرف الجنيه المصري، بصورة عامة يتفق والسياسة التي تسير مصر عليها في اتجاه تحرير الاقتصاد الوطني وتحرير قوى السوق في العرض والطلب، وهكذا نجد أن هذا القرار يعتبر خطوة في هذا الاتجاه ولكنه ليس هو الإجراء الكافي لحل القضايا توافر العملة الأجنبية ومشاكل ميزان المدفوعات، حيث يتطلب هذا القرار عدداً من القرارات المكملة مثل: ترشيد الواردات، وخفض كل من أسعار الفائدة والضرائب، ومنع المضاربة في النقد الأجنبي بين البنوك، وضبط السوق المصرفية ... إلخ.

أما بالنسبة لأثر هذا القرار على قطاع السياحة، يمكن القول أن حصيلة قطاع السياحة لا ترتبط فقط بتخفيض سعر الصرف، ولكنها ترتبط بمتغيرات دولية وإقليمية، كما ترتبط أيضاً بوجوه السائح وإقباله، وأيضاً بمجموعة من السياسات المتكاملة الواجب تنفيذها لإمكان زيادة عائدات السياحة، وما ينطبق على قطاع السياحة ينطبق على قناة السويس ورسوم المرور فيها، ولن يمكننا تجاهل أثر نشوب الحرب ضد العراق على اقتصاديات دول المنطقة واقتصاديات مصر، حيث ستتخاض حصة العديد من مصادر النقد الأجنبي الرئيسية مما يؤدي إلى انخفاض العرض بشكل واضح، ومن ثم تأثيره السلبي على سعر الصرف.

خاتمة : التوصيات :

١- ضرورة اعتبار هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر المرجحة بالتصديق القائم على صادرات ذات المكون المحلي المرتفع هو هدف مصر الاستراتيجي، الأمر الذي يخفف فترة العجز في ميزان المدفوعات، مع إمكانية تحويل هذا العجز إلى فائض، مع استمرار

(٥) زيادة حالة التلق في السوق المصرية بسبب الخوف من حدوث انخفاضات تالية في قيمة الجنيه المصري، خاصة وأن المضاربين في العملة صوّتوا عالياً جداً، مما قد يؤدي إلى احتفاظ الكثيرين بمخزوناتهم بالعملة الأجنبية، وبالتالي قد يرتد الاقتصاد المصري إلى ظاهرة الدوارة التي سبق وأن قضينا عليها.

د- الآثار المتوقعة لقرار يناير ٢٠٠٣ بتحرير سعر صرف الجنيه المصري على قطاع التجارة الخارجية :

كما سبق وأن أشرنا فإن توازن سعر صرف العملة الوطنية يتحقق إذا كان متوسط مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات للمجتمع أكبر من واحد (صحيح (مرن).

ولما كان متوسط مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات في مصر أقل من الواحد الصحيح (غير مرنة)، بالإضافة إلى أن هيكل الواردات المصرية يتضمن سلعاً استراتيجية وأساسية يصعب تخفيضها وإيجاد بدائل محلية (مثل القمح، الذرة، الزيوت، مستحضرات الإنتاج)، وبالتالي فإن خفض الواردات منها يؤثر على توفير احتياجات المعيشة ويؤثر على تشغيل الأموال الإنتاجية.

ولما كانت مرونة الطلب على الواردات المصرية تتراوح بين ٠,٤، ٠,٦ بينما نجد أن مرونة عرض الصادرات المصرية تتراوح بين ٠,٣٥، ٠,٤٠، علماً بأن المكون الأجنبي في الصادرات المصرية يبلغ في المتوسط نحو ٤٠% فهذا يعني أن رفع سعر الواردات بـ ٢٠% (متوسط الارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي) سيؤدي إلى انخفاض الواردات بما لا يتعدى ٨%^(٣٢).

وبالنسبة للصادرات المصرية فإن خفض سعر الصادرات (ينفس قيمة انخفاض قيمة الجنيه المصري) ٢٠% سيؤدي إلى زيادة في الصادرات بما لا يتعدى ٧% وهذا يعني انخفاض حصيلة الصادرات بالدولار، وذلك بفرض عدم تغير الأسعار المحلية نتيجة لتغير سعر الصرف، وإن كان هذا افتراض غير واقعي بحكم أن المكون الأجنبي في الصادرات المصرية يقدر بنحو ٤٠% من تكلفة المنتج النهائي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فارتفاع الأسعار على النحو السابق لابد وأن يتبعه ارتفاعات في الأسعار المحلية بما في ذلك سلع التصدير، الأمر الذي يدخلنا في حلقة مفرغة تؤدي في التحليل النهائي إلى انخفاض مستمر ودائم في سعر العملة الوطنية، لو تركت الأمور تسير وفقاً لمفهوم التعويم شبه الكامل الذي يطبق في



٦- أن عملية تحرير سعر الصرف الأجنبي في مصر لن تستطيع تحقيق الهدف منها خاصة تلك الهادفة لزيادة الصادرات وخفض الواردات، طالما كان مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات المصرية أقل من الواحد الصحيح، لذا لابد من اتخاذ إجراءات تهدف إلى تغيير هيكل الصادرات المصرية وترشيد وارداتها قبل اتخاذ أي قرار بتحرير سعر الصرف الأجنبي في مصر .

٧- أن تخفيض قيمة الجنية المصري كما كان في السابق وكذا في المستقبل إن شجع الصادرات المصرية حيث لا يوجد فائض من السلع الممكن تصديرها بعد إشباع حاجة السوق المحلية، ومن ناحية أخرى فإن المنتجين المصريين يحققون هامش ربح مرتفع أو ربح غير عادي من بيع هذه المنتجات محلياً، وبالتالي إن يكون لديهم أي حافز للتحويل للتصدير، وإن قفوا بالتحويل إلى التصدير تحت أي ظروف كانت، سيؤدي ذلك إلى نقص في المعروض السلمي في السوق المحلية، مما يؤدي في التحليل النهائي إلى خلق ضغوط تضخمية تبتلع أرباح المصدرين .

٨- ضرورة إعادة النظر في إدارة السياسة النقدية فيما يتعلق بالصرف الأجنبي في ظل آليات السوق المصري، حيث نرى إمكانية وضع هامش أكبر لتقلبات أسعار الصرف (ولكن $\pm 5\%$)، مع الدخول في عمليات السوق المفتوحة لفترات مؤقتة لتنشيط تقلبات أسعار العملات الأجنبية، وبعدها يجب ألا يتدخل البنك المركزي إلا إذا تجاوزت تقلبات الأسعار الحدود المسموح لها .

٩- نتيجة للانخفاضات المتتالية في قيمة الجنية المصري منذ عام ١٩٩٨، قد تؤدي إلى زعزعة الثقة في استقرار الاقتصاد المصري الأمر الذي قد يؤدي إلى هز ثقة المستثمرين الأجانب، وبالتالي فإن أي تخفيض في قيمة الجنية المصري، قد تتحول من عامل جذب للاستثمارات الأجنبية إلى عامل طرد . لذا يجب أن تحرص السلطات النقدية في مصر على إبتاع حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية حتى يصبح هذا الخفض عاملاً من عوامل جذب هذه الاستثمارات .

١٠- لزيادة المعروض من النقد الأجنبي في الظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد القومي المصري يجب أن يقوم كل من المصدرين وشركات وقطاعات السياحة ببيع حصيلتهم من النقد الأجنبي للجهاز المصرفي .

١١- ضرورة إعادة النظر في السياسة النقدية وإدارة سعر

وجود الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على التوظيف والنمو في الاقتصاد القومي .

٢- أن يحرص البنك المركزي من خلال استخدامه لأدوات السياسة النقدية على تحقيق التأثير الإيجابي على عمليات التصدير والاستيراد من خلال التأثير النسبي في الدخل والخارج وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، ومن ثم على حصة الصادرات وتكلفة الاستيراد بالعملة الوطنية نظراً لما لهذه الأدوات من تأثير قوي وفعال على لتجارة الخارجية .

٣- ضرورة قيام الجهات المتخصصة بتوفير بيانات دقيقة يتم تحديثها بصفة دورية عن كل من مرونة الجهاز الإنتاجي في مصر، وكذا مرونة الطلب السريعة وللداخلية على المنتجات الوطنية قيد التصدير وعلى واردات السلع والخدمات، حتى يمكن تحليل سلوك هذه المرونة، ومن ثم إمكانية تقدير أثر السياسات النقدية على كل من الاستقرار الاقتصادي ومستوى التشغيل والأسعار، الميزان التجاري، وميزان المدفوعات في الاقتصاد القومي .

٤- أن ضعف أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر لا يعزى فقط إلى عوامل نقدية بقدر ما يعزى في المقام الأول إلى عوامل هيكلية تتمثل في سيطرة المواد الأولية على هيكل الصادرات مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات الكمية والتنوعية في الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات السلعية والخدمات بالإضافة إلى تخلف الكثير من القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب سرعة العمل على إحداث تغيرات جذرية وحيدة في هيكل الصادرات المصرية .

٥- لما كانت الخبرة السابقة للدول التي سبقتنا في تعويم عملاتها الوطنية، أشارت إلى أن كل الدول سواء كانت متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو في تلك الدول حديثة العهد بالصنوع، والموار الأسبوية، وتركيا، وغيرها من الدول، إلى عدم تحقيق هدف زيادة صادراتها أو في خفض وارداتها، بل على العكس من ذلك فقد أدى هذا التعويم إلى زيادة معدلات التضخم فيها على الرغم من تمتع هذه الدول بوجود قواعد صناعية وطيدة بها، استندت عليها عملية تعويم عملاتها، لذا فإزماً علينا دراسة هذه الخبرات أثناء رسم سياساتنا النقدية للاستفادة من نقاط القوة فيها والابتعاد عن نقاط الضعف في هذه التجارب حتى لا نتعرض لتلك المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي حدثت في دول أكثر منا تقدماً .

١٤- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة .

١٥- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٧ .

١٦- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة .

١٧- على سبيل المثال، بلغ متوسط أسعار الفائدة على القروض في مصر، ١٥,٥%، ١٣,٢% عام ١٩٩١، ١٩٩٧، على التوالي، بينما كانت المتوسطات المناظرة ٨,٧٧%، ٨,٨% في الكويت، ٩,٢٣%، ٩,٣٠% في عمان، ٨,٧%، ٨,٤٤% في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢,٦٥%، ٢,٤٥% في اليابان، ٦,٧٧%، ٦,٣٤% في فرنسا، أما هولميش أسعار الفائدة بلغت ٣,٣٥% في مصر خلال نفس الفترة السابقة، مقابل ٢,٧%، ٢,٨٧% في الكويت، ٢,٣٨%، ٢% في عمان، ٢,٠٨%، ٢,٨٢% في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢,٣٦%، ٢,١٥% في اليابان، ٣,١%، ٢,٨٤% في فرنسا. انظر ملوى الحنري، " التمويل المصرفي للنمو الصناعي"، للمحدثات والأفاق، اتحاد الصناعات المصرية، من أوراق مؤتمر الصناعة المصرية ١٩٩٩، فبراير ١٩٩٩، جدول (١٥) الملحق .

١٨- المرجع السابق ذكره، ص م .

١٩- تقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص م .
٢٠- فادية عبد السلام، مشاكل النظام النقدي والمالي العالمي (بالإشارة إلى دول جنوب شرق آسيا)، معهد التخطيط القومي، البرنامج التدريبي في المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، ١٩٩٩ .

21- IMF , World Outlook , several issues .

الصرف في مصر، وذلك بإصدار حزمة من الإجراءات التي تغطي كل من المتغيرات التي تؤثر على هذا النظام شريطة ألا تكون هذه الإجراءات إدارية، بل يجب أن تستق من آليات السوق والمتعاملين فيه، ومن هذه الإجراءات :

- ١) ترشيد الولادات وتخفيض كل من سعر الفائدة والضرائب.
- ٢) إزالة العقبات التي تعترض عمليات الاستثمار في مصر.
- ٣) زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات، وعائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج .
- ٤) العمل على زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي .
- ٥) محاولة العمل على سد الفجوة بين الصادرات والواردات .
- ٦) تنويع مصادر حصولنا على نقد الأجنبي، مع عدم الاعتماد فقط على قطاع قناة السويس والسماحة .

الهوامش :

- 1- Thomas Mayer & Others "Money and Banking and the economy " , ww Norton "comany ; new york - london , 1981 , Part Five .
- 2- Peter Lindert " International Economics " Irwin , Boston , 1986 , PP; 348-391 .
- 3- Loc cit .
- 4- The Economist , April 11 , (1987) , Passem .
- 5- Peter H. Lindert , Thomas A-Pugel " International Economics " 11th ed , Irwin , London , Passem .
- ٦- البنك الدولي " للبنين " " إطار للالتزام الاقتصادي " دراسة البنك الدولي، يوليو ١٩٨٧، ص م .
- ٧- محمد العربيان، تحد أسعار الصرف تجربة الدول العربية، التمويل والتنمية، ١٩٩٤، ص ٢٨ .
- ٨- محمود عبد الهي، تنمية الصادرات والدور المنتظر من الصناعة المصرية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الصناعات المصرية (نحو رؤية جديدة للصناعات في مصر - مبارك ٢٠٠٠) ص ٢٧ - ٣٢ .
- ٩- المرجع السابق ذكره ص ٣٠ .
- ١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ملحق ٩-١، ص ٢٩٥ .
- ١١- المرجع السابق ذكره ملحق ٩ - ٤ .
- ١٢- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٩٨ - ١٩٩٩، ص ٤٩ .
- ١٣- المرجع السابق ذكره نفس الصفحات .



مدخل جديد لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري في ضوء التجارب العالمية

إعداد

دكتور / عمرو التقي

أستاذ الاقتصاد المساعد

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

المصرية الخاصة والعامة على السواء على مواجهه هذا التحدي الهائل؟، والذي جرى في ظل انفتاح السوق المصري على السوق العالمي، بحكم التزام مصر باتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي تدعو إلى إسقاط القيود ولا تقيم وزناً لاعتبارات جنسية المصارف فالتنافس في عرف الداعين إلى العولمة، هو السبيل الوحيد لتحقيق الكفاءة، ومن ثم الرفاهية لكل المواطنين، وذلك بصرف النظر عن التضيقات التي تنجم عن هذه المنافسة في الأجل القصير، من بطالة بعض العاملين، وخروج بعض المؤسسات كاية من المنافسة. ويعرف العاملون بأوضاع البنوك في مصر، أنها من حيث إدارتها وخبراتها وكفاءة العاملين فيها، ليست في أفضل الأحوال التي تمكنها من مواجهه هذه المنافسة العالمية.

لواقع أن مثل هذه التطورات إن تمت سوف تطرح مخاطر عديدة على الاقتصاد المصري، في مقدمتها أن موارد البنوك المصرية قد لا تستخدم على أفضل وجه لخدمة الاقتصاد المصري وإنما سوف يخضع استخدامها لاستراتيجيات الإمبراطورية المصرفية العملاقة التي قد تنتقل إليها موارد البنوك.

ولكل هذه الأسباب يمكن أن يفهم المراقبون لأوضاع المصارف المصرية لحدز التشديد الذي يبديه صانعو القرار الاقتصادي والسياسي في مصر إزاء قضية نقل البنوك إلى الملكية الخاصة، لذلك فعلى الرغم من توافر الحديث عن هذه القضية منذ سنوات، إلا أنه لم تتخذ أي خطوات عملية لتحويل أي من بنوك القطاع العام الأربع إلى الملكية الخاصة حتى وقت كتابة هذه السطور في أكتوبر ٢٠٠٤ .

١- مقدمة :

تعني خصخصة البنوك لعملية الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة الأمر الذي من شأنه أن يثير تساؤلات حول كيفية استغلال الموارد الهائلة المتاحة لهذه البنوك، هل ستوجه البنوك الخاصة فروعها واستثماراتها لما يحقق صالح الاقتصاد القومي ككل أم أنه سوف يوجه لخدمة مصالح خاصة لمن يملكون هذه البنوك، ولطفاتهم وأقاربهم . صحيح أن تجربة بنوك القطاع العام في السنوات الأخيرة كشفت أيضاً أن إدارتها لمواردها لم تكن دائماً على المستوى المطلوب من الالتزام بالمعايير المصرفية الصحيحة بالنسبة لجدية دراسات الجدوى، وللتأكد من سلامة أصول العملاء ومثابة مراكزهم المالية وقد يرى البعض أن انتقال البنوك إلى الملكية الخاصة سوف يجعلها أكثر التزاماً بهذه المعايير لأن الفروج عنها قد يؤدي إلى خسارة لمالكي هذه البنوك ولكن البعض الآخر قد يرى فرصة التسبب هذه أكبر في ظل الملكية الخاصة والواقع أن مثل هذا التسبب كان هو وضع بنوك خاصة كثيرة بعضها انهار كما كان في شرق آسيا واليابان.

هذا بالإضافة إلى التخوف الذي يبديه البعض من أن تؤدي الملكية الخاصة للبنوك إلى تحولها إلى مجرد فروع لبنوك أجنبية كبرى، وخصوصاً وأنه في ظل عملية العولمة نمت الانتماءات بين المؤسسات المصرفية في البلدان المتقدمة، وتحولت إلى إمبراطوريات مالية هائلة الحجم والإمكانات، لا تضم المصارف الدولية وحدها، وإنما تضم أيضاً شركات كبرى تعمل في مجالات عديدة، وترحف بكل إمكانياتها لابتلاع مصارف وشركات في دول أخرى متقدمة ونامية، والسؤال المثير للاهتمام هو: هل ستقرر المصارف



٢- مشكلة الدراسة:

من مظاهر المتغيرات العالمية الجديدة للتحديات الهيكلية في اقتصاديات الدول والاعتماد على القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية، وقد كان لتجاح الذي حظي به البرنامج الشامل الذي قادته بعض الدول المتقدمة في الربع الأخير من القرن الماضي لتحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة النتيجة الأساسية للتجارب نحو الخصخصة وتقليص دور الدولة في مجال الإنتاج المباشر وتوفير مناخ استثماري ملائم لنمو واتساع القطاع الخاص مع الرقابة لحماية المنافسة.

وقد ظهرت الخصخصة كأداة للتنمية بعد عجز الملكية العامة بنظامها البيروقراطي عن التطور، وارتبطت ببرنامج الإصلاح الاقتصادي بنظام السوق حيث يشكل الاعتماد على نمط الملكية الخاصة أحد أهم العناصر الرئيسية للنظام الرأسمالي.

وقد وضع أن عدد من بنوك القطاع العام في مصر تواجه مشكلات تؤدي إلى ضعف أدائها وتوقع لظلالها في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية التي ترجع أساساً إلى ضعف إدارتها وعدم تمتعها بخبرة كافية بأساليب الاستثمار وبالقدرة على تنمية العلاقات مع مختلف دوائر الأعمال في الداخل والخارج وإلى عجز بعضها عن تحقيق النجاح المأمول في الترويج لفرص الاستثمار وتنمية مواردها المالية وإقامة الجسور مع المؤسسات المالية الأخرى بما يساعد على تنشيط سوق المال والبورصة والاستثمار بما يحقق النمو والتنمية الاقتصادية.

٣- أهداف الدراسة:

- (١) وضع رؤية مستقبلية لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري في ضوء تجارب بعض الدول كنموذج يسترشد به في خصخصة البنوك.
- (٢) مقارنة أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري) بأداء البنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي).
- (٣) تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه خصخصة البنوك العامة في مصر.

٤- فروض الدراسة:

- (١) تؤدي التحديات والمتغيرات العالمية التي تواجه البنوك العامة في مصر إلى ضعف أدائها .

- (٢) أن دراسة تجارب بعض الدول في خصخصة البنوك كنموذج يسترشد به في خصخصة البنوك العامة في مصر .
- (٣) أن أداء البنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي) أفضل من أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري).

٥- منهج الدراسة:

هو منهج تحليلي وصفي تحليلي كمي استقرائي يعتمد على جانبين هما الجانب الأول : النظري يتناول للتأصيل النظري لبعض الجوانب النظرية والفكرية لخصخصة البنوك العامة ولتحديد التي توليها عن طريق الاعتماد على المصادر الأولية للبيانات من البنك المركزي والبنك الأهلي والبنك التجاري الدولي والعديد من المراجع العربية والأجنبية.

أما الجانب الثاني فهو التطبيقي ويعتمد على المنهج المقارن لبعض الدول المتميزة في مجال خصخصة البنوك العامة، والمنهج التحليلي الكمي لمقارنة أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري) بأداء البنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي) وتحليل البيانات والإحصائيات اللازمة لاستخلاص النتائج .

٦- خطة الدراسة:

تتسم الدراسة إلى عدة مباحث هي:

- المبحث الأول:** يتناول بعض الجوانب النظرية والفكرية لخصخصة البنوك العامة في مصر .
- المبحث الثاني:** يتناول حجم الجهاز المصرفي بين العام والخاص والتحديات التي تواجه خصخصة البنوك العامة في مصر .

- المبحث الثالث:** يستعرض تجارب بعض الدول في خصخصة البنوك كنموذج يسترشد به في خصخصة البنوك العامة في مصر .
- المبحث الرابع:** يستعرض مقارنة أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري) بأداء البنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي).

- المبحث الخامس:** يتناول وضع رؤية جديدة لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري.

الخلاصة والنتائج .**هوامش الدراسة .****الملحق الإحصائي.**

المبحث الأول

بعض الجوانب النظرية والفكرية

لخصخصة البنوك العامة في مصر

أولاً: دور الجهاز المصرفي في تنمية الاقتصاد المصري:

تلعب البنوك دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية، فهي تقوم بدور الوسيط المالي الذي يعمل على تجميع المدخرات ثم يقوم بتوجيهها إلى أوجه الاستثمار المختلفة مما يجعلها من أهم مصادر تمويل التنمية، تتزايد أهميتها في الدول النامية ومنها مصر لحد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها، حيث أن الانحياز المحلي هو عصب عملية التنمية، خاصة وأن الإدخار الأجنبي لا يزيد نسبه في أي من الدول النامية عن ٥% من الناتج المحلي الإجمالي .

إلى جانب أن البنوك هي المسئولة عن رسم السياسة النقدية والائتمانية واختيار الأساليب اللازمة لتحقيقها ووضعها موضع تنفيذ وتردد أهمية السياسات النقدية والائتمانية إذا علمنا أنه لا يرجى نجاح لخطط التنمية إذا لم تلأذ العوامل النقدية في حساباتها، كما أن السياسة النقدية والائتمانية غير الملائمة تعجل تحقيق التنمية الاقتصادية أمراً صعباً إذ لم يكن مستحيلاً وتتمثل صعوبة إدارة هذه السياسة في التوفيق بين متطلبات الاستقرار النقدي ومتطلبات النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى يمكن تلخيص الدور للتنوي الذي يقوم به الجهاز المصرفي في عدة نقاط هي (١):

(١) تمويل خطط التنمية والمشروعات القومية سواء عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للحكومة أو المستثمرين أو عن طريق الإسهام المباشر بالمشاركة في رؤوس أموال تلك المشروعات.

(٢) العمل على تجميع المدخرات وخلق سوق مالي ونقدي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مع توفير مزيد من توظيفاتها في المنطقة، وذلك لتخطي احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية. وبالتالي تخطي ألد المعوقات الرئيسية التي تؤثر على حجم الاستثمار في البلاد .

(٣) توفير التسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل تجارتنا مع العالم الخارجي ودعم وفتح الأسواق الخارجية لمنتجاتنا والترويج لها باستخدام الوسائل المستحقة للارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية. مساعدة الحكومة في

برنامجها للإصلاح الاقتصادي والخصخصة بوسائل عديدة أهمها المساهمة في شراء أسهم المشروعات المطروحة والمساعدة الفنية للبرامج في مختلف مراحله التقييم والترويج والبيع .

(٤) قيام بدور هام في تنشيط سوق المال المصري من خلال:

(أ) جانب العرض بتوفير الأوراق المالية المطلوبة للسوق سواء كانت أسهم البنوك التي ترغب في زيادة رأسمالها أو تود توسيع قاعدة ملكيتها.

(ب) جانب الطلب عن طريق الشراء المباشر للأسهم والسندات من السوق لتكوين المحفظة المالية للبنك أو عن طريق صناديق الاستثمار التي تقوم بإنشائها فضلاً عن المساعدة في إنشائها فضلاً عن المساعدة في إنشاء الشركات الداعمة لنشاط السوق مثل السمسرة والترويج للاكتتاب والحفظ المركزي وغيرها .

(٥) تعد البنوك أداة رئيسية في يد الحكومة للتحكم في حجم الاستثمار وتوزيعها القطاعي، وإعطاء مزايا إضافية لأنشطة معينة مثل الإسكان والزراعة والصناعة والصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(٦) خلق فرص العمل وتوليد الدخل سواء بطريقة مباشرة عن طريق ما تستوعبه من عمالة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المشروعات التي تساهم في إنشائها.

(٧) توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وصرف المعاملات وغيرها، بالإضافة إلى دورها في الظروف غير العادية مثلما حدث في أزمة لزلزال والسيول.

ثانياً: دوافع خصخصة البنوك العامة في مصر :

لا شك أن اتجاه مصر ضمن معظم دول العالم لتحرير أسواقها وخصخصة مشروعاتها الاقتصادية، ومنها القطاع المصرفي، جاء انعكاساً لرغبتها في مواكبة التطورات ومواجهته المنافسة الدولية وإصلاح الأداء في بنوكها العامة وهو ما يتضح تفصيلاً في عدد من النقاط :

(١) مواجهته التحديات والمتغيرات العالمية التي تواجه العمل المصرفي (١) (٢):

توجد العديد من التحديات العالمية التي تواجه العمل المصرفي، والتي من أهمها ما يلي:

(أ) تغيير طبيعة النشاط المصرفي بعد تراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والترويج وخدمات التأمين.



(٤) تعد خصخصة البنوك العامة أحد البدائل الضرورية لزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي المصري حيث أن البديل الأخرى مثل الدمج والتحالفات الاستراتيجية تواجه في المرحلة الحالية عقبات عديدة أهمها التباين الكبير في الهياكل المالية والتوظفات الاستثمارية للبنوك فضلاً عن مشاكلها الروتينية والبيروقراطية في القطاع العام وإذا لا يمكن إتباعها إلا في الحالات التي تسمح بذلك ولكن ليس معنى ذلك أن الخصخصة هي أفضل للطرق لزيادة القدرة التنافسية، ولكنها في الحالة المصرية تعد خطوة أساسية في سبيل إطلاق حرية هذه البنوك لعملية التطوير المرتبطة (١).

(٥) إن هيكل القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه بنوك القطاع العام والتركيز الجغرافي لهذا القطاع يعطي مؤشراً يدفعنا إلى توقع استمرار حالة الهشاشة ومحدودية المنافسة التي كان يعانيها القطاع المصرفي قبل إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتي لم تنحس حتى الآن. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة هو تعدد القيود الخاصة بالدخول إلى هذه الأسواق لاعتبارات متعددة مثل: (٢) التخوف من سيطرة البنوك الأجنبية والخاصة على القطاع المصرفي، خشية تعرض القطاع المصرفي لنشاط بنوك مغامرة وعالية المخاطر تعمل على الكسب السريع وتترك السوق فجأة وهو ما يسموه البعض بالتعبير الإنجليزي Hit and Run، حماية مصالح البنوك العامة، خشية تحويل المخبرات المعباء محلياً إلى الخارج (٣).

(٦) تدني تكلفة الإقراض من الجهاز المصرفي، بما شجع على الإفراط في الاقتراض خاصة من قبل المشروعات العامة، وأوجد فائضاً من الطلب على الائتمان، بارتفاع معدلات التضخم حدث انتقال من الأصول المالية ذات العائد الثابت إلى الأصول المالية ذات الأسعار المتغيرة كالسلع المعصرة والمعادن والذهب وغيرها، والتي اتخذت كملجأ للمخدرات، وإن صنف هذا على أنه تسرب من دائرة الانحراف - الاستثمار أو عرف على أنه نوع من أنواع الابتزاز، توظيف الائتمان عن طريق التدخل الإداري واستخدام أساليب غير سرعية في اتخاذ القرارات الائتمانية بما أدى إلى تفاقم القروض الراكدة والتي وجه أغلبها للمشروعات العامة (٤).

(٧) أصاب البنوك العامة في بعض البلدان ما أصاب المشروعات ذات الملكية العامة الأخرى من مظاهر فساد الإدارة، وذلك بسبب ضعف رقابة البنوك المركزية، وهو

(ب) تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس للبنوك وخاصة في مجال شراء الفواتير بالجملة وتقديم خدمات حفظ حسابات وتحصيل ديون العميل والحماية من مخاطر الائتمان وإصدار السندات والأشهر في سوق المال مما أدى إلى تقلص نسبة الاقتراض من البنوك إلى جملة ما تحصل عليه الشركات من تمويل في معظم دول العالم حيث تراجمت هذه النسبة على سبيل المثال في فرنسا من ٢٥% عام ١٩٨٣ إلى ١٦% عام ١٩٩٣.

(ج) تزايد اتجاه الأفراد إلى تحويل ممتلكاتهم للبنوك إلى لوات استثمارية في السوق المال بشكل مباشر، أو من خلال صناديق الاستثمار سواء التابعة للبنوك أو للشركات. (د) التوسع في الخدمات الإلكترونية عن طريق توظيف التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والحسابات الآلية، ومن أمثلة ذلك تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام التليفون ببصمة الصوت أو عبر شبكة الإنترنت.

(هـ) انتشار ظاهرة التكتل والاندماج بين المصارف والمؤسسات المالية لتكوين كيانات مصرفية عملاقة، ومثال ذلك اندماج مصرفي سيتي بنك الأمريكي مع سامون سميت باريس، ليكون أكبر بنك في العالم يخدم تجمعا يصل إلى بلون نسبة.

(٢) تزايد الضغوط الدولية على مصر لتحرير القطاع المصرفي، فبعدما تم قطع شوط لا بأس به في هذا المجال في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين جاء توقيع مصر في ديسمبر ١٩٩٧ ضمن ٧٠ دولة على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية لتصنع سقف زمني للتحرير حيث التزمت مصر ضمن مجموعة الدول النامية بالسماح بملكية أجنبية لبنك محلي بنسبة ١٠٠% (١).

(٣) تحقيق عدد من الإيجابيات، أهمها الوصول إلى المصرف الشاملة وتيسيق المشاركة في الثورة المصرفية المصاحبة لثورة الاتصالات وجذب تقديم التكنولوجيا المصرفية المتقدمة، وضخ رؤوس أموال جديدة، وتطوير الإدارة والارتفاع بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات المصرفية وتوسيع النطاقات الجغرافية والفروع للخدمات والأنشطة مع تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة، وإيجاد فرص أفضل للاستثمار وتقليل معدلات المخاطر وتنمية سوق رأس المال (٢).



جنب مزيد من المدخرات المحلية والأجنبية وأيضا سعي البنوك لتخفيض أسعار الفائدة على القروض من أجل استثمار أكبر الموارد المالية.

وزيادة المنافسة بين البنوك تجعلها توجه لثمتانها نحو المشروعات الأكثر ربحية ومن ثم إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بناء على معايير اقتصادية سليمة يمكن أن يكون ذلك ذو عائد أكبر على الاقتصاد القومي حيث يتم تخصيص الائتمان المصرفي للمشروعات الأكثر إنتاجية.

(ب) تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع الملكية: (٥)

تساعد خصخصة البنوك على تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث أن خصخصة البنوك من خلال طرح أسهمها في سوق للأوراق المالية، يعمل على زيادة العروض من الأوراق المالية، ومن ثم زيادة سعة سوق الأوراق المالية وهذا يعد من أهم سبل تطوير النظام الاقتصادي ونجاح الإصلاح الاقتصادي من خلال وجود سوق لورق مالية متطور.

كما أن خصخصة البنوك من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، وهو أحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي حيث يعمل على تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم واستثمارها في شراء أسهم البنوك رغبة منهم في تحقيق مكاسب سوق الأوراق المالية، وزيادة تلبية الأفراد لخصخصة البنوك لزيادة ملكيتهم لأسهمها.

(جـ) تخفيض عجز الموازنة وترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية: (٦)

إن خصخصة البنوك سوف تنفع الحكومة على أن ترشد من إنفاقها العام وبالتالي استخدام أفضل لموارد الموازنة العامة بدلا من الإنفاق على مشروعات كانت خاسرة في كثير من الأحيان ومن ثم تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر تضخمية ولكن خصخصة البنوك تمنع ذلك حيث أنه ليس هناك سيطرة للدولة على البنوك تمنع ذلك إلا بالطريق غير المباشر من خلال السياسة النقدية.

كما أن خصخصة البنوك تتيح إدارة أفضل للسياسة النقدية من خلال إدارة السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة بدلا من التدخل في تخصيص الائتمان المصرفي وذلك من خلال استخدام عمليات السوق المفتوح بكفاءة أكبر خاصة في ظل وجود سوق لورق مالية متطور ومنظم، كما يمكن للبنك المركزي أن يستخدم الاحتياطيات والسوولة وسعر الخصم في التحكم في كمية الائتمان المصرفي وكذلك التحكم في أسعار الفائدة المصرفية أي أن خصخصة البنوك تزيد من حسن إدارة السياسة النقدية وبالتالي إدارة أفضل للاقتصاد.

ضخف لم تعرضه رقابة الجمعيات العمومية للمساهمة في ظل الملكية العامة، التي قد تنتم في بعض الأحوال بالشكلية وعدم التحجيص لنفاق العمليات المصرفية من قبل مثالي المال العام. (٧)

(٨) عملت بعض إدارات البنوك العامة وفقا لنظام يحمي القرارات الخاطئة سواء كان هذا الخطأ عمدا أو بسبب إهمال أو تقصير. فإذا كانت أخطاء موظفي قسم الائتمان تحتويها الإدارات العليا بعدم كشفها، ولقدرتها على تعطينها بطرق مختلفة بما يعرف بمصطلح Window Dressing وإن فشلت إدارة البنك في احتواء الموقف فهناك الموازنة العامة للدولة جاهزة لإقالة البنك من عثرته أو عزله عن طريق إعادة الرسلة والاتفاق على إخفاء حجم القروض التراكمية وأوجه قصور أداء البنك المعنى، كما عانت بعض البنوك العامة من اكتظاظ فروعها بالمعاملين فيها بما خضع من إنتاجيتها وأرباحها منسوبة إلى عدد الماملين، واختلطت الأهداف المالية والاقتصادية لبعض البنوك العامة، كمؤسسات هادفة إلى الربح، بأهداف سياسية واجتماعية لا تتوفر لهذه البنوك المقدرة على تحقيقها، ولا يجب أصلا أن يخلط بها تحقيقها لتعارضها مع نشاطها الأساسي وأسباب وجودها، والتي تنحصر في القيام بأعمال الوساطة المالية بتمتعة المدخرات وتوظيفها توظيفاً أمثل بأقل تكلفة ممكنة لأجراء المعاملات Transactions Costs. (٧)

وقد يكون للسبب الأخير أثر في طريقة اختيار المعلنين في بعض البنوك العامة في بعض الدول فإن لم تكن الكفاءة في الوساطة المالية ذات أهمية وإذا كان استهداف الربح أمرا ثانويا وإذا كان البنك يدار كمشروع اجتماعي أو خيرى فلا بأس بأن يسهم البنك في حل مشكلة البطالة مثلا، حتى وإن لم تكن هناك حاجة فعلية لديه لعملية إضافية، ولا ضير من اختيار قيادات * تنشورية * لإدارة البنك ولم لا؟ فالعمل الخيري لا ينبغي أن يكون مقصورا على المحترفين.

ثالثاً: أهداف وأساليب خصخصة البنوك العامة:

(١) أهداف خصخصة البنوك العامة :

(أ) زيادة المنافسة بين البنوك وتحسين الأداء الاقتصادي: (٩)

تعد زيادة المنافسة بين البنوك أحد العزاي التي يتم الحصول عليها من خصخصة البنوك حيث أن زيادة المنافسة تعمل على خفض هامش الوساطة المالية من خلال منافسة البنوك في زيادة أسعار الفائدة على الودائع رغبة منها في



(٢) طرق خصخصة البنوك العامة :

* هناك العديد من طرق خصخصة البنوك العامة وأهمها ما يلي:

أولاً: الطرح العام للأسهم (كليا أو جزئياً) :

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بطرح أسهم رأس مال البنوك المملوكة لها كليا أو جزئياً للبيع في البورصة للجمهور أفراد أو مؤسسات محلية وأجنبية^(٨)، وعادة ما يخصص لأعضاء الإدارة والمعلمين حصة من الأسهم المطروحة للتداول وهو ما قد يسهم في إثارة حماس المعلمين وخلق الدافع لديهم لتحسين الأداء .

وفي ظل هذا الأسلوب تتخلى الحكومة عن كل أو جزء من أسهمها الأصلية لرأس المال الخاص وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحويل البنك بنك خاص (في حالة الطرح لكل أسهم البنك) أو مشترك (في حالة الطرح الجزئي للأسهم)، وتقوم الحكومة بالطرح الجزئي للأسهم كسياسة متعمدة إما للإبقاء على ملكية جزئية في رأس المال وإما كخطوة أولية نحو التحول الكامل للملكية على مراحل.

ومن أبرز الأمثلة الفاشحة لطرح أسهم البنك للجمهور والمعلمين هو حالة البنك التجاري الدولي^(٩).

(أ) أهم مزايا أسلوب الطرح العام :

* يتمتع أسلوب الطرح العام بالعديد من المزايا منها ما يلي:

١- أنه يتيح توسيع وتنويع قاعدة الملكية وتعد هذه الميزة ذات أهمية خاصة للدول النامية .

٢- تنشيط وتطوير سوق رأس المال .

٣- يعتبر أسلوب الطرح العام من أكثر الأساليب شفافية وأهمها معاناة من التواطؤ بين مختلف الأطراف المعنية.

٤- يمنع الطرح العام سيطرة مستثمرين أو فئة قليلة من المستثمرين على شئون البنك، ويتحقق ذلك بصفة أساسية في حالة توزيع القيمة لرسمالية البنك على عدد كبير من الأسهم .

٥- يساعد هذا الأسلوب في التغلب على مشكلة التقييم، حيث يتم طرح الأسهم التي سبق تحديد قيمتها أما عن طريق التعامل المسبق بالبورصة أو وفقاً للتقييم المعتمد .

(ب) العقود والانتقادات الموجهة لأسلوب الطرح العام :

١- أنها عملية بالغة التعقيد، تحتاج إلى وقت ومال وإدارة جيدة وواعية وذلك لما تتضمنه من سلسلة من الخدمات المتخصصة التي تضمن تنفيذ كل خطوة على لوجه صحيح.

٢- أن توزيع الملكية على نطاق واسع دون وجود مستثمر ومدير رئيسي يسي إلى تنظيم البنك خاصة وأن دور المساهمين في مراقبة البنك في حالة انتشار الملكية على نطاق واسع يكاد يكون معدوماً^(١٠).

(ج) العوامل والأسباب المحددة لاختيار الطرح العام :

١- لابد أن يتوفر في البنوك التي يتم اقتراح خصصتها بأسلوب الطرح العام مقومات الاستقرار وهذا يعني أن تكون من البنوك ذات الحجم الكبير وأن تكون قادرة على تحقيق قدر معين من الأرباح وأن يتوقع أن يتوفر فيها تلك الشروط بعد إعادة التأهيل .

٢- وجود سيولة محلية في السوق .

٣- وجود سوق رأس المال محلي متطور .

وفي الدول التي تنقسم بضعف في سوق رأس المال فإنه لابد من توفير الآليات الكافية لجذب وحماية الجمهور ودعاه بالمعلومات الدقيقة والصحيحة^(١١).

ثانياً: الطرح الخاص للأسهم (كليا وجزئياً):

ويتم فيه طرح أسهم البنوك المملوكة للدولة لبيع لمجموعة من المستثمرين أو مؤسسة مالية سواء كانت ملكية للدولة لهذه البنوك ملكية خاصة أو جزئية .

(أ) لعوامل والأساليب المحددة لاختيار أسلوب الطرح الخاص :

يعتبر أسلوب الطرح الخاص للأسهم بمثابة الأسلوب الأمثل في الحالات الآتية: ^(١٢)

١- البنوك ذات الأداء والقدرة المنخفضة أو تلك التي تحتاج إلى إعادة هيكلة في الوقت الذي توجد فيه فرصة كبيرة لتطوير وتحسين أداؤها . وفي هذه الحالة تجد أن هذا الأسلوب هو الأمثل وذلك بشرط أن يقتصر البيع على المستثمرين من الناحية المالية والمصرفية والتسويقية على حد سواء والذين لديهم خطة لتطوير البنك بعد الشراء .

٢- البنوك ذات الحجم الصغير التي لا يناسبها الطرح العام وذلك لضآلة عدد الأسهم المصدرة .

٣- عدم وجود سوق متطورة لرأس المال أو عدم وجود وسائل بديلة يمكن بها الوصول إلى الجمهور العام من المستثمرين^(١٣).

(ب) أهم مزايا أسلوب الطرح الخاص :

يتصف هذا الأسلوب بالعديد من المزايا أهمها:

١- أنه يتم بالمرونة والسهولة في التنفيذ بالمقارنة بالطرح العام.

٢- يتيح الفرصة لاختيار المشتري الملائم الذي لديه الإمكانيات المادية والخبرة الفنية والإدارية.

٣- يتيح الفرص للتفاوض على مسائل لها أهميتها بالنسبة للحكومة (مثل الضريبة).

٤- يتميز الطرح الخاص للأسهم بصغر عدد المساهمين مما ييسر على الإدارة اتخاذ قرارات كان يصعب اتخاذها في حالة طرح الأسهم للتداول العام^(١٤).



لقرارات الهامة وبالتالي تنقل هناك إمكانية محولة عودة الحكومة لبعض أو كل ممارستها غير الانفصالية السابقة .

رابعاً : عقود الإدارة :

يستند هذا الأسلوب إلى فكرة فصل الملكية عن الإدارة، ووفقاً لهذا تنقل الملكية العامة قائمة ولكن تتعاقد الحكومة مع مجموعة إدارية مؤهلة وذات كفاءة (عادة ما تكون مجموعة مصرفية ودولية ولجينية) كي تتولى إدارة البنك وتزويده بالكفاءات والمهارات الإدارية والتكنولوجية خلال فترة التعاقد وتحصل في مقابل ذلك على مقابل مادي سنوي (لا يرتبط بمستوى الأرباح التي يحققها البنك) وفي ظل هذه العقود يجب أن تمنح الحكومة متمتعاً الإدارة سلطة كاملة تمكنه من القيام بمسؤولياته.^(١٦)

(أ) أهم مزايا أسلوب عقود الإدارة :

- ١- استمرار ملكية الحكومة للبنك في الوقت الذي تتوفر فيه للبنك إدارة مؤهلة وذات كفاءة عالية.
- ٢- يعد هذا الأسلوب بمثابة خطوة هامة لتأهيل البنك لبيعته للقطاع الخاص بسعر مرتفع بعد أن يتمكن من تحقيق أرباح كافية بإغراء للقطاع الخاص بامتلاكه.
- ٣- يتيح هذا الأسلوب فرصة إكساب الخبرة الإدارية والمصرفية للعاملين بالبنك.
- ٤- يتيح هذا الأسلوب الفرصة لمجموعة مصرفية أخرى للتعرف على أوضاع السوق المصرفي في الدولة وهذه النقطة على قدر كبير من الأهمية في حالة ما اتخذت الحكومة في مرحلة لاحقة قراراً بنقل ملكية البنوك المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.^(١٧)

(ب) عيوب أسلوب عقود الإدارة :

- ١- أنها تحتاج إلى مراقبة ومتابعة وهذا الأمر لا يتوفر لبعض الدول النامية.
- ٢- نظراً لأن البنك يظل مملوكاً للدولة فقد يحدث في بعض الأحيان تدخل من الحكومة في عمليات البنك.
- ٣- إن أصعب الإدارة هي تكاليف إضافية سوف يتكبدها البنك ويجب أن تكون الزيادة المتوقعة في الأرباح كافية لتغطية تلك التكاليف.^(١٨)

خامساً : الدمج أو الاندماج :

يعني الاندماج بوجه عام ضم شركتين (ينكون على سبيل المثال) بحيث تبقى شركة واحدة، وهي الشركة الدامجة Merging Group .^(١٩)

(أ) أنواع الاندماج :

- ١- الاندماج الرأسي Merger Vertical :

(جـ) عيوب أسلوب الطرح الخاص :

على الرغم من مزايا أسلوب الطرح الخاص إلا أن هذا الأسلوب يتضمن محاذير كثيرة وتوجه له العديد من الانتقادات أهمها:^(٢٠)

- ١- أن اختيار مستثمرين بعينه قد يعرض الحكومة (أية حكومة) لمواجهة انتقادات معينة كالتواطؤ والرشوة... الخ.
- ٢- قد يؤدي هذا الأسلوب إلى تركيز الثروة في أيدي جماعات محلية أو أجنبية غير مرغوبة.

٣- هناك مخاوف من أنه في حالة غياب أو ضعف الإشراف السليم من قبل البنك المركزي فإن هذا الأسلوب قد يعطي المستثمرين الجدد مصدر قوة داخل البنك وما يترتب على ذلك من استغلال البنك المحصن لحصله الخاص .

ثانياً: تحويل البنك العام إلى وحدة مستقلة تعمل على أسس تجارية :

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بإنشاء مؤسسة أو شركة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تعمل على أسس تجارية، وهي نفس الأسس التي يتعامل بها القطاع الخاص - وتقوم بنقل كافة أصول وخصوم البنك العام إليها - ويوصى باتباع هذا الأسلوب في حالة البنوك المملوكة ملكية خاصة للحكومة والتي قد يحظر قانون إنشائها التصرف فيها بالبيع وتكون في ذات الوقت خاسرة أو تحقق أداء مالياً ضعيفاً وتحتاج إلى إعادة هيكلة لزيادة فرص تحسين مستواها تمهيداً لتحويلها إلى القطاع الخاص ونجد أن من الدول التي طبقت هذه الطريقة هي دولة نيوزيلندا.^(٢١)

(أ) أهم مزايا تحويل البنوك إلى مؤسسات مستقلة :

- ١- أنه يلائم أسواق الدول النامية وظروف اقتصادياتها.
- ٢- أنه يقلل من حدة المخاوف والمعارضة السياسية التي عادة ما تواجه القائمين على برنامج التحول.
- ٣- أن أتباع هذا الأسلوب يؤدي إلى إضافة روح المنافسة بين البنوك وهو الأمر الذي يترتب عليه تحسن كبير في مستويات أداء البنوك والخدمات والذي يكون بدوره في صالح البنك والمعاملين.

(ب) عيوب أسلوب تحويل البنوك إلى مؤسسات مستقلة :^(٢٢)

- ١- أن عملية الإصلاح والهيكلية للبنوك تقللها مشكلات عديدة، مثل نقص المصانة، والديون المشكوك في تحصيلها وتوفير التمويل اللازم لعمليات الهيكلية والإصلاح .

٢- قد يستغرق هذا الأسلوب وقتاً طويلاً نسبياً مما قد يخلق نوعاً من حالة عدم الثقة لدى المستثمرين في جدية تطبيق البرنامج.

- ٣- أن البنك يظل مملوكاً للحكومة أي أن الحكومة تتمتع بكافة السلطات على إدارة البنك ولن لها الكلمة العليا في شأن



- ٢- عدم العناية الخاصة بالسلامة نتيجة لكر الحجم مما يؤدي إلى تصرفات السلاء عن البنك .
- ٣ زيادة المخاطر بسبب إمكان إغواء المعلومات مما يؤدي إلى تصرفات السلاء عن البنك.
- ٤- الاندماج يؤدي إلى تقليل عدد الوحدات والفكرات المتعلقة في السوق مما يؤدي إلى ما يشبه الاحتكار على عكس ما هو مطلوب من منافسة في الجهل المصرفي.^(١٧)

المبحث الثالث

الجهز المصرفي والتحديات التي تواجه خصوصية البنوك العامة في مصر

أولاً: هيكل الجهاز المصرفي المصري بين العلم والخاص:

(١) هيكل الجهاز المصرفي المصري:

يتضح من الشكل رقم (١) بالملحق الإحصائي ما يلي :

- ١- البنك المركزي المصري على قمة الجهاز المصرفي المصري، يرأس ويشرف على جميع البنوك العاملة في مصر ما عدا المصرف العربي الدولي، بنك ناصر الاجتماعي هذا بالإضافة إلى أنه بنك الدولة يقوم بتنفيذ السياسة النقدية للدولة ويصدر البنكنوت وسندات الخزنة ويشرف على تنظيم الائتمان وينظم عملة الرقابة على النقد ويسمك حسابات الحكومة ويقوم لها بمختلف العمليات المصرفية .

- ٢- تنقسم البنوك التجارية إلى بنوك قطاع عام وهم أربعة بنوك البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية لهم ٩١٧ فرع منتشرين في جميع أنحاء الجمهورية بنسبة ٥٨,٨% من إجمالي البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وفروعها، بنوك مشتركة وخاصة يبلغ عددهم ٢٤ بنك و ٣٨٣ فرع بنسبة ٢٦% من إجمالي البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال.
- ٣- تتكون بنوك الاستثمار والأعمال من بنوك مشتركة خاصة عددهم ١١ ولهم ١٤٨ فرع بنسبة ١٠% من إجمالي البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال ٢٠ فرع لبنوك أجنبية لهم ٥٩ فرع بنسبة ٥% منتشرين في جميع أنحاء الجمهورية.

(٢) الجهاز المصرفي المصري بين العام والخاص:

- ويتضح من الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي ما يلي:
- ١- تملك بنوك القطاع العام في مصر حصص في رؤوس أموال بنوك الاستثمار الأعمال وفيما يلي بيان بذلك:

"يقصد به اتحاد أكثر من شركة تعمل في نفس مرحلة الإنتاج في نشاط واحد مثل اندماج بنكين تجاريين في بعضهما لتكوين بنك واحد".

٢- الاندماج الأفقي Horizontal Merger:

"يقصد به اتحاد شركتين أو أكثر ينتجون إنتاجاً في مراحل مختلفة في ذات الصناعة كما يتم الدمج بين بنكين أو أكثر يعملان في نوع من الأنشطة مترابطة فيما بينها مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والإعمال والبنوك المتخصصة".

٣- الاندماج التكتلي Conglomerate Merger :

فيه تتحد شركتان أو أكثر تعمل كلا منهما في أنشطة مختلفة عن الأخرى لتكوين مجموعة شركات تحت ملكية واحدة كما يتم الدمج بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة "

(ب) أسباب الاندماج المصرفي :

- ١- التحرر الاقتصادي وإتباع اقتصاديات السوق وهو ما أدى إلى زيادة المنافسة بين البنوك على مستوى العالم .
- ٢- الاتجاه نحو العولمة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات .
- ٣- الاتجاه المتزايد نحو قيام البنك الواحد بكافة أنواع الأنشطة والخدمات .
- (جـ) أهم مزايا الاندماج المصرفي :

- ١- زيادة رأس مال البنك زيادة كبيرة مما يمكنه من تمويل المشروعات الكبيرة.
- ٢- توافر أسلوب الإدارة الكفء بالبنك ومن ثم زيادة كفاءة أداء الوحدة الكبيرة.
- ٣- الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وهو ما يعني انخفاض متوسط تكلفة الصلايات مع زيادة حجم الخدمات المقدمة نتيجة لتراجع نصيب الخدمة من التكلفة الثابتة وارتفاع كفاءة المودين للخدمة لترسهم وزيادة إنتاجيتهم.^(١٨)
- ٤- الاستفادة من اقتصاديات المجال وهو ما يعني الوفرة الذي يمكن أن يتحقق من دخول البنك في أنشطة متكاملة وهو ما يقود إلى ميزة فرعية هامة وهي اتساع نطاق السوق للبنك وهو ما يحدث عنه أثر مكرر يؤدي إلى مزيد من التوسع طالما أن أداء البنك لهذه الأنشطة المتكاملة يتم على الوجه الأكمل.^(١٩)

(د) عيوب أسلوب الدمج المصرفي:

- ١- إن هذه الصلايات شديدة التعقيد وتحتاج إلى وقت ومال وتوفر الخبرات والكفاءات القادرة على تغطية الاحتياجات.



لصارت ٨٤,٥%، بنك التصير والإسكان ٦٢,٥%، المصرف الإسلامي للاستثمار ٨٠%، بنك مصر أمريكا الدولي ١٠%، بنك مصر إيران للتنمية ٧٥%، بنك مصر رومانيا ٣٣%، البنك الوطني للتنمية ١٢%، البنك الأهلي موسية جنرال ١٨%، بنك قناة السويس ١٧% .

ثانياً: التحديات التي تواجه خصخصة البنوك العامة في مصر:

تواجه خصخصة البنوك العامة بعض التحديات التي تتجمل بصورة جوهرية من الانتقال من نظام مالي يعتمد على ملكية الدولة للبنوك إلى نظام مالي وغالباً ما تكون الدول التي تتجه نحو عملية التحرر المالي غير قادرة على مواجهه الصعوبات المالية الناشئة عن عمليات التحرر لضعف نظمها المالية وحدثة صعوبة التحرر .

وسوف نعرض فيما يلي أهم التحديات والمشكلات التي تواجه خصخصة البنوك العامة وهي: (٢١)

(١) يتوقع البعض أن خصخصة البنوك العامة ربما تؤدي إلى تعرض البعض منها لعدة مشاكل كمنهجة للمنافسة بينها، وخاصة المنشآت المصرفية الصغيرة التي قد لا يكون بوسعها الاحتفاظ بالطلب على خدماتها، مما يضطرها إلى الاقتراض شديد المخاطر، كذلك الاقتراض بتكلفة أعلى وذلك من أجل تحقيق أرباح تدعم موقفها في ظل المنافسة، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر في النظام المالي بسبب عمليات الاقتراض غير المصوبة، ومن ثم يتعرض النظام المالي لمخاطر كبيرة تؤدي إلى عدم الثقة فيه.

(٢) قد يؤدي إصلاح النظام المالي وتحرير الحساب الرأسمالي، إلى تعرض الدولة لتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وهذا مشروط بوجود أسعار فائدة محلية حقيقية مرتفعة بالمقارنة بأسعار الفائدة في السوق الدولي بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، مما قد يؤثر إيجابياً بشكل كبير على الاقتصاد القومي، فضلاً عن زيادة الثقة في الاقتصاد القومي بعد تحرير التعامل مع العالم الخارجي ومن القمقم إن يؤدي تحرير الحساب الرأسمالي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذا ما تبين وجود أسعار فائدة حقيقية سالبة في ظل وجود معدلات تضخم مرتفعة في الاقتصاد القومي.

(٣) إن هيكل القطاع المصرفي حالياً يضم كل أنواع الملكية في البنوك، وأن القوانين الحالية لا تحول بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تملك البنوك في مصر أو تأسيس بنوك جديدة، ولكن التعديلات التشريعية الأخيرة

(١) يملك البنك الأهلي المصري ١٩,٦% من رأسمال البنك التجاري الدولي CIB، ١٩,٥% من بنك كريدي أنترناتيونال، ٧,٧% من بنك التمويل المصري السعودي، ١٧% من بنك التجاريون، ١١,٥% من بنك تنمية الصادرات المصرية، ٠,٠١% من بنك التصير والإسكان، ٢٠% من المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية ١٨% من البنك الأهلي موسية جنرال ٤,٦% من بنك قناة السويس.

(ب) يملك بنك مصر ١٦% من بنك التجاريون ١١,٥% من بنك تنمية الصادرات، ٢٠% من المصرف الإسلامي للتنمية، ١٩,٥% من بنك مصر أكستريور ٢٤,٨% من بنك مصر الدولي، ٣٣% من بنك مصر رومانيا، ٠,١٩% من بنك قناة السويس.

(ج) يملك بنك القاهرة ٢٢% من بنك القاهرة وباريس، ٤٠% من بنك القاهرة باركليز، ٢٩% من بنك القاهرة الشرق الأقصى، ٨,٥% من بنك التمويل المصري السعودي، ١٦,٥% من بنك التجاريون، ١١,٥% من بنك تنمية الصادرات، ٢٠% من المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية، ٣٢,٨% من بنك مصر أمريكا الدولي ٠,٠٧% من بنك قناة السويس.

(د) يملك بنك الإسكندرية ٩,٨% من البنك التجاري العربي (الإسكندرية، الكويت الدولي سابقاً)، ٣٥,٣% البنك المصري الأمريكي، ٧,٤% من بنك التمويل المصري السعودي، ٩,٧% من بنك التجاريون، ١٠,٨% من بنك تنمية الصادرات، ٠,٠١% من بنك التصير والإسكان، ٢٠% من المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية، ٣٧,٥% من بنك مصر إيران للتنمية، ٠,٠١% من البنك الوطني للتنمية، ٠,٠١% من بنك قناة السويس.

(٣) ملكية لبنوك العامة وشركات القطاع العام :

تبلغ نسبة حجم الأنصبة العامة بالبنوك الخاصة والمشاركة كل بنك على حدة كما يلي:

بنك الإسكندرية التجاري البحري ٥٢%، البنك التجاري العربي ٩,٧٥%، بنك القاهرة باريس ٢٢%، بنك القاهرة باركليز ٤٠%، بنك القاهرة شرق الأقصى ٤٩%، البنك التجاري الدولي ١٩,٦%، بنك كريدي أنتر نيشنل ١٩,٥%، بنك مصر العربي الأفريقي ١٨,٢%، البنك المصري الأمريكي ٣٥,٣%، بنك المصري لخليجي ٢٤,٤%، بنك تمويل المصري السعودي، ٣٦,٦%، بنك تجاريون ٨٦,٥%، بنك تنمية



من المنافسة في الاقتصاد بل على العكس قد تؤدي إلى تحول الاحتكارات العامة إلى احتكارات خاصة، ومن ثم يجب الانتباه إلى هيكل السوق وقد لا يكون الأسلوب الأفضل للخصخصة هو العمل على زيادة رؤوس أموال البنوك القائمة وأن تكون في صورة أسهم متلحز للاكتتاب العام للمصريين في السوق ويتم تداولها في البورصة.^(١٣)

المبحث الثالث

تجارب بعض الدول في خصخصة البنوك كنموذج

يسترشد به في خصخصة البنوك في مصر

أولاً: تجربة المكسيك في خصخصة البنوك التجارية :

عملت الحكومة المكسيكية على اتخاذ العديد من السياسات بهدف الإصلاح المالي وأهم ما قامت به الحكومة المكسيكية في مجال الإصلاح المالي هو خصخصة البنوك التجارية المكسيكية، وإضمان الرقابة المكسيكية على البنوك تم النص على وجود أربع فئات لأسهم البنوك كالتالي: (١٧)

(١) الأسهم "A" والتي يجب أن تكون على الأقل ٥١% من رأس المال العادي ويجب أن تكون ملكيتها لأفراد مكسيكي وهي ترتبط بالرقابة الاستراتيجية للبنك.

(٢) الأسهم "B" والتي يمكن أن تصل إلى ٤٩% من رأس المال العادي والتي تتحدد نسبياً بالأسهم.

(٣) الأسهم "C" والتي يمكن أن تصل إلى ٣٠% من رأس المال العادي وملكها أفراد وهيئة مكسيكية كما يمكن أن يملكها مستثمرون أجانب.

(٤) الأسهم "L" التي تمثل رأس المال الإضافي ويمكن إصدارها في ٣٠% من رأس المال العادي ويمكن أن يصل هذه الأسهم نفس حبل الأسهم "C" ولكن بحقوق تصويت قل .

وقد وضعت الحكومة المكسيكية قوانين تعمل على الحد من

مركز مخاطر الائتمان مع نظام شامل لتصنيف القروض طبقاً لمخاطرها مع التزام البنوك بتكوين احتياطات عامة تصل إلى ١% من متوسط رصيد محفظة القروض في البنوك التجارية لضمان حسن المنافسة بين البنوك التجارية المكسيكية .

كما وضعت الحكومة المكسيكية نظاماً وتشريعاً مصرفياً يسمح للبنوك المكسيكية بالقيام بالنظام المصرفي الشامل (البنوك الشاملة) من عمليات مصرفية وتأمين ومسررة وغيرها من الخدمات المالية.

في قانون البنوك تحاول إنهاء الحكومة في هذا القطاع وفي ضوء الدور الهام الذي تقوم به البنوك التجارية العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ينتصر التفكير القائل بأنه يجب أن تظل الحكومة مملوكة قدرًا من الجهاز المصرفي يمكنها من توجيه المذخرات إلى المشروعات ذات البعد الاجتماعي بالنسبة للاقتصاد حيث تضمن هذه المشروعات في اعتبارها الثقة والمعاد الاجتماعي وليس المعائد التجاري فقط.^(١٤)

(٤) جلسة المشرتين: قد تكون الحكومة ملزمة بتحريك القطاع المصرفي بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي وبموجب اتفاقية تحرير الخدمات المالية في ديسمبر ١٩٩٧، ولكنها ليست ملزمة بأن تباع بنكا عاما للأجانب فالأفضل أن يقتصر دخول الجانب في القطاع المصرفي حالياً على البنوك الخاصة والمشاركة وأن يكون البيع للمصريين فقط للحيلولة دون سيطرة الأجانب على المصارف المصرية، خاصة بعد انتقال ملكية عدد كبير من البنوك المشتركة للأجانب وذلك في ضوء أن المستثمر الأجنبي عادة ما يلجأ إلى تحويل الأرباح إلى الخارج ولا يستثمرها داخل البلاد ويهيم بالأرباح العادية فقط دون الأخذ بالاعتبارات القومية يفضل تمويل الشركات عابرة القوميات.

(٥) بالنسبة للبعد الزمني لخصخصة البنوك التجارية فمن الأفضل أن تؤجل إلى حين الانتهاء من الآتي:

- خصخصة البنوك المشتركة تماماً.

- برنامج خصخصة المؤسسات العامة، حيث تبلغ الديون القائمة على هذه المؤسسات للجهاز المصرفي حوالي ٣٢ مليار جنيه، ويقدر أن ٦٠% إلى ٧٠% منها تعتبر ديونا مشتركة في تحصيلها حيث تبين من إحصائية لصندوق النقد الدولي IMF لعام ١٩٩٨ أن ٢,١ مليار جنيه، أي بنسبة ٤٠% تقريباً قد استخدمت في تسوية مديونية المؤسسات العامة لدى الجهاز المصرفي.

- تسوية ديون البنوك العامة لدى الهيئات والشركات الحكومية والقطاع العام قبل تقييم أسهمها ولجراء خصصتها، إفساد مديونية هذه الجهات لدى البنوك سيؤدي إلى حصول البنوك على موارد مالية جديدة، ومن ثم يؤدي في النهاية إلى تقييم مرتفع لأسهم البنوك.^(١٥)

(٦) بالنسبة لأسلوب الخصخصة: يرى الباحثين أن الخصخصة من خلال اندماج بنك حكومي، في بنك آخر قطاع خلص وظهور كان خاص جديد. قد لا تؤدي بالضرورة إلى مزيد



أكثر من ١٣٠ ألف مستثمر خاص، منهم موظفون عمويون من خلال أموال خاصة، بينما لم يحصل أي مستثمر فرد على أكثر من ١٠% من أسهم أي بنك كما تم تقوية الحضور الإقليمي للبنوك، وهكذا قللت المكسيك بصلية خصخصة واسعة شملت كل البنوك التي تم تأميمها في عام ١٩٨٢ وبذلك فتحت المجال أمام مزيد من المنافسة بين البنوك التجارية، معتمدة في ذلك على بنوك ذات ملكية خاصة وبنوك ذات ملكية أجنبية.

وتوضح دراسة لجراها البنك الدولي إلى أن دولة المكسيك من بين إحدى عشرة دولة ضمن اثنتي عشرة حالة أنتت الخصخصة فيها إلى تحسن الأحوال وزيادة الرفاهية محلياً وتلك للدراسة أيضاً أنه في تسعة من الـ اثنتي عشرة حالة ارتفعت الإنتاجية مما أدى إلى زيادة الاستثمار، كما نتج عن تنويع الإنتاج نمو سريع في شركات موضوع الدراسة، وتشير للدراسة أيضاً إلى أن العملة ككل لم تتدهور أحوالها حتى لو أخذنا في الحسبان عمليات التسريح والتقاعد الجري.

وقد كان تحسن الاقتصاد المكسيكي مفتاحاً للخصخصة الناجحة إنك تلمس المكسيكي والبنوك الثمانية عشر إلى إن جاءت على رأس خطة الخصخصة في البلاد عام ١٩٩١، ١٩٩٢ وقد كان توقيت بيع البنوك حساساً حيث لم تكن مؤشرات تحسن الاقتصاد قد انضمت بعد إلى أن جاء عام ١٩٩١، كما يقول الدليل السنوي للخصخصة الصادر في عام ١٩٩٣ ولكن التزمنا من الحكومة المكسيكية بجدول صارم منحه ضمان كان قد قرره الرئيس (ماليناس دي جورثاري) فقد قامت هذه الحكومة ببيع بنك واحد كل ثلاثة أسابيع في الفترة من مايو ١٩٩١ إلى يونيو ١٩٩٢، مما نتج عنه تحقيق أرصدة ١٢,٦ بليون دولار، وارتفاع أمان البيع التي بلغت في المتوسط إلى أكثر من ٣ أضعاف القيمة الدفترية (بالتحديد ٣,١) و ١٤,٧ ضعف المولد .

ثانياً: تجربة شيلي في خصخصة البنوك التجارية: (٢٧)

تعتبر تجربة شيلي في إصلاح النظام المالي من أهم التجارب التي يمكن الاستفادة منها في إصلاح النظام المالي في مصر، حيث تم إصلاح النظام المالي في شيلي في سياق إصلاحات بعيدة المدى .

إلا أن أهمية تجربة شيلي في إصلاح النظام المالي تكمن في طريقة مواجهته للمشكلات والأزمات التي صاحبت تحويل النظام الاقتصادي من نظام تتدخل فيه الدولة بصورة مباشرة إلى نظام السوق عن طريق إعادة هيكلة البنوك والمنشآت

ويمكن تتبع مراحل خصخصة البنوك التجارية المكسيكية على النحو التالي: (٢٧)

(أ) المرحلة الأولى - القيام بالأعمال التحضيرية :

وفيها يتم تحديد مواصفات واختيار مقدمي الطعانات، مع كتابة النشرة التمهيدية لبيع كل بنك والإعلان عن المزاد وفواعده مع دراسة ضرورة تمتع المستثمرين المحتملين بالخبرة والقدرة على تحقيق مساهمة إيجابية في النمو المستقبلي للبنوك.

ويعتبر الحصول على تقييمات البنوك دليلاً عملية صحيحة بسبب مشكلات المعلومات المقترنة بتقدير أداء القروض التجارية والصناعية ولكن البنوك المكسيكية كانت في وضع مالي سليم لما فرضت الحكومة المكسيكية أثناء الأزمة من تكوين احتياطات كافية ضد خسائر القروض مما سهل من عملية خصخصة البنوك الحكومية .

(ب) المرحلة الثانية:

وفيها قام مقدمو الطعانات بوضع تأميمات مالية كودائع في البنوك مع خطاب بضرورة سرية المعلومات التي تم الحصول عليها، مع الحرص على تساوي جميع مقدمي الطعانات في حق الإطلاع على المعلومات ووزارة البنوك ومقابلة الإدارة .

(ج) المرحلة الثالثة - المزاد وفتح المقاريف ولغتيال من موقع عليه المزاد:

وذلك بواسطة اللجنة المختصة بذلك وقد يتم اختيار المشتري بناء على سعر الشراء الأعلى بشرط ارتفاع هذا السعر عن السعر الذي حددته اللجنة أولاً وكان من الطبيعي إن تكون الطعانات الأعلى ثماً هي الفائزة بحق الشراء.

(د) المرحلة الرابعة - عمليات البيع نفسها:

وفيها يتم نقل ملكية الأسهم بمجرد إعلان المجموعة الفائزة بحق شراء البنك مقابل دفع إجمالي القيمة المعروضة. (٢٨) الدروس المستفادة من عملية خصخصة البنوك التجارية في المكسيك:

(١) أهمية البيع نقداً، لما لهذه الخطوة من قدرة كبيرة في تأكيد وتكريس الشفافية وأنها تقطع العلاقة بين المشتري والحكومة بعد إتمام عملية البيع باستثناء الإشراف الحكومي على أداء البنك كمصرف عادي.

(٢) ضرورة الحرص على مركزية إدارة عملية الخصخصة وضرورة صياغة القوانين التي تحمي المستثمرين الجدد سواء أكانوا ملاكاً وظيفيين أو أجانب.

(٣) توسيع قاعدة ملكية البنوك التجارية العاملة فقد اشترك



المالية وتحتاج إلى وقت كبير لبلوغ ما يمكن وصفه بأن الصحة والسلامة المالية للكلملة.

ومع ذلك يمكن استنتاج إن شيلي تقرب من توازن مالم بين رقابة وتنظيم الحكومة الذي يحدد ابتكار وتنمية سوق رأس مال وسياسات عدم التدخل التي تسمح للبنوك والهيئات المرتبطة بها بتابع استراتيجيات مرتفعة المخاطر ونقل ذلك من استقرار القطاع المالي بأكمله.

ويمكن استخلاص بعض الدروس من التجربة الشيلية في خصخصة البنوك: ^(٣٩)

[١] تجنب خصخصة البنوك بصورة متعجلة لأن الخصخصة السريع يؤدي إلى تركيز محفظة القروض مع عدم جودتها الأمر الذي يؤدي إلى ضعف برنامج الخصخصة بأكمله في الأجل الطويل .

[٢] أهمية وجود إطار قانوني وتشريعي قوي يدعم من إشراف الحكومة القوي على النظام المالي ويتوفر لديه الإطار المناسب لاكتشاف بداية لازمة مالية يمكن إن تقع في النظام المالي.

[٣] أهمية وجود نظام للتأمين على الودائع من أجل المحافظة على الثقة في النظام المالي في حالة انهيار أحد البنوك في ظل حرية الدخول والخروج لجمال العمل المصرفي بعد تطبيق سياسة السوق في تخصيص الموارد المالية للبنوك.

[٤] أهمية قيام الدولة بتخطيط السياسة النقدية للحد من التوسع الائتماني المصاحب لسياسة التحرر في النظام المصرفي، حيث أنه غالباً ما تزداد معدلات الائتمان وذلك إما لخياش الإدارة الخبيثة بالأعمال المصرفية وقدرتها على دراسة المخاطر على هذه القروض أو لرغبة البنوك الخاصة في تحقيق أرباح سريعة بمعدلات مخاطرة عالية. لذلك فإن السياسة النقدية مطابقة بأن تحد من هذه التوسعات الائتمانية الكبيرة.

[٥] تأثير وتأثر كل من النظام المالي والاقتصادي الكلي في بعضهم البعض، وعدم التأكد من أيهما يسبب حدوث الأزمة للأخر، لذلك فالإصلاح لأي منهما يتطلب إصلاح كليهما.

[٦] ضرورة تشكيل الدولة المنسب والمنسب والمتدرج عند شعورها بحدوث أزمة مالية للبنك وذلك حتى لا تتفاقم المشاكل في النظام المصرفي ولتنظيم الاقتصاد الكلي لما بينهما من ارتباط وثيق وتفاعلهما معاً.

[٧] دور البنك المركزي في زيادة جاذبية البنوك المعروضة للبيع للمستثمر الراغب في شراء هذه البنوك، ومن ثم فإن

الانضائية وتغيير هيكل الاقتصاد والنظام المالي بشكل كبير . وقد قامت الحكومة الشيلية بتنفيذ برنامج الخصخصة في محاولات يمكن توضيحها فيما يلي: ^(٣٩)

(١) تحسين الأصول وجودتها (الجاذبية الاستثمارية للبنوك): تفتت الحكومة الشيلية له من أجل تحقيق هذا الغرض فله يجب عليها أن تجعل هذه البنوك ذات جاذبية استثمارية أكثر . وكانت محفظة الديون المعدومة هي العقبة الرئيسية أمام الصحة المالية للبنوك، وقد وافق البنك المركزي في شيلي على شراء القروض الخطرة من البنوك على أن تحول البنوك جزءاً من أرباحها لإعادة شراء محفظة قروضها. وقد حصل البنك المركزي من خلال ذلك على ٣ بليون دولار أمريكي في قروض لم يتم حين استغلالها على الوجه الأمثل.

(٢) استخدام ما يسمى بمبدأ الرأسمالية الشعبية من أجل تشجيع الجمهور على شراء أسهم البنك :

منح البنك المركزي الشيلي قرضاً مدتها ١٥ سنة بدون فائدة لصغار المستثمرين الذين اشترى أسهمها، وقد استحق هذا التمويل للتفصيل فقط للمواطنين الذين يسدون الضرائب المستحقة عليهم أولاً بأول، وقد حصل ٤٠٠ ألف مواطن على هذه الأموال بدون فوائد واشترى ما قيمته ٤٠٠ مليون دولار من الأسهم في البنكين الرائدتين، وهما بنك شيلي وبنك سانتيلجو.

ويقدر البنك المركزي الشيلي أنه نجح في إعادة رسملة البنوك بتكلفة تتراوح فقط من ٨% - ١٠% مما كان سيحدث من تكاليف في حالة تصفية هذه البنوك .

(٣) تنفيذ البيع :

أعلنت الحكومة الشيلية أنها سوف تشتري أي زيادة في رأس المال لم يتم شرائها من قبل الأفراد، وذلك لعدم وجود اتحاد ضامنين للاكتتاب في الأوراق المالية غير أن هذه الملكية لم تستمر طويلاً، وكان على كل هيئة شيلية أن تباع ٢٠% على الأقل من أسهمها سنوياً ومن ثم ستقوم الحكومة خلال ٥ سنوات ببيع كل أسهمها في البنوك.

ومن ذلك يمكن استنتاج أن تجربة الخصخصة للبنوك الشيلية مازالت في بدايتها، من حيث معرفة أثر هذه العمليات على الاقتصاد الكلي. إلا أن المنافسة بين المؤسسات المالية المملوكة للقطاع الخاص في شيلي قد أدت إلى نشأة مجموعة متنوعة من الأدوات المالية أمام المدخرين ويمكن الأفراد والشركات الذين لديهم فائض أموال أن يختاروا الأدوات التي لها سعر فائدة ثابتة ومتغيرة وبوتاريخ استحقاق متباينة ودرجات متنوعة من الضمان.

وما زالت البنوك الشيلية تحاول النهوض من الأزمة



البنك أو مدى ملائمة رأس مال البنك، مقاييس التوظيف أى مدى قدرة البنك على توظيف أمواله، مقاييس الربحية أى مدى قدرة البنك على تحقيق الربحية، وذلك للتعرف على مستقبل خصخصة البنوك العامة وإمكانية حصصتها، وفيما يلي مقياس أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري) مقارنة بأداء البنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي):

أولاً: مقياس السيولة (المعدل النقدي):

وهو مقياس يوضح ما لدى البنك من أموال، ويتضح من الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) التاليان ما يلي:

- حقق البنك التجاري الدولي (٦٣%) وهو معدل نقدي أفضل من البنك الأهلي المصري (٤٦%) خلال عام ١٩٩٧.

- بينما تفوق البنك الأهلي المصري على البنك التجاري الدولي في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث بلغ الفرق في صالح البنك الأهلي المصري ٣٩,٩%، ٨,٤%، ٧,٩%، ٥,١%، ٠,٩% في الفترة من ١٩٩٨ -٢٠٠٣/٢٠٠٢ على التوالي.

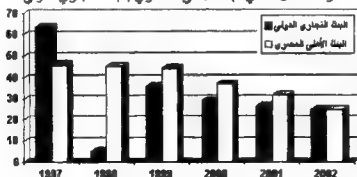
جدول رقم (١)

بيان	مقارنة المعدل النقدي للبنك الأهلي المصري بالبنك التجاري الدولي					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصري	٤٦,٠٦%	٤٥,٣٦%	٤٤,٣٣%	٣٧,١%	٣١,٧%	٢٤,٨٧%
البنك التجاري الدولي	٦٣,٤٧%	٥٠,٣٧%	٣٥,٩%	٢٩,٢%	٢٦,٦%	٢٤,٧٨%
الفرق في صالح البنك الأهلي المصري	-	٣٩,٨٩%	٨,٤%	٧,٩%	٥,١%	٠,٩%
الفرق في صالح البنك التجاري الدولي	١٧,٤%	-	-	-	-	-

المصدر: مصبوب بواسطة الباحث من وقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة للملحق الإحصائي.

شكل رقم (١)

مقارنة المعدل النقدي للبنك الأهلي المصري بالبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي.



ثانياً: مقاييس مدى أمان البنك أو مدى ملائمة رأس مال البنك:

هناك مجموعة من المعدلات التي تقيس مدى ملائمة أو مدى أمان رأس مال البنك وهي ما يلي:

(١) معدل قدرة حقوق الملكية على رد ودائع العملاء :

يهدف هذا المعدل إلى حساب مدى قدرة حقوق الملكية في كل بنك على رد قيمة الودائع التي بحوزته، وذلك كمعيار يطمئن أصحاب الودائع، ويلاحظ أن المعدل المقبول عالمياً لهذا المعدل هو ١٠٠% على الأقل، يتضح من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) التاليين ما يلي:

- يلاحظ أن البنك التجاري الدولي لديه القدرة على رد الودائع من حقوق الملكية أكبر من قدرة البنك الأهلي المصري خلال الفترة محل الدراسة ١٩٩٧-

٢٠٠٢/٢٠٠٣، وظل البنك التجاري الدولي محققاً معدلات خلال الست سنوات السابقة أكبر من المعدل المقبول عالمياً عكس البنك الأهلي المصري، حيث ظل خلال الثلاث سنوات الأولى محققاً معدلات أعلى من المعدل العالمي ثم خلال الثلاث سنوات التالية حقق معدلات أقل من المعدل المقبول عالمياً.

- لكن المشكلة في هذا المعدل أنه زانت قدرة البنك على جنب الودائع فإن معنى ذلك أن هذا المعدل سوف يأخذ في الانخفاض دون أن يقوم البنك باستخدام هذه الودائع في أي شكل من أشكال الاستثمار، وذلك من منطلق أن الودائع في حد ذاتها لا تمثل مخاطرة إنما المخاطر قد تأتي عندما يقوم البنك في تشغيل موارده ومن ضمنها في لوجه الاستخدام المختلفة لذلك سوف يتم حساب المعدل التالي.

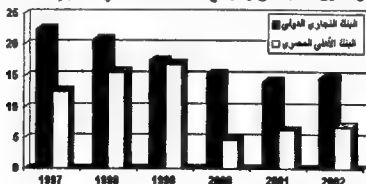
جدول رقم (٢)

ببن	مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على رد الودائع للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصري	١٢,٥٤%	١٥,٥٤%	١٦,٨٥%	١٧,٧٢%	١٦,٣٩%	١٦,٩٣%
البنك التجاري الدولي	٢٢,٣٥%	٢٠,٧٨%	١٧,٤٤%	١٥,٢١%	١٤,٠٢%	١٤,٦٩%
الفرق في صلاح لبنك الأهلي المصري	-	-	-	-	-	-
الفرق في صلاح لبنك تجاري دولي	٩,٨١%	٥,٢٤%	٠,٥٩%	١٠,٤٩%	٧,٦٣%	٧,٧٦%
المعدل العالمي	١٠%	١٠%	١٠%	١٠%	١٠%	١٠%

المصدر: مصبوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.

شكل رقم (٢)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على رد ودائع العملاء بالبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي.



مفيدة جداً عن البنك التجارى الدولى والذي ظل بالرغم من ذلك خلال الست سنوات السابق ذكرها محققاً معدلاً أكبر من المعدل المقبول عالمياً وهو ٦%.

- أما البنك الأهلى المصرى فحقق معدلات تقل عن البنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة وكانت قدرته على تغطية الأصول فى الأعوام الثلاثة الأولى معدل أكبر من المعدل العالمى، لكن فى الأعوام الثلاثة التالية حقق معدلات أقل من المعدل المقبول عالمياً.

(٢) معدل مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول:

يهدف هذا المعدل إلى أهمية أن تغطى حقوق الملكية مخاطر استخدام الأصول، ويلاحظ أن المعدل المقبول عالمياً هو ٦% على الأقل، ويتضح من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣) التاليان ما يلى:

- يلاحظ أن البنك التجارى الدولى لديه قدرة أكبر من البنك الأهلى المصرى على تغطية الأصول فيما عدا عام ١٩٩٩ الذى حقق فيه البنك الأهلى المصرى زيادة

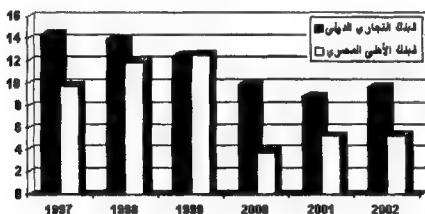
جدول رقم (٣)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى						بيان
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
٥,٢٨%	٥,٢٤%	٣,٨٣%	١٢,٥٧%	١١,٩٥%	٩,٧٤%	البنك الأهلى المصرى
٩,٦٧%	٨,٨٦%	٩,٨٦%	١٢,٣٩%	١٣,٩٧%	١٤,٣٨%	البنك التجارى لدولى
-	-	-	-	-	-	الفرق فى صالحي البنك الأهلى للمصرى
٤,٣٩	٣,٦٢	٦,٠٣	-	٢,٠٢	٤,٦٤	الفرق فى صالحي البنك التجارى الدولى
٦	٦	٦	٦	٦	٦	المعدل العالمى

المصدر: مصوب بواسطة الباحث من واقع قوائم مالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بملحق الإحصائى.

شكل رقم (٣)

معدل مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى

(٣) معدل مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة: تقروض، الأصول الثابتة، أصول أخرى، ويلاحظ أن المعدل المقبول عالمياً هو ٨%، ويتضح من الجدول رقم (٤)، وللأصول الخطرة التى تتمثل فى استثمارات الأوراق المالية، والشكل رقم (٤) التاليان ما يلى:



- يلاحظ أن البنك التجارى الدولى أكثر قدرة من البنك الأهلى المصرى على تغطية الأصول الخطرة وإن كان البنك الأهلى المصرى حقق معدلاً أكبر من محله فى عام ١٩٩٩ ولكن بنسبة ضئيلة وظل البنك التجارى الدولى خلال الست سنوات السابقة محققاً معدلات أكبر
- أما البنك الأهلى المصرى فقد حقق خلال الثلاث سنوات الأولى معدلات أكبر من المعدل العالمى، بينما حقق معدلات أقل من المعدل العالمى خلال الثلاث سنوات التالية.

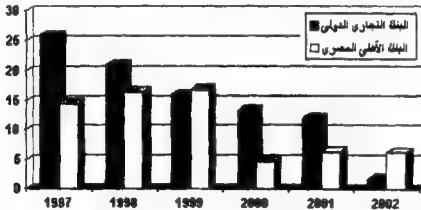
جدول رقم (٤)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة للبنك الأهلى للمصرى والبنك التجارى الدولى						بيان
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
%٦,٣٧	%٦,٤١	%٤,٨٠	%١٦,٨٥	%١٦,٥٢	%١٤,٥٤	البنك الأهلى المصرى
%١,٧٧	%١١,٩٤	%١٣,٢٦	%١٦,٠١	%٢٠,٩٤	%٢٥,٨٧	البنك التجارى الدولى
-	-	-	-	-	-	الفرق فى صالحي البنك الأهلى المصرى
٤,٥	٥,٥٣	٨,٤٦	-	٤,٦٩	١١,٣٣	الفرق فى صالحي البنك التجارى الدولى
٨	٨	٨	٨	٨	٨	المعدل العالمى

المصدر: مصوب بواسطة الباحث من وقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (٤)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة بالبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى.

- (٤) معدل هشاش الأمان فى مواجهة مخاطر الاستثمار:
- الفرض من هذا المعدل الوقوف على مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية أو مواجهة المخاطر التى قد تحدث فى استثمارات البنك، ويلاحظ أنه كلما ارتفع هذا المعدل كلما رأت قدرة البنك على مواجهة مخاطر الإقراض، ويتضح من الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٥) التالى ما يلى:
- يلاحظ أن البنك التجارى الدولى أكثر قدرة من البنك الأهلى المصرى على مواجهة مخاطر الاستثمار المالية.
- أما البنك الأهلى المصرى فزاد فى سنة حقق معدل منخفض نظراً لاهتمامه بالاستثمارات العادية وفى سنة أخرى نجد نسبة محله قد ارتفعت نظراً لعدم اهتمامه بمثل هذه الاستثمارات بالتدريج الكافى وإن ظل لخمس سنوات يحقق معدلات أقل من معدلات البنك التجارى الدولى.



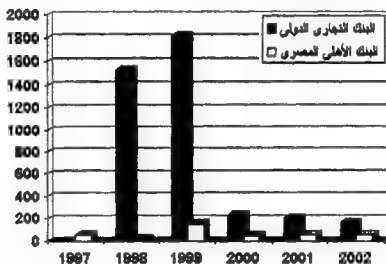
جدول رقم (٥)

مقارنة هامش الأمان في مواجهة مخاطر الاستثمار للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي						بيان
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
%٥٣,٧٥	%٥٣,٦٦	%٤٩,٣٩	%١٥٤,٤٥	%١٣,٥٧	%٥٦,٤٢	البنك الأهلي المصري
%١٦٨,٨٩	%٢٠٧,٨٠	%٢٣,٠٦	%١٨١٧,٩٦	%١٥٢٨,٣٤	-	البنك التجاري الدولي
-	-	-	-	-	-	الفرق في صلاح البنك الأهلي المصري
% ١١٥,١٤	%١٥٤,١٤	% ١٨٠,٦٧	% ١٦٦٣,٥١	% ١٥١٤,٧٧	-	الفرق في صلاح البنك التجاري الدولي

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.

شكل رقم (٥)

مقارنة هامش الأمان في مواجهة مخاطر الاستثمار للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي

البنك الأهلي المصري على مواجهة مخاطر الالتزامات العرضية غير المغطاة نقداً.

- أما البنك الأهلي المصري فقد حقق خلال الثلاث سنوات الأولى معدلات مرتفعة نسبياً عن المعدلات المحققة خلال الثلاث سنوات التالية، وأنه ظل خلا الست سنوات محققاً معدلاً أقل من معدلات البنك التجاري الدولي.

(٥) محل قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية غير المغطاة نقداً :

الفرض من هذا المعدل هو قياس قدرة البنك على تغطية المخاطر المحتمل وقوعها والمرتبطة بالالتزامات التي تترتب على تقديم البنك لخدمات مصرفية لملائته، ويتضح هذا من الجدول رقم (٦) وللشكل رقم (٦) التاليين ما يلي:

- يتضح أن البنك التجاري الدولي لديه قدرة أكبر من قدرة

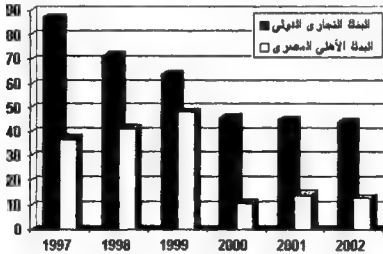
جدول رقم (٦)

بيان	مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصري	٣٧,٠٥%	٤١%	٤٧,٩٧%	١٠,٨٤%	١٤,١٠%	١٢,٧٤%
البنك التجاري الدولي	٨٦,٩٢%	٧١,٣٩%	٦٣,٨١%	٤٥,٥٣%	٤٤,٩٥%	٤٣,٨٨%
الفرق في صالح البنك الأهلي المصري	-	-	-	-	-	-
الفرق في صالح البنك التجاري الدولي	٤٩,٨٧	٣,٣٩	١٥,٨٤	٣٤,٦٩	٣٠,٨٥	٣١,١٤

المصدر: مصروب بواسطة الباحث من وقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.

شكل رقم (٦)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي

بعد ذلك في الثلاث سنوات التالية نجد أن البنك الأهلي المصري انخفضت قدرته على تغطية مخاطر الإقراض بدون ضمان عيني عن البنك التجاري الدولي بنسبة كبيرة إلى حد ما بالرغم من انخفاض قدرة البنك لتجاري الدولي عن الأعوام الثلاثة الأولى.

- أخيراً يمكن القول أن البنك التجاري الدولي ظل مستمراً في الحفاظ على معدلته بقدر معقول عن البنك الأهلي المصري خلال الفترة محل الدراسة.

(٦) معدل قدرة حقوق الملكية على مواجهة مخاطر الإقراض: الغرض من هذا المعدل قياس مدى قدرة حقوق الملكية بالبنك على مواجهة المخاطر التي تأتي نتيجة قيام البنك بإقراض أو تقديم بعض القروض بدون ضمانات عينية، ويوضح هذا من الجدول رقم (٧) وللشكل رقم (٧) التاليان ما يلي:

- يتبين أن البنك الأهلي المصري كانت لديه القدرة على مواجهه مخاطر الإقراض بدون ضمان عيني خلال الثلاث سنوات الأولى أكبر من قدرة البنك التجاري الدولي وإن كانت النسب بينهما متقاربة إلى حد ما، ثم

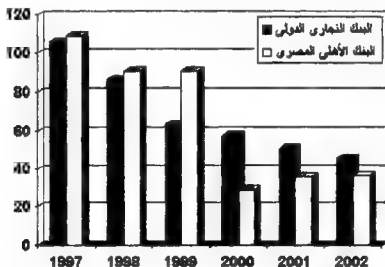
جدول رقم (٧)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية القروض بدون ضمان عيني للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي						بيان
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
%٣٦,٤١	%٣٥,٧٧	%٢٨,٨٧	%٩٠,٤٢	%٩٠,٦٨	%١٠٩,٢٢	البنك الأهلي المصري
%٤٥,٤٢	%٥٠,٦٨	%٥٧,٢٩	%٦٣,٥٤	%٨٦,٣٧	%١٠٥,٨٦	البنك التجاري الدولي
-	-	-	٢٦,٨٨	٤,٣١	٣,٣٦	الفرق في صالح البنك الأهلي المصري
%٩,٠١	%١٤,٩١	%٣٠,٤٢	-	-	-	الفرق في صالح البنك التجاري الدولي

المصدر: مصوب بواسطة الباحث من وقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.

شكل رقم (٧)

مقارنة معدل قدرة حقوق الملكية على تغطية للقروض بدون ضمان عيني للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي

المت السنوات، وبالتالي فإن لديه قدرة أكبر من البنك

الأهلي المصري على توليد الأرباح.

- ولكن هذا المعدل يقيس قدرة البنك على إقراض الودائع ويتصور أن الإقراض يمول عن الودائع فقط وهذا أمر غير حقيقي ولا يتفق مع الأعراف المحاسبية التي لا يمكن أن تخصص أموالاً بعينها من أموال الموارد لتمويل نفقات بعينها من مصروفات مالية؛ لأن الأموال عادة عندما تدخل في موارد البنك لا تستطيع تحديد هذا المورد أو غيره في أي وجه استخدام قد استخدم؛ لأن الأموال عندما تدخل، تدخل في وعاء واحد، لذلك تم عمل للمعدل التالي.

ثالثاً: معدلات توظيف الأموال:

الفرض من هذه المعدلات قياس مدى قدرة البنوك على تشغيل وتوظيف ما لديها من أصول، وهي ما يلي:

(١) معدل إقراض الودائع:

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على تشغيل الودائع التي يحوزته في شكل قروض تقدمها للعملاء، ويتضح هذا من الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٨) التاليان ما يلي:

- وتبين أن البنك التجاري الدولي لديه قدرة أكبر من قدرة البنك الأهلي المصري على إقراض الودائع فحقق معدلات أكبر من معدلات البنك الأهلي المصري عبر

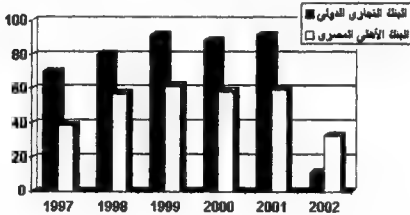
جدول رقم (٨)

بيان	مقارنة معدل إقراض قوائم البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصري	%٣٨,٢٧	%٥٧,١	%٦٢,١١	%٥٨,٥٨	%٥٩,٥٧	%٦٣,٤٨	
البنك التجاري الدولي	%٧٠,٤٠	%٨٠,١٨	%٩١,٤٧	%٨٨,٤٧	%٩٢,٢٤	%١٠,٧٨٧	
الفرق في صلاح بنك الأهلي المصري	-	-	-	-	-	-	
الفرق في صلاح بنك تجاري دولي	% ٣٢,١٣	% ٢٣,٠٧	% ٢٩,٣٦	%٢٩,٨٩	٣٢,٦٧	%٤٤,٣	

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع لبيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.

شكل رقم (٨)

مقارنة معدل إقراض قوائم البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي.

(٢) معدل إقراض الأموال المتلحة:

الإقراض من خلال الأموال المتاحة عكس البنك الأهلي المصري الذي حقق معدلات أقل منه خلال الفترة محل الدراسة وإن كانت قدرته أخذته في الزيادة من سنة إلى أخرى كما هو الحال بالنسبة للبنك التجاري الدولي. - يلاحظ أيضا أن هذا المعدل يقاس قدرة البنوك على الإقراض من الأموال وحتى هذه اللحظة نهتم بالإقراض فقط وكان الإقراض هو كافة الأشكال المتاحة للتوظيف بينما هناك أشكال توظيف أخرى وهي الاستثمارات.

الفرض منه الوقوف على مدى قدرة البنك لتشغيل هذه الموارد (للدائع + حقوق الملكية) في شكل قروض، وكلما ارتفع هذا المعدل دل على ارتفاع قدرة البنك على توظيف ما لديه من أموال، ويتضح هذا من الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٩) التاليان ما يلي:

- يتبين أن البنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة لديه قدرة أكبر من البنك الأهلي المصري على تمويل

جدول رقم (٩)

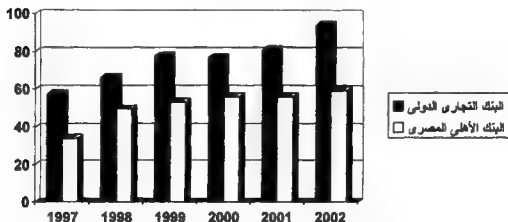
بيان	مقارنة معدل إقراض الأموال المتلحة للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصري	%٣٤,٠١	%٤٩,٤٣	%٥٣,١٥	%٥٥,٩٤	%٥٥,٩٩	%٥٩,٣٦	
البنك التجاري الدولي	%٥٧,٥٤	%٦٦,٣٩	%٧٧,٨٩	%٧٦,٧٩	%٨٠,٨٩	%٩٣,٩٧	
الفرق في صلاح بنك الأهلي المصري	-	-	-	-	-	-	
الفرق في صلاح بنك تجاري دولي	٢٣,٥٣	١٦,٩٦	٢٤,٧٤	١٠,٨٥	٢٤,٩٠	٣٤,٦١	

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع لبيانات مالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.



شكل رقم (٩)

مقارنة معدل إقراض الأموال المتاحة للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي

(٣) معدل توظيف الأموال المتاحة:

من خلال الأموال المتاحة، فلتحق معدلات أكبر من معدلات البنك الأهلي على مدار السنوات السابقة وأن هذه المعدلات أخذت في الزيادة من عام إلى آخر وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات البنك الأهلي المصري، لذلك فإن قدرة البنك التجاري الدولي على توليد الأرباح أعلى من قدرة البنك الأهلي المصري.

الغرض من هذا المعدل الوقوف على مدى قدرة البنك على توظيف ما لديه من أموال متاحة في كافة أشكال التوظيف الممكنة، وهذا يتضح من الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (١٠) التاليان ما يلي:

- يتبين أن البنك التجاري الدولي لديه قدرة أكبر من البنك الأهلي المصري على تمويل الإقراض والاستثمار معاً

جدول رقم (١٠)

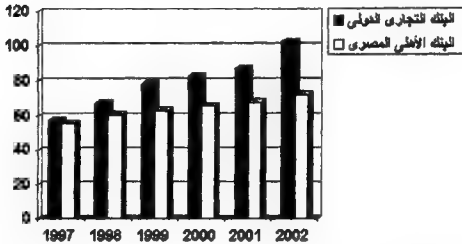
مقارنة معدل توظيف الأموال المتاحة للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي						بيان
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
٧٢,٧٧%	٦٨,٤٣%	٦٦,٠٨%	٦٣,٥٣%	٦١,١٨%	٥٥,٩٦%	البنك الأهلي المصري
١٠٢,٤٠%	٨٧,٤٧%	٨٣,١٦%	٧٨,٧٩%	٦٧,٦٤%	٥٧,٥٤%	البنك التجاري الدولي
-	-	-	-	-	-	الفرق في صالح البنك الأهلي المصري
٢٩,٦٣	١٩,٠٤	١٥,٠٨	١٢,٢٦	٦,٤٦	١,٥٨	الفرق في صالح البنك التجاري الدولي

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع قوائم المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.



شكل رقم (١٠)

مقارنة معدل توظيف الأموال المتاحة للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي.

رابعاً: مقاييس الربحية:

- نلاحظ أن البنك التجاري الدولي يحقق عوائد مرتفعة على رأس ماله المنفوع مقارنة بالبنك الأهلي المصري، ومعنى ذلك أن البنك التجاري الدولي أكثر ربحية من البنك الأهلي المصري ولكن رأس المال المنفوع ليس وحده المسئول عن توريد الأرباح بل هناك حقوق الملكية بأكملها، لذلك تم عمل المعدل التالي.

هناك العديد من مقاييس الربحية المستخدمة في تقييم أداء البنوك أهمها ما يلي:

(١) معدل العائد على رأس المال المنفوع:

يتضح من الجدول رقم (١١) وللشكل رقم (١١) التاليين ما يلي:

جدول رقم (١١)

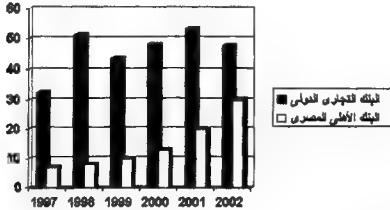
بيان	مقارنة معدل العائد على رأس المال المنفوع للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي					
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصري	٧%	٨%	١٠%	١٣%	٢٠%	٣٠,١%
البنك التجاري الدولي	٣٢,٦٢%	٥١,٢٧%	٤٣,٥٥%	٤٨,٢٩%	٥٣,٥١%	٤٧,٧٢%
الفرق في صالح البنك الأهلي المصري	-	-	-	-	-	-
الفرق في صالح البنك التجاري الدولي	٢٥,٦٢	٤٣,٢٧	٣٣,٥	٣٥,٢٩	٣٣,٥١	١٧,٦٣

المصدر: مصوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.



شكل رقم (١١)

مقارنة معدل العائد على رأس المال المدفوع للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي .

(٢) معدل العائد على حقوق الملكية:

وتضمن من الجدول رقم (١٢) ولشكل رقم (١٢) التالي ما يلي:

- يلاحظ أن البنك التجاري الدولي وعلى مدار الست سنوات استطاع أن يحقق عائد على حقوق الملكية أكبر من عوائد البنك الأهلي المصري بالرغم من ارتفاعها،

ومضى ذلك أن البنك التجاري الدولي أكثر ربحية لملكه مقارنة بملك البنك الأهلي المصري.

ولكن حقوق الملكية ليست هي الوحيدة المسؤولة عن توليد الأرباح، بل هناك أيضاً الودائع، لذلك تم عمل المعدل التالي.

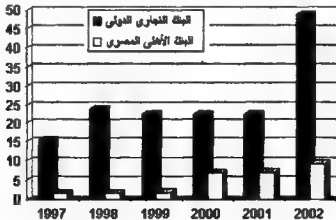
جدول رقم (١٢)

مقارنة معدل العائد على حقوق الملكية للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي						بيان
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
١٠,٣٤%	٧,٠٩%	٧,٠٢%	١,٦٨%	١,٥٧%	١,٦٤%	البنك الأهلي المصري
٤٩,٠٨%	٢٢,٢٨%	٢٢,٣٣%	٢٢,٦١%	٢٣,٩٥%	١٥,٦٩%	البنك التجاري الدولي
-	-	-	-	-	-	الفرق في صافي البنك الأهلي المصري
٣٩,٧٤%	١٥,١٩%	١٥,٣٠%	٢٠,٩٣%	٢٢,٣٨%	١٤,٠٥%	الفرق في صافي البنك التجاري الدولي

المصدر: مصوب بواسطة الباحث من وقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.

شكل رقم (١٢)

مقارنة معدل العائد على حقوق الملكية للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلي والبنك التجاري الدولي خلال فترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائي.



(٣) معدل العائد على الودائع:

البنك التجارى الدولى. ويجب الإشارة إلى أن انخفاض العائد دليل على المنافسة الداخلية أو الخارجية من قبل البنوك الأخرى مما أدى إلى انخفاض الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة واتجاه البنوك إلى الخدمات المصرفية ذات الصلوات، ولكن ليست الودائع وحدها مسؤولة عن توليد الأرباح، وإنما حقوق الملكية أيضاً.

يتضح من الجدول رقم (١٣) وشكل رقم (١٣) تفاوت ما بين: أن البنك التجارى الدولى أكثر قدرة من البنك الأهلى المصرى على تحقيق عوائد على الودائع على مدار الست سنوات، وإن كان للبنك الأهلى معدل فى تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، لكنه لم يصل إلى معدلات

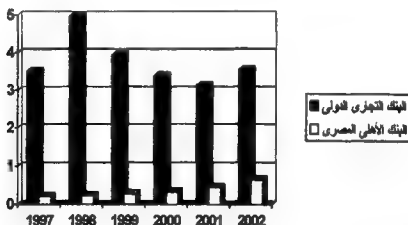
جدول رقم (١٣)

بيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
مقارنة معدل العائد على الودائع للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى						
البنك الأهلى المصرى	%٠,٢١	%٠,٢٤	%٠,٢٨	%٠,٣٣	%٠,٤٥	%٠,٦٥
البنك التجارى الدولى	%٣,٥١	%٤,٩٧	%٣,٩٤	%٣,٣٩	%٣,١٢	%٣,٥٥
الفرق فى صالحي البنك الأهلى المصرى	-	-	-	-	-	-
الفرق فى صالحي البنك التجارى الدولى	%٣,٣	%٣,٧٣	%٣,٦٦	%٣,٠٦	%٢,٦٧	% ٢,٩

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزى المصرى والموجودة بالملحق الإحصائى.

شكل رقم (١٣)

مقارنة معدل العائد على الودائع للبنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى



المصدر: تم بمعرفة الباحث من البيانات المالية بميزانيات البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى خلال الفترة محل الدراسة والموجودة بالملحق الإحصائى.

(٤) معدل العائد على الموارد المتلحة للتوظيف:

خلال الست سنوات، مما يدل على استغلاله الأمثل لجميع موارده المختلفة وإن ظل البنك الأهلى المصرى فى استمراره فى زيادة معدلاته من سنة إلى أخرى ولكنها لم تصل إلى معدلات البنك التجارى الدولى.

يتضح من الجدول رقم (١٤) التالى ما بين: أن البنك التجارى الدولى مازال مستمراً فى تفوقه فى تحقيق معدلات أعلى من معدلات البنك الأهلى المصرى



جدول رقم (١٤)

مقارنة معدل المعائد على الودائع للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي						بيان
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
%٠,٦١	%٠,٤٣	%٠,٣٢	%٠,٢٤	%٠,٢١	%٠,١٨	البنك الأهلي المصري
%٣,١٠	%٢,٧٤	%٢,٩٥	%٣,٣٦	%٤,١٢	%٢,٨٧	البنك التجاري الدولي
-	-	-	-	-	-	الفرق في صالحي البنك الأهلي المصري
%٢,٤٩	%٢,٣١	%٢,٦٣	%٣,١٢	%٣,٩١	%٢,٦٩	الفرق في صالحي البنك التجاري الدولي

المصدر: مصوب بولسطة بابلت من وقع ليليلل المالية لمللللل من البنك لملللي المصري وللمولولة بللمللق الإلصلى.

(٥) معدل المعائد على الأصول:

مللر الللل سللل سللل على الرللم من الللللل مللله
ولرلللل مللله من سلل إلى ألىل عكس البنك الأهلى
للمصري للىل لرقع مللل عائله من سلل إلى ألىل للكه
لم بصل إلى ملللات البنك اللللي لللللي.

بلللل من اللللل رقم (١٥) الللى مل إلى:

- أن البنك اللللي لللللي الللى بللق ملللات عائل على
الأصول أكبر من ملللات البنك الأهلى المصري على

جدول رقم (١٥)

مقارنة معدل المعائد على الودائع للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي						بيان
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
%٠,٥١	%٠,٣٧	%٠,٢٧	%٠,٢١	%٠,١٩	%٠,١٦	البنك الأهلي المصري
%٣,٣٤	%١,٩٧	%٢,٢٠	%٢,٨٠	%٣,٣٤	%٢,٢٦	البنك التجاري الدولي
-	-	-	-	-	-	الفرق في صالحي البنك الأهلي المصري
%١,٨٣	١,٦	%١,٩٣	%٢,٥٩	%٣,١٥	%٢,١	الفرق في صالحي البنك لللللي لللللي

المصدر: مصوب بولسطة بابلت من وقع ليليلل المالية لمللللل من البنك لملللي المصري وللمولولة بللمللق الإلصلى.

(٦) معدل المعائد على الأصول الإلرللية:

للمصري للل للل سللل سللل لسللل لسللل لسللل لسللل
من علم إلى للى للكه لم بصل إلى ملللات البنك اللللي
لللى، ولذا للىل على للىل البنك لللللي لللللي على
لسللل الللرل اللللل للىل للىل اللسلللل اللللل ملل لمله
بللق للىل للىل من البنك الأهلى لمصري.

بلللل من اللللل رقم (١٦) الللى مل إلى:

- أن البنك لللللي لللى للىل للىل على للىل للىل
لرللل على أصوله الإلرللية للىل من البنك الأهلى
المصري للل للل سللل، بلرلم من أن البنك الأهلى

جدول رقم (١٦)

مقارنة معدل المعائد على الودائع للبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي						بيان
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
%٠,٦١	%٠,٥١	%٠,٣٩	%٠,٣٢	%٠,٢٩	%٠,٢٥	البنك الأهلي المصري
%٢,٨٢	%٢,٣٩	%٢,٧٤	%٣,٨٠	%٥,٢٧	%٣,٨٧	البنك التجاري الدولي
-	-	-	-	-	-	الفرق في صالحي البنك الأهلي المصري
%٢,٢١	%١,٨٨	% ٢,٣٥	% ٣,٤٨	% ٤,٩٨	% ٣,٦٢	الفرق في صالحي البنك لللللي لللللي

المصدر: مصوب بولسطة بابلت من وقع ليليلل المالية لمللللل من البنك لملللي المصري وللمولولة بللمللق الإلصلى.



الخلاصة:

نصيح من المقاربة السابقة بين أداء البنوك العاملة (البنك الأهلي المصري) والبنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي) خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٧ - ٢٠٠٣) تفوق أداء البنك التجاري الدولي على البنك الأهلي المصري في معظم مؤشرات الأداء، كما هو موضح في جدول رقم (١٠) بالملح الإحصائي، وذلك كما يلي:

ولاً: بالنسبة لمقاييس السيولة (المعدل النقدي):

وجد أن البنك الأهلي المصري تفوق على البنك التجاري الدولي في الفترة محل الدراسة (١٩٩٧ - ٢٠٠٣) ما عدا عام ١٩٩٧ الذي تفوق فيه البنك التجاري الدولي، هذا مع العلم بأن لكل بنك طريقة في تحديد المعدل المناسب له وفقاً لطروقه التي يمر بها، ويلاحظ هنا أنه يجب على جميع البنوك التجارية سواء عامة أو استثمارية الاحتفاظ بـ ١٥% سبه احتياطي نقدي و ٢٠% نسبة سيولة من إجمالي الودائع الموجودة لديها.

ثانياً: بالنسبة لمقاييس مدى أمان رأس مال البنك:

- تفوق البنك التجاري الدولي على البنك الأهلي المصري في مؤشرات مدى قدرة حقوق الملكية على رد ودائع العملاء، مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول، مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية غير المغطاة نقداً خلال الفترة محل الدراسة بالكامل.

- تفوق البنك التجاري الدولي على البنك الأهلي في مؤشر مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١، بينما تفوق البنك الأهلي المصري على البنك التجاري الدولي علم فقط. ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

- تفوق البنك التجاري الدولي على البنك الأهلي المصري في مؤشر هامش الأمان في مواجهة مخاطر الاستثمار خلال الفترة محل الدراسة ما عدا عام ١٩٩٧.

- تفوق البنك الأهلي المصري على البنك الدولي في مؤشر مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية مخاطر الاقراض في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠/٩٩ ثم ما لبثت أن تفوق البنك التجاري الدولي على البنك الأهلي المصري في باقي الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

ثالثاً: معدلات توظيف الأموال:

تفوق البنك التجاري الدولي على البنك الأهلي المصري في جميع مؤشرات معدلات توظيف الأموال، وهم: معدل

إقراض الودائع، معدل إقراض الأموال المتاحة، معدل توظيف الأموال المتاحة، وذلك خلال الفترة محل الدراسة ١٩٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢

رابعاً: مقاييس الربحية:

تفوق البنك التجاري الدولي على البنك الأهلي المصري في الفترة محل الدراسة ١٩٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢ في جميع مقاييس الربحية، وهم: معدل العائد على رأس المال المدفوع، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع، معدل العائد على الموارد المتاحة للتوظيف، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الأصول الإبرادية.

خلاصة ما سبق تفوق أداء البنك التجاري الدولي على البنك الأهلي المصري في جميع مقاييس الأداء: السيولة، مدى أمان رأس المال، معدلات توظيف الأموال، مقاييس الربحية في الفترة محل الدراسة ١٩٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢، الأمر الذي يؤكد ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي المصري عن طريق خصخصة البنوك العامة بشرط اتباع بعض الضوابط والمعايير التي أوصى بها الباحث في المبحث الثاني لإصلاح الجهاز المصرفي المصري.

المبحث الخامس

رؤية جديدة لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري

تؤكد العديد من الدراسات أن القطاع المالي المتطور والكفء كفيل بأن يسهم بقدر هائل في تحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي، كما تشير هذه الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بنظام مالية متطورة غالباً ما تنجح في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وعلى الجانب الآخر فإنه مما لا شك فيه أن الأجهزة المصرفية في كثير من الدول قد عانت من التأثير على السيولة النقدية أو توجيه الائتمان أو تحديد أسعار الفائدة بما لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية وكذلك بسبب عدم وجود أسواق مالية متطورة ومنظمة في كثير من الدول النامية، وقد انعكس هذا كله على عجز مثل هذه الدول عن تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة.

ويمكن القول بأن إصلاح الجهاز المصرفي المصري فعلاً يتكون من عنصرين رئيسيين:

العنصر الأول وهو إصلاح البنك المركزي عن طريق منحه حرية أكبر في إقرار وإدارة السياسة النقدية والائتمانية وتعديل التشريعات بما يكفل فعالية السياسة النقدية والائتمانية



المصري، وتعزيز استقلالية البنك المركزي من الحكومة، أي ضرورة أن يتمتع البنك المركزي بالقدرة على التأثير على البنوك العاملة في الجهاز المصرفي المصري بحث يكون لكلام محافظ البنك المركزي سواء صريحاً أو حتى تلميحاً تأثير كافياً.^(٣٠)

ويطلب تحقيق الاستقلالية للبنوك المركزية ما يلي:^(٣١)
أ- عدم تدخل الحكومة في تحديد حجم احتياطات النقد الأجنبي التي يحوزها البنك المركزي، وترك ذلك لتقدير البنك المركزي في إطار ممارسته لمسؤولياته في التدخل في أسواق الصرف.

ب- عدم ممارسة الحكومة لضغوط على البنك المركزي بشأن تحديد سعر الصرف للملائم.

ج- موافقة البنك المركزي على قروض الحكومة بالعملة الأجنبية قبل التعاقد عليها، وكذا الموافقة على ما تصدره من سندات بالعملة الأجنبية سواء في السوق المحلية أو العالمية. وذلك لإتاحة للبنك المركزي بحث مدى إمكانية قيامه مستقبلاً بتدبير النقد الأجنبي اللازم لخدمة هذه الديون.

د- عدم ممارسة الحكومة ضغوطاً على البنك المركزي لتعديل سياسته في إدارة احتياطات النقد الأجنبي تجدياً لاحتمال لجوء الحكومة إلى اقتراح سياسات لتعظيم الفوائد من تلك الاحتياطات والتي لا تتحقق غالباً إلا على حساب عنصرى الأمان والمعنوية.

هـ- يجب أن تضمن القوانين المصرفية على عدم لقتراض الحكومة من البنك المركزي إلا بموافقة البرلمان، وعدم الضغط على البنك المركزي لقبول تجديد السندات الحكومية التي في حوزته وحل ميعاد استحقاقها، حق البنك المركزي في إصدار سندات خاصة بأسعار فائدة محددة.

و- حرية البنك المركزي في تعديل التشريعات المصرفية وفقاً لمستجدات العمل المصرفي، عدم تدخل الحكومة في تعيين إدارات البنوك أو إنشاء بنوك جديدة.

رابعاً: يجب وضع خط أحمر أمام ملكية الأجانب للبنوك العاملة تحت أي مسمى لأن الملكة والإدارة أمران مترابطان، ومن ثم يجب أن تؤخذ هذه النقطة في اعتبارنا، فالحكومة عندما كانت مضطرة كلفت توجه الاستثمارات والقروض، إذن الملكية تملك توجيه الإدارة، وبالتالي لو تملك الأجانب صفوف يتكرر نص الموضوع، وفي المشروعات الممولة من البنوك المشتركة نجد أن الجانب الأجنبي يحرص على

ومنحة سلطة أكبر في مجال الإشراف على البنوك التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي والذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي.

أما العنصر الثاني فهو تخصصية البنوك العاملة التي أصابها الضعف بسبب السياسات النقدية والائتمانية التي كانت موجهة من قبل الحكومة أو سبب سوء الإدارة وعدم وجود الكفاءات المصرفية وفساد بعض مديري البنوك.

في ضوء ما سبق يضع الباحث رؤية جديدة لإصلاح الجهاز المصرفي المصري عن طريق تخصصية البنوك التجارية العامة لتصبح بنوك استثمارية، خاصة بعد أن ثبت في المبحث السابق أن أداء البنوك الاستثمارية (البنك التجارى الدولي) أفضل من أداء البنوك العامة (البنك الأهلى المصري)، ويتخلص هذه الرؤية في عدة نقاط هي:

أولاً: ينتمى الجهاز المصرفي المصري المكون من بنوك عامة ومشتركة واستثمارية ومتخصصة وفروع لبنوك أجنبية، بالتباين الشديد في أحجام هذه البنوك، حيث يمكن تصنيفها بالمعيار الدولي على أنها صغيرة الحجم أو على أكبر تقدير متوسطة الحجم، ويلاحظ أن للحد الأكبر من البنوك العاملة في مصر رأس مالها في المتوسط يصل إلى ٥٠ مليون جنيه إذا استعدنا بنوك القطاع العام الأربعة، هذا يدل على وجود كيانات صغيرة في الجهاز المصرفي المصري لن تستطيع مواجهة المنافسة العالمية في ظل منظمة التجارة العالمية للخدمات GATS، لذلك يرى الباحث أنه يجب العمل على اندماج البنوك الصغيرة في بنك كبير يستطيع مواجهة المنافسة العالمية في ظهر اتفاقية الخدمات GATS.^(٣٢)

ثانياً: ضرورة توافر شبكة أمان ضد مخاطر تخصصية البنوك تتمثل في إنشاء صندوق للتأمين على الودائع يكون له دور وقلى بقى وحدات الجهاز المصرفي من الانهيار والإفلاس، ويرجع دور حمايتى بنوك من الانهيار والإفلاس، ويرجع سبب ذلك إلى أن العديد من الدول التي اتجهت نحو تخصصية البنوك العاملة دون نصب نهات أجهزةتها المصرفية ولم يكن لألمها إلا تليم هذه الوحدات، ولعل أبرز دولة هي شيلي التي أمتت عدداً من البنوك، وكذلك اليابان التي أصدرت قانون يخصص ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة البنوك في عزرتها، وتاييلاند التي خصصت ٢٠ مليار دولار لمساعدة البنوك المتعثرة.^(٣٣)

ثالثاً: ضرورة تعزيز فعالية البنك المركزي في مجال الإشراف والرقابة والمتابعة على الجهاز المصرفي



محاولات التلقيم في المستقبل، مع مراعاة ما يلي: (٣١)

أ- أن يكون البيع نقداً.

ب- أن تكون جميع أسهم الزيادة في رأس مال البنك اسمية حتى يمكن للبنك المركزي معرفة مشتريها.

ج- وضع حد أقصى للملكية الخاصة الكلية بنسبة لا

تتجاوز ١٠% إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي، وذلك حتى لا تكون احتكارات أو بنك عائلي.

د- ضرورة للتدرج في عملية الطرح، والاكتفاء بطرح بنك

واحد والانضمام لحين التكدس من نجاح الإجراءات التي يتم اتخاذها حفاظاً على حسن الأداء المصرفي والاقتصادي.

سليماً: للتكنولوجيا المستخدمة في العمل المصرفي هي أداة

قوية تستطيع به البنوك أن تواجه المنافسة المحلية

والأجنبية، وأصبح استخدام المصارف للتكنولوجيا

ضرورة لتقديم خدمة أفضل للعملاء، لتدعيم قدرتها

التنافسية المعتمدة على النظم التي توظفها في العمليات

المصرفية ممماً يؤدي إلى تحرير الأطر المصرفية من

العمل الروتيني وتوجيه أوقات العاملين نحو العمل

الخلاقي الذي يتطلب مهارات عالية مما يعنى تحسب

ربحية المصارف أي تطبيق مفهوم المصرف الشخصي

Personal Bank. (٣٢)

ثانياً: مراعاة أن خصخصة البنوك يجب أن تسبق اندماجها،

حتى يمكن حدوث الاندماج على أسس إدارية واقتصادية

سليمة وفعالة، وأن تكون هناك إعادة لهيكله المالية التي

تعتبر العامل الرئيسي وراء ارتفاع تكلفة الخدمات

المصرفية بشكل كبير، مقارنة بما هو عليه الحال في

بنوك الدول المتقدمة، وبحيث لا تكون العمالة الزائدة

عبئاً على الكيان الموجود بعد الاندماج، وبحيث يمكن

تهيئة الظروف التشريعية واللاتية والإدارية والتنظيمية

للتعامل مع كيان جديد أكثر تطوراً ونشاطاً. (٣٣)

ثالثاً: ضمان أن يكون المالك الجديد مؤسسة مصرفية تتميز

بمركز مالي قوى وإدارة متجربة، وتلتزم بوضع خطة

تنفذها بعد مناقشتها وإقرارها من البنك المركزي، وعلى أن

تكون هناك مسئولية مشتركة في الرقابة بين البنك المركزي

المصرى والسلطة الرقابية بدولة المقر. ويجب أن تكون

خطة إستراتيجية المالك بشكل تفصيلي ثلاث سنوات

وإجمالية لمدة خمس سنوات، مع ضرورة وضع الضوابط

الكفيلة بأن تؤدي المخصصة في القطاع المصرفي إلى

تحقيق الهدف منها، وخاصة فيما يتعلق بتحسن الأداء

وتطوير الخدمة وزيادة الإنتاجية وسلامة المعاملات. (٣٤)

تبلغ مراكزه لكي يكون لهم دخل بالقرار، والواقع أن تجارب جميع الدول تؤكد ضرورة تحكم الدولة في القطاع المالي بصرف النظر عن الملكية عن طريق تحديد نسبة كحد أقصى لملكية المستثمرين الأجانب في بنك القطاع العام التي تم خصصتها. (٣٥)

خامساً: ضرورة وجود نظام قانوني يمكن من خلاله تنظيم وتنفيذ عملية الخصخصة عن طريق مراعاة عدة اعتبارات هي: (٣٦)

أ- ضرورة صدور تشريع يسمح بإمكانية التصرف في

أسهم البنوك العامة إلى أشخاص للقطاع الخاص،

إمكانية تطبيق النظام القانوني العام الذي يتم به تنفيذ

برنامج الخصخصة في حال وجوده على المؤسسات

المصرفية أو إصدار نظام تشريعي لخصخصة البنوك

الملوكة للدولة، ويلاحظ هنا أن التشريع الذي

بصرح ببيع حصة الدولة في بنك القطاع العام ليس

هو بالضرورة الأداة التشريعية التي تضع هذا

التصريح موضع التنفيذ.

ب- ضرورة وجود أداة تشريعية تتناول أسلوب الرقابة على

البنوك التي يجرى خصصتها والضوابط والمعايير

التي يلزم عليها الالتزام بها بعد انتقال ملكيتها إلى

القطاع الخاص. ويتطلب ذلك ضرورة كفاية النظم

القانوني القائم للرقابة على البنوك من أجل تحقيق رقابة

فعالة على المؤسسات المصرفية التي يجرى

خصصتها، أي أن الأداة التشريعية الجديدة تلعب دوراً

محدداً في ثلاثة مراحل مستقلة عن بعضها البعض،

وهي مرحلة الترخيص ببيع أسهم الدولة في القطاع

العام، ثم مرحلة تنفيذ هذا التصريح وإتمام البيع بالفعل،

وأخيراً وضع القواعد التي تكفل رقابة القطاع أو

الصناعة التي جرى خصصتها. (٣٧)

ج- ضرورة وجود أداة تشريعية تحفظ للدولة قوة تصويتية

عالية عند خصخصة البنوك العامة (٣٨) سواء عن طريق

حصتها في رأس المال أو عن طريق آليات جديدة مثل

المهم الذي يلقى له قوة اعتراض في التصويت كما

هو متبع في العديد من دول العالم المتقدمة.

سادساً: أهمية طرح أسهم البنوك العامة - عند تخصيصها -

للاكتتاب العام، وذلك من أجل توسيع قاعدة الملكية في

أسهم البنوك، ويحترق هذا الأسلوب أفضل من أي طريق

آخر لزيادة رؤوس أموال البنوك، كما أن توسيع قاعدة

الملكية في أسهم البنوك يمثل عاملاً مهماً وقوياً ضد



أحكام قانون القطاع العام وخضوعه لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وذلك على عكس الحال في شركات قطاع الأوصال التي لا تتحول من قانون للقطاع العام إلى الخاص إلا بعد بيع ٥١% للنطاق الخاص.^(٣٢)

أربعة عشر: ضمان حقوق المودعين بتقنين الوسائل الرقابية ونظم المصاولة والجزاءات على مسئولى البنوك، وهنا يقترح البعض إدراج مادة واضحة وصريحة في قانون البنك المركزى تعتبر أموال المودعين أموالاً عامة، والتقصير في المحافظة عليها يعرض المسئول عن ذلك إلى جزاء جنائى؛ حيث أن الملكية فى المؤسسات المالية لها مفاهيم تختلف عن غيرها من المؤسسات التجارية أو الخدمة، فهي لا ترتبط بحجم ما يحوزه المالك، ولكن بقدر ما فى يده من سيطرة أو إدارة، وذلك لأن البنوك تؤدي خدمات بأموال الغير، فهي صناعة مادتها الخام أموال المودعين، وهو ما يفرض الخصوصية فى مفاهيم الملكية فى البنوك، ومن ثم فإن السيطرة أو الإدارة المشار إليها لا بد أن تأخذ فى الاعتبار حجم ملكية الآخرين، وليساً تصرفات الآخرين وللأولياء فى الإدارة إلى جانب دعم صندوق حماية أموال المودعين والذي تقرر إنشاؤه مؤخراً.^(٣٣)

خمس عشر: العمل على حل مشكلة بطء إجراءات التقاضى فى قضايا البنوك أمام المحاكم العادية حتى لا تصبح قضايا البنوك مشبهة لقضايا شريكات بدون رصيد التى تتجاوز عددها ٣٥ مليون قضية قيمتها ٣٧ مليار دولار، على أن تشمل الحلول إنشاء دوائر متخصصة للنظر فى قضايا البنوك، وأن هذه الدوائر مصموم بها لدخل العديد من دول العالم المتقدمة إضافة إلى أن هناك دوائر متخصصة فى مصر للنظر فى قضايا الضرائب والمصارف وغيرها.^(٣٤)

سنة عشر: إحكام الرقابة وتفصيل قواعد العمل المصرفى بدقة، فيقوم البنك المركزى بزيارات منتظمة للبنوك التجارية، ويقوم بتصنيف البنوك وفقاً لاتباعها القواعد المتفق عليها، ويتم نشر هذه المعلومات، كما يتم إلزام البنوك بتصنيف المقرضين لديها ليس وفقاً لتاريخهم الائتمانية، ولكن وفقاً لمستقبلهم المتوقع وجدارتهم الائتمانية. كما يفرض على البنوك عمل احتياطى فى مواجهة القروض التى لا تزال جيدة ولكن تبدو غير مستقرة.^(٣٥)

سبعة عشر: ضرورة التوسع فى فتح العمل المصرفى أمام البنوك الأجنبية لرفع كفاءة تخصيص الموارد المالية بشرط تقبل الرقابة المصرفية، حيث أثبتت التجارة العالمية للنظير

عاشراً: ضرورة الاستفادة من تجربة المبيعات فى تحرير القطاع المصرفى، وخاصة فيما يتعلق بمنع تكرار حدوث ظواهر مثل تهريب المدخرات للخارج والقروض بدون ضمانات، لاسيما مع الأثر السلبى الكبير الذى تحدثه مثل هذه الظواهر على صفار المودعين وميزان المدفوعات وسوق المال والاقتصاد بشكل عام، وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ضرورة وضع ضوابط للتحويل العقارى وخاصة الترفى، لاسيما وأنه كان هناك محاولات لاستصدار قانون يسمح للبنوك التجارية بالتمويل العقارى بالمخالفة لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ والذي فرق بين البنوك التجارية والمتخصصة على أساس أن الأولى تقوم بصفة متحدة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل معين، أما الثانية لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسى.^(٣٦)

حادى عشر: مراعاة التدرج فى التطبيق الصلى للبرنامج، خاصة مع استمرار الحاجة لتلك البنوك فى دعم موازنة الدولة، ومساعدة برنامج الخصخصة فى الشركات ودعم وتمويل المشروعات القومية التى شرعت الحكومة فى تنفيذها. وفى هذا الإطار لا بد أن تطور البنك المركزى من أليته بحيث تمتد لمراقبة السياسات المتبعة وأهدافها ونتائجها على الاقتصاد القومى بآليات جديدة مرنة محفزة ونكية لتوجيه السياسات الائتمانية والاستثمارية لتلك البنوك نحو المشروعات التنموية، وأهمها إدارة السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم والاحتياطى النقدي جنباً إلى جنب مع سياسات قلادة على نفهم المستحقات المصرفية وسوق المال، حيث أن متطلبات التنمية الاقتصادية سوف تصل إلى أفاق تتطلب دفع موارد هذا القطاع لتحقيق أغراض تنموية لا أن يقتصر على تحقيق أهداف مؤقتة لمجرد تحقيق لأرباح سريعة.^(٣٧)

اثنى عشر: ضرورة إصلاح الهيكل المالية للبنوك، وخاصة فيما يتعلق بشبوية ديون شركات قطاع العام التى تصل إلى حوالى ٣٠ مليار جنيه قبل البدء فى طرح أسهمها.^(٣٨)

ثلاثة عشر: مراعاة خصوصية البنك عامة والبنوك العامة خاصة، وفى هذا الإطار يجب وضع معايير واضحة للتقييم ولطرق اختيار البنك الذى سيطرح للبيع وللحصة المناسبة وتوقيت الطرح ودراسة حالة سوق المال وغيرها. خاصة وأنها عملية صعبة للغاية وتتطلب جهداً ضخماً وخبرات كبيرة، لاسيما وأن طرح أى نسبة من البنوك العامة للجمهور يترتب عليه خروج البنك عن



والكفاءة التكنولوجية المصرفية وكفاءة الإدارة المصرفية وكفاءة استثمار الأصول.

(٣) تؤدي خصخصة البنوك العامة إلى زيادة المنافسة بين البنوك وتنشيط سوق الأوراق المالية مما ينعكس على زيادة المشروعات الاستثمارية وزيادة الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

(٤) هناك مجموعة من التحديات والمشكلات التي تواجه خصخصة البنوك العامة، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند خصخصة البنوك العامة بما يؤكد على الدور الهام الذي تقوم به البنوك العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

(٥) تعتبر دراسة تجارب بعض الدول في خصخصة البنوك العامة نموذج يسترشد به في خصخصة البنوك العامة في مصر.

(٦) الدروس المستفادة من عملية خصخصة البنوك التجارية من المكسب تتلخص في أهمية البيع نقداً، مركزية إدارة عملية الخصخصة وضرورة صياغة القانونين التي تحمي المستثمرين الجدد سواء كانوا ملاك وطنيين أو أجانب، توسيع قاعدة ملكية أسهم البنوك التجارية العامة بحث لا تزيد حصة أي مستثمر فرد عن ١٠% من أسهم أي بنك، ومن ناحية أخرى تؤكد إحدى دراسات البنك الدولي أن دولة المكسيك أدت فيها الخصخصة إلى تحسن الأحوال وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

(٧) الدروس المستفادة من عملية خصخصة البنوك التجارية العامة في شيلي تتلخص في تجنب خصخصة البنوك بصورة متعجلة، لأن الخصخصة السريعة تؤدي إلى تركيز محفظة القروض مع عدم جودتها، أهمية وجود إطار قانوني وتشريعي قوي يدعم من إشراف الحكومة القوي على النظام المالي، أهمية وجود نظام للتأمين على الودائع من أجل المحافظة على الثقة في النظام المالي في حالة انهيار أحد البنوك، أهمية طرح أسهم البنوك العامة عند تخصيصها للاكتتاب العام وذلك من أجل توسيع قاعدة الملكية في أسهم البنوك المعروضة للبيع عن طريق تحسين محفظة الأوراق المالية والقروض وجودة الأصول في هذه البنوك.

(٨) تبين من مقارنة أداء البنوك العامة (البنك الأهلي المصري) والبنوك الاستثمارية (البنك التجاري الدولي) خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠٣) تفوق أداء البنك التجاري الدولي على أداء البنك الأهلي

وتايلاند وإندونيسيا أن هذه الدول فتحت قطاعاتها المصرفية للبنوك الأجنبية مبكراً، حيث تساهمت البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية على منع الكثير من القروض السيئة التي كانت تمنح بدون ضمانات كافية أو بدون ضمانات لصلاً، أو تمنح لأعضاء الصفوة الحاكمة، حيث بلغت نسبة الإفراض المقدمة إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي لدول تايلاند وماليزيا وكوريا وإندونيسيا ١٤٠%، ١٤٠%، ١٣٣%، ٦٠%، ٥٠% على التوالي.^(٢٤)

ثمانية عشر: تدعم الوحدات المصرفية العاملة عن طريق إقبال أسوأ البنوك، وتشجيع الانتماء بين الوحدات الصغيرة التي لا يسمح حجمها بتحقيق الكفاءة اللازمة، مثل قيام الحكومة المصرية بدمج بنك مصر وبنك مصر اكستريور وطرح بنك القاهرة والإسكندرية للبيع، هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع مصرفيين ذوي خبرة في مواقع القرارات الائتمانية الرئيسية للبنوك، وضمان الصلة بين هؤلاء المصرفيين وبين السياسيين، والعمل على إصدار تشريعات محاربة الفساد وضرورة تطبيقها في صرامة، مع تحسين الطرق المحاسبية وضمان الشفافية وإعلان المعلومات، أي أن تعلن البنوك عن أي ديون مشكوك في تحصيلها.^(٢٥)

الخلاصة والنتائج :

(١) تلعب البنوك دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، فهي تقوم بدور الوسيط المالي الذي يعمل على تجميع المدخرات ثم يقوم بتوجيهها إلى أوجه الاستثمار المختلفة، مما يجعلها من أهم مصادر تمويل التنمية، وتزايد أهميتها في مصر لمد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها، حيث أن الانخفاض المحلي هو عصب عملية للتنمية، خاصة وأن الانخفاض الأجنبي لا تزيد نسبته في أي من الدول النامية عن ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب أن البنوك هي المسئولة عن رسم السياسة النقدية والائتمانية التي يؤدي نجاحها إلى نجاح عملية التنمية الاقتصادية.

(٢) تعد خصخصة البنوك العامة أحد البدائل الضرورية لزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي المصري، حيث أن البدائل الأخرى مثل الدمج والتحاليف الاستراتيجية بين البنوك لا تصلح لبنوك القطاع العام ولكن تحتاج لبنوك استثمارية على درجة كبيرة من الكفاءة المالية



بقرها البنك المركزي.

هـ- إحكام الرقابة وتنظيم قواعد العمل المصرفي بشفافية، مع ضرورة فتح العمل المصرفي أمام البنوك الأجنبية لرفع كفاءة تخصيص الموارد المالية، بشرط وضع ضوابط لتفعيل الرقابة المصرفية على البنوك الأجنبية.

هوامش الدراسة :

(١) الأهرام الاقتصادي، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، خصخصة البنوك وللتدعيم في مصر، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠.

(٢) زينب الجوادى، الأثر الاقتصادي لخصخصة بنوك القطاع العام في مصر، رسالة زمالة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠١.

(٣) د. محمود محيى الدين، أبعاد ملكية البنوك العامة وخصخصتها في الدول النامية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

(4) Gerard Caprio, Daved Folkes and Timothy D. Lan, "Building Sound Finance in Emerging Market Economies", IMF, 1994.

(٥) أمنية أمين حلمي، خصخصة البنوك وإمكاناتها على النمو الإقتصادي في مصر، ندوة خصخصة البنوك في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد، ص ٩ - ١٠، ١٩٩٨.

(6) World Bank, Techniques of privatization of the state owned Enterprises, (World Bank, Technical paper), Vol. 21, No. 1988, P. 11.

(٧) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ١٧.

(٨) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ١٨ - ١٩.

(9) World Bank, Techniques of privatization of the state owned Enterprises, Op. Cit., P. 13.

(١٠) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٠.

(١١) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٠.

(١٢) محمود محمد المرداش، "الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، ١٩٩٩، ص ٢٢٤.

(١٣) محمود محمد المرداش، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(١٤) ماجدة محمود أحمد، "برنامج السياسة العامة للتحوّل نحو القطاع الخاص في القطاع المصرفي"، دراسة حالة

المصرية بالنسبة لمقاييس مدى أمان رأس مال البنك، معدلات توظيف الأموال، مقاييس الربحية خلال الفترة محل الدراسة، الأمر الذي يؤكد على أهمية وضرورة التوصية بخصخصة البنوك العامة لكى يتحسن أدائها المصرفي، الأمر الذي ينمكس على تحسن معدل للنمو الاقتصادي وتحقيق للتنمية الاقتصادية.

(٩) وضعت للدراسة رؤية جديدة لخصخصة البنوك العامة في الاقتصاد المصري تتلخص فيما يلى:

أ- العمل على اندماج البنوك الصغيرة في بنك كبير يستطيع مواجهة المنافسة العالمية في ظل اتفاقية التجارة العالمية والخدمات GATS.

ب- ضرورة توفير شبكة أمان ضد مخاطر خصخصة البنوك تتمثل في إنشاء صندوق للتأمين على الودائع تحسباً لآى انهيار لقطاعى لأحد البنوك مثل ما حدث في دولة شيلي، الأمر الذى جعل حكومة شيلي تؤمّم عدداً من البنوك.

ج- ضرورة تعزيز فعالية البنك المركزي في مجال الإشراف والرقابة والمتابعة على الجهاز المصرفي المصري، وتعزيز استقلالية البنك المركزي عن الحكومة بحيث يتمتع البنك المركزي بالقدرة على التفكير على البنوك العاملة في الجهاز المصرفي المصري.

د- يجب وضع خط أحمر أمام ملكية الأجانب للبنوك العامة تحت أى مسمى لأن الملكية والإدارة أمران مترابطان.

(١٠) ضرورة وجود نظام قانونى يمكن من خلاله تنظيم وتنفيذ عملية المخصخصة:

أ- أهمية طرح أسهم البنوك العامة عند تخصيصها للاكتتاب العام، وذلك من أجل توسيع قاعدة الملكية في أسهم البنوك بحث لا تزيد حصة أى مستثمر عن ١٠% فقط.

ب- ضرورة استخدام المصارف للتكنولوجيا المتقدمة لتدعيم قدرتها التنافسية المتقدمة على النظم الإلكترونية بما يولدى إلى تحرير الأطر المصرفية من الصل الروتيني وتوجيه أوقات العاملين نحو العمل الخلاق الذى يتطلب مهارات عالية مما يحسن من ربحية المصرف، أى تطبيق مفهوم المصرف للشخصى.

ج- مراعاة أن تكون خصخصة البنوك قبل اندماجها حتى يمكن حدوث الاندماج على أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة.

د- ضمان أن يكون المالك الجديد مؤسسة مصرفية تتميز بمركز مالى قوى وإدارة معترفة وخطة إستراتيجية



- (٢٤) علي نجم، خبراء مصرفيون، الدول لراسمالية عانت لتأميم بنوك الخصخصة، مجلة البنوك، العدد ٢٢، ١٩٩٩.
- (٢٥) محمود عبد السلام عمر، التطورات الاقتصادية للمالية وانعكاساتها على عملات البنوك مع إشارة خاصة لمصر، بنك الإسكندرية، للنشرة الاقتصادية، المجلد السادس والعشرون، ١٩٩٤.
- (٢٦) د. حمدي عبد العظيم، الخبراء بطلابون الحكومة بتحديد الموقف النهائي من خصخصة البنوك، جريدة العالم اليوم، العدد ٢٦١٢، ١٩٩٨.
- (٢٧) د. عبد الحميد محبوب، "خصخصة البنوك والتنمية"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠، ص ٢٨.
- (٢٨) د. عبد الصمد محبوب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨-٢٩.
- البنك التجاري الدولي، ص ٧٠.
- (١٥) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤.
- (١٦) محمود صبح، الخصخصة لمواجهة متطلبات وتحديات لنمو، ١٩٩٥.
- (١٧) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٥ - ٢٦.
- (١٨) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٦.
- (١٩) مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٧١٧، للمجلد التاسع عشر، يناير ١٩٩٩، ص ٦٠.
- (٢٠) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٢٩.
- (٢١) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٣١.
- (22) Khon M. Financial institutions and Markets, Newyork, Mc Graw Hill, (1994), P. P. 192 - 196.
- (٢٣) زينب محمد الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سابق، ص ٣٢ - ٣٣.
- (٢٤) محمد حمدي إبراهيم المسلماني، "إمكانية تطبيق التخصيصية للبنوك المصرية في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي" - دراسة مقارنة مع بعض الدول، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ٢٥.
- (٢٥) أمنية أمين طمى، "خصخصة البنوك وإمكاناتها على للتنمية الاقتصادية في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.
- (٢٦) محمد حمدي إبراهيم المسلماني، إمكانية تطبيق التخصيصية للبنوك المصرية في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.
- (٢٧) محمد حمدي المسلماني، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.
- (٢٨) زينب الجوادى، رسالة زمالة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤، ١٠٣، ٢٠٠١.
- (٢٩) محمد حمدي المسلماني، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.
- (٣٠) جودة عبد الخالق، خصخصة البنوك والتنمية في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠، ص ١٤٧.
- (٣١) ممنوح خشبة، أحلام الاستقلال، مجلة البنوك، العدد الرابع عشر، ١٩٩٨، ص ٤١-٤٢.
- (٣٢) أحمد خليل الضبع، "خصخصة البنوك والتنمير في مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠، ص ٣٢.
- (٣٣) د. زياد أحمد بهاء الدين، خصخصة البنوك والتنمية في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٥٣، ٢٠٠٠، ص ٣٢.

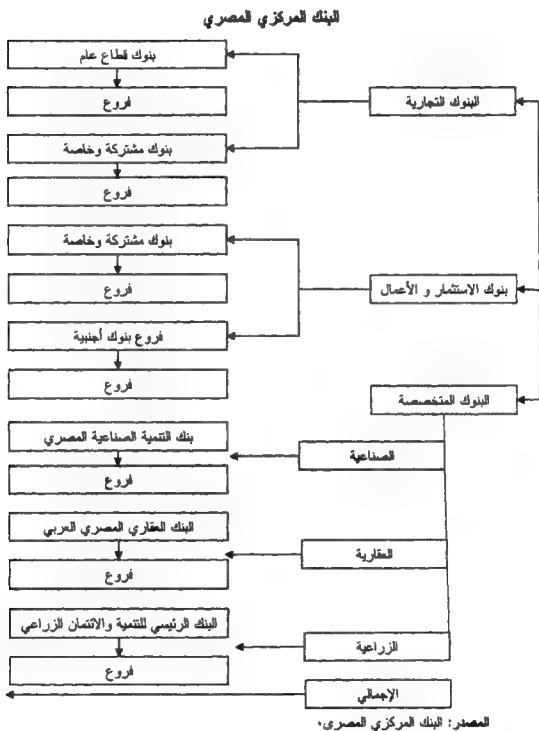


الملحق الإحصائي للأشكال والجدول

أولا الأشكال :

شكل رقم (١)

الجهة المصرفية المصري كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٣



تأليف الجداول :

جدول رقم (١) نسب مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة

البنك	حصة البنك الأهلي	حصة بنك مصر	حصة بنك القاهرة	حصة بنك الإسكندرية	إجمالي مساهمة البنوك العامة	مساهمات أخرى	إجمالي الحصة العامة
بنك الإسكندرية التجاري البحري					٠٠	٥٢,٢٠	٥٢,٢٠
بنك القاهرة باريس			٢٢	٢٢			٢٢
بنك القاهرة باركليز الدولي			٤٠	٤٠			٤٠
بنك القاهرة فشرق الأقصى			٢٩	٢٩		٢٠	٤٩
البنك التجاري العربي				٩,٨	٩,٨		٩,٨
البنك التجاري الدولي	١٩,٦			١٩,٦			١٩,٦
بنك الائتمان الدولي	١٩,٥			١٩,٥			١٩,٥
البنك العربي الأفريقي						١٨,٢	١٨,٢
البنك المصري الأمريكي				٣٥,٣	٣٥,٣		٣٥,٣
البنك المصري الخليجي						٢٤,٤	٢٤,٤
بنك التمويل المصري السعودي	٧,٧		٨,٥	٧,٤	٢٣,٦	١٢,٧	٣٦,٣
بنك التجاريون	١٧	١٦	١٦,٥	٩,٧	٥٩,٢٠	٢٧,٢	٨٦,٥٠
البنك المصري لتنمية الصناعات	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١٠,١	٤٤,٥	٤٠	٨٤,٥
بنك الإسكان و التمويل						٦٢,٥	٦٢,٥
البنك الاسلامي للاستثمار والتنمية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٨٠		٨٠
بنك مصر الدولي			٢٤,٨٠		٢٤,٨٠	٤	٢٨,٨٠
بنك مصر أمريكا الدولي		٣٢,٨			٣٢,٨٠	٦٧,٢٠	١٠٠
بنك مصر اكستريور	١٩,٥				١٩,٥٠		١٩,٥
بنك مصر ايران للتنمية				٣٧,٥٠	٣٧,٥٠	٣٧,٥٠	٧٥
بنك مصر رومانيا		٣٣			٣٣		٣٣
البنك الوطني للتنمية						١١,٩	١١,٩
البنك الأهلي سوسيتيه	١٨				١٨		١٨
بنك قناة السويس	٤,٦		٠,١		٤,٧		١٧

Source : Carana Corporation , "Privatization in Egypt " , "Privatization Coordination Support Unit , July - September 1999 , P. 30.

جدول رقم (٢) ميزانيتها البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي ١٩٩٧

١٩٩٧/٦/٣٠		البيان
CIB	الأهلي	
٢٣٦.٥٣٩	١٥٥١٦.٠٠٠	تقنية وأرصدة لدى البنوك
٦٨٣٩٥٧	٣٨٤.٠٠٠	أذون خزافة
.	٨٣٩٤.٠٠٠	استثمارات مالية
٢٦١٨٥٥٧	١٣٠٠٧.٠٠٠	قروض العملاء والبنوك
٧٢١٤٤	٢٨٦٢.٠٠٠	أرصدة مدينة أخرى
٤٥٣٥١	١٤٦.٠٠٠	أصول ثابتة
٥٧٨.٥٤٨	٤٣٧٦٥.٠٠٠	الإجمالي



٦٠٠٠٤٨	٢١٨٩٠٠٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٧١٩٣١٤	٣٣٦٨٤٠٠٠	ودائع العملاء
٦٢٩٦٠٥	٣٢٩٩٠٠٠	أرصدة دائنة ومخصصات
.	٣١٠٠٠	قروض طويلة الأجل
٤٩٤٨٩٦٧	٣٩٥٠٣٠٠٠	إجمالي الائتمانات
٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٤٣١٥٨١	٣٢٦٢٠٠٠	احتياطات وأرباح محتجزة
٨٣١٥٨١	٤٢٦٦٠٠٠	إجمالي حقوق المساهمين
٥٧٨٠٥٤٨	٤٣٧٦٥٠٠٠	الإجمالي

المصدر: البنك المركزي المصري للقرير السنوي لسنة ١٩٩٨

جدول رقم (٣) ميزانيتها البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي ١٩٩٨

١٩٩٨/١/٣٠		البيان
CIB	الأهلي	
٢٢١٤٣٣	١٤٨٠١٠٠٠	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٤٣٣٩٨٥	٢٢٢٠٠٠٠	أذون خزينة
٦٢٢٥٣	٤٤٤٠٠٠	استثمارات مالية
٣٣٠٤٧٨٦	١٨٦٧٧٠٠٠	قروض العملاء والبنوك
٧١١٥٨	٢٢٢٤٠٠٠	أرصدة مدينة لغيري
٥٧٧٣٠	١٦٦٠٠٠	أصول ثابتة
٦١٣١٣٤٥	٤٢٥٢٨٠٠٠	إجمالي الأصول
٤٦٦٤٢٦	٧٠١٠٠٠٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٤١٢١٥٧٠	٣٢٧٠٣٠٠٠	ودائع العملاء
٧٣٧٠٢٢	٢٦٧٥٠٠٠	أرصدة دائنة ومخصصات
.	٥٩٠٠٠	قروض طويلة الأجل
٥٢٧٥٠١٨	٣٧٤٤٧٠٠٠	إجمالي الائتمانات
٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٥٦٣٢٧	٤٠٨١٠٠٠	احتياطات وأرباح محتجزة
٨٥٦٣٢٧	٥٠٨١٠٠٠	إجمالي حقوق المساهمين
٦١٣١٣٤٥	٤٢٥٢٨٠٠٠	الإجمالي

المصدر: البنك المركزي المصري للقرير السنوي لسنة ١٩٩٩.



جدول رقم (٤) ميزانيتها البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي ١٩٩٩

١٩٩٩/٦/٣٠		البيان
CIB	الأهلي	
١٩٨٥٥٦٠	١٥٦٤٠٠٠	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٥٢١٥١٤	٢١٣٨٠٠٠	أذون خزائنة
٥٨٨٦٦	٤٢٧٦٠٠٠	استثمارات مالية
٥٠٥٢٣٩٣	٢١٩١٣٠٠	قروض للملاءم والبنوك
٩١٤٠٥	٣١٣٧٠٠٠	أرصدة مدينة أخرى
٦٥٣٤٩	١٨٩٠٠٠	أصول ثابتة
٧٧٧٥٠٨٧	٤٧٢٩٣٠٠٠	إجمالي الأصول
٥٤٣٧٥١	٢٤٦٩٠٠٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٥٥٢٣٦٣٥	٣٥٢٨١٠٠٠	ودائع العملاء
٧٤٤٥٥٦	٣٤٣٧٠٠٠	أرصدة دائنة ومخصصات
.	١٦٢٠٠٠	قروض طويلة الأجل
٦٨١١٩٤٧	٤١٣٤٩٠٠٠	إجمالي الالتزامات
٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٤٦٣١٤٥	٤٩٤٠٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزة
٩٦٣١٤٥	٥٩٤٤٠٠٠	إجمالي حقوق المساهمين
٧٧٧٥٠٨٧	٤٧٢٩٣٠٠٠	الإجمالي

المصدر: البنك المركزي المصري للقرير السنوي لسنة ٢٠٠٠

جدول رقم (٥) ميزانيتها البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي ٢٠٠٠

٢٠٠٠/٦/٣٠		البيان
CIB	الأهلي	
٢٠٧٧٦٤٤	١٤٥٣٧٠٠٠	نقدية وأرصدة لدى البنوك
١٨١٨٧٥٥	٣٣٥٦٠٠٠	أذون خزائنة
٥٢١٧٩٩	٤١٦٤٠٠٠	استثمارات مالية
٦٢٨٥٦٧٠	٢٢٩٦٠٠٠٠	قروض للملاءم والبنوك
١٣٢٠٦٣	٣١١٩٠٠٠	أرصدة مدينة أخرى
٧١٩٣٦	٢١٠٠٠٠	أصول ثابتة
١٠٩٥٧٨٦٧	٤٨٣٨٢٠٠٠	إجمالي الأصول
١٧٣٩١٩١	٢٨٧٥٠٠٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٧١٠٥١٧٦	٣٩١٩٤٠٠٠	ودائع العملاء
١٠٣٣٠٩٥	٤٣٠٩٠٠٠	أرصدة دائنة ومخصصات
.	٢٤٣٠٠٠	قروض طويلة الأجل
٩٨٧٧٤٦٧	٤٦٥٣١٠٠٠	إجمالي الالتزامات
٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٥٨٠٤٠٥	٨٥١٠٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزة
١٠٨٠٤٠٥	١٨٥١٠٠٠	إجمالي حقوق المساهمين
١٠٩٥٧٨٦٧	٤٨٣٨٢٠٠٠	الإجمالي

المصدر: البنك المركزي المصري للقرير السنوي لسنة ٢٠٠١



جدول رقم (٦) ميزانيتها البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي ٢٠٠١

٢٠٠١/٦/٣٠		البيان
CIB	الأهلى	
٢٢٧٥٤٢٠	١٣٩٧٦٠٠٠	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٢٤٩٥٩٢٠	٥٢٣٥٠٠٠	أذون خزافة
٦٤٢١٨٢	٥٨٣٥٠٠٠	استثمارات مالية
٧٨٩٩٥٥٧	٢٦٢٦١٠٠٠	قروض العملاء والبنوك
١٤٣٨٠٤	٢٢٢١٠٠٠	أرصدة مدينة لأخرى
١٠٠٣٥٦	٢٣١٠٠٠	أصول ثابتة
١٣٥٥٧٢٣٩	٥٣٧٥٩٠٠٠	إجمالي الأصول
١٩٠٥٩٨٨	٢٧٦٩٠٠٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٨٥٦٤٠٨٠	٤٤٠٨٦٠٠٠	ودائع العملاء
٨٢٢٥٠١	٣٨٥٣٠٠٠	أرصدة دائنة ومخصصات
١٠٦٣٦٣٧	٢٣٣٠٠٠	قروض طويلة الأجل
١٢٣٥٦٢٠٦	٥٠٩٤١٠٠٠	إجمالي الالتزامات
٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٧٠١٠٣٣	١٨١٨٠٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزة
١٢٠١٠٣٣	٢٨١٨٠٠٠	إجمالي حقوق المساهمين
١٣٥٥٧٢٣٩	٥٣٧٥٩٠٠٠	الإجمالي

المصدر: البنك المركزي المصري التقرير السنوى لسنة ٢٠٠٢

جدول رقم (٧) ميزانيتها البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي ٢٠٠٢

٢٠٠٢/٦/٣٠		البيان
CIB	الأهلى	
٢١٦٢٩٩٣	١١٥٥٦٠٠٠	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٥٨٤٠٢٤	١٠١١٠٠٠	أذون خزافة
٨٤٣٥٢٨	٦٦١٠٠٠	استثمارات مالية
٩٤٠٨٦٦١	٢٩٤٩٧٠٠٠	قروض العملاء والبنوك
١٦٨٩٥٤	٣٠١٩٠٠٠	أرصدة مدينة لأخرى
١٠٩١٣٠	٢٢٨٠٠٠	أصول ثابتة
١٣٢٧٧٢٩٠	٦١٠٧١٠٠٠	الإجمالي
١٢١٣٠٢٥	٥٧٠٤٠٠٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٨٧٢٩٦٩٦	٤٦٤٦٩٠٠٠	ودائع العملاء
٩٦٣٩٢٣	٤٥٦٦٠٠٠	أرصدة دائنة ومخصصات
١٠٨٨٤٩٤	١١١٠٠٠٠	قروض طويلة الأجل
١١٩٥١٣٨	٥٧٨٤٩٠٠٠	إجمالي الالتزامات
٦٥٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٦٣٢١٥٢	٢٢٢٢٠٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزة
١٢٨٥١٥٢	٣٢٢٢٠٠٠	إجمالي حقوق المساهمين
١٣٢٤٤٢٩٠	٦١٠٧١٠٠٠	الإجمالي

المصدر: البنك المركزي المصري التقرير السنوى لسنة ٢٠٠٣



جدول رقم (٨) الأرباح قابلة للتوزيع

البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصري	٧٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣١٠١٠٠٠
البنك التجاري الدولي	١٣٠٤٨٠	٢٠٥٠٨٢	٢١٧٧٢٧	٢٤١٢٦١	٢٦٧٥٥٨	٣١٠٢٤٦

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٩) الالتزامات العرضية

البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الأهلي المصري	١٣٠٠٨٠٠	٢٤٧٨٠٠٠٠	٢٤٧٨٠٠٠٠	٣٤١٣٩٠٠٠	٣٩٩٦٢٠٠	٥٠٥٨٦٠٠٠
البنك التجاري الدولي	١٩١٣٥١٩	٢٣٩٨٨٦٦	٣٠١٨٦٤٠	٤٧٥٥٤٢٩	٥٣٤٣٨٢٧	٥٨١٣٨٥٢

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، اعداد مختلفة.

جدول رقم (١٠) ملخص يوضح مقارنة أداء البنك الأهلي المصري بالبنك التجاري الدولي

خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠٠)

السنوات المحالات		١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
		البنك التجاري	البنك التجاري	البنك التجاري	البنك التجاري	البنك التجاري	البنك التجاري
أولاً: المعدل التقديري		٤٦	٦٣،٤	٤٥	٥٠،٤	٤٤	٣٥،٩
ثانياً: مقاييس مدى أمان رأس مال البنك							
١- مدى قدرة حقوق الملكية على أداء ودائع العملاء		١٢،٥	٢٢،٣	١٥،٥	٢٠،٧	١٦،٨	١٧،٤
٢- مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول		٩،٧	١٤،٣	١١،٩	١٣،٩	١٢،٦	١٢،٤
٣- مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة		١٤،٥	٢٥،٩	١٦،٥	٢٠،٩	١٦،٩	١٦
٤- هامش الأمان في مواجهة مخاطر الاستثمار		٥٦،٤	-	١٣،٦	١٥٢٨	١٥٤	١٨١٧
٥- مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية مخاطر الإقراض		١٠،٩	١٠،٥	٩٠،٧	٨٦	٩٠،٤	٦٣،٥
٦- مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات العرضية غير المغطاة نقداً		٣٧	٨٦،٩	٤١	٧١،٤	٤٧،٩	٦٣،٨
ثالثاً: معدلات توظيف الأصول							
١- معدل إقراض الودائع		٣٨،٣	٧٠،٤	٥٧	٨٠	٦٢	٩١،٥
٢- معدل إقراض الأموال المتاحة		٣٤	٥٧	٤٩	٦٦	٥٣	٧٧
٣- معدل توظيف الأموال المتاحة		٥٥،٩	٥٧،٥	٦١	٦٧،٦	٦٣	٧٨،٨
رابعاً: مقاييس الربحية							
١- معدل لعائد على رأس المال المدفوع		٧	٣٢،٦	٨	٥١،٣	١٠	٤٣،٥
٢- معدل العائد على حقوق الملكية		١،٧	١٥،٧	١،٦	٢٣،٩	١،٧	٢٢،٦
٣- معدل العائد على الودائع		٠،٢١	٣،٥١	٠،٢٤	٥	٠،٢٨	٣،٩
٤- معدل العائد على الموارد المتاحة للتوظيف		٠،١٨	٢،٩	٠،٢١	٤،١٢	٠،٢٤	٣،٤
٥- معدل العائد على الأصول		٠،١٦	٢،٣	٠،١٩	٣،٤	٠،٢١	٣،٨
٦- معدل العائد على الأصول الإبداعية		٠،٢٥	٣،٩	٠،٢٩	٥،٣	٠،٣٢	٣،٩

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من واقع البيانات المالية المستخرجة من البنك المركزي المصري والموجودة بالملحق الإحصائي.



دراسات اقتصادية على تعقيم المخلفات الحيوانية باستخدام الإشعاع

د. إيمان محمد حسن محمود

مدرس الاقتصاد - قسم تشجيع الأغذية

المركز القومي لبحوث تكنولوجيا الإشعاع

هيئة الطاقة الذرية

مقدمة :

نظراً لعدم وجود مراعى خضراء واسعة في مصر، فإن ما يتم إنتاجه من الأعلاف الأرض الزراعية يغطي ثلث حاجة الحيوان الغذائية، وبالتالي يتم استيراد مكونات الأعلاف بالعملة الصعبة لسد هذه الفجوة. ولذلك فبإلزام البحث عن مصادر محلية من الأعلاف أو مكوناتها أو بدائلها، يمكن أن يسهم في سد العجز الموجود في مجال تغذية الحيوان. كما أن اكتمال المصادر المحلية التي يمكن أن تحل المشكلة ولو بصورة جزئية يعتبر إنجازاً لأحد مصادر الدخل القومي (المصدر ١: ٢٠٠٠).

ومن المعروف أن المخلفات الحيوانية، منتجة في مخلفات منبوجات المجازر، ومجازر الدواجن ومخلفات الأسماك إن أحسن تجميعها وتصنيعها أمكن إنتاج كميات كبيرة من مركبات الأعلاف التي تسهم بقدر كبير في حل مشكلة غذاء الحيوان بمصر، هذا بالإضافة إلى دخولها في كثير من الصناعات الأخرى الحديثة، الأمر الذي يتطلب إيجاد تكنولوجيا ملائمة مثل تكنولوجيا حفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية بالإشعاع وأن يكون استغلال هذه المخلفات موضع دراسة واهتمام.

هناك فجوة علفية في مصر تتمثل في عجز الأعلاف عن الوفاء واحتياجات الحيوانات التي تقدر بنحو ٦ ملايين طن في حين كما يمكن استغلال هذه المخلفات في سد تلك الفجوة (٢: الاقتصاد ٢٠٠١).

الغرض :

١- الاستعمال الأمثل للمخلفات الحيوانية والسهمية بحق اكفاء ذاتياً وعائداً اقتصادياً مربحاً.

٢- تكنولوجيا حفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية بالإشعاع ملائمة لتطهيرها وجعلها صحية وأمنة وتضمن لفترة طويلة.

مشكلة البحث :

عدم كفاية الأعلاف المنتجة لمواجهة احتياجات الثروة الحيوانية والداجنة مما يستدعي إيجاد تكنولوجيا حديثة آمنة وصحية لحفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية والسهمية بالإشعاع بهدف تطهيرها وتعقيمها.

أهمية البحث :

أدى نقص الأعلاف الخضراء إلى عدم وفاء العرض من المنتجات الحيوانية والذي قوبل بالطلب المتزايد على اللحوم الحمراء والدواجن نتيجة للارتفاع النسبي في دخول الأفراد، والتغير في النمط الغذائي لهم، مما انعكس أثره على الارتفاع الملحوظ في أسعار المنتجات الحيوانية من لحوم وبيض ولبن، واستدعى هذا إيجاد تكنولوجيا حديثة لحفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية والسهمية بالإشعاع. وقد صرحت بها منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا تسبب أضراراً للحيوان أو للإنسان فيما بعد.

الهدف من البحث :

البحث عن وسيلة تقنية ملائمة مثل حفظ الأعلاف والمخلفات الحيوانية والسهمية بالإشعاع يمكن أن تحفظ الأعلاف والمخلفات لمدة طويلة سليمة مؤمنة وتطهيرها من الميكروبات والفيرسوات والإصابات الحشرية.

الوضع الراهن للأعلاف وتقدير الاحتياجات منها :

تتكون المصادر العلفية من أعلاف خضراء مزروعة حصيصاً لتغذية الثروة الحيوانية، ومعظمها شتوية وبعضها صيفية ونبيلية، علاوة على النواتج الثانوية المختلفة من محاصيل تغذية الإنسان كأعلاف الخشنة مثل التبن والقش والأعلاف المركزة كالحبوب والبقول.



مشكلات الثروة الحيوانية والداجنة في مصر :

مشكلة نقص الأعلاف :

يوصي خبراء الثروة الحيوانية، بضرورة التوسع في استخدام الأعلاف غير التقليدية، بإثراء المخلفات الزراعية بالمولاس واليوربيا وغير ذلك من المواد التي ترفع القيمة الغذائية لهذه المخلفات.

وإن المشكلة الأساسية هي القصور الملحوظ في إنتاج البلاد من اللحوم الحمراء والحل هو إما استيراد حيوانات أو لحوم، أو تنمية الثروة المحلية بتوفير الأعلاف ولشك أن الحل الأمثل هو المواجهة الحاسمة لمشكلة نقص الأعلاف مع الثروة الحيوانية وتمتيتها (5 report 1994).

القلق في الأعلاف :

يشكو بعض المربين من ارتفاع القلق في أعلاف المزارع السمكية نتيجة أن جزء كبير من هذا القلق يطفو على سطح الماء، بحيث يبقى في منأى عن الأسماك. وتجاول هيئة تنمية الثروة السمكية، لإكساب هذه الأعلاف بعض الخصائص التي تنفع بها إلى القناع.

تقييم الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية والداجنة :

- بلغت كمية الأعلاف المنتجة في عام ١٩٩٧ نحو ٦٤,٣ مليون طن نشوية قدرها ٩,٤ مليون طن معادل نشا، ساهمت الأعلاف بنحو ٤٥%، والأتبان بنحو ٢٢,٦% والحبوب بنحو ٣% والأعلاف المصنعة بنحو ٢٠,٤% واحتل البرسيم للتحريش وللمستديم مكان الصدارة بنسبة بلغت ٤٩,٦%، يليه الأعلاف المصنعة بنسبة ٢٠,٤% ثم تبن القمح بنسبة ١٩,٦%، ثم الدراوة بنسبة ٢,٩% بإجمالي قدره ٩٢,٥% من إجمالي القيمة للنشوية للأعلاف. ويتركز إنتاج الأعلاف بصفة رئيسية في الزراعة النشوية دون الصيفية والنيلية.

- قدرت الاحتياجات النشوية للثروة الحيوانية والداجنة في عام ١٩٩٧ بنحو ١٦,١٣ مليون طن معادل نشا، وهي الاحتياجات التي تكفلها مستوى غذائيا كافيا للحفاظ على صحة الحيوانات. ويلاحظ أن احتياجات الماشية (أبقار - جاموس - جمال) تمثل نسبة قدرها ٥٢,٥% من إجمالي الاحتياجات، تليها الدواجن بنسبة ٢٩,٩%، الأغنام والماعز بنسبة ٩,٨%، فدوات الحمل والجر بنسبة ٨,١٣%.

وبمقارنة القيمة الغذائية للأعلاف المنتجة والبالغ قدرها نحو ٩,٤ مليون طن معادل نشا بالاحتياجات للثروة الحيوانية والداجنة

وفيما يلي استعراض لموقف الأعلاف المستهلكة

بالمقطوع الزراعي عام ١٩٩٧ :

١- الأعلاف الخضراء

تنقسم الأعلاف الخضراء إلى شوية وصيفية ونيلية، وتتكون الشوية أساساً من محصول البرسيم الذي يعتبر المحصول الرئيسي من القلف الأخضر، وهو يزرع إما مستديماً وتحريشاً، وتبلغ المساحة المزروعة منه سنوياً نحو ٢,٤ مليون فدان، وهو غذاء غني بالمواد الغذائية الهامة مثل الفيتامينات والأملاح. أما الأعلاف الصيفية والنيلية وتشمل كل الأنواع الأخرى من الأعلاف الخضراء مثل الدراوة والذرة الشامية وتبلغ قيمة الأعلاف الشوية ٤٩,٢ مليون طن علف بها ما يعادل ٤,٧١ مليون طن معادل نشا بينما تكون الثانية ٣,٢ مليون طن علف بها ما يعادل ٣,٥ مليون طن معادل نشا مما يدل على عدم التوازن بين كمية وكفاءة أعلاف الشتاء وأعلاف الصيف (3 J Elbehery 1997).

٢- الأتبان

تقدر الكميات المستهلكة من الأتبان المختلفة (القول - القمح - الشعير - الحبة - الحمص - اللص) بنحو ٨,٣ مليون طن بها ما يعادل ٢,١ مليون طن معادل نشا، ويحتل الاستهلاك من تبن القمح نحو (٨٧%) من الإجمالي العام الاستهلاك الأتبان، يليه تبن القول (٦,٩%)، فاشعير (٣,٨%).

٣- الحبوب

تشير الأرقام إلى أن الكميات المخصصة للاستهلاك الحيواني من الحبوب (الشعير - الفول - الذرة الشامية - الذرة الرفيعة) تعتبر ضئيلة رغم ارتفاع قيمتها الغذائية حيث تقدر الكميات المستهلكة منه بنحو ٣,٦٢ مليون طن بما يعادل ٢,٨٢ مليون طن معادل نشا، ويمثل استهلاك الذرة الشامية نحو (٤٣,٩%)، والشعير (٢٧,١%)، والفول (١٨,٧%)، ثم الذرة الرفيعة (١٠,٣%) (4 El - Madded 1992).

٤- الأعلاف المصنعة

١- الردة : (من النواتج الثانوية لطحن الفلال).
٢- رجيع الكون (مسحوق علف الأرز)
٣- الأعلاف المصنعة الأخرى : يعتبر كسب زيت بذرة القطن من المكونات الرئيسية للعلائق الصيفية لمختلف أنواع الماشية.
وقد بلغت الكميات المنتجة من الأعلاف المصنعة في عام ١٩٩٧ نحو ٣,٢ مليون طن قيمتها النشوية نحو ١,٩ مليون طن معادل نشا.



نشا)، بينما تساهم الزراعات الصيفية والنبلية بنحو ٥,٣% من إجمالي القيمة الغذائية للأعلاف المنتجة، سواء أكانت في صورة أعلاف خضراء أو خلافة. وقد أدى ذلك إلى عدم وقاء العرض من المنتجات الحيوانية إلى الطلب المتزايد عليها نتيجة للارتفاع النسبي في دخول الأكراد، والتخفيض في النمط الغذائي لهم، مما انعكس أثره على الارتفاع الملحوظ في أسعار المنتجات الحيوانية من لحوم وبيض وألبان (٦ مجلس قرية ٢٠٠٠).

والبالغ قدرها ١٦,١٣ مليون طن معادل نشا، يتضح وجود عجز قدره ٤,٧ مليون طن معادل نشا، بنسبة قدرها ٤١,٧%.

الأسباب الاقتصادية لعدم كفاية الأعلاف المنتجة لمواجهة احتياجات الثروة الحيوانية والداجنة :

- ١- ثبات النسبة الزرقعة الزراعية المخصصة لإنتاج الأعلاف.
- ٢- عدم توازن العرض من أغذية الحيوان بين فصلي الشتاء والصيف، حيث تساهم الزراعات الشتوية بنحو ٧٤,٣% من القيمة الغذائية للأعلاف المنتجة (في صورة معادل

الواردات والصادرات من الحيوانات ومنتجاتها (مليون جنيه)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الصادرات	٧٤,٢	٧٨,١	٦٥	٨٥,٩	٥٢,٥
الواردات	١٧٦٦,٢	١٦٣٤,٦	١٨٣٠	٢٤٦٥,٧	٢٥٠٢,٣

ذلك زاد متوسط إنتاج الألبان من ٢٤ طن / يوم عام ١٩٩٢ إلى ٤٥٥ طن / يوم عام ٢٠٠٠ وزاد متوسط إنتاج الحيوان من الألبان من ٢,٥ كجم / يوم عن عام ١٩٩٢ للحيوان / يوم إلى ٥,٨ كجم / يوم أي أن معدل الإدرار زاد بمقدار ١٣٥% عن عام ١٩٩٢ للحيوان / يوم (٨ الحدك ٢٠٠٠).

العائد المتوقع على المستوى القومي :

- ١- زيادة إنتاجية محصول القمح.
- ٢- زيادة إنتاج اللحوم والألبان.
- ٣- إيجاد فرص عمل حقيقية.

فائدت المخلفات الحيوانية :

تتكون المخلفات الحيوانية من : مخلفات المجازر، ومخلفات الدولين ويؤدي عدم الاستفادة من مخلفات تجهيز وتصنيع الأسماك إلى جعلها مصدراً للتلوث أو ذات تكلفة عالية إذا رغب المجتمع للتخلص منها بصورة لا تضر البيئة. وإذا كان هناك خوف من تصنيها كمركات للأعلاف فيمكن تصنيها كمخصبات. لكن معظم المجازر الرسمية حالياً لا تتوفر فيها تجهيزات للاستفادة من هذه المخلفات (٩ schng 1983).

يوضح الجدول (١-١٥) قيمة الصادرات والواردات من الحيوانات الحية ومنتجاتها ومنه يتضح أن الواردات عام ٢٠٠٠ وصلت إلى ٢,٥ مليار طن بينما لم تتعدى الصادرات قيمة ٥٢ مليون جنيه وهذا يوضح أهمية تنمية وتحديث هذا القطاع الهام.

تطبيقات رائدة أثبتت نجاحها (٧ زكرا ٢٠٠٢):

- ١- وحدة تصنيع الأعلاف غير التقليدية : على مستوى القرية ولقد تم فعلاً تطوير هذه الوحدة بطاقة ١ طن/ ساعة في شعبة الميكنة الزراعية بكلية الزراعة بمشتر وتم تجربتها في مزارع الحكومة ومزارع القطاع الخاص بلجاء.
- ٢- تصنيع وحدة الأعلاف غير التقليدية.
- ٣- وحدة إنتاج الأعلاف المتكاملة : يتم التصنيع عن طريق مصنع مبسط جداً يعمل بكفاءة عالية. وجملة الاستثمارات المطلوبة لإنشاء مثل هذا المصنع لا تتعدى ٣٠,٠٠٠ جنيه ويتم به تشغيل عدد ٤ عمال بصفة مستديمة.

النتائج :

زاد عدد الأبقار الحلابة من ٣٢٧٠ بقرة عام ١٩٩٢ إلى ٣٤٩٠٠ بقرة عام ٢٠٠٠ وزاد عدد الجاموس الحلاب من ٦,١٥ عام ١٩٩٢ إلى ٤٢٥٠٠ جاموسة عام ٢٠٠٠ وعلى

جدول الفائد المتوي من هذه المخلفات

نوع المخلفات	الفائد / بمليون جنيه
لحم	٦
إعدامات المجازر	١
الضمام	١٢٣
الأمعاء	١١



٣	الفرون والحوافر
٢٧	الشعر
٤	المنفعة
٧	طبوق نافعة
١	السجلة
٤٥	مخلفات المجازر الآلية
٢	معمل التفریح
١٠	الثروة السمكية
١٠٠	إنتاج الغاز الحيوي
٣٥٠	الإجمالي

المصدر : الهيئة العامة للخدمات البيطرية - وزارة الزراعة.

المخلفات في البلاد النامية (إن وجدت) بمواصم المحافظات والتي تبعد مساحات كبيرة عن أماكن تولد وتجميع المخلفات، ولذا لابد من توفير وسائل مجهزة بالنسبة لهذه المصانع لنقل مخلفات المجازر من باقي المجازر المجاورة في نطاق المحافظة.

حل مشكلة تصنيع مخلفات مذبوحات المجازر في مصر:

- ١- استحداث تكنولوجيا مناسبة وحديثة لحفظ الأعلاف مثل الحفظ بالإشعاع.
- ٢- تشجيع إقامة صناعات بسيطة.
- ٣- الاهتمام بتحديث وتطوير المجازر الحالية بما يتلاءم مع تجميع مخلفات المذبوحات وخاصة الدم والإعدامات بطرق ميسرة ونظيفة وحفظها لحين نقلها أو تصنيعها.

وتتضمن مخلفات مذبوحات المجازر العناصر الآتية :

أولاً : اللحم

كخذاء حيواني : يمكن أن يستغل الدم المائل كخذاء للحيوان بعد خلطه بمادة قابلة للامتصاص مثل مسحوق محتويات الكرش الجاف أو النخلة أو رجيع الكون، ثم يخفف المخلوط الذي يحتوي في النهاية على نسبة عالية من البروتين وهذه الطريقة تصلح لتغذية الدواجن (١١ المص ٢٠٢).

ثانياً : إعدامات المجازر

أن تطوير وتحديث المجازر يساعد على الاستفادة من هذه الإعدامات في الحصول على أحد المركبات الهامة وصور مسحوق اللحم والعظم والذي يدخل في تغذية الدواجن بدلاً من التخلص معظم المجازر منها بالحرق. فإذا ما تم تجميع إعدامات المجازر والتي تقل عن ٢٠٠٣ طن سنوياً فإنها تسطي كمية من مسحوق اللحم والعظم يصل إلى ٦٤٠-٦٥٠

والاستفادة من مخلفات مذبوحات المجازر بتصنيعها إلى مركبات للأعلاف يحقق فوائد متعددة، أهمها : (١٠ المص ٢٠٠).

- ١- عائد اقتصادي : وذلك بالحصول على منتجات متعددة، بعضها ذو أثمان مختلفة، سواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد المحلي، وقد تم تقدير الحد الأدنى للاستفادة من هذا المخلفات وهي (الإعدامات الدم - القرون والحوافر - العظام - الأمعاء) في الصناعات التقليدية بحوالي ١٠٠ مليون جنيه سنوياً عدا الجلود واستغلال باقي المخلفات وهي محتويات الكرش والوسائل المراري والشعر، بالإضافة إلى تصنيع مخلفات الثروة الدلجنة والسمكية والاستفادة منها بالصورة التقليدية في إنتاج مركبات للأعلاف، مما يسهم في حل مشكلة الغذاء الحيواني بدلاً من استيراد البديل من الخارج بالعملة الصعبة.
- كما أن الاستفادة من مخلفات المجازر في بعض الصناعات الحديثة تضاعف الدخل السنوي منها بالإضافة إلى فتح أسواق تصديرية في أكبر، وتوفير فرص عمالة أوسع.

٢- نظافة البيئة ورفع المستوى الصحي.

٣- خفض نسبة الذبح خارج المجازر.

وتتم عملية تصنيع مخلفات مذبوحات المجازر بمرحلتين:

الأولى : المرحلة الصعبة، وتشمل جميع المخلفات من أماكن

وجودها (المجازر المتفرقة بالقرى والمدن والمطاعم والفنادق ومحلات الجزرة وقمامة المنازل بالنسبة للعظام، ثم حفظها حتى يتم نقلها إلى أماكن تصنيعها مركزياً، حيث أن تصنيع الكميات الصغيرة من المخلفات بالطرق الحديثة في أماكن وجودها ليس اقتصادياً.

الثانية : وهي مرحلة التصنيع: وتكون أماكن تصنيع



التحلل البيولوجي وما يحمله من محتوى ميكروبي عالي، ويتركز لجمال كمياتها السنوية بحوالي ٥ ملايين متر مكعب، وتعتبر أحد مصادر انتشار الحصى والأمراض إذا لم يتم التعامل معها بالطرق الصحية والتكنولوجيا السليمة. وتستغل معظم هذه الكمية حالياً في التسميد، إذا تم تحويلها إلى مكونات علفية لتغذية الدواجن ومواشي اللحم فإن العائد منهما سيكون مرتفعاً.

مخلفات المجازر الآلية: (٢٥ - ٤٥ مليون جنيه)

تقوم المجازر الآلية ببيع وتجهيز ١٢٠-١٤٠ مليون دجاجة سنوياً، وتمثل مخلفات الطائر المذبوح حوالي ٢٥% من نجهه، وبناء عليه يصل إجمالي كمية المخلفات إلى ٣٠ - ٣٥ ألف طن سنوياً.

ولا تتم الاستفادة من هذه المخلفات بالصورة السليمة إلا من مجازر الدواجن الملحقة بها مصانع مخلفات حيوانية. وإذا تمت الاستفادة الكاملة من هذه المخلفات في إنتاج مركبات أعلاف فإنها تدر عائداً يقدر بحوالي ٧ - ٨ ملايين جنيه. كما أن ريش الجنائن والنيل يدخل في تصنيع مركبات الأعلاف والمعلق (١٣ تدوير ٢٠٠٢).

مخلفات معمل التفرغ: (١,٥ - ٢ مليون جنيه)

يقدر عدد البيض الذي يتم تفرغيه من ٣٩٠ إلى ٥٠٠ مليون بيضة سنوياً، ونسبة البيض اللاتح والوجه الدافئة ٣٠ - ٣٥% أي حوالي ١٥٠ مليون بيضة بوزن إجمالي حوالي ٩ آلاف طن.

وإذا تمت الاستفادة الكاملة من هذا الكمية بتصنيعها إلى عاتق تحتوي على نسبة عالية من البروتين والكالسيوم إلى حوالي ٢٧٠٠ طن سنوياً، فإن ثمنها في السوق المحلي يتراوح بين ٢ - ٢,٥ مليون جنيه. وبذلك يمكن لمخلفات الثروة الداجنة - إن أحسن استغلالها أن تعطي عائداً سنوياً يتراوح ما بين ٣٠-٥٥ مليون جنيه.

مخلفات الأسماك:

يبلغ حجم الاستهلاك من الأسماك سنوياً حوالي ٤٠٠ ألف طن ويصلي طن الأسماك ٣٥٠ كجم بنسبة ٣٥% كجم مخلفات بنسبة ٣٥% أي أن إجمالي الاستهلاك سنوياً يعطي حوالي ١٤٠ ألف طن مخلفات، يمكن الحصول منها على ٢٠% مسحوق سمك ٢٨ ألف طن و ٢% زيت سمك أي ٢٨٠٠ طن، ولما كان سعر طن مسحوق السمك ١٢٥٠ جنيهاً وسعر طن زيت السمك ٧٥٠ جنيهاً، فإن السعر الإجمالي لها حوالي ٣٧ مليون جنيه تقريباً. ولكن نظراً لاستحالة تجميع

طن (بنسبة ٢٨-٣٠%) بإجمالي ثمن يصل إلى أكثر من مليون جنيه، ومن الممكن أن يتضاعف الرقم إذا تمت إضافة الجثث النافقة على مدار العام.

رماد العظام:

نتيجة حرق العظام في النار مباشرة لمدة لا تقل عن ساعتين حتى يتم إحرقها بالكامل ويصبح لونها أبيض أو أصفر ثم تصفى بعد ذلك. ويستعمل رماد العظام كإحدى إضافات الأعلاف لاحتوائه على نسبة عالية من الكالسيوم والفسفور. ويصلي طن العظام الجافة التي سبق استخراج الدهن منها حوالي ٦٠٠ كجم من رماد العظام.

الأوسين وثاني فوسفات الكالسيوم لا بد من تواجده مادة الأوسين بالعظام حتى يمكن إنتاج الجيلاتين منها والأوسين هو عبارة عن كولاجين العظام ويمكن لطن من العظام الجافة أن يعطي ٣٠٠ كجم من الأوسين و ٦٠٠ كجم من ثاني فوسفات الكالسيوم. الأخير يستعمل كإحدى إضافات الأعلاف الحيوانية. ويصل ثمن طن الأوسين إلى حوالي ٢٠٠٠ دولار، وثن طن فوسفات الكالسيوم ١٥٠ دولاراً. ومادة الأوسين يمكن تصدير كميات كبيرة منها، حيث يوجد إقبال عالمي على استيرادها (١٦ مصدر ٢٠٠٠).

مسحوق العظم:

يستعمل كأحد مركبات الأعلاف، ويتم الحصول على العظام التي تم استخراج الشحوم منها.

الكروش:

يمكن استغلال محتويات الكروش التي يتم الحصول عليها من المجازر والتي تقدر بحوالي ٣٠ ألف طن سنوياً، وإن أحسن استغلال هذه الكميات الضخمة بعضها ضمن عاتق المجترات وللطيور أمكن سد جزء كبير من الفجوة الغذائية بالنسبة للحيوان في مصر.

الاستفادة الحديثة من القرون والحوافر:

عند تحليلها بواسطة الأثريمات تصلح كأحد مصادر البروتين في صناعة الأعلاف الحيوانية.

مخلفات الثروة الداجنة:

الطيور النافقة: (٥-٧ مليون جنيه)

يمكن لهذه الكمية الضخمة من نافقة - إن تم تصنيعها بالكامل في إنتاج مسحوق بروتيني (مركبات أعلاف) - الحصول على ٦٠٠٠ - ٧٥٠٠ طن بمعدل قصدي ٥-٧ ملايين جنيه سنوياً.

الفريسة أو السبلة:

تحوي السبلة على إخراجات الطيور، بالإضافة إلى نواتج



الحيواني بمصر (١١ شهر ٢٠٠٠).

مما سبق يتبين أن الاستفادة الكاملة من مخلفات مذبوحات المجازر والثروة للدجنة والأسماك توفر قدراً كبيراً، ويضيف إلى الدخل القومي بما يتراوح بين ١٤٠-٢١٥ مليون جنيه سنوياً (عدا فقد للجلود).

مخلفات الأسماك المستهلكة وخاصة ما يتم استهلاكه بالمنزل، فإن نسبة المتاح من مخلفات الأسماك هو ٢٥% من هذه الكمية التي يمكن الحصول عليها من مصانع تطيب الأسماك والمطاعم وشوارع الأسماك، تقدر بحوالي ٩-١٠ ملايين جنيه سنوياً، كما يمكن الحصول على كميات كبيرة من مركّزات الأعلاف من مسحوق السمك الذي يسهم في حل مشكلة الغذاء

المخلفات والعائد السنوي منها في حالة الاستفادة الكاملة (١٥ شهر ٢٠٠٢)

نوع المخلفات	العائد السنوي (بالمليون جنيه)
١- اللحم	٦,٠٠٠
٢- إعدامات المجازر	١,٠٠٠
٣- العظم	٧٣,٠٠٠ إلى ١٢٣,٠٠٠
٤- الأعشاء	١٠,٠٠٠ إلى ١١,٠٠٠
٥- القرون والحوافر	٣,٠٠٠
٦- الشعر	٢,٧٠٠
٧- المنفعة	٤,٠٠٠
الثروة للدجنة : طيور نافقة	٥,٠٠٠ إلى ٧,٠٠٠
طيور نافقة - السبلة	١,٠٠٠
السبلة	
مخلفات المجازر الآلية	٢٥,٠٠٠ إلى ٤٥,٠٠٠
معمل التزيخ	٢,٠٠٠ إلى ٢,٥٠٠
٩-الثروة السمكية	٩,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠
١٠-الجلود	٥٠,٠٠٠
الإجمالي	١٩١,٧٠٠ إلى ٢٦٦,٢٠٠

والقيمة البيولوجية ومدي لسلامة الصمغة لاستخدام هذه المساحيق بعد التعريض، في تغذية الدواجن عليها وتلخص للنتائج المتحصل عليها في النقاط التالية :-

تشجع مخلفات السمك واللحم والدم بالجرعات ٥، ١٠، ٢٠، ٥٠ كيلو جرام لم ينتج عنه أي تأثير ضار خاصة في المحتوى من الرطوبة والبروتين الخلم والدهن الحلم.

توصيات

من أجل توفير الأعلاف :

- ١- استخدام تكنولوجيا حفظ الأعلاف بالإشعاع لاطالة عمرها وتخزينها سليمة وأمنة أطول فترة ممكنة.
- ٢- تطعيم إنتاجية الأراضي القديمة من محاصيل الحبوب.
- ٣- استغلال مخلفات المحاصيل الزراعية ومخلفات التصنيع الغذائي في تغذية المجترات بعد تحسين قيمتها الغذائية مع إضافة المغذيات المحتوية على المولاس والألاح المعدنية والفيتامينات.

المعالجة الإشعاعية لمركّزات البروتين ذات الأصل الحيواني (16 Dias 2000) :

تعتبر مخلفات السمك واللحم والدم، من المنظور الغذائي من أهم المواد الرخيصة نسبياً التي يمكن استخدامها لإمداد العلائق والتركيبات الغذائية للحيوانات بالأحماض الأمينية والفوسفور والفيتامينات وبعض العوامل المنشطة للنمو لذا فهي عموماً تعتبر أحد العناصر الأساسية في تركيب الأعلاف وذلك لإمدادها بنوعية جيدة من البروتين الحيواني الأمر الذي يتطلب التخلص من الميكروبات المرضية بها. وفي عام ١٩٨٢ أجري أول تطعيم لبعض المخلفات الحيوانية التي من أهمها مسحوق السمك واللحم والدواجن لتلقيحها من الميكروبات المرضية وغيرها وذلك باستخدام الإشعاع كوسيلة فعالة في التخلص من الميكروبات المرضية والحد من تكاثرها وبالتالي إطالة الفترة التخزينية لها دون حدوث تلف بها أو ارتفاع الحمل البكتيري بها نتيجة تكاثر الميكروبات أثناء فترة التخزين، كذلك أجريت الدراسة على التركيب الكموي



قائمة المراجع

- ١- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للمنتجات الثانوية للمجازر - المجالس القومية المتخصصة - شعبة الزراعة والري - ٢٠٠٠.
- ٢- الأهرام - المجلة الاقتصادية - خطة لتصنيع المخلفات الزراعية - ٢٣ فبراير ٢٠٠٤.
- 3- El behery, A. G.W. Krutz, Z.A. El - Haddad and M. E- Ansary - 1997. Low - cost high efficiency protable Egyptian thresher. Agricultural mechanization in Asia, Africa and Latin America.
- 4- El - Haddad Z.A. 19922. Agricultural mechanization in Egypt: status and improvement potential. July 1992.
- 5- Identifying policy barriers for fishers development Agricultural policy reform program report WC 76 (1994).
- ٦- المجالس القومية المتخصصة - مستقبل الثروة الحيوانية والداجنة - ديسمبر ٢٠٠٠.
- ٧- تحديث الزراعة- إقبال المستقبل - أ.د زكريا عبد الرحمن ٢٠٠٢.
- ٨- الحداد، ز.ع. ٢٠٠٠، تدوير المخلفات الزراعية ثروة قومية، ندوة علمية عن الاستراتيجية العامة للاستفادة والتخلص الأمن من المخلفات الزراعية حفاظاً علي بيئة نظيفة، كلية الزراعة بمشهور (قسم الإنتاج الحيواني).
- 9- El - sehrgi, A.Z. A. Elhaddad 1983, farm machinery manufacturing : Asystem Approach. Second international conference on production Engineering Design, control Dec.
- ١٠- المجالس القومية المتخصصة مستقبل الثروة الحيوانية والداجنة - ديسمبر ٢٠٠٠.
- ١١- الفاقد في الإنتاج الحيواني والدا جني والسمكي وطرق علاجه - المجالس القومية المتخصصة - شعبة التموين مايو ٢٠٠٣.
- ١٢- المجالس القومية المتخصصة - مستقبل للثروة الحيوانية والداجنة - ديسمبر ٢٠٠٠.
- ١٣- مجلس الشورى - الأهمية النسبية للثروة الحيوانية والداجنة في الاقتصاد القومي ٢٠٠٣.
- ١٤- المجالس المتخصصة، ٢٠٠٣.
- 15- Prof. Dr. M. Diaa El - Din H. farag, Radiation pasurization of poultry feed, head of food irradiation department. AEA, Egypt 2000.

- ٤- تحقيق الاستخدام الأمثل للمركبات لتقليل المنافسة الموجودة على المصادر الأرضية والمائية بين الإنسان والحيوان.
- ٥- جعل الفائض من الأعلاف الخضراء شتاء للحصول على غذاء دائم طوال العام وذلك باستخدام تكنولوجيا حفظ الأعلاف بالإشعاع بعد معالجتها لدي صفار المربيين، وذلك لتقليل فرصة لتلوث البيئي وسد الفجوة الطافية.
- ٦- تشجيع القطاع الخاص على الدخول في مجال إقامة وإنشاء المجازر الحديثة والمتطورة لخصخصة المجازر، مع تجهيزها بكل الوسائل المتاحة لتجميع المخلفات وتصنيعها أو نقلها إلى أماكن تصنيعها.
- ٧- إنشاء مصانع مخلفات حيوانية تلحق بمجازر عواصم المحافظات الكبيرة على أن تجهز بكل الوسائل والتجهيزات المتاحة لنقل مخلفات باقي مجازر المحافظة.
- ٨- تشجيع إقامة صناعات متطورة من المخلفات الحيوانية غير الصناعات التقليدية، مما يزيد قيمة المعادن من تصنيعها ويخفض نسبة التلوث الناتج.
- ٩- ضرورة تحقيق تقدم إيجابي من خلال الاستفادة من تولج الحيوان وخاصة محتويات الكرش، حيث تتوفر منها كميات كبيرة في المجازر تصل لأكثر من ٣٠ ألف طن سنوياً، وذلك بإدخالها بنسبة معينة في علائق الحيوانات والفلوجان، مما يسهم في حل مشكلة غذاء الحيوان.

ملخص

تتباين مصر من فجوة غذائية في الأعلاف كغذاء للحيوانات مما يستدعي إيجاد إضافات جديدة للأعلاف والاستفادة من المخلفات الثانوية لمجازر اللحوم ومجازر الدواجن ومخلفات الأسماك يمكن أن تسد هذه الفجوة، ولضمان نقاتها ونظيرها من أي ميكروبات وأمراض يمكن أن تستخدم تكنولوجيا حديثة مثل حفظ مركبات الأعلاف (البروتين الحيواني)، بالإشعاع وقد ثبت علمياً أن هذه الوسيلة سليمة وأمنة صحياً وتطيل فترة سلامة الأعلاف لمدة طويلة.

Abstract

Egypt has a great problem in animal feed. The meat, poultry, and animal protein feed is a convenient idea to solve this problem. To get a safe and healthy feeds we suggest the Radiation pasteurization of poultry, meat and fish feeds. All over the world this technology has proved successes and safe as a process to of treating animal protein feeds.



نظام الإدارة المحلية في مصر مقاربة في الإصلاح الإداري الشامل

إعداد

د. ماجد رضا بطرس

مدرس بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

تمهيد

نظام الإدارة المحلية في مصر عريق عريقة الدولة المصرية يحوى بداخله خصلتص يبينه الجملة بين البسمة المصرية وبين انفتاح مصر بحكم موقعها وشخصيتها على تجارب إدارية أخرى عديدة عبر زمان من خلال الاستعمار تارة والتفاعل الحضاري تارة أخرى. وينصب التركيز في هذه الدراسة على نظام الإدارة المحلية المصري الحالي والسبيل إلى إصلاحه بما يدعم جوانب القوة فيه ويهمل جوانب الضعف ويخذه بالخبرة الداخلية والخارجية المستفادة في مجال الإدارة المحلية التي عثت دراستها من المجالات الحيوية في حقل العلوم السياسية بشكل عام والإدارة العامة بشكل خاص، حيث تتشابه وتتخذ الخيوط التي تتصع صفات المجال مع النظام السياسي للدولة ومؤسساتها العامة، والنظام الإداري المركزي، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية، والموئل الديموجرافية، ودرجة الوعي والمشاركة الشعبية للسكان في المحليات. من هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة نظم الإدارة المحلية المصري بهدف اقتراح أساليب محددة لإصلاح لخلل في مكوناته ونمط تفاعله مع البيئة المحيطة لرفع كفاءة وفعالية تهيئة الموارد المحلية كأمس للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر. وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في التعرف على العوامل الفاعلة الداخلية والخارجية المؤثرة في فعالية نظام الإدارة المحلية المصري الراهن وآليات التفاعل فيما بينها وبين كيفية توظيفها لإصلاحه. ويتبع من هذه

الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أبرزها:

- ما هي الخلفية والدوافع السياسية لتقويض وسياسات ولوائح الحكم والإدارة المحلية في مصر؟
- ما الوزن النسبي للاعتبارات السياسية مقارنة باعتبارات الكفاءة والفعالية في صناعة واتخاذ قرار في نظم الإدارة المحلية المصري.
- ما أنسب المداخل لإصلاح نظم الإدارة المحلية: المدخل الكلي أم المداخل الجزئي، وهل يكون إصلاحا متدرجا أم فوريا؟
- وتتبع لدراسة المنهج التطبيقي الوصفي بتطبيق مدخل للنظم الذي لا ينظر إلى إصلاح نظم الإدارة المحلية في مصر على أنه إصلاح إداري فقط بل على أنه في الأسس إصلاح سياسي.
- ويثور هذا المنهج حول المحاور السبعة التالية:
- ١- مشكلات النظم: يركز هذا المحور كمنطلق أولى له على محطيات النظم الإداري التي تشمل القانون النظم للإدارة المحلية واللائحة التنفيذية له، والتنظيم والهيكل الإداري والقواعد ولوائح والإجراءات المنظمة للعمل داخله، والموارد البشرية والمالية المتوفرة للنظم، والموارد المادية من مباني وأثاث ومواد. وينظر إلى هذه المداخل على أنها لا يمكن فصلها عن النظم الأخرى داخل المجتمع لأنها تمثل بيئة له تتأثر به وتؤثر فيه، فلقانون الإدارة المحلية يحتر في نفس الوقت أحد مخرجات النظام التشريعي المصري، والموارد البشرية هي أحد مخرجات النظام التطبيقي سواء الجامعي أو قبل الجامعي.

شكر وتقدير:

يقدم الباحث بصدق لشكر والعرفان إلى أ. د. علي الحسيني وأ. د. السيد جبر لما قدموا من مجهود جليل في مراجعة البحث وإسهامهما بأفكار بناته في إعادة صياغة البحث ووضعها في هذه الصورة.



والتقنية والتكنولوجية والبيئة الدولية. وتختلف درجة تأثير كل بيئة على نظام الإدارة المحلية ودرجة تأثرها بها طبقاً لكثافة ونمط التفاعلات.

٧- **معايير تقويم النظام:** يوظف المنهج التحليلي الوصفي محصلة الخطوات الست السابقة في قياس نجاح النظام عن طريق عدة معايير منها كفاءة وفعالية المخرجات وقدرة النظام على الاستجابة للمطالبات المحلية، ومرونته في التكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المحيطة كأساس لصياغة مقترحات لمعالجة فجوات الأداء في كل مكون من مكوناته، واقتراح ما يلزم لضمان الإصلاح المؤسسي لنظام الإدارة المحلية المصري.

وتنقسم هذه الدراسة إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة، يتضمن التمهيد تحديداً لإشكالية الدراسة ومنهج معالجتها، ويدور المبحث الأول حول الإدارة المحلية والحكم المحلي في مصر منذ الستينيات، بينما ينصب المبحث الثاني على رصد أهم المعوقات التي تواجه نظام الإدارة المحلية في مصر ورسم خريطة للإصلاح الإداري الشامل. وتقدم الخاتمة تصوراً أولياً لتطبيق المقترحات الإصلاحية التي تقدمها هذه الدراسة على خطة طرحت منذ عقد من الزمان.

المبحث الأول

مصر بين الإدارة المحلية والحكم المحلي منذ الستينيات

يرتكز مفهوم نظام الإدارة المحلية على المركزية السياسية واللامركزية الإدارية، في حين ينص مفهوم الحكم المحلي على نقل السلطات السياسية والإدارية إلى المحليات. الرئيسة التي يدور حولها هذا المبحث هي تجلية قضية البيئة المصرية بتأثيراتها ومتغيراتها منذ الستينيات لولاحد من خيارين: الحكم المحلي بما يرتبط به من لا مركزية سياسية، والإدارة المحلية بما قد تستدعيه من لا مركزية إدارية.

وتقتضي هذه الإشكالية التحليل على ثلاثة محاور هي: نظم الإدارة المحلية في مصر منذ الستينيات ودلالاتها ومضامينها ثم إشارة موجزة لمفهوم اللامركزية الإدارية ك مفهوم محوري فيما يتعلق بإصلاح نظام الإدارة المحلية في مصر ثم وصف نظم الإدارة المحلية المصري بأبعاده الثلاثة: المؤسسي والرقابي والخاص بمسألة صنع قرار الموازنات المحلية على التفصيل التالي:

٢- **الصليبت:** الأنشطة والوظائف والمهام التي يتم من خلالها تعامل كل أو جل مدخلات النظام بأسلوب منظم. والإصلاح في هذا المستوى ينصب على مراجعة الوظائف الحالية للإدارة المحلية المصرية والتي تصنف على أنها وظائف تنظيمية Regulatory أكثر من كونها وظائف تنموية. (١)

٣- **مخرجات النظام:** تختلف مخرجات النظام طبقاً لطبيعته النشاط الذي يتم في مرحلة العمليات، فغالبية المخرجات لنظام الإدارة المحلية تكون في صورة خدمات عامة أو تكون في بعض الأحيان سلع مثل التي تنتجها المشروعات الإنتاجية المحلية. ويتعرض أن يتم تضخيم وتنفيذ مخرجات النظم في شكل مشروعات متسلسلة لها جدول زمني مرحلي لتنفيذ كل مرحلة من مراحل المشروع.

٤- **الرقابة:** يحلل منهج الدراسة الرقابية الخارجية والرقابة الداخلية على النظام. الرقابة الداخلية، أي الرقابة الذاتية، نخفف بأداء كل مكون على حدة وعلى آلية عمل النظام ككل. وتختص الرقابة الخارجية بكفاءة للنظام الإداري وفاعليته على الصعيد الكلي. وللرقابة الخارجية ثلاث أشكال، أولها الرقابة الرسمية المتمثلة في الهيئات والمؤسسات والأفراد خارج حدود النظام الإداري مثل الرقابة المركزية من الحكومة ومن هيئات مستقلة مثل الجهاز المركزي للحسابات والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. والشكل الثاني من الرقابة الخارجية هو الرقابة الشعبية والتي قد لا تجد قنوات مفتوحة للتعبير عن شكاواها عن طريق القناة الرسمية. والشكل الثالث للرقابة الخارجية هو الرقابة من الجمعيات غير الحكومية مثل جمعيات الحفاظ على البيئة والتي تعمل بشكل مستقل عن المؤسسات والهيئات الحكومية وإن كانت على صلة وثيقة بالجماعيين.

٥- **التنفيذية العكسية:** يرصد المنهج التحليلي الوصفي كل مكون من مكونات الرقابة الإدارية بكافة أشكالها، سواء كان داخلياً أو خارجياً، ويحلل بيانات ومعلومات أداء كل مكون من مكونات النظام ونسب الإنجاز ونمط التفاعلات وكثافة تكرارها بين مكونات النظام. وبناء على تحليل البيانات والمعلومات السابقة، يتم تصحيح أي انحراف معياري في تطبيق القرار.

٦- **بنية النظام:** يعنى المنهج التحليلي الوصفي برصد تأثير متبادل بين نظام الإدارة المحلية والبيئة المحيطة مثل البيئة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية



١-١- مصر بين الحكم المحلي والإدارة المحلية منذ

السبعينيات

ساد في مصر نظام الإدارة المحلية في مصر منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين، ولم تعرف مصر الحكم المحلي إلا بشكل عرصي ومبتسر. وهذه الطاهرة ناجمة عن تميز مصر بوجود تجانس عرقي ولجتماعي وثقافي واقتصادي بين السكان وعدم وجود تباين مناخي عال بين أقاليمها الجغرافية وندرة المرافق الجغرافية بين أقاليمها الجغرافية مما يجعلها بحاجة إلى اللامركزية الإدارية دون تخطي ذلك إلى اللامركزية السياسية. فلحاجة إلى استبدال الإدارة المحلية بالحكم المحلي تظهر في بيئة تتصف ب: تعدد القوميات، والتباين الجغرافي والسكاني والاقتصادي، تستدعي الصيغة الفيدرالية للجمع بين أقاليم يستحيل بقاءها في وحدة سياسية دون ذلك. (٢) وتندرج مصر تحت تصنيف الدول البسيطة، أي الموحدة، التي تتوفر فيها وحدة السيادة حتى ولو لم تتحقق وحدة الإدارة في يد السلطة المركزية، أي توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية من ناحية وبين هيئات إقليمية أو مصلحية مستقلة عن السلطة الأولى. (٣)

فالمعطيات الجغرافية والسياسية والديمقراطية في مصر تصب في صالح الإدارة المحلية التي تتحقق غايتها عن طريق إتباع اللامركزية الإدارية بتفويض بعض السلطات الإدارية إلى هيئات محلية أو إلى هيئات مرافقة مستقلة لها شخصيتها المعنوية ولها مواردها المالية الخاصة، تنتخب أعضائها وتمارس نشاطها في حدود اختصاصاتها التي يحددها الدستور أو القانون، ويكون لها حق رسم سياساتها المحلية وإتلاف مواردها بملء إرادتها، وحق المبدأ في تنفيذ مخططاتها المحلية على أن تخضع لرقابة السلطة المركزية بما لا يقيد نشاطها أو يمس استقلالها ولكنها لا تمارس أي نشاط تشريعي أو قضائي. (٤) وثمة معياران رئيسان لتحديد اختصاصات الأجهزة المحلية وتمييزها عن اختصاصات الأجهزة المركزية: معيار التوزيع بصفة علمة ومعيار تحديد الاختصاصات على سبيل الحصر. تبعا للمعيار الأول تقوم السلطات المحلية بالرجوع إما لقاعدة أو معيار عام يحدد صلاحيات السلطة المحلية بحيث تتضمن كل ما يتعلق بإدارة الخدمات العامة لمنطقة معينة، وإما بالقيام بأي اختصاص لا يرد نص قانوني بقصر أدائه على سلطة مركزية. (٥)

ويستفاد من خبرة محاولة استبدال نظام الإدارة المحلية

بنظام الحكم المحلي في مصر في السبعينيات عمق تأثير المعطيات سالفة الذكر. فقد ووجهت تلك المحاولة بالرفض رغم شكلتها وبذلتها. ووكب صدور القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٧١ ورقم ٥٢ لعام ١٩٧٥ لإصلاح هيكل الإدارة المحلية وإعطاء سلطات أكبر إلى السلطات المحلية التحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي إلا أن عملية التحول كانت هشة لعدم اكتمال نزوح المؤسسات السياسية والإدارية الموكلة بإدارة هذا التحول. وتميزت تلك المرحلة بثورة التطلمات بعد انتصار مصر في حرب ١٩٧٣ التي أفرزت مطالبات عديدة مما أدى إلى ابتكالية سياسية بسبب عدم الرضا الشعبي عن الأداء الاقتصادي. وحاول الرئيس للراحل السادات إدخال مفهوم الحكم المحلي، ولكن محاولته لم تصالف قبولا لدى الأوساط الإدارية سواء المركزية أو المحلية. (٦)

وعرفت مصر نظام الحكم المحلي في صورته البدائية مع تطبيق القانون ٥٢ لعام ١٩٧٥ الذي تضمن إعطاء المحافظين سلطة رئيس الجمهورية في محافظاتهم وإنشاء مجالس شعبية محلية ذات اختصاصات واسعة ولكن دون سلطات تشريعية. ولم يكتب لتلك التجربة الرائدة النجاح والتطوير لعدة أسباب من أهمها: أولا، عدم توفر أركان الحكم المحلي الكامل من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة، حيث أن الاستقلالية المنفصلة للسلطات المحلية في مصر لم تسمح لها بإقامة نظام قادر على البقاء. ثانيا، لم يستخدم المحافظون السلطات الممنوحة لهم بموجب القانون لعدة أسباب منها الخوف من المساءلة القانونية وعدم توفر الكوادر صاحبة المهارات والخبرات اللازمة لإدارة التعاملات الدولية مثل الاقتراض من دول أجنبية. ثالثا، لم يحاول النظام السياسي أن يغير الفكر الإداري والتقسيمي ليشتمل مع مقتضيات القانون الجديد مما حدا بالبيروقراطية ذات النزعة المركزية المعرطة إلى مقاومة وتعطيل توجهه إلى لا مركزية السلطة. ومن التحليل الأولى لتلك الأسباب نجد أنها متشابكة ووجود إحداها قد يؤدي إلى إفراز السببين الآخرين.

وحاول النظام الحاكم التعامل مع المعطيات السياسية السائدة في النصف الثاني من السبعينيات، وهي الغضب الشعبي من الأداء الاقتصادي الذي تفجر في صورة اضطرابات شعبية في يناير عام ١٩٧٧، بسياسة جديدة وهي تشديد القبضة على المجريات السياسية والإدارية في الدولة. وظهر أول إجراء لتفعيل تلك السياسة باختيار المحافظين



فرض الرسوم المحلية، وإقليم وزير الإدارة المحلية بالفصل في الخلافات في حال قيام مجلس القرية أو المدينة أو المركز بالاعتراض على قرار المحافظ. (٩) إلا أن هذا القانون أنشأ آليات للتنسيق بين وزارة الإدارة المحلية والمحافظين في شئون التخطيط والاستثمار وعملية الموازنة السنوية، بأن جعل وزارة الإدارة المحلية حلقة الاتصال بين المحليات ووزارة المالية. وتعد هذه الخطوة خطوة استراتيجية بعيدة المدى لإضعاف تحكم الوزارات المركزية الأخرى في المحافظات وترك تلك المهمة لوزارة الإدارة المحلية لتمكينها من التنسيق بين المحافظات. كما أدخل هذا القانون إجراء تقدم للمحافظات بمقتراح الموازنة إلى المجلس الشعبي للمحافظة للموافقة عليه، وقضى في حال عدم الموافقة عليه، برفع الأمر إلى وزارة الإدارة المحلية ثم إلى رئيس مجلس الوزراء مما يزيد من قوة وفعالية المجالس الشعبية المحلية.

١-٢-٢- اللامركزية الإدارية كشرط للإصلاح الإداري:

المفهوم والمضامين

يمكن النظر إلى اللامركزية من منظور المنخل المجتمعي على أنها ترتيب اجتماعي يتم بانتشار السلطة بعيدا عن الدولة السلطوية لتطبيق مفهوم الحكم الجيد Good governance والتي تعرف بأنها ممارسة السلطات الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة شئون الدولة على كل المستويات، أي أن اللامركزية تهدف إلى "التمكين" Empowerment للمواطنين والذي يصبح منطقيا للنجاح في كل مجالات الحياة ومنها الكفاءة والفعالية والتنظيمية. أي أن جوهر اللامركزية أنها ترتيب تنظيمي وتمثل طريقة حياة سواء داخل المنظمة أو داخل المجتمع يتم بانتشار السلطة التي تنظم العمليات والمهام. (١٠) ولتفصيل هذا المفهوم، يذهب بعض المحللين إلى أن الهدف الاسمي من اللامركزية هو أن يكون متخذ القرار قريبا ممن ينفذ عليه القرار وذلك بتقليل حجم الهوة وتقصير سلسلة الأمر بين متخذ القرار في القمة وبين من ينفذ عليه القرار في القاعدة لسهولة الأداء وتحديد عنصر المساءلة. (١١) وتتعدد مدخلات تعريف اللامركزية الإدارية وإن كانت جميعا تشترك في أساس مشترك هو تفويض: "هي نقل جزء كبير من السلطات والمسؤوليات والوظائف من المستوى القومي إلى المستوى المحلي، ولكي يكون هذا النقل ذا معنى فإن الأجهزة اللامركزية لابد أن تتوفر لها قانون محدد

المولين سياسيا للحزب الحاكم على أن يكونوا من السكان الأصليين للأقاليم لضمان قدر ما من التأييد الشعبي لهم، وتقوية سلطاتهم السياسية والإدارية كعمالتين لرئيس الجمهورية في المحافظات بتفويضهم بسلطاته في محافظاتهم ومنحهم لقب "وزير"، مقابل تقليص بعض سلطات المجالس الشعبية المحلية. وتم تكليف المحافظين بوظيفتين لهما الأولوية وهما: ضمان الأمن العام والسياسي، والثانية: الأمن الغذائي في المحافظات وانتهى المطالب بالتخلي عن نظام الحكم المحلي الذي ولد مبسرا والعودة إلى نظام الإدارة المحلية بصدر القانون ٤٣ لعام ١٩٧٩ بقرار جمهوري في المعلة البرلمانية. (٧) وخضع نظام الإدارة المحلية الإدارية المحلية لمدة خمسة وعشرين عاما لذلك القانون الذي لم ينتهي للسلطة التشريعية في مصر مناقشته أو الموافقة عليه.

وكرر ذلك القانون نظام "المجالس التنفيذية" لتقوية دور الحكومة في المحليات، وحدد العلاقة بين المجالس الشعبية المحلية وبين المجالس التنفيذية بأن تعطى الأولى توصيات لأنها صممت على أن تكون مجالس رقابية وليست مجالس لاتخاذ القرار على أن تكون للثانية كل السلطات للتنفيذ وسلطة إعداد الموازنات. ونظر المشرع إلى الإدارة المحلية على أنها هيكل إداري واحد له مجلسين.

وأسند قانون رقم ٥٠ لعام ١٩٨١ بعض المسؤوليات الإضافية إلى المجالس الشعبية المحلية وأعطى للمجالس المحلية سلطة تحصيل موارد محلية. ولشأ هذا القانون المجلس الأعلى للإدارة المحلية الذي يتكون من المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء ككلية للتنسيق بين المحافظات ومناقشة الأفكار الجديدة في المحليات، ولم ينقد هذا المجلس حتى تم حله رسميا. (٨)

ولم ينف الأمر عند حد التخلي عن تجربة الحكم المحلي، بل صدر القانون رقم ١٤٥ لعام ١٩٨٨ الذي يعتبر ترلجعا عن تعميق اللامركزية الإدارية حيث عرف وحدت الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام الإداري المركزي وليست نظاما مستقلا للإدارة المحلية، وقوى الرقابة المركزية على المحليات خاصة في مجال إجراءات الصرف من الصناديق الخاصة بالمحافظات وعمل مراجعة مركزية لأي طلب زيادة في الرسوم المحلية. وبالإضافة إلى ما سبق، شمل ذلك القانون ثلاث انتكاسات وهي: سحب حق الاستجواب من المجالس الشعبية المحلية، وسحب حق المجالس المحلية في



٢- إلى أي مدى تسمح الحكومة بتفويض سلطة صناعة واتخاذ جميع القرارات التي تهم المحليات للمجالس الشعبية المحلية باستقلالية ومرونة بدون الرجوع إلى الحكومة المركزية ؟ (١٦)

وتفيد الخبرة التاريخية المصرية أن نظام الإدارة المحلية المصري يعرف أسلوبين من أساليب اللامركزية الإدارية وهما التفويض والانتشار ولكنه لا يعرف نقل السلطة إلى المحليات تمثيلاً مع عزوفه كما سلف القول عن مبدأ اللامركزية السياسية كأسر ينسجم مع طبيعة النظام السياسي المصري الراهن القائم على صيغة نظام الحكم البسيط المركزي. ومن الجدير بالملاحظة أن قانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ يستجيب لبعض بعض متطلبات تطبيق اللامركزية الإدارية من وجود شخصيات قانونية اعتبارية لوحدات الإدارة المحلية، ووجود نصوص قانونية محددة لنقل اختصاص الاعتمادات الواردة بالموازنة العامة للدولة الخاصة بمرافق الدولة إلى وحدات الإدارة المحلية. (١٧)

وتتمشى التجربة المصرية مع توجه قيم نظام للإدارة المحلية على عشرين فقط:

أولاً: الشخصية المعنوية، أي تمتع نظام الإدارة المحلية باستقلال قانوني يميزها عن الإدارة المركزية، ويعترف لها بمصالح خاصة تؤذيها للمعتقدين في الإقليم الذي تقوم عليه. ويرتبط على منح الشخصية القانونية ما يلي:

- الاستقلال المالي للنظام.

- وجود جهاز إداري خالص مستقل عن الجهاز المركزي للدولة.

- أهلية اكتساب الحقوق، مثل حق التماكد والتملك وقبول الهبات للتبرعات، وتحمل المسؤوليات.

وتبدأ الشخصية المعنوية لنظام الإدارة المحلية وتتضمن بموجب الدستور والقوانين.

ثانياً: احتفاظ السلطة المركزية بحق الرقابة على الإدارة المحلية وتقييدها بالنظام السياسي للدولة بأركانها التشريعية والقضائية والإدارية. وتوجد أربعة أوجه للرقابة وهي: الموافقة المسبقة أو التصديق على قرارات المجالس المحلية، أو التعليق أو توقيف سريان مفعول القرارات، أو إلغاء القرارات، أو قيام ممثل السلطة المركزية بالحلول محل الإدارة المحلية بالقيام بالعمل المطلوب منها في مجالات وشروط معينة. (١٨)

وميراثه خاصة، وسلطة توزيع الموارد على المهام المختلفة، ولتحدد القرارات بواسطة ممثلي المواطنين" (١٢)

لتطبيق اللامركزية الإدارية بمعناها الواسع، يجب للفرقة بين ثلاث عمليات متفاوتة في مداما ونطاقها وهي "التنازل عن بعض السلطات" Devolution والتي تعني نقل بعض السلطات والمسؤوليات بشكل قانوني إلى هيئات محلية تتمتع بحد من الاستقلال تجاه الحكومة المركزية. أما تفويض السلطة Delegation هيوطي على تحويل الحكومة المركزية بعض مسؤولياتها عن صنع القرارات وتنفيذها والقيام بوظائف محددة إلى منظمات شبه مستقلة، وبذلك تحتفظ الحكومة المركزية بحقوق منح ومع السلطات والرقابة على تلك المنظمات. أما "عدم التركيز" Deconcentration فيقصد به توزيع الحكومة المركزية لمسؤولية بعض الخدمات المحددة لفروعها في الأقاليم مع ملاحظة أن هذا الشكل لا يتضمن تحويل السلطة إلى المستويات الأدنى. (١٣)

ويؤدي نقل السلطات إلى خلق وتقوية نظام للإدارة المحلية عن طريق بناء وحدات إدارية شبه مستقلة إدارياً وقانونياً ومالياً عن الحكومة المركزية وذلك بناء على نصوص قانونية واضحة، ويرفص الممارسون في حق الإدارة المحلية التفويض لأنه لا يعطي سلطة أصيلة مما يصح المجال لإلغاء هذا التفويض أو تعديله وبذلك يحدث تضارب في اتخاذ القرارات. (١٤)

وللامركزية الإدارية مستويان: لامركزية إدارية كلية ولامركزية Macro administrative decentralization ولامركزية إدارية جزئية Micro administrative decentralization.

وطبقاً للمستوى الأول يتم توزيع تحويل بعض صلاحيات الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية عن طريق التفويض، أما المستوى الثاني، والذي يطلق عليه أيضاً اللامركزية الرافقية أو المصلحية، فيتم من خلاله توزيع بعض الصلاحيات الضرورية لتسيير المرافق العامة على مستويات إدارية أدنى عن طريق التفويض. (١٥)

ومن هذا المطلق يمكن طرح ثلاثة تساؤلات رئيسة حول نطاق ومستوى اللامركزية الإدارية للحالة المصرية:

١- إلى أي مدى يمكن تحويل الأنشطة الوظيفية من المستوى المركزي إلى الهيئات المحلية ؟

٢- إلى أي مدى يمكن السماح للهيئات المحلية بتنمية مواردها المحلية بحرية ووجود موازنات مستقلة للمحليات ؟



١-٣-٢ نظام الإدارة المحلية في مصر:

للقرون العشرين عدة إشكاليات:

- ١- الحاجة إلى الرقابة والتحكم المركزي على عمليات تطبيق السياسات المتعلقة بالتنمية الوطنية. وفي المقابل تثار الحاجة إلى اللامركزية الإدارية لتحفيز المبادرات والمسئولية الجماعية وروح الابتكار المحلية.
- ٢- إشكالية الموازنة ما بين القيم الاجتماعية والسياسية التقليدية وبين متطلبات التطوير والتحديث مع عدم الإخلال في نفس الوقت بالمووروث الاجتماعي والسياسي. أي إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقبولة اجتماعيا وثقافيا. ولا يمكن فصل التغيير السياسي عن التغيير الاجتماعي حيث أن للتغيير في السلوكيات السياسية قد يكون أعراضا لتغيرات في الاتجاهات الاجتماعية والمؤسسية. (٢١)
- ٣- صراع الاختيار ما بين الحفاظ على القطاع العام المسيطر أو الخصخصة، وهو الصراع الذي شهد صعودا وهبوطا طوال العقد الأخير.

١-٣-١ البنية المؤسسية لنظام الإدارة المحلية المصري

يتسم نظام الإدارة المحلية بهيكله المؤسسي المبين في الشكل (١)، بالسمات التالية:

أولا: ارتباط المكثف بين الحزب الحاكم والمجالس الشعبية. فالحزب الحاكم يحرص على تقديم دعم قوى لمرشحيه في المجالس الشعبية المحلية، ويسيطر الحزب الحاكم على المجالس الشعبية المحلية لغزو أعضائه بما يربو على ٩٠% من مقاعد المجالس الشعبية التي تزيد عن ١١٧٠ مجلسا في المستويات للتنظيمية المختلفة لنظام الإدارة المحلية. (٢٢)

ثانيا: التكامل الوظيفي بين الحكومة المركزية والمجالس التنفيذية المحلية والمجالس التنفيذية للمحلية لا تنفرد بأي استقلال إداري، بل هي مندمجة في النظام الإداري للدولة وهي بمثابة فرع تابع للسلطة الإدارية المركزية. (٢٣) ويشرف الوزير المختص بالإدارة المحلية على تنفيذ قانون الإدارة المحلية ويعتبر همزة الوصل بين الحكومة المركزية ونظام الإدارة المحلية التي تعتبر جزءا من الدولة. وتمارس الحكومة المركزية و هيئاتها المستقلة الرقابة على تشكيل وأعمال وأقرارات السلطات المحلية إلى حد حل المجالس المحلية أو إيقافها وفقا للتقواعد المنظمة لذلك. وتوجد مجالات عديدة للعلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات في مجالات

تحصص الإدارة المحلية المصرية حاليا للقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ والقوانين المحلية له. فالقانون ٤٣ لعام ١٩٧٩ أصبح مجرد إطار عام لنظم وقواعد الإدارة المحلية لوجود العديد من التعديلات التي أدخلت عليه سواء بقوانين أو بأحكام المحكمة الدستورية العليا التي نصت على عدم دستورية بعض مواده. والقوانين التي أدخلت تعديلات على ذلك القانون الأساسي هي القوانين: رقم ٥٠ لعام ١٩٨١، ورقم ٢٦ لعام ١٩٨٢، ورقم ١٤٥ لعام ١٩٨٨، ورقم ٨٤ لعام ١٩٩٦. وأحكام المحكمة الدستورية العليا الصادرة في القضايا التالية: رقم ١٤ لسنة ٨ قضائية دستورية بتاريخ ١٥ أبريل لعام ١٩٨٩، ورقم ٢ لسنة ١٦ قضائية دستورية بتاريخ ٣ فبراير لعام ١٩٩٦، ورقم ٣٦ لسنة ١٨ قضائية بتاريخ ٣ يناير لعام ١٩٩٨. (١٩) وتعتبر تلك التعديلات المتتالية مبررا لإصدار قانون جديد يراعي التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي شملها التغيير طوال زمن يربو على ثلاثة عقود.

نظام الإدارة المحلية المصري الحالي نظام إداري لا مركزي ثنائي الشكل من حيث بنيته المؤسسية فهو يضم في كل مستوياته: مجالس رقابية شعبية، ومجالس تنفيذية حكومية. الأولى عبارة عن هيئات منتخبة مباشرة من المجتمع المحلي، والثانية تتكون من المسؤولين التنفيذيين المحليين المسؤولين عن إدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات العامة، أي أن النظام يشمل آلية الاستجابة للاحتياجات المحلية. ويذهب العديد من المسؤولين والممارسين في حقل الإدارة المحلية مثل اللواء مصطفى عبد القادر وزير الإدارة المحلية السابق واللواء فخر الدين خالد محافظ الدقهلية السابق إلى أن النظام الإداري الحالي لا يمكن تصنيفه على أنه نظام للإدارة المحلية بل "نظام محلي" حيث تدار بعض الخدمات مركزيا على اعتبار أنها خدمات ذات طابع سولدي من خلال مرافق مستقلة لا تخضع لإشراف ومتابعة المحليات. وحتى بالنسبة لممارسة مهام السلطات التنفيذية على فروع الخدمات من الملاحظ عدم خضوع هذه السلطات كاملة لاختصاصات المحافظ والمحليات حيث يوزع الإشراف عليها بين المحليات (الإشراف الإداري) والوزارات المركزية (الإشراف الفني)، وهو ما سيتم مناقشته في جزء لاحق من الدراسة. (٢٠)

تواجه الإدارة العامة في مصر منذ عقد التسعينيات في



ويوجد ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وستون قرية تابعة، وما يربو على خمسة وعشرون ألف قرية. (٢٨)

٤- يتم انتخاب مجلس شعبي محلي كل أربع سنوات، لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية في المستويات الإدارية الخمسة للرقابة على الأنشطة العامة المحلية والعمل كبرلمان محلي بدون الوظيفة التشريعية. (٢٩)

٥- يتم تعيين مجالس تنفيذية لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مع تفويضها اختصاصات تنفيذية واسعة ومحددة على اعتبار أنها الكفءات الفنية التنفيذية لوضع الخطط المحلية موضع التنفيذ. وتطلى القراءة الأولية لاصلاحيات المجلس المنصوص عليها في قانون الإدارة المحلية (٣٠) الانطباع بأن المجالس الشعبية المنتخبة هي المجالس المهيمنة على مجريات الأمور في المحليات، ولكن الواقع العملي يوضح أن المجالس التنفيذية لها اليد الطولى في صناعة واتخاذ القرار على المستوى المحلي حيث أنها تمثل الحكومة المركزية في تنفيذ وإدارة السياسات التنفيذية في المستويات المحلية المختلفة. (٣١)

٦- تم إنشاء مجلس المحافظين كبديل عن اللجنة الوزارية للإدارة المحلية برئاسة رئيس مجلس الوزراء للتنسيق بين المحافظات ومناقشة شؤون الإدارة المحلية بشكل عام. (٣٢) ويفرز نظام الإدارة المحلية العديد من التوترات والصراعات على السلطة والنفوذ بين النظام الإداري المحلي والنظام السياسي للدولة ككل، وبين موظفي الوزارات المركزية والموظفين المحليين، وبين أعضاء الحزب الحاكم وأعضاء الجمعيات المحلية، وبين المثقفين من أعضاء المجالس الشعبية المحلية والمزارعين غير المتعلمين. وتعتبر تلك التوترات نتاجا طبيعيا لمالقات القوة التي يفرزها نمط اللامركزية الإدارية المأخوذ به في مصر الآن والسالف الإشارة إلى افتقاره إلى الصق والموسمية. ولا يمكن مجابهة تلك التوترات إلا بوجود إداري مقرر معين من السلطة المركزية قادر على التعامل مع الصراعات المحلية ويمتلك مهارات سياسية واجتماعية رفيعة. ويحتاج نجاح اللامركزية إلى حد كبير على قدرة المؤسسات المحلية على أداء المهام الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وعلى مراعاة الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية المحلية لضمان مساندة المجتمع المحلي وقيادته للنظم الإدارية. (٣٣)

التحويل حيث تقوم الحكومة المركزية بتحويل جل أنشطة المحليات عن طريق التحويلات المركزية. وفي مجالات الخدمات العامة تقوم الحكومة المركزية بتقديم خدمات لا يستطيع السلطة المحلية القيام بها لاعتبارات اقتصادية الحجم مثل الاستيراد والخدمات الإحصائية. (٣٤)

ثالثا: تعدد ممارسة المركزية في المحليات إلى حد كبير على رغبة وقدرة المحافظين على ممارسة رقابتهم الإدارية على الوظائف العامة مثل الصحة والتعليم لأن المحافظ يرأس المجلس التنفيذي الذي يضم ممثلي الوزارات المركزية في المحافظات. وتلعب شخصية المحافظ ومهارته دورا محوريا في تحديد دوره التنفيذي ودرجة المركزية التي تتمتع بها محافظته وبالتالي ممارسة صلاحياته التي كفلها له القانون. أي أن الواقع العملي يبرز حقيقة أن العوامل السابقة أهم من مجرد إصدار تشريعات لتحديد صلاحيات المحافظين. (٣٥) ومن الشواهد على ذلك تفويض وزير التربية والتعليم لاصلاحيته الفنية إلى محافظ الإسكندرية منذ عام ٢٠٠٢، وقرار محافظ البحيرة بوقف تدريس المناهج المقررة في بعض المناطق التعليمية التابعة لمحافظة لفترة محددة بعد فصول نحو الأمية للطلاب في بعض المدارس في التعليم الأساسي.

ويتيمر تصميم الهيكل المؤسسي لنظام الإدارة المحلية المصري بالصعاب التالية:

١- تتميز الإدارة المحلية المصرية بنظام وظيفي أحادي يتميز بالطابع الهرمي في العلاقات بين وحداته. ويمكن تمثيل النظام الإداري لها بالوحدات المستقلة التي يربطها حط إداري وتنسيق السلطة المركزية بين أنشطتها.

٢- تنقسم الجمهورية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية يضم كل منها محافظة أو أكثر لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية على أن يكون لكل إقليم عاصمة. (٣٦)

٣- تنقسم وحدات الإدارة المحلية إلى خمس مستويات إدارية: محافظات ومراكز ومدن وأحياء وقرى. (٣٧) عدد محافظات الجمهورية ستة وعشرون محافظة (منها أربعة محافظات حضرية هي القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس). وتوجد أربعة مدن رئيسة وخمسة وخمسون حيا. ويوجد مائة وثلاثة وستون مركزا وثمان مدن مركزية (الإسماعيلية وشبرا الخيمة والإزنازق والمنصورة وطنطا والجيزة وأسيوط وسوهاج) ومائة وتسعة وتسعون مدينة وتسعمائة وثلاثة وعشرون قرية.



الموازنات المحلية ومراجعة حسابات المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها، وذلك بالإضافة إلى رقابة جهاز المركزي للحسابات. ومن الجوانب الأخرى الوصاية المالية للحكومة المركزية حقها في الحصول محل الوحدة المحلية في إخراج مبلغ معينة في موازنات الوحدة المحلية.

* وصاية الحكومة المركزية على المحليات في مجال إنشاء وإدارة المشروعات المحلية حيث يحق لمجلس الوزراء تشكيل هيئة مشتركة لإدارة مشروعات ذات نفع عام تشترك فيها أكثر من وحدة محلية، وإعطاء الإنع في عام بعض المشروعات المحلية حيث يجب عرض مشروعات خطط المحافظات بعد إقرارها من المجالس الشعبية المحلية على وزير التخطيط.

* وصاية مجلس الوزراء على قرارات المجالس الشعبية المحلية حيث يحق لمجلس الوزراء إلغاء بعض قرارات المجالس الشعبية المحلية.

الرقابة القضائية:

تمارس جهات قانونية وقضائية محددة الرقابة القضائية على الهيئات وتقيّدات المحلية كما هو محدد في الصور التالية:

أ- تختص محاكم الدولة في حالة الطعن في قرارات إسقاط عضوية أعضاء المجالس المحلية.

ب- تختص المحاكم الإدارية في الفصل في الطعون الانتخابية الخاصة بصحة العضوية في المجالس الشعبية المحلية.

ج- تختص المحاكم العادية في الفصل بين المنازعات التي تنشأ نتيجة الطعن في قرارات لجان التقدير المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية.

د- يختص قسم الفتوى بمجلس الدولة في حالة طلب الفتوى منه في أي شأن من شئون إدارة المحليات. (٣٤)

١-٤-٢- الرقابة الداخلية

تشمل الرقابة الداخلية (إذائية) آليات الرقابة من مكونات داخلية لنظام الإدارة المحلية على المكونات الأخرى للنظام. وتقوم المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية بالرقابة الداخلية في الصور التالية:

أ- للمجالس لشعبية الحق في الإشراف والرقابة، من خلال اللجان وتقارير الأداء، على المجالس الأدنى. بالإضافة إلى ما سبق، يحق للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة التصديق والاعتراض على قرارات المجالس الشعبية الأدنى واعضاد للوائح الداخلية للمجالس الشعبية في نطاق المحافظة. (٣٥)

سياسيا وإداريا، بالإضافة إلى التأكد من تنفيذ المجالس المحلية لوظائفها المنصوص عليها في قانون نظام الإدارة المحلية والتأكد من مشروعية أعمال السلطات المحلية. وتنقسم هذه الرقابة إلى ثلاثة أصناف فرعية: الرقابة التشريعية والرقابة الإدارية والرقابة القضائية.

الرقابة التشريعية:

بممارسة مجلس الشعب هذا النوع من الرقابة بعدة صور على النحو التالي:

أ- إصدار قوانين الإدارة المحلية الخاصة بإنشاء الوحدات المحلية وتحديد اختصاصاتها ومواردها المالية وأساليب تشكيل مجالسها.

ب- حق حضور أعضاء مجلس الشعب لجلسات المجالس الشعبية المحلية وتقديم الاقتراحات والأسئلة وطهات الإحاطة، دون أن يكون لهم صوت محدود عند اتخاذ القرار.

ج- تقديم تقرير سنوي إلى رئيس مجلس الشعب عن نشاط وإنجازات المجالس الشعبية المحلية.

د- اشتراط موافقة مجلس الشعب في حال إبرام أي فرض أو الارتباط بأي مشروع غير وارد في الخطة أو الموازنة، وكذلك اعتماد الموازنات المحلية التي هي جزء من الموازنة العامة للدولة.

هـ- إخطار مجلس الشعب بقرار حل المجلس الشعبي المحلي خلال أسبوعين من تاريخ صدوره.

الرقابة الإدارية:

تمارس السلطة التنفيذية الممثلة في مجلس الوزراء الرقابة الإدارية عن طريق الصور التالية:

أ- الرقابة على الأشخاص والتي تنقسم بدورها الرقابة على المجالس الشعبية المحلية وعلى أعضائها. فيحق لمجلس الوزراء حل المجالس أو إيقافها عن العمل بناء على توصية من الوزير المختص بالإدارة المحلية، ويقتصر تنفيذ هذا الحق على أسباب تقتضيها المصلحة العامة. ويحق كذلك لمجلس الوزراء تعيين رؤساء الوحدات المحلية كرفع من فروع الجهاز الإداري للدولة.

ب- الرقابة على الأعمال وتنقسم بدورها إلى عدة صور:

- * وصاية مجلس الوزراء على مصادر موارد المحليات بالموافقة على الميزانيات والرسوم والقرضات المحلية، أو التصرف في الأصول المحلية، أو قبول المساعدات أو التبرعات التي تقدمها هيئات أو أشخاص لجمعية. ولتحقيق ذلك، يحق لممثل وزارة المالية في كل محافظة رقابة



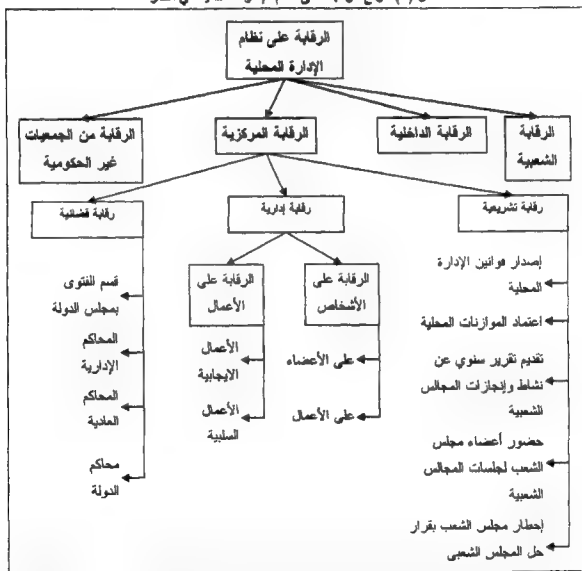
ب- بحق لكل عضو من أعضاء المجالس الشعبية للمحافظة أن يوجه أسئلة أو طلبات إحاطة لرؤساء الوحدات المحلية أو مساعديهم أو رؤساء المصالح والهيئات العامة في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم. (٣٦)

١-٤-٣- الرقابة الشعبية
وتشمل الرقابة التتابعية والمتمثلة في المجالس الشعبية المحلية والمكونة من أعضاء منتخبين بأسلوب مباشر من المواطنين للرقابة على أداء المحليات، بالإضافة إلى الرقابة للشخصية المباشرة من الأفراد على أداء وأعمال الهيئات المحلية وفعاليتها في تنفيذ الخدمات العامة. ويعاني هذا النوع

١-٤-٤- الرقابة من الجمعيات غير الحكومية

تشمل جمعيات الحفاظ على البيئة والتي تعمل بشكل مستقل عن المؤسسات والهيئات الحكومية، وإن كانت فلسفة إنشاء تلك الجمعيات تقوم على العمل بصدقة وثيقة بالجمهور على مستوى القاعدة.

شكل (٢) أنواع الرقابة على نظام الإدارة المحلية في مصر



المصدر (بمنصرف): سميح عبد الوهاب، "العلاقات المركزية والمحلية وتأثيرها على الوحدات المحلية"، منتدى السياسات العامة، الإدارة المحلية للقرص والتحليلات، تحرير ملوى شعراوي جمعة، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ١٩٩٩، ص ١١-١٤)

١-٥-٥ - عملية صنع قرار الموازنات المحلية

مر موارده الدولة التي تشمل موازنات المحليات في عدة مراحل متداخلة:

أولاً - منشور الموازنة (شهر نوفمبر)

ويصل منشور الموازنة الذي تصدره وزارة المالية إلى المحافظات في شهر نوفمبر. ويكون أمام الوحدات المحلية أهل من شهرين لاستلام وتوزيع مستندات الموازنة وتجهيز مقترحات الموازنة والحصول على موافقة المجالس الشعبية المحلية. وتقوم مديرية المالية في كل محافظة بتقديم منشور التعليمات إلى السكرتير العام للمحافظة أو في بعض الأحيان تقوم المديرية المالية بتوزيعه مباشرة على المدن والمراكز والأحياء والقرى.

ثانياً - وضع الموازنة على مستوى الوحدات المحلية (شهر ديسمبر وبداية)

تقوم المجالس التنفيذية في المراكز والمدن والأحياء والقرى بوضع الموازنات في الأبواب الأولى والثاني والثالث ودراسة منشور وزارة المالية ومقابلة المسؤولين عن المديرية المالية. وبعد ذلك يقوم رئيس الوحدة المحلية بمقابلة رئيس الوحدة المحلية الأعلى في المستوى التنظيمي للاتفاق على الأولويات. وعادة ما تقوم عملية وضع الموازنة على الموازنات السابقة بدون تقويم اقتصادي مبنى على أسس علمية. وفي العادة تحدد بنود المصروفات والإيرادات إما حسب تقديرات السنة السابقة أو طبقاً لمتوسط تقديرات الثلاث سنوات الأخيرة أو على أساس معدل التضخم المسجل في الدولة. ولا توجد مشاركة من جماعات المصالح المحلية في عملية وضع الموازنة وإن وجدت تكون محدودة للغاية.

أما بالنسبة لبنود الموازنة فإن باب أول الذي يشمل المرتبات والمكافآت يتم وضع أسسه في وزارة المالية ولا يتم تغييره إلا في أضيق الحدود على المستويات المحلية. أما الباب الثاني الذي يشمل مخصصات المصروفات الجارية والباب الثالث الذي يشمل الاستثمارات الرأسمالية فيتم فيها المفاوضات بين أطراف متعددة منها المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية وتتأثر بصلات أعضائها مع الحزب الحاكم، وفي بعض الأحيان الضغوط المحلية التي تحتمها التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي. وتغطي فترة رمنية محدودة نقل عن أسبوعين للمدن والقرى لوضع مقترح موازناتها والحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي عليها. وتعتبر تلك المدة غير كافية لعمل دراسات جدوى أو

دراسة الاحتياجات حيث أنه كثيراً ما يحجب القادة المتعديون المعلومات الفنية عن للقيادات الشعبية أو يعرضوها بطريقة غامضة ويورعون أصابع كبيرة قبل الاجتماعات بسحب على القيادات الشعبية قراءتها واستيعابها أثناء الاجتماعات، بل أنه في بعض الأحيان ترسل الموازنة المقترحة بدون موافقة المجالس الشعبية المنتخبة لعدم توفر الوقت المتاح لذلك. (٢٨) أو لتمهيش المجلس الشعبي المحلي مما يؤدي إلى قيام بعض المجالس الشعبية المحلية بتجميد نشاطها والامتناع عن عقد اجتماعاتها. ومثال على ذلك واقعة تجميد المجلس الشعبي المحلي لحي مصر القديمة والمعادي والباسطين لنشاطه في ١٩٨٨. (٣٩)

ثالثاً - تجميع الموازنات وموافقة المجلس الشعبي للمراكز (منتصف يناير - نهاية فبراير)

تقوم المجالس التنفيذية المحلية للمراكز بتجميع موازنات لقرى والمدن والأحياء ووضعها في موازنة المركز تمهيداً لموافقة المجلس الشعبي عليها. ويظهر في هذا السياق ممارسة سائدة في الوحدات المحلية بأن تضع الوحدات المحلية تقديرات جزائية بمبالغ فيها المصروفات والإيرادات لوجود خبرات سابقة بأن وزارة المالية لا توافق إلا على صرف جزء هامشي من الموازنة المقترحة.

رابعاً - وضع موازنة المحافظة (منتصف فبراير - الأول من مارس)

تصل مقترحات الموازنات من المراكز إلى السكرتير العام للمحافظة والمكتب المختص بالشئون المالية في المحافظة لوضع التوصيات اللازمة لوضعها في موازنة موحدة للمحافظة. ويقوم المجلس التنفيذي للمحافظة عن طريق اللجنة المالية المنبثقة من المجلس بمراجعة وتعديل وتنسيق المطالبات المالية للوحدات المحلية في مطالبة مالية مجمعة للمحافظة. وبعد وضع مقترح الموازنة للمحافظة، يتم مناقشتها والموافقة عليها في المجلس الشعبي للمحافظة. ويقوم السكرتير العام للمحافظة بتقديم مشروع المحافظة إلى وزارة المالية على أن يرسل صورة من الباب الأول في الموازنة إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وإرسال صورة من الباب الثالث في الموازنة إلى وزارة التخطيط.

خامساً - تقديم الموازنة إلى وزارة المالية والمفاوضات معها (مارس - أبريل)

بعد تقديم موازنة المحافظة إلى وزارة المالية يتم عقد اجتماعات يتم فيها التفاوض على بنود الموازنة ويعتمد ذلك على التأثير السياسي والمنورات الإدارية أكثر من اعتمادها



الجهود في نظام الإدارة المحلية.

١-٥-١- الاستقلالية المالية للمحليات

بشكل عام، ينقسم الإنفاق المركزي في مجال التنمية المحلية إلى قسمين: يعرف الأول "بالمخصصات القطاعية" بأن تحول كل وزارة المخصصات إلى مديريات القطاع في المحافظات لتوزيعها في نطاق المحافظة. أما الشكل الثاني فيعرف بالمعونات الأجنبية (معظمها من المعونة الأمريكية) وتوجه إلى مشروعات محددة في مجالات الخدمات العامة أو البنية التحتية. والفرق الرئيس بين الوعين هو درجة مشاركة الأجهزة المحلية في تحديد كيفية الاستفادة من تلك المخصصات، فبينما لا توجد مشاركة في النوع الأول، تستشير الجهات المانحة المسؤولين المحليين في كيفية الاستفادة من تلك المخصصات بالنسبة للنوع الثاني. بالإضافة إلى ما سبق، فإن توزيع "المخصصات القطاعية" يخضع لاعتبارات سياسية أكثر منها لاعتبارات عدالة توزيع المنافع على المحافظات أو الاعتبارات الديموجرافية. فبمقياس متوسط الإنفاق على كل مواطن، يتفق على المواطن القاطن في المحافظات الحدودية الحساسة سياسياً مثل سيناء (لشمالية وللجنوبية) والبحر الأحمر وأسوان ومرسى مطروح ستة أمثال ما يتفق على مواطن محافظات الصعيد، بينما يتفق على المواطن في المحافظات الحضرية الرئيسة مثل القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس ثلث نظيره في المحافظات الحدودية للحساسة، وتتعدى تلك النسبة إلى السمن في محافظات الدلتا. (٤١)

ويتضمن تحليل هذا المؤشر الأخذ في الاعتبار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التالية:

- ١- تتراوح نسبة اعتماد المحافظات المختلفة على التمويل المركزي لتغطية موازنتها المحلية بين ٧٠-٨٠%، مما يجعل اعتماد المحليات على هذا المصدر شبه كامل.
- ٢- تعاني محافظات الوجه القبلي من تفاعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية من محدودية الأرض للزراعة مع وجود كثافة سكانية عالية مما أدى إلى جعل متوسط دخل المواطن في الصعيد أدنى من نظيره في محافظات الوجه البحري. وفي المقابل نجد أن معظم المحافظات الحدودية تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة سياحية وتعدنية وزراعية مع ضلّة الكثافة السكانية فيها.
- ٣- نتيجة لعدم التوزيع العادل للمخصصات المركزية بين المحافظات تفرز تلك السياسات التوزيعية تداعيات

على دراسات أو تحليلات فنية. وفي المادة لا توجد مقاييس محددة يتم من خلالها تقييم البرامج والمشروعات المطبقة والتي على أساسها يتم زيادة أو نقص أو قطع تمويلها. وتمارس وزارة المالية سلطة محدودة على الباب الأول والباب الثالث حيث تكون لوزارة التخطيط الكلمة العليا في الموازنة الاستثمارية، بينما تسيطر وزارة التنمية الإدارية والجهاز المركزي للتخطيط والإدارة وقرروا من مجلس الوزراء على بنود ومخصصات الباب الأول.

وتتسلم وزارة المالية موازنة الباب الأول من وزارة التنمية الإدارية وموازنة الباب الثالث من وزارة التخطيط على أن تقوم وزارة المالية بتقديم مشروع خطة الموازنة إلى مجلس الوزراء في النصف الأول من شهر إبريل تمهيدا لمناقشتها بين الوزراء في المجلس تمهيدا لإقرارها.

ساسا - موافقة مجلس الشعب (مايو ويونيو)

في المادة يكون أعضاء مجلس الشعب وقشوري في المحافظة على علم بعملية وضع الموازنة وأطراف فاعلين بطرق غير مباشرة فيها في مراحلها الأولى لأن من حقهم حضور جلسات المجالس الشعبية المحلية والمشاركة في المناقشات بدون أن يكون لهم صوت معدود في اتخاذ القرارات. (٤٠) وفي منتصف شهر مايو تقدم وزارة المالية مشروع الموازنة إلى مجلس الشعب الذي يحيله بدوره إلى لجنة الموازنة لدراسته لمناقشته بصورة جماعية في النصف الأول من يونيو على أن يتم التصديق على مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة في الأول من شهر يوليو.

سابعا - مخصصات الموازنة وتوزيعها (يوليو - أغسطس)

تقوم وزارة المالية بصرف الموازنت في الأبواب الأول والثاني والثالث إلى المديريات المالية في المحافظات، والتي تكون أقل بكثير عن تلك المقترحة من قبل المحافظات. وتقوم وزارة التخطيط بالتوازي بصرف موازنت الباب الثالث. وفي المرحلة التالية تقوم كل محافظة بتوزيع المخصصات الخاصة بها على المستويات المحلية عن طريق السكرتير العام بعد موافقة المجلس التنفيذي والشعب المحلي.

وتتلقى مديريات وأقسام الخدمات في المحافظات والمراكز والمدن والقرى موازنتها مباشرة من الوزارات التابعة لها وليس عن طريق وزارة المالية مما يعطيها استقلالية كبيرة في اتخاذ قراراتها ويجعل ولاها الأول للوزارات المركزية وليس للسلطات المحلية مما يضمن التوجهات نحو اللامركزية الإدارية. وتؤدي عمليات الموازنة المزدوجة في هذه الحالة التي تتم بالتوازي إلى ازدياد



أعضاء المجالس الشعبية المحلية على الأقل من العمال والفلاحين. وبخل هذا القيد بمبدأ المساواة في التمثيل الدينامي لتخصيص مقاعد لفئة بعينها، فضلاً عن عموماً مفهوم العامل والفلاح. ويعتبر الباحث أن هذا القيد، وإن كان يمتشى مع أسلوب انتخاب المجلس التشريعي ومع مقتضيات العدالة في حقبة الخمسينات من القرن العشرين إلا أنه يسجم مع البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين، كما أنه قد تبين عدم جدواه في ضوء التجارب السابقة بالإضافة إلى أنه قد يفتح الباب أمام مطالبة فئات أخرى بالمعاملة بالمثل.

٢-٢-٢- معوقات تمويلية

يواجه نظام الإدارة المحلية مجموعة من العقبات
التمويلية الجوهرية من أهمها:

٢-١-٢- مركزية الإنفاق العام:

تسيطر الحكومة المركزية على جوانب الإنفاق العام، طبقاً لموازنة الدولة لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تقوم الحكومة المركزية والهيئات التابعة لها بإدارة استثمارات قيمتها سبعة أمثال ما تديره السلطات المحلية. وفي الباب الثاني للموازنة تدير السلطة المركزية ما يربو على ٧٨ مليار جنيه من النفقات الجارية، في المقابل، لا يزيد ما تديره السلطات المحلية من النفقات الجارية عن ٢ مليار جنيه فقط، أي بنسبة هامشية تقل عن ٢٠,٦%. (٤٢) ومما يضاهي تأثير الموقع السابق وصاية الحكومة المركزية على الموارد المحلية وذلك باستصدار تشريعات باستقطاع العديد من موارد الإدارة المحلية مثل التعديل الذي صدر في عام ١٩٨٨ الذي قيد سلطة المجالس المحلية في فرض الرسوم المحلية أو تعديلها وجعلها مشروطة بموافقة مجلس الوزراء. ومما يكرس ظاهرة مركزية الإنفاق ضالة موارد المحليات وعدم كفايتها لتغطية جوانب الإنفاق المتعددة حيث تصل الإعانة الحكومية إلى ما يزيد عن ٨٠% من إجمالي مواردها بالإضافة إلى أنه لا يمكن للمحليات رفع الرسوم المحصلة إلا بقرار من مجلس الوزراء. وتتصبب للتداعيات السلبية لتلك القاعدة على الوحدات المحلية ذات الإيراد المحدود، حيث تتباين إيرادات الوحدات المحلية ذات المستوى التنظيمي المتمثل تبعاً للنشاط الاقتصادي والعوامل الجغرافية الأخرى. وتؤدي العوامل السابقة مجتمعة إلى عدم استقلالية القرار المحلي وتبعيته بطريقة شبه مباشرة إلى الحكومة المركزية. (٤٣)

اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة في المدى الطويل. من أهم تلك التفاعلات الاجتماعية الهجرة من الجنوب إلى الشمال مما يؤدي إلى خلل في التوزيع السكاني بالإضافة إلى التفاعلات الاقتصادية الأخرى مثل قلة العمالة الزراعية في الريف وتكسبها في القاهرة وقيامها بنشطة اقتصادية هامشية. ومن التفاعلات السياسية لتلك التفرقة إمكانية ظهور صعب الولاء والانتماء، وجعل الجنوب أرضا خصبة للإرهاب بسبب معاناته الاقتصادية والاجتماعية مما يضيف بعد الأمن القومي إلى المعادلة السياسية.

ويمكن تلخيص أوجه قصور عملية صنع قرارات الموازنة المحلية فيما يلي: عدم مراعاة عدالة توزيع المنافع والاعتبارات الديموجرافية بين الوحدات المحلية، وأنها غير مؤسسة على تقويم اقتصادي دقيق، ووضع التقديرات الجزافية لنموذ الموازنة، والافتقار إلى الشفافية وذلك بعدم إتاحة الوقت والمعلومات الكافية بشأنها للمجالس الشعبية المحلية، وغياب المشاركة الشعبية، وإزدواج الجهود، وهيمنة الحزب الحاكم على عملية وضع الموازنة المحلية.

المبحث الثاني

المعوقات ومرتكزات الإصلاح الإداري الشامل

يدور هذا البحث حول محورين: تحديد أهم المعوقات الدستورية والتشريعية والمالية والبيروقراطية والخاصة بإدارة الموارد البشرية، ثم بيان أبعاد مفهوم الإصلاح الإداري الشامل ورسم خريطة لتطبيقه على نظم الإدارة المحلية المصري الراهن وذلك على التتصيل التالي:

٢-١- معوقات دستورية وتشريعية

٢-١-١- صلاحيات المحطات بين الأصالة والتفويض:

الصلاحيات المحطة للملطات المحلية هي سلطة مفوضة ليست أصيلة بمقتضى الدستور، أي أن السلطة المركزية يمكنها حجب سلطات وصلاحيات المحليات عن طريق تعديلها بفولتين تطرح الحكومة مشروعاتها على مجلس الشعب أو تصدر بقرارات جمهورية. وتنص المادة ١٢٢ من الدستور على أن يكفل القانون نقل السلطة إلى المجالس الشعبية المحلية تدريجيا دون أن يوضع آليات نقل السلطة أو الإطار الزمني المحدد لذلك مما أدى إلى بقاء الحال على ما هو عليه منذ دستور دستور عام ١٩٧١.

٢-١-٢- التمثيل النسبي لأعضاء المجالس المحلية:

تتص المادة ١٦٢ من الدستور على أن يكون نصف عدد



٢-٣-٢-٤- المصالحات المرفوعة

من أهم هذه المصالحات:

٢-٣-٢-١- تدخل التوازن بين السلطات والمسؤوليات:

يتم نظم الإدارة المحلية في مصر بعدم توازن سلطات ومسؤوليات المحافظين حيث يعتبر المحافظ على رأس السلطة لتنفيذ المحطة وممثلاً للحكومة المركزية في المحافظة ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى مراقبة الإنتاج والخدمات بالمحافظة. في المقابل لا تتوفر للمحافظ السلطات اللازمة لتنفيذ الحيد الوظائف الرئيسة لعدم وجود سلطات على الهيئات العامة أو بعض الخدمات العامة مثل الاتصالات أو الري أو طرق فرعية، أو الأراضي الزراعية أو الترخيص وبناء المستشفيات أو المدارس لأن تلك الوظائف تدخل في اختصاصات الوزارات المركزية. (٤٩) والسبب في ظهور المشكلة السابقة أن العلاقة بين الوحدات المحلية وأفرع الخدمات استثنائية وغير رسمية مما يؤدي إلى عدم وجود مسؤولية مباشرة لتنفيذ الأعمال بالإضافة إلى افتقار مبدأ المساءلة لأفرع الخدمات من جانب الوحدات المحلية. وعدم وجود عنصر المساءلة لشمسية المسؤولين لتنفيذ المحطين هو نتيجة لاعتبار الموظفين المحليين تعيين الوزارات المركزية أكثر من تعيينهم المحليات مما يضعف ولائهم للمحليات. (٥٠)

بالإضافة إلى ما سبق، يعمل المحافظون بالعديد من المسؤوليات في نطاق محافظاتهم رغم أن العديد من تلك المسؤوليات لا يتضمنها قانون الإدارة المحلية مثل المهام المتصلة بالاستثمار والمناطق الصناعية والتنمية البشرية وفريدة للسكان ومحو الأمية. وبسبب آخر، وكما ينكره أحد المحافظين الحاليين، أن المحافظين لا يعملون من خلال القوانين ولكن من خلال تعليمات رئيس مجلس الوزراء أو من مجلس المحافظين والتي ينتجها الاختلاف أو الاضطراب أو الإلغاء في العديد من الظروف. (٥١) البعد الثالث في هذا المجال أن ثنائية نظم الإشراف على الخدمات العامة (إداري من جهة المحافظة وقي من جهة الوزارات المركزية) تؤدي إلى ارتباك ومغوض العمل مما يفضي بدوره إلى صراع بين المحافظين والوزارات. ويوضح قولع العملي أنه نادراً ما يحاول المحافظون التدخل في أعمال المديرية التخصصية مثل الصحة ويتركونها لإشراف الوزارات المركزية.

٢-٣-٢-٢- سوء التقسيم الإداري للوحدات المحلية:

أدى عدم توفر معايير تحديد الحجم الأمثل للوحدات المحلية مثل العوامل الديموجرافية ولبناء الاجتماعي والموارد المالية والبشرية إلى عدم التكامل الاقتصادي داخل

إدارة المشروعات والإدارة المالية، وقلة عدد شركات المتاولات القدرة على تنفيذ تلك المشروعات الضخمة بكفاءة وفاعلية، ومحدودية الوقت بين الموافقة على صرف المخصصات وجدول التنفيذ، وتعذر الإجراءات الموافقة وصرف الاعتمادات، وتعذر جهات الرقابة والتفتيش على المشروعات مما يتطلب الاستجابة لعدد كبير من الاعتبارات التي قد تكون متناقضة في الأولويات والتوجه.

ويعتبر صندوق الخدمات والتنمية المحلي أكبر مصادر الدخل مرونة في المحليات، إلا أن سوء استخدام بعض المحافظات لأمواله في غير أغراضها الأصلية، بناء على تقارير من الجهاز المركزي للحسابات وتوصية بالرقابة على صرف مخصصاته، مثل استخدامه في المجالات الاجتماعية في إعانات التهئة والمساواة أدى إلى وضعه تحت رقابة الوزير المختص بالإدارة المحلية طبقاً للقرار الوزاري رقم ١٢٥١ لعام ١٩٨٨. (٤٨) وتعتمد فعالية استغلال أموال صندوق الخدمات والتنمية المحلي على أوجه إنفاق الأموال سواء كانت على مشروعات إنتاجية مدرة للدخل أو على أوجه إنفاق قصيرة الأجل مثل تغطية النقص في الأدوية أو تمويل شراء سيارات المحافظة، وهذا يعتمد على توجهات محافظ الإقليم وأولويات سياسته ورويته الشخصية التي يتبعها للتعامل مع هذا المصدر.

ومن المشكلات الخاصة بترشيد إدارة موارد ومصروفات الموارد المحلية عدم ربط المنح والتحويلات المركزية بمؤشرات للجهود الذاتية في تحصيل الموارد المحلية، أي أن الحكومة المركزية لا تعطي أي حافز للمحافظة التي تهتد في تحصيل موارد ذاتية، بل قد يحدث العكس بتحويل المخصصات من المحافظات ذات الكفاءة في تنمية الموارد المحلية إلى المحافظات التي يوجد بها أكبر عجز لتفشلها في تحصيل موارد محلية كافية. أي أنه يجب أن تكون هناك علاقة مباشرة بين الكفاءة الإدارية المحلية في تحصيل الضرائب وحجم الممولات الحكومية وتنمية المصادر الضريبية. وتعتبر تنمية الموارد الضريبية المحلية من الأولويات التي يجب أن تأخذها المحليات في الاعتبار حيث أن مساعدة ممولي المحليات تعتبر من أساليب الاستثمار المتوسط والطويل المدى لضمان تنمية الاقتصاد المحلي من جهة وتعميم الحصيلة الضريبية في المدى المتوسط والطويل. ويؤدي ذلك إلى زيادة اعتماد المحليات على المخصصات المركزية وقتل روح المبادرة لدى المحليات.



العلمة كحد أدنى بالإضافة إلى ما يقرب من عشرة مديري إدارة داخل ديوان المحافظة ويتطلب عمله الاتصال بهم جميعا بصورة يومية. وفي بعض الأحيان يفوض بعض المحافظين جزءا من سلطاتهم إلى السكرتير العام للمحافظة الذي يكون بدوره مقبلا بمهام عديدة مما يجعلهم مطالبون بإنشاء وظيفة مساعد محافظ. (٥٥)

ومن المشكلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بهذا المجال قيام رئيس المركز بوظيفتي رئيس المركز ورئيس المدينة التابعة لهذا المركز مما يجعله مقبلا بالمسؤوليات على نحو يؤثر سلبا على فاعليته وكفاءته الإدارية. لهذا يجب الفصل بين الوظيفتين واختصاص كل من الوحدة المحلية للمركز والمدينة برئيس و هيكل تنظيمي مستقل. (٥٦)

٣-٣-٥- ضعف للتنسيق الرأسي والأفقي بين المستوى

المركزي والمحلي:

لا يوجد نمط موحد يستخدم في الاتصال بين المستوى المركزي المتمثل في الوزارات المركزية والهيئات العامة من ناحية والوحدات الإدارية الدنيا في المحافظات من ناحية أخرى حيث تتباين أنماط الاتصال من وزارة لأخرى حسب درجة اللامركزية التي تتبناها كل وزارة. وتتحكم الاعتبارات السياسية في درجة تفويض السلطة من الوزراء إلى المستويات الأدنى في المحافظات وترتبط بمفهوم كل وزير للمسؤولية الملقاة على عاتقه من قبل مؤسسة الرئاسة، فكلما لخص بهذه المسؤولية الشخصية، كلما تردد في تفويض سلطاته حتى لا يسمع بأي انحراف عن السياسات المركزية. وتنتج عن ذلك مركزية عالية في صناعة واتخاذ القرارات، حتى للقرارات التشغيلية منها. من ناحية أخرى يؤدي ضعف التنسيق الأفقي بين الوزارات على مستوى المحافظات والمراكز إلى ضعف التكامل بين أنشطتها على المستويات المحلية مما ينتج عنه ازدواج في الجهود وضعف الإنتاجية.

ومن نتائج ضعف التنسيق بين الجهات المركزية وطبقا للمستور وقانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ المعدل والوائح التنفيذية له وقرارات مجلس الوزراء تعدد الجهات المنوط بها الرقابة على أجهزة ومؤسسات الإدارة المحلية وتضارب توصيلاتها مما يؤدي إلى بطء الأداء وتعطيل العمل.

٣-٣-٦- تطلب الطابع الفني للنظم على حساب اعتبارات

التنمية:

رغم وجود سياسة علمية وتوجهات استراتيجية للدولة باعتبار نظم الإدارة المحلية قلطرة للتنمية في مصر، وبناء

لوحدة المحلية. (٥٢) وأدى ذلك أيضا إلى عدم التماثل بين المستوى الواحد من الوحدات المحلية وعشوائية إنشائها وتعديلها لقيامه على أسس غير موضوعية. ومن المواقف المترتبة على ذلك أيضا ظهور تشوهات في الهيكل التنظيمية وخلل في أداء وظائف الوحدات المختلفة.

من الصور الأخرى لسوء التقسيم الإداري تعدد المستويات الإدارية للوحدات المحلية بوجود تقسيم خماسي لها (للمحافظات - المدن - الأحياء - المراكز - القرى) مما يؤدي إلى صعوبة التنسيق فيما بينها وتضارب الاختصاصات وتمييع المسؤوليات. (٥٣)

٣-٣-٢- ضعف التنسيق والتنسيق بين المجالس المحلية:

تتسم العلاقة بين المجلسين الشعبي والتنفيذي بالفوض من حيث تمثيل الوحدة المحلية فترئيس المجلس الشعبي يمثل المجلس الذي يرأسه، بينما يمثل رئيس المجلس التنفيذي الوحدة المحلية. (٥٤) يؤدي ذلك الفوض إلى عدم التنسيق والازدواج في العمل بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية وخلق فجوة بين المجلسين تؤثر سلبا على فعالية الأداء التنفيذي والرقابي لهما مما يستلزم الدمج بين المجلسين لضمان التنسيق فيما بينهما.

٣-٣-٤- عدم الالتزام بمبدأ وحدة الأمر وتعدد مراكز

اتخاذ القرار:

تتأثر القرارات الإدارية في الأجهزة والمؤسسات المحلية بتعدد وتعدد مصادر السلطة وكبر نطاق الإشراف للوظائف القيادية كنتيجة للمركزية الإدارية. ولا يقتصر مفهوم نطاق الإشراف في الإدارة المحلية في مصر على عدد المرؤوسين المباشرين كالمفهوم الإداري له بل يمتد إلى المرؤوسين غير المباشرين (علاقات العمل)، أي أنه كلما زاد عدد المرؤوسين المباشرين بدالة حسابية تزيد علاقات العمل (المرؤوسين غير المباشرين) بدالة هندسية. ورغم ما يفرزه أسلوب التقسيم الوظيفي في كل مستوى إداري من مزايها التخصص إلا أن ذلك يخلق في المحافظات تشريعا وظيفيا في وحدات متخصصة تتنافس فيما بينها وتتستر وراء مصالح ضيقة مضحية بالأهداف والمصالح العامة للمنطقة المحلية.

أما عند تحديد نطاق الإشراف للمحافظ فيجب النظر ليس إلى عدد علاقات العمل بل لمعدل تكرار وكثافة علاقات العمل الحظيفة مع الآخرين. وتؤثر علاقات العمل الكثيفة للمحافظ سلبا على أداء لوظائفه الرئيسة من تخطيط ومتابعة التنفيذ. وفي العادة يشرف المحافظ على ثمانية عشر مديرا للأشطة



والوطني. وفي المقابل توجد مجموعة من العاملين بالمحليات الذين لهم ولاء لقطاع محدد من المنظمة أكثر من ولائهم للمنظمة ككل لارتباطهم بمستوى تعليمي أو تخصصي معين مما يجعلهم معزولين عن باقي أقسام المنظمة. (٥٩)

٢-٤-٣- عدم التوازن بين المسؤوليات والسلطات:

يشكو المسؤولون في المستويات الإدارية المتوسطة والعليا من عدم توازن السلطات والمسؤوليات، أي وجود مسؤوليات عديدة يقابلها سلطات محدودة. ويتطلب عمل تلك المستويات التنسيق والتعاون مع المستويات الأعلى وهو أمر غير متاح حيث أن النظام الإداري غير مصمم لتوفير تلك المطالب.

٢-٤-٤- التحيز في المكافآت وفقرس للترقي صد

المحليات:

من المشكلات الإدارية التي تقابل إدارة الموارد البشرية عدم قدرة المسؤولين على مكافأة الأداء المتميز لموظفي المحليات لأن الترقي مبني على الأقدمية والعلاقات الشخصية بينما المكافآت تحكمها نظم مالية جامدة مما يؤدي إلى ضعف دوافع المبدأة والحماس لدى موظفي المحليات لزيادة الإنتاجية وتحسين الأداء.

٢-٤-٥- الانحياز إلى الموضوعية في إدارة الموارد

البشرية:

من المشكلات المعقدة التي تواجه إدارة الموارد البشرية الحكومية هي مصر بشكل عام والمحليات بشكل خاص البطالة المقنعة حيث تعتبر نسبة موظفي الدولة إلى عدد السكان في مصر من النسب المرتفعة بالمقاييس العالمية. في عام ١٩٥٢ كانت النسبة ١٠,٢% وقفزت إلى ثلاثة أمثالها في عام ١٩٧٠، وزادت إلى ١٦,٨% في ١٩٩٠. وطبقا لمفهوم الإنتاجية الحديثة للصالة فإن ذلك يسبب مشكلات في إدارة الموارد البشرية. ولا يمكن التعامل مع تلك المشكلات بمعزل عن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنسورية التي تحتمل التزم الحكومة في عهود سابقة بتعيين خريجي الجامعات في الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات العامة بصرف النظر عن الاحتياج أو الخلفية العلمية والمهارة للخريجين. ورغم جهود القائمين على الإدارة المحلية في تطبيق مفاهيم اللامركزية المالية والإدارية المتضمنة في القانون رقم ٥٢ لعام ١٩٧٥ بإعادة توزيع العمالة على المحافظات مما أدى إلى تخفيض نسبة موظفي المحليات في القاهرة إلى العدد الإجمالي للموظفين من ٣٢,٣% في ١٩٦٩ إلى ٢٢,٨% في ١٩٨٨، فإن أعداد موظفي

عنه تعتبر مسمى وزارة الإدارة المحلية إلى وزارة للتنمية المحلية، يعتمد النظام البيروقراطي المحلي على الالتزام بالوعد والالتزام أكثر من كونه نظاما إداريا يركز على حل المشكلات المحلية وتحقيق أهداف الإدارة المحلية.

٢-٣-٧- عدم الالتزام بالموضوعية في إدارة المحليات:

يظهر التباين الكبير في أسلوب تطبيق السياسات المركزية في المحافظات المختلفة اختلاف مستويات التأثير المحلي على التنفيذ المركزي المشروعات من محافظة إلى أخرى. ويلاحظ بعض المحللين أن المحافظات القريبة من العاصمة يكون لها تأثير أكبر على السياسات العامة بالمقارنة بالمحافظات البعيدة عن مركز اتخاذ القرار، وقد يرجع ذلك إلى الصلات الشخصية بين بعض محافظين ومراكز اتخاذ القرار المركزي. (٥٧) ومما يزيد من حجم المشكلة عدم تحديد وضوح اختصاصات الوحدات المحلية، وكذلك غموض علاقة الوحدات المحلية بالحكومة المركزية أو بين المجالس المحلية، مما يؤدي بالتالي إلى اعتماد الممارسات المحلية على العلاقات الشخصية لرؤساء الهيئات المحلية مع الوزراء في الحكومة المركزية. (٥٨)

٢-٤-٤- المعوقات الخاصة بإدارة الموارد البشرية

يمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

٤-٤-١- تأثير التوجهات الاشتراكية:

تماني المحليات، مثل باقي أجهزة الدولة، من تأثر نسبة كبيرة من قياداتها بالتوجهات الاشتراكية والفكر المركزي حيث أن معظم رموز القيادات العليا للحكومة مارسوا العمل العام في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إبان هيمنة الفكر الاشتراكي والتخطيط الشامل مما أدى إلى تهميزهم للمركزية الإدارية.

٢-٤-٢- الولاة المزدوج:

من المشكلات المزمنة في مجال إدارة الموارد البشرية في المحليات وجود ظاهرة الولاة المزدوج للموظف المحلي حيث أن عددا كبيرا من موظفي المحليات مازالوا تابعين للولايات الأم. ومما يعمق تلك المشكلة أن نسبة كبيرة من موظفي المحليات ليسوا من أبناء دائرة الوحدة المحلية. ومن المؤكد أن تلك الظاهرة تؤدي في النهاية إلى ضعف إنتاجية موظف المحليات. ويوجد بعد إداري آخر لظاهرة الولاة المزدوج ألا وهو تطلب الولاة الداخلي لبعض العاملين للمنظمة ككل التي يعملون بها حيث توفر لهم الرضا النفسي



المحلبات تعتبر عالية بكل المفاهيم. (٦٠)

وإدى الاتجاه السائد للحكومة المركزية بالاستئثار بالكفاءات المتميزة بالعاملين وتكديسهم في دولين الوزارات إلى سوء توزيع العاملين بين الحكومة المركزية والمحليات والنقص في الكوادر المدربة للعاملين في المحليات مما يؤثر سلبا على أدائها. (٦١)

ومن المشكلات الأخرى الخاصة بإدارة الموارد البشرية عدم وجود نظام متكامل لوضع توصيف وظيفي أو وجود معايير عملية لتقويم الأداء أو نظام لإحلال الموارد البشرية في المحليات. ولوجود عائق اجتماعية وثقافية في عملية المواجهة بين الرئيس والمؤرّوس لتقديم المعلومات المرتردة عن تقويم الأداء بهدف تحسينه، يتم توجيه المعلومات للرئيس الأعلى لاتخاذ الإجراءات اللازمة مما يخلق فجوة اتصال بين الطرفين ويبرغ عملية تقويم الأداء من فحواها. (٦٢)

ومن عوامل ضعف فعالية الإدارة المحلية ضعف لقيادات لعدم ارتكاز عملية اختيارهم على أسس موضوعية أو معطير وضوابط محددة، بل تعتبر المحليات في بعض الأحيان لمكان لتكديب بعض الموظفين وإبعادهم عن مواقع اتخاذ القرار.

٤-٢-٦- ضيق الأفق في تحديد المصلحة المحلية:

يتعرض موظفو المحليات إلى ضغوط متزايدة من لقيادات المحلية لتكليف السياسات المركزية لتحقيق مصالح محلية ضيقة قد لا تؤدي في المدى الطويل إلى تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية. ولتحليل تلك الظاهرة، يجب عدم فصل البيئة الإدارية عن البيئة الاجتماعية والسياسية في المحليات. فالعلاقات الرسمية بين الكيانات الإدارية تحل في خلال العلاقات غير الرسمية المبينة على التأثير الفردي والجماعي المستقى من الشخصية ومكانة العائلة والعلاقات السياسية والقدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات. وقد حاول الرئيس الراحل السادات أن يبين المحافظين من المحافظة التي ينتمون إليها، ولكن ثبت فشل هذا التوجه لتعرض المحافظين لضغوط سياسية واجتماعية عديدة من الأهل والأصدقاء تحد من دورهم الحيادي كحكام للتكليم هدفهم الأسمى المصلحة العامة. (٦٣) وفي ١٤ فبراير ٢٠٠٤ أصدر وزير التنمية المحلية قرارا بعدم تعيين لقيادات المحليات في موطنها الأصلي مع مراعاة عدم شغل القيادات المحلية للمناصب أكثر من خمس سنوات للسبب المذكور عليه.

٤-٢-٧- استئثار الإدارة المركزية بفرض التدريب:

تعانى المحليات من عدة مشكلات خاصة بتنمية مهارات

الموارد البشرية الخاصة بها منها: ضعف وقلة البرامج التدريبية المخصصة لموظفيها، وعدم تصميمها لتلتمل مع المشكلات الواقعية، وعدم انتظامها يؤدي إلى ظهور فجوة في المهارات والقدرة الضرورية مما يؤدي إلى ضعف القدرة على إدارة التنمية في المحليات، بالإضافة إلى ضعف الخبرات في الكوادر المحلية لإدارة برامج تنمية محلية. ويزيد من صعوبة المشكلة السابقة عدم المساواة في المعاملة الوظيفية بين العاملين في المحليات والعاملين في المواقع المركزية من حيث الحوافز المادية وفرص النمو الوظيفي يؤدي إلى ضعف الحافز للإجادة والتطوير الذاتي. ويؤدي ذلك إلى تشكك معظم القيادات المركزية في قدرة الجهاز الإداري المحلي على أداء الوظائف العامة وبالتالي مقاومتهم لتفويض السلطات إلى المحليات. ومن نتائج ما سبق ضعف مشاركة المنوتات الإدارية الأدنى في عملية وضع الأهداف، وإزائهم بالتفتيد الحرفي لخطط لم يقدم لها شرحا كلفيا مما يؤدي إلى ضعف التزامهم بالخطط والأهداف وشعورهم بالدونية وتميز سلوكهم واتجاهاتهم بالسلبية.

٤-٢-٥- مؤلفات خاصة بالمشاركة الشعبية والتفاعل مع

البيئة المحيطة

ترتبط سياسات الدولة بالتنمية البشرية على وجه الخصوص لتحقيق التنمية بالمشاركة لأن المواطن هو الطرف الأصيل في صنع وتلقى عوائد ونواتج التنمية. (٦٤)

٤-٢-٥-١- الحوافز الثقافية للمشاركة الشعبية:

وجود إرث تاريخي سياسي وثقافي من النظم السوسية، التي اعتنقت على فرض القرارات على الشعب بنون مشاركة من المواطنين، لا يشجع المواطنين على المشاركة الشعبية. ولغرز هذا التراث فجوة عميقة في التواصل بين المواطنين والسلطات وهيئات المحلية التي لم تهدي إلى جهود لسد تلك الفجوة. ولدت تلك الحواجز الثقافية إلى تدني نسبة الإقبال على ترشيح المواطنين لأنفسهم أو على المشاركة بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المحلية مما أدى إلى وجود العديد من الفوار التي فاز بها الحزب الحاكم بالتركية ووصول نسبة الإقبال إلى ٢٠% من جملة المتقدين في الجدول الانتخابية في انتخابات ١٩٩٧. (٦٥)

٤-٢-٥-٢- عدم وجود آليات واضحة وفعالة للمشاركة:

عدم الاهتمام بخلق الآليات واضحة للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار خاصة في مجالات حيوية مثل المشاركة في وضع الموازنة السنوية للمحليات. ومن المتعارف عليه أن فعالية المؤسسات المحلية في إدارة التنمية المحلية وأداء



ويتمركز التركيز تبعاً لهذا الأسلوب على نظام الخدمة المدنية
لتكمله عن طريق تغييرات هيكلية تنظيمية أو فروع
وسياسات العمل في التمويل وإدارة الموارد البشرية وتقنيات
العمل لضمان التنسيق بين النظم المحلية والمركزية.

٣- تحسين تقديم الخدمة:

ويهدف هذا الأسلوب على رفع مستوى حساسية واستجابة
المنظمات المحلية لمطالبات المستفيدين، وبذلك يركز الإصلاح
في هذه الحالة على توفير وتوزيع وجود السلع والخدمات
المقدمة إلى المستفيدين. ويتم الإصلاح بإعادة هيكلة المنظمات
المحلية بشكل يضمن تحقيق الهدف الأساسي لها وكذلك ضمان
وجود المعاملة المناسبة للمستفيدين المحليين.

٤- الإصلاح الهيكلي:

يمتد نطاق تأثير هذا الأسلوب إلى أفق أوسع في
الإصلاح بإدخال مفاهيم اللامركزية وتنمية الإدارة المحلية
ومفاهيم الديمقراطية وإنشاء آليات للمشاركة الشعبية على
النطاق الوطني.

ويرى الباحث أن إصلاح نظام الإدارة المحلية في مصر
يجب أن يشمل الأساليب الأربعة للإصلاح لأنهم يشكلون
مجتمعين متكاملاً لتكملة للإصلاح، طبقاً للظروف الواقعية
لنظام الإدارة المحلية المصري الحالي. وكما ذكر مبغاً في
نجاح أي نظام للإدارة المحلية يعتمد على تقبل الشعب له
ليعكس الهيكل السياسي والاجتماعية والاقتصادية وسمح
بالمشاركة الشعبية التي تعتبر ضماناً لنجاح أي نظام للإدارة
المحلية. لذا يرى الباحث أن اجتهادات الخبراء والباحثين في
مجال إصلاح نظام الإدارة المحلية أن تكون مجرد الخطوة
الأولى بتقديم نموذج مقترح لإدارة النظام على أن يطرح
على جهات البحث والدراسة مثل المجالس القومية
المتخصصة ومجلس الشورى والهيئات البحثية المتخصصة
لاستطلاع الرأي وتصميته قبل تقديمه إلى مجلس الشعب
كمشروع قانون جديد للإدارة المحلية.

٦-٢- المقترحات الخاصة بإصلاح المديريات

مقترحات إصلاح السياسات والهيئات الإدارية المحلية

٦-٢-١- نقل السلطات التنفيذية من الحكومة المركزية

إلى المحليات:

المطالبة بأن ينص الدستور في أحد بنوده على وجود
سلطات أصيلة للإدارة المحلية ووضع إطار زمني وآليات
لنقل السلطة إليها، وحذف عبارة "يكفل القانون نقل السلطة

للخدمات العامة موهونة بقدرتها على التفاعل بنجاح مع
البيئة المحلية المباشرة أو ما يعرف بإيكولوجيا النظام المحلي
والتي تعتبر جزءاً من النظام الاقتصادي والسياسي
والاجتماعي الوطني. (٦٦) وتعتقد الإدارة المحلية في مصر
ديناميكية التفاعل مع البيئة المحلية والمميزات الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية، ويرجع الباحث ذلك إلى إغفال وضع
اليات وأسس مؤسسية للتفاعل بالإضافة إلى هيمنة المفاهيم
البيروقراطية الجامدة للثغمين على المسؤولين من مختلف
المستويات في الإدارة المحلية. ويعتقد بعصر المحللين أن من
أسباب فشل العديد من السياسات التي فرضها صندوق النقد
الدولي والبنك الدولي تجاهل دور المؤسسات المحلية
والمطالبات الإدارية الضرورية لتطبيق تلك السياسات. (٦٧)

٣-٥-٢- ضعف الوعي الشعبي ومستوى التعليم:

تعاين بيئة الإدارة المحلية من ضعف الوعي الشعبي
بمجالات المشاركة الشعبية المباشرة وغير المباشرة نتيجة
لانهزال البيروقراطية المحلية واهتمامها بهدف لاسي هو
إبقاء الوضع كما هو عليه، بالإضافة إلى لضعف المستوى
التعليمي وغياب البعد الثقافي للمشاركة. بالإضافة إلى ما
سبق يرى معظم المواطنين في الريف المصري أن الخدمات
المقدمة من الحكومة المركزية هي خدمات عامة لهم الحق
في استغلالها أكثر منها خدمات يجب أن يساهموا في إنشائها
ويكونون مسئولين عن المحافظة عليها. هذا الشكل من
ضعف الوعي العام بمفهوم المواطنة يؤدي إلى عزوف
المواطنين عن المشاركة المجتمعية في إنشاء وصيانة البيئة
الخدمية للخدمات العامة. (٦٨)

الإصلاح الإداري الشامل

مفهوم الإصلاح الإداري الشامل هو وضع نظام متكامل
ومتوازن مصمم على أن تكون داخله آليات مرنة لضمان
إصلاح أي خلل يظهر في أي مرحلة من مراحل تشغيل
النظام، وبدون أي تدخل فوقي. (٦٩)

ويقوم مفهوم الإصلاح الإداري الشامل على الدمج
التكاملي بين أربعة أساليب للإصلاح الإداري وهي:

١- الإصلاح التنظيمي:

ويتم تبعاً لهذا الأسلوب إصلاح قطاع واحد أو منظمة
واحدة عن طريق إدخال مفهوم البناء المؤسسي أو إدخال
تغييرات لتحسين النظم الإدارية. ويتم إدخال تلك التغييرات عن
طريق أساليب التطوير المؤسسي أو برامج تدريبية إدارية.

٢- إصلاح الخدمة المدنية:

مقترحت إصلاح الهيكل التنظيمي:

٢-٦-٥- إعادة التقسيم الإداري والبناء التنظيمي لنظام

الإدارة المحلية:

إعادة النظر في التقسيمات الإدارية والبناء التنظيمي لنظام الإدارة المحلية ومراعاة الكثافة السكانية ونوعية النشاط الاقتصادي الغالب حيث أن تقسيم المحافظات طويلا على ضفاف النيل قد ضاعف من تمسك المواطنين بالحياة والسكن في الوادي القديم. ويقترح أن يتم التقسيم الإداري للجمهورية ليشمل ثلاثة مستويات فقط هي: المحافظة - المدينة (أو الأحياء في المدن الكبيرة) - القرية، بدلا من التقسيم الخماسي للقاتم.

٢-٦-٦- تبعية الخدمات العامة إلى الوحدات المحلية:

يجب أن تكون العلاقات الرسمية للرسمية هي أساس العلاقة بين الوحدات المحلية وأفرع الخدمات التي تعمل في نطاقها وذلك يتحقق بنقل التبعية الإدارية لأفرع الخدمات إلى الوحدات المحلية من الهيئات العامة وبعض الوزارات المركزية. ويتم تطبيق المفهوم السابق على النحو التالي:

- * منح المحافظ سلطة الإشراف على كل ما يجري في المحافظة بصرف النظر عن الجهة المنفذة سواء كانت قومية أو محلية.

- * يتولى رئيس الوحدة المحلية مسؤولية التخطيط والتنسيق والتوجيه والرقابة على أعمال إدارات الخدمات بدائرة الوحدة المحلية.

- * يكون رئيس الوحدة المحلية هو الرئيس الأعلى لجميع العاملين الذين تولت تبعتهم الإدارية للوحدة المحلية. (٧٢)
- الحد من وصاية الوزارات على مديريات الخدمات من خلال الإجراءات التالية:

- * نقل الموازنة الاستثمارية لمديريات الخدمات من ديوان الوزارة إلى المحافظات.

- * نقل درجتي مدير المديرية ووكيل المديرية من ديوان الوزارة إلى المحافظات.

- * تخصيص موازنة مستقلة لكل وحدة محلية تشمل جميع أوجه النشاط.

من المنطلق السابق، وتطبيقا لمفاهيم اللامركزية الإدارية على الوحدات القاعدية، تقترح هذه الدراسة إنشاء وحدة مرافق لكل قرية على أن تدار بالأسلوب التالي:

- * تتولى وحدات المرافق أعمال التنظيم والمرافق داخل القرية.

إليها تدريجيا من المادة رقم ١٦٢ من الدستور المصري، والتي بسبب الصياغة الفضفاضة لها لم يتم نقل السلطة إلى المجالس المحلية منذ أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما.

٢-٦-٢- تحليل عدد وتشكيل المجالس المحلية:

دمج المجلسين الشعبي والتنفيذي في مجلس واحد لضمان فعالية التنسيق بين الأنشطة وضمان المساهمة الشعبية الفعالة للأجهزة المحلية، ويشكل على النحو التالي:

- المجلس الأول: أعضاء منتخبون ويكون لهم الأكثرية العديدة ومنهم وكيل المجلس.
- المجلس الثاني: هم أعضاء مختارون بحكم وظائفهم التنفيذية والنية

- المجلس الثالث: أعضاء مختارون يمثلون جميع فئات المجتمع يمثلون الأنشطة الاقتصادية والجمعيات التطوعية والدينية. (٧٠) ويأخذ الكيان الإداري الجديد اختصائص كل من المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي بعد إعادة صياغتها.

أما بالنسبة لتشكيل المجالس فتوصي هذه الدراسة بإلغاء شرط أن يكون نصف عدد أعضاء المجالس المحلية على الأقل من العمال والفلاحين.

٢-٦-٣- سن قانون جديد لنظام الإدارة المحلية:

تتطلب المصلحة العامة من قانون متكامل جديد للإدارة المحلية يراعى الإصلاحات المقترحة ومنها الاعتراف بوحدة الإدارة المحلية بأنها جزء من نظام مستقل للإدارة المحلية، وذلك بإلغاء القانون رقم ١٤٥ لعام ١٩٨٨.

-إعادة تفعيل المجلس الأعلى للإدارة المحلية حيث أن دوره محوري في الإصلاح ورسم سياسات عامة للمحليات تضمن التنسيق بين المحافظات المختلفة.

٢-٦-٤- المرونة في التقسيمات الإدارية للمحولات

الإدارة المحلية:

تتطلب دواعي التنمية الاقتصادية والاجتماعية إعادة النظر في التقسيمات الإدارية الحالية والتي تنقصها مرونة الاستجابة للمتغيرات البيئية المتسارعة التوسع في إبتاع نظام المدن أو الوحدات ذات الطبيعة الخاصة وإعادة النظر في قانون المدن ذات الطابع الخاص. ويتطلب ذلك أيضا أفراد القاهرة الكبرى بقلوب جديد على غرار التجربة البريطانية يراعى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخاصة والمتفرقة لهذه المنطقة. (٧١)



المهارات والقدرات الإدارية الواقعية لموظفيها. وتصبح تلك نواة لقاعدة بيانات يتحدد في ضوءها أساليب تطوير الأداء من برامج تدريبية منتظمة وأساليب تطوير أخرى. ولتفعيل البرنامج القومي يجب زيادة دور معهد تدريب المحليات، والحرص على التدريب قبل التعيين في المناصب خاصة المناصب الرئيسية على كل المستويات، وبمعكس ذلك على رفع مهارات وقدرات الموارد البشرية وكفاءتها وبالتالي على معدلات الإنجاز.

٦-٢-١١- التعاقد لشغل الوظائف المحلية:

يقترح تبني نظام التعاقد في شغل الوظيفة المحلية لضمان المرونة سواء من ناحية المرتب أو الالتزامات الوظيفية ليكون عامل جذب للكفاءات النادرة التي تحتاجها المحليات لتطبيق الوظائف للتنمية كمحور من محاور الإصلاح في المنظومة المحلية.

٦-٢-١٢- انتخاب القيادات المحلية:

من المشكلات المزمنة والتي تتركز القائمة على الإدارة المحلية في مصر ضعف قيادات الوحدات الإدارية المحلية لوجود سياسة تعيين القيادات التنفيذية المحلية. لذلك يقترح الباحث اللجوء إلى انتخاب القيادات المحلية وبذلك يتم إبراز كوارث تتميز بالكفاءة والالتزام بحيث لا ترى التكليف بالقيادة مجرد وظيفة حكومية لتطبيق لوائح وقواعد إدارية، بل تعتمدها تكليف بتمتية المنطقة المحلية، وأن تكون المساهمة الشعبية في موضع أسس من المساهمة الإدارية. ويتم ترشيح القيادات المحلية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقوم على الأسس التالية:

- الإعلان عن خلو وظائف رؤساء الوحدات المحلية التي تخلو من شغلها لسبب أو لآخر.
- وضع معايير وضوابط يتم على أساسها التقدم لشغل الوظيفة مثل الخبرة والموهل والسن والقدرة على التنمية الاجتماعية وتوجيه التغيير الاقتصادي، ومن لهم سمعة طيبة واحترام وتقدير أفراد المجتمع.

المرحلة الثانية:

يتم عقد انتخابات محلية لانتخاب المجلس المحلي وفي نفس الوقت لانتخاب القيادات التنفيذية المحلية على غرار ما يحدث في العديد من التجارب العالمية الناجحة في الإدارة المحلية والحكم المحلي.

وفي حال نمر انتخاب القيادات المحلية بطريقة مباشرة، لاعتبارات قانونية أو لاعتبارات تنفيذية، فيقترح الباحث بديلا

* يتولى رئيس الوحدة المحلية للقرية القيام بأعمال التنسيق والتوصية والتوجيه والرقابة على أعمال وحدات المرافق وكذلك أعمال أفرع إدارة الخدمات بالوحدة المحلية.

* يعتبر رئيس الوحدة المحلية للقرية، والذي سيكون منتخبا انتخابا مباشرا من الشعب، الرئيس الأعلى للعاملين في نطاق الوحدة المحلية للقرية ممن نقلت تبعيتهم الإدارية للوحدة المحلية. (٧٣)

مقترحات إصلاح إدارة الموارد البشرية

٦-٢-٧- استقلالية نظم إدارة الموارد البشرية في

المحليات:

يقترح بناء نظام مستقل لإدارة الموارد البشرية في كل محافظة في إطار سياسة عامة وطنية لإدارة الموارد البشرية في المحليات يتبناها المجلس الأعلى للإدارة المحلية. ويتم بناء على ذلك إعادة تنظيم الوزارات في ضوء نقل بعض اختصاصاتها وموظفيها إلى المحليات نقلا نهائيا تطبيقا للقانون الجديد. (٧٤)

٦-٢-٨- توصيف الطلي للوظائف:

يجب وضع نظام للتوصيف الوظيفي لكل وظيفة طبقا للهيكل الإداري والتنظيمي يتماشى مع سلطات ومسؤوليات كل وظيفة ويضمن التوازن فيما بينها. ويؤدي وضع توصيف وظيفي لوظائف الإدارة المحلية إلى تحديد السلطات والمسؤوليات، وتفعيل عنصر المساهمة، وتقادي لزدواج المهام، وتقييم الأداء بناء على معايير علمية.

٦-٢-٩- المساواة بين العاملين في المحليات وفي الحكومة

المركزية:

المساواة في المعاملة الوظيفية بين العاملين في المحليات والعاملين في الجهات المركزية والهياكل العامة من حيث المزايا المالية وإقرار الحوافز المناسبة لطبيعة العمل، بالإضافة إلى ذلك إسباح فرس الترقى الوظيفي للعاملين بالمحليات مثل نظرائهم في الوزارات والهياكل العامة. ويؤدي ذلك إلى زيادة الدافعية لدى الموارد البشرية في المحليات وإلى عدم معيهم إلى الهروب من العمل في المحليات والانتقال إلى الحكومة المركزية.

٦-٢-١٠- تطوير مهارات الموارد البشرية:

عمل برنامج وطني لدراسة الاحتياجات التدريبية لكل وحدة محلية على كل المستويات التنظيمية بمقارنة الوظائف والتكاليف للمحليات، مع التوصيف الوظيفي لكل وظيفة، مع



١٤-٦-٢- إعادة النظر في أسلوب توزيع المخصصات

المركزية:

وضع معايير ديموجرافية واجتماعية واقتصادية وميسية واضحة ومحددة ومطلقة لتوزيع المخصصات المركزية على المحافظات لضمان للتنمية المتوازنة بين اقاليم الدولة وتوزيع المنافع بصورة عادلة على المواطنين حتى لا تتدخل اعتبارات غير موضوعية في عملية توزيع تلك المخصصات المركزية، وكذلك وضع مقاييس لتقييم أداء المخصصات مثل نسبة الطلاب المتفوقين في كل مرحلة، أو معدل انتشار الأمراض، أو طول الطرق المرصوفة بمواصفات معينة. ووضع أهداف تنموية محددة وواضحة لاستغلال المخصصات المركزية ولها مدى زمني محدد يمكن تتبع نجاح المحليات في تحقيقها.

١٥-٦-٢- تنمية مصادر التمويل المحلية وتنويعها:

تنمية مصادر تمويل المحليات وتنمية الأوعية الضريبية غير المرننة عن طريق إعادة تقييم الضريبة على الأراضي الزراعية سنوياً بدلاً من النظام الحالي الذي يتم تقييمه كل خمسة أعوام. ويجب أيضاً تنويع مصادر التمويل المحلية لتفادي مخاطر الاعتماد على مصدر واحد بخفض العائد منه للقطاعات الاقتصادية مما يؤثر سلباً على استمرارية برامج للتنمية المحلية.

١٦-٦-٢- إعادة النظر في إجراءات الموازنة المحلية:

تقوم المديرية المالية في المحافظات بتوزيع منشور التعليمات مباشرة على الوحدات الإدارية للمحليات، بدلاً من تسليمها للمكاتب العام للمحافظة مما يوفر الكثير من الوقت لتجهيز الموازنة وتغيير الأعباء الإدارية عن المكاتب العام للمحافظة. ومن الاقتراحات الأخرى في هذا المجال إضاح فترة زمنية أطول أمام الوحدات المحلية لوضع مقترح الموازنات وعرضها على المجتمع المحلي وعلى المجالس المحلية ومنافستها باستفاضة.

١٧-٦-٢- المقترحات الخاصة بإصلاح وظائف الإدارة

المحلية:

١٨-٦-٢- تحويل وظائف الإدارة المحلية من تنظيمية إلى

تنموية:

مراجعة الوظائف الحالية للإدارة المحلية المصرية والتي هي في الغالب الأعم وظائف تنظيمية أكثر من كونها وظائف تنموية، مما أدى إلى ضعف مساهمة نظام الإدارة المحلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. لذا يجب وضع

آخر وهو إعطاء السلطة للمجالس المحلية الموحدة المنتخبة، طفا للمقررات والإصلاحية التي تقدمها هذه الدراسة، لاختيار وتعيين الرؤساء للتعيينين للوحدات المحلية لضمان تفعيل المساهمة الشعبية لرؤساء الوحدات المحلية.

مقترحات إصلاح هيكل التمويل المحلية

١٩-٦-٢- إعادة تصميم الموازنات المحلية:

- وجود موازنات محلية، تشمل إيرادات ومصروفات لكل من المحلي، في وثيقة منفصلة عن الموازنة العامة للدولة، حيث يعتبر التمويل بمثابة الأداة للتنفيذ الفعلية لتطبيق اللامركزية على أرض الواقع لأنه لا وجود للامركزية حقيقية في ظل التبعية للتبعية الكاملة. ويجب أن توضع الموارد المحلية في ضوء التوازن بين أولويات الحكومة المركزية التي تتشعب مع السياسات العامة للدولة وبين الاحتياجات المحلية، حيث تسيطر الأولويات المركزية على عملية الموازنة مع إغفال الاحتياجات المحلية.
- توضع الموازنات المحلية بناء على تقويمات اقتصادية واقعية على أسس علمية وليس بناء على متوسط الموازنات المحققة لسنوات سابقة. ويتحقق ذلك بتنمية مهارات القائمين على وضع الموازنات المحلية على الطرق العلمية لتقدير التكاليف.
- إعطاء عمليات الموازنة الثانية التي تنص على وجود موازنة منفصلة لمديرية الخدمات عن موازنات الوحدات المحلية والتي تضم نفقات التجهيزات للامركزية للمحليات ونفقات ثنائية الولاء لموظفي المحليات بين الوزارات المركزية والسلطات المحلية.
- توازن مخصصات أبواب الموازنة المحلية (الأبواب من الأول للثالث) بحيث لا يستحوذ الباب الأول على معظم المخصصات مما يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة المحلية، ويتم ذلك بزيادة مخصصات الباب الثاني والثالث في الموازنة المحلية.
- نقل إدارة الاستثمارات المحلية من وزارة التخطيط إلى المحليات، وبذلك يتم ضمان التوازن النسبي بين الأبواب الثلاثة للموازنات المحلية. ويجب في هذا المجال وضع معايير محددة لمخصصات بنود الباب الثاني (المصروفات الجارية) والباب الثالث (الاستثمارات الرأسمالية) حتى تكون المخصصات مبنية على أسس واضحة ومحددة. وإعطاء مرونة للمحليات في شكل نسب مئوية من بنود الباب الأول (المرتبات والمكافآت).



٢-٨-٢- استخدام الموازنات المحلية كأداة للتنظيم والرقابة:

استخدام الموازنات المحلية كأحد أدوات التنظيم والرقابة على أداء الأنشطة المحلية، بدلا من استخدامها فقط كأداة للتنموي. ولتحقيق هذا الهدف يجب تفعيل وحدة المعلومات في كل محافظة لإنشاء قواعد بيانات محدثة بانتظام عن كل الأنشطة والتسهيلات والموارد في المحافظات لسنخدم في التخطيط والرقابة.

٢-٩-٢- المقترحات الخاصة بإصلاح لتفاعل مع بيئة النظام:

٢-٩-٢-١- وضع آلية للمشاركة الشعبية:

العمل على إيجاد منهجية وآلية واضحة لتشجيع وتنشيط دور المواطنين من غير أعضاء المجالس الشعبية وللتنفيذ في المشاركة بإيجابية في صنع قرار التنمية. والعمل على تسهيل الإجراءات التي تمكن أفراد الشعب من المشاركة في التعبير عن آرائهم ورغباتهم وصياغة قرار تنمية مجتمعاتهم وحل مشاكلهم. ويرجع العديد من خبراء الإدارة المحلية أن فشل العديد من المحاولات السابقة لإصلاح نظام الإدارة المحلية يرجع في الأساس إلى عدم وجود ديناميكية للتفاعل بين الجهاز الإداري للمحليات والبيئة المحيطة من جماعات المصالح والمواطنين، الذين ينظر إليهم على أنهم متلقي للخدمة وليسوا علاء لهم حقوق يجب احترامها. (٧٧) وكخطوة مكملة يجب وضع النص القانوني الذي يضمن تنفيذ خطة المشاركة الشعبية التي تقرها الوحدات المحلية بغاظة ومشاركة جميع العناصر في صياغة خطة التنمية المحلية.

٢-٩-٢-٢- تفعيل دور الأحزاب في حفر المشاركة الشعبية:

مساهمة الأحزاب السياسية في إثراء العمل العام في نظام الإدارة المحلية عن طريق الوسائل التالية: (٧٨)

- * استخدام الوسائل القانونية مثل حق اقتراح تعديل بعض أحكام قانون الإدارة المحلية، واقتراح تعديل بعض قوانين الضرائب والرسوم على نحو يوفر موارد مالية ذاتية للمحليات، وتقديم طلبات الإحاطة إلى الوزير المختص بالإدارة المحلية للوقوف على اتجاهات السياسة العامة المحلية والموقوف التي تحد من انطلاقة نظام الإدارة المحلية، واللجوء إلى القضاء للطعن في القرارات المعيبة التي تصدرها أي من الهيئات المحلية.
- * استخدام وسائل المشاركة الإيجابية مثل المشاركة في مناقشة مشروعات القوانين التي تطرحها الحكومة في هذا المجال، والمشاركة في اللجان النوعية المختصة التي

أهداف استراتيجية لنظام الإدارة المحلية وبنيت على أساسها خطط بمستوياتها الطويلة والمتوسطة والقصيرة لتحقيق تلك الأهداف. بناء على تلك المنظومة من للخطط، يتم إعادة تصميم وظائف النظام بصورة تؤدي إلى تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو تحقيق التنمية المحلية. ويتم إعادة تصميم وظائف الإدارة المحلية بأن تصمم أنشطة نظام الإدارة المحلية على شكل مشروعات متناسقة لها جدول زمني مرحلي يشمل المسؤولين عن تنفيذ كل مرحلة من مراحل المشروع، على أن يبدأ الإصلاح بتجارب رائدة في محافظات معينة ويتم دراسة التجربة الأولية للاستفادة من نتائجها في التطبيق على المستوى الوطني. ومن البديهي أن يمكن تطبيقها لتفادي عائق عدم توفر اقتصاديات الحجم للمشروعات المحلية إنشاء مشروعات مشتركة consortia بين المجالس المحلية، أو دمج الوحدات المحلية التي تتشابه في اختصاصاتها وتجالس مع بعضها، أو إنشاء هيئات مستقلة لتقديم خدمات عامة معينة. والهدف من الاتحادات هو دراسة المشاكل التي تخص للوحدات الأعضاء واقتراح الحلول المناسبة لها، وتبادل الآراء والخبرات والتجارب الناجحة للوحدات الأعضاء. (٧٥) ويتم تحقيق الأهداف التنموية عن طريق تفعيل لجنة التنمية المحلية على مستوى المحافظات لتنمية الاستثمار على أن تضم في عضويتها أعضاء المجالس المحلية، التي اقترحتها الدراسة، ومندوبي البنوك في المحافظات وممثلي غرفة التجارة في المحافظة، والنفقات والغرف الصناعية، وتنظيمات رجال الأعمال. (٧٦) وسيتم عرض نموذج تطبيقي لهذا المقترح تفصيليا في نهاية هذه الدراسة.

٢-٩-٢-٣- حصر الوظائف المركزية في المحليات:

حصر الوظائف التي تؤديها الوحدات المحلية والتي تؤديها الوزارات والمصالح المركزية في المحليات لمنع ازدواج السلطات والمسؤوليات، ووضع لوائح لتفادي حدوث صراع حول السلطات في المستقبل.

٢-٨-٢- المقترحات الخاصة بإصلاح للرقابة:

٢-٨-٢-١- حصر وتقليل جهات الرقابة المركزية:

حصر الجهات التي لها حق مراقبة الوحدات المحلية، ودمجها في أقل عدد من المستويات الإدارية لمعاقبة المحليات من تعدد جهات الرقابة وتضارب تعليمات تلك الجهات مما يشتت جهود المحليات بالإضافة إلى أن ذلك يعتبر انتهاكا لمبدأ وحدة الإشراف.



حلال إليها مشروعات القوانين، الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية والمحلية، وتبني الأفكار الجديدة في نأل نظام الإدارة المحلية عن طريق أفراد مساعدات حاصه بها للنشر في وسائل الإعلام الجماهيرية الخاصة بالأحزاب مثل الصحف الحزبية، وكذلك عند مؤتمرات أو سوات حزبية لمناقشة وبأوره تلك الأفكار الجديدة.

الخاتمة: تصور أولى لتعزيز القدرات التنموية لنظام الإدارة المحلية المصري:

يعتبر تعديل وظائف والمهام أحد المحاور الرئيسية لصلية إصلاح نظام الإدارة المحلية من مجرد وظائف تنظيمية إلى وظائف تنموية في صورة مشروعات، لها مخرجات ونواتج محددة وتتغذ في إطار رسمي محدد، تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الوطنية بشكل عام والنسبة الربحية على وجه الخصوص ولتفعيل هذا المقصد، حاول الباحث تطبيق المقترحات الإصلاحية في هذه لدراسة على أحد الخطط التي طرحت في النصف الأول من السبعينيات من قبل مشروع التنمية المحلية الثاني بمشاركة الأمانة العامة لوزارة التنمية المحلية للخروج بنموذج قابل للتنفيذ للخطط لمشروعات التنمية المحلية. ويتكون برنامج عملية التخطيط للمشروعات التنموية من خمسة مراحل على النحو التالي: (٧٩)

صياغة الأهداف والسياسات

تقوم لجنة التنمية المحلية في كل محافظة، التي يقترح أن يرأسها المحافظ وعضوية السكرتير العام والسكرتير العام المساعد ومديري المديرية الفنية ومديري إدارات للتنمية والتخطيط بالمحافظة، بالمهام التالية:

- ١- وضع السياسات والاستراتيجية العامة للتنمية في المحافظة.
- ٢- تحديد الأولويات للقطاعات والمناطق عن طريق وضع معايير الاختيار بين المشروعات تبعاً للمنافع الاقتصادية المتولدة والآثار الاجتماعية والبيئية. وتشمل المنافع الاقتصادية تنفيذ رفع الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة والوفورات الخارجية على البيئة المحيطة مثل تشييد الطرق. أما الآثار الاجتماعية فتشمل تحسين مستوى المعيشة والعدالة في الاستفادة من الخدمات العامة.
- ٣- تحديد الاعتمادات للمدى والقرى.

٤- إعداد بيان الاستراتيجية المطاوعة.

٥- الإشراف على إعداد التقييم والمخطط القطاعية.

الخطوة الثانية في المرحلة الأولى تتعلق بإرسال نتائج عمل لجنة التنمية المحلية إلى المجلس المحلي للمحافظة، والذي اقترحت الدراسة إنشاءه، لمناقشته والموافقة عليه.

الخطوة الثالثة هي إرسال المقترح إلى المراكز المختلفة لدلل المحافظة، على أن يقوم المجلس المحلي المركز بالمهام التالية:

- ١- تقدير احتياجات المركز من طرق ومعدات دارجة
- ٢- اقتراح المشروعات المشتركة.
- ٣- إيلاغ القرى بالاعتمادات المقررة.
- ٤- مساعدة الوحدات القروية والمدن في إعداد الحطة.

تقديم الاحتياجات وتنمية المشروعات

وتتم هذه المرحلة على المستوى القروي، حيث يقوم المجلس المحلي القروي بأداء المهام التالية:

- ١- تقدير احتياجات القرية (بماذا الطرق والمعدات الدارجة)
- ٢- تحديد أولوية المشروعات على ضوء استراتيجية القطاع.
- ٣- وضع مواصفات المشروع بناء على كتيبات الإرشادات الواردة من مستوى المحافظة والمركز.
- ٤- المشاركة في صياغة وتقييم للمشروعات.
- ٥- إعداد الخطط متوسطة الأجل للمشروعات.

التقييم والمراجعة والدمج

في المرحلة الثالثة، تقوم مجالس المحلية في المراكز باستلام تقدير الاحتياجات وتنمية للمشروعات من مستوى القرى تمهيد لتقييمه ومراجعتها بالمهام التالية:

- ١- تقييم خطط المشروعات وإعداد الدراسات الخاصة بالجدوى الاقتصادية لها.
- ٢- مراجعة الخطط مالياً وفنياً.
- ٣- دمج مشروعات القرية في مشروعات مشتركة.
- ٤- تحديد واختيار مشروعات المناطق الأقل نمواً والأكثر احتياجاً.
- ٥- اختيار وصياغة المشروعات المركزية على مستوى المركز.
- ٦- دمج الخطط السنوية للوحدات المحلية والخطط طويلة المدى في خطط مراكز.

الإعداد النهائي

تقوم المجالس المحلية في المراكز برفع تقدير الاحتياجات وتنمية المشروعات على مستوى المركز إلى لجنة التنمية المحلية بالمحافظة، التي تقوم بدورها بأداء المهام التالية:



مرحلي متدرج. وطبقا لهذا الدخول ويقترح أن تتم إصلاحات سياسية بالقرنوزي مع تصميم وبناء نظام جديد للإدارة المحلية يراعى التفاعل المنظم مع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية المعاصرة، على أن يصدر به قانون جديد يحظى بمناقشات مستوفضة ومتكيفة ليس فقط في مجلسي الشعب والسناتورى، بل أيضا على المستويات الشعبية والاقتصادية والأكاديمية. ويؤكد الباحث الحاجة إلى تعديل الدستور المصري بما يتواءم مع المتغيرات المتسارعة والتي ظهرت في الخمس والثلاثين عاما الماضية حتى تتسنى صياغة قانون مرن وفعال لنظام الإدارة المحلية. وأخيرا يستقرز أن يتم إصلاح موزى للنظام الإداري المركزي حيث لا يمكن فصل نظم الإدارة المحلية عن النظام الإداري للدولة في الأنشطة هما بينهما.

٤- إعداد خطط المشروعات على مستوى المراكز ومستوى المحافظة.

٥- اعتماد الخطط وتقديمها إلى الأمانة العامة ولجنة التنمية المحلية.

تقوم لجنة التنمية الريفية في الوزارة المختصة بالإدارة المحلية بمراجعة المشروعات المقدمة من المحافظات وتقوم بالأعضاء النهائي لتلك المشروعات. وتقوم اللجنة بإعداد سياسات وإرشادات البرنامج للتنمية المحلية، والذي على أساسه يتم توزيع الاعضاء المالية بين المحافظات المختلفة. ويوضح شكل (3) نمط التفاعل بين المراحل المختلفة للبرنامج:

```

graph TD
    A[المرحلة الأولى: صياغة الأهداف والمبادئ] --> B[لجنة التنمية المحلية الأولية]
    B --> C[المرحلة الثانية: التفكير والمراجعة]
    C --> D[لجنة التنمية المحلية بالمشقة]
    D --> E[المرحلة الثالثة: تقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات]
    E --> F[المجلس المحلي]
    F --> G[المرحلة الرابعة: الإعداد النهائي]
    G --> D
    F --> H[المرحلة الخامسة: تنفيذ السياسات]
    F --> I[المرحلة السادسة: المراقبة والتقييم]
    F --> J[المرحلة السابعة: التحديث]
    F --> K[المرحلة الثامنة: التقييم النهائي]
    F --> L[المرحلة التاسعة: التقييم النهائي]
    F --> M[المرحلة العاشرة: التقييم النهائي]
  
```

تغذية عكسية - - - -

المصفر (بتصرف): تخطيط المشروعات، الأمانة العامة للإدارة المحلية والمكتب الاستشاري كيمونكس، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٥.

الهوامش

- ١٣- حسن علواني، للامركزية في السياق المعاصر: الأبعاد والمحددات وإشكاليات التطبيق. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ٢٠-٢١.
- و على الصوفي، الإدارة المحلية، مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية. (القاهرة: مكتبة النهضة الشرق، ١٩٩٥). ص ٤٧-٤٨.
- ١٤- محمود شريف. مرجع سابق. ص ٢٠.
- ١٥- حسن علواني. مرجع سابق. ص ١٨-١٩.
- 16- James Mayfield. Op. cit., pp. 208-220.
- ١٧- قانون نظم الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية. (القاهرة: هيئة المطابع الأميرية، ٢٠٠٣). مادة ٣.
- ١٨- حسن محمد عوضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية. (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣). ص ٣٢-٣٥.
- ١٩- قانون نظم الإدارة المحلية. مرجع سابق. ص ٢٤٢-٢٧٧.
- ٢٠- فخر الدين خالد، الإدارة المحلية للفرص والتحديات. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد الثالث، ١٩٩٩). ص ٤٩.
- ومصطفى عبد القادر، للامركزية والتنمية الإدارية. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ٥٨.
- 21- James Mayfield. Ibid., pp. V-1.
- 22- Nazih N. Ayoub. Op. cit., p. 137.
- 23- Rod Hague and Martin Harrop, Comparative Government and Politics. Palgrave, Hampshire, 2001. pp. 212-213.
- ٢٤- عادل رمضان الزبدي، الإدارة العامة. (القاهرة: مكتبة جامعة عين شمس، ١٩٩٥). ص ١٢٦-١٢٨.
- 25- James Mayfield. Op. cit., pp. 80-82.
- ٢٦- قانون نظم الإدارة المحلية. مادة ٧.
- ٢٧- المرجع السابق. مادة ١.
- 28- James Mayfield. Op. cit., p. 75.
- ٢٩- قانون نظم الإدارة المحلية. مادة ٣.
- ٣٠- المرجع السابق. المواد ١٢-٢٠.
- 31- James Mayfield. Op. cit., p. 106.
- ٣٢- قانون نظم الإدارة المحلية. ص ٨٦-٨٧.
- 33- James Mayfield. Op. cit., pp. 11-12.

- 1- James Mayfield. Local Government in Egypt. (Cairo: The American university in Cairo Press. Cairo, 1996). p. 269.
- ٢- صقر عاشور، الإدارة العامة: مدخل بيني مقارن. (القاهرة، ١٩٨١). ص ٤٨٦-٤٨٩.
- ٣- أحمد عباس عبد البديع وآخرين. مبادئ علم السياسة. (القاهرة، ٢٠٠٣). ص ١١٢-١١٣.
- ٤- على السيد الحبيبي وماجد رضا بطرس، الإدارة العامة. (القاهرة: مطبعة النقي، ٢٠٠٣). ص ٨.
- ٥- ويلاحظ على الدول التي تأخذ بمعيار التوزيع بصفة عامة مثل فرنسا وألمانيا الاتحادية أن تطبيقها لهذه الطريقة يختلف حسب الشكل السياسي للدولة من دول بسيطة أو مركبة. أما المعيار الثنائي فيتم بتحديد اختصاصات الأجهزة المحلية بقوانين تنص صراحة على ما يجوز لهذه الأجهزة مباشرة من مهام واختصاصات. ومن سلبيات المعيار الثنائي إعاقة المجالس والهيئات المحلية عن ممارسة حق المبادرة في اقتراح وتنفيذ البرامج المحلية، وعجزها عن تكيف مهامها ووظائفها لتناسب الظروف والمتغيرات المحلية. ونتبع مصر هذا المعيار لتحديد الاختصاصات للمجالس والهيئات المحلية.
- 6- Nazih N. Ayoub. The State and Public Policies in Egypt. (London, ITHACA Press. , 1991), pp. 123-124.
- 7- Ibid., pp. 131-132.
- 8- James Mayfield. Op. cit., pp. 68-69.
- ٩- محمود شريف، للامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة لامركزية وقضايا محلية. العدد الأول، ٢٠٠٤). ص ٢٣.
- ١٠- السيد عبد المطلب غانم، للامركزية والتنمية الإدارية. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ٥٣-٥٩.
- ١١- محمود لبطة، للامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة لامركزية وقضايا محلية. العدد الأول، ٢٠٠٤). ص ٣٧.
- ١٢- محمود شريف. مرجع سابق. ص ١٩.



- نظم الإدارة المحلية في مصر. مرجع سابق. ص ٦٦.
- 55- James Mayfield. Op. cit., pp. 83-88.
- ٥٦- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. مرجع سابق
- 57- James Mayfield. Op. cit., p. 230.
- ٥٨- سمير عبد الوهاب. مرجع سابق عام ٢٠٠١. ص ٩٢.
- 59- Nicholas Henry, Public Administration and Public Affairs. Prentice-Hall, Inc. New Jersey. 1999, P. 132.
- 60- James Mayfield. Op. cit., pp. 132-136.
- ٦١- محسن الجبودي. مرجع سابق. ص ٥٤.
- 62- James Mayfield. Op. cit., p. 138.
- 63- Ibid, pp. 128-131.
- ٦٤- كمال المنوفي، اللامركزية والتنمية المحلية في ضوء التطورات المعاصرة. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ١٤.
- ٦٥- حسن علواني، أزمة المشاركة وديمقراطية النظام المحلي. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد الثالث، ١٩٩٩). ص ٣٧.
- ٦٦- علي الصلوي. مرجع سابق. ص ٥٥-٥٦.
- 67- James Mayfield. Op. cit., p. 48.
- 68- Ibid, p. 234.
- ٦٩- أحمد رشيد، إدارة التنمية للدول النامية، مكتبة مذبولي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١١٥.
- ٧٠- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. مرجع سابق.
- ٧١- محسن الجبودي. مرجع سابق. ص ٧٦.
- ٧٢- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. مرجع سابق.
- ٧٣- المرجع السابق.
- ٧٤- محسن الجبودي. مرجع سابق. ص ٧٧-٧٨.
- 75- Rod Hague and Martin Harrop. Op. cit., p. 214; and
- سمير عبد الوهاب. مرجع سابق عام ٢٠٠١. ص ٩٣.
- 76- James Mayfield. Op. cit., pp. 268-271.
- 77- Ibid, p. 277.
- ٧٨- محسن الجبودي. مرجع سابق. ص ٧٣-٧٧.
- ٧٩- تخطيط المشروعات، الأمانة العامة للإدارة المحلية والمكتب الاستشاري كيمونكس، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٥.
- ٣٤- سمير عبد الوهاب، العلاقات المركزية المحلية وبانبرها على الوحدات المحلية. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد الثالث، ١٩٩٩). ص ١٠-١٤.
- ٣٥- قانون نظام الإدارة المحلية. لمراد ١٣، ٤١، ٤٩، ٦١.
- ٣٦- قانون نظم الإدارة المحلية. مادة ١٩، ٢٠.
- ٣٧- ورقة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة لتطوير نظم الإدارة المحلية في مصر. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد الثالث، ١٩٩٩). ص ٦٧.
- 38- James Mayfield. Op. cit., p. 149.
- ٣٩- سمير عبد الوهاب. مرجع سابق عام ١٩٩٩. ص ٢٠-٢١.
- ٤٠- قانون نظام الإدارة المحلية. مادة ٢٤.
- 41- James Mayfield. Op. cit., pp. 179-180.
- ٤٢- محمود شريف. مرجع سابق. ص ١٦-١٧.
- ٤٣- ورقة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة لتطوير نظم الإدارة المحلية في مصر. مرجع سابق. ص ٦٦.
- 44- James Mayfield. Op. cit., pp. 173-175.
- ٤٥- ورقة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة لتطوير نظم الإدارة المحلية في مصر. مرجع سابق. ص ٦٧.
- 46- James Mayfield. Op. cit., p. 162.
- ٤٧- على حسن، اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة اللامركزية والتنمية المحلية، العدد الأول، ٢٠٠٤). ص ٣٣.
- 48- James Mayfield. Op. cit., pp. 191-200.
- ٤٩- سمير عبد الوهاب، اللامركزية والتنمية المحلية في ضوء التطورات المعاصرة. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، العدد السابع، مارس ٢٠٠١). ص ٩٠-٩١.
- ٥٠- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. القاهرة. أكتوبر ٢٠٠٠.
- ٥١- على حسين. مرجع سابق. ص ٣٢-٣٤.
- ٥٢- محسن الجبودي، دور الأحزاب المصرية في دعم الإدارة المحلية، دار النهضة العربية. القاهرة. ١٩٩٥، ص ٥٣.
- ٥٣- لجنة القوى البشرية والإدارة المحلية. مجلس الشورى. مرجع سابق.
- ٥٤- ورقة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة لتطوير



Proposed Interior Routing Simulation Model to increase Network Performance

Dr. Alaa El Din. M. El-g hazali*,

Dr. Mohamed. M. Eassa**,

Ahmed. M. Eassa***

Abstract

In this paper we discuss the routing protocols specially the interior gateway protocols. Moreover, this paper presents a proposed Interior Routing Simulator Program (IRSP). The IRSP depends on the concept of Critical Path Method (CPM) but some modifications are added to be suitable with the achieved goal.

This goal is represented in increases the network performance through the realize of these advantages: reduce the repeated data in each packet, reduce the number of frames thus high speed of data transmission, reduce amount of routing protocol traffic and more bandwidth available for carrying data traffic.

Keywords: Routing, Interior routing protocols, Link state protocol.

1. Introduction

The topic of routing has been covered in computer science literature for more than two decades, but routing achieved commercial popularity as late as the mid-1980s. The primary reason for this time lag is that networks in the 1970s were simple, homogeneous environments. Only relatively recently has large-scale internetworking become popular.

Routing involves two basic activities determining optimal routing paths and transporting information groups (typically called packets) through an internetwork. In the context of the routing process, the latter of these is referred to as packet switching. Although: packet switching is relatively

straightforward, path determination can be very complex.

Routing protocols use metrics to evaluate what path will be the best for a packet to travel. A metric is a standard of measurement, such as path bandwidth, that is used by routing algorithms to determine the optimal path to a destination. To aid the process of path determination, routing algorithms initialize and maintain routing tables, which contain route information. Route information varies depending on the routing algorithm used.

Routing algorithms fill routing tables with a variety of information. Destination / next hop associations tell a router that a particular destination can be reached optimally by sending the packet to a particular router representing the "next hop" on the way to the final destination. When a router receives an incoming packet, it checks the destination address and attempts to associate this address with a next hop.

Routing tables also can contain other information, such as data about the desirability of a path. Routers compare metrics to determine optimal routes, and these metrics differ depending on the design of the routing algorithm used [1], [2], [3].

However, there are several obstacles, which need to be overcome so that the interior routing protocols due these functions in an efficient manner. These obstacles represented in large routing tables, high network traffic overhead, high convergence time, more difficult to configure.

* Associated professor of Computer & Information Systems - SAMS

** Associated professor of Computer & Information Systems - SAMS

*** Researcher



2. Routing Protocols

Routers within the Internet are organized hierarchically. They used for information exchange within autonomous systems are called interior routers, which use a variety of Interior Gateway Protocols (IGPs) to accomplish this purpose. The Routing Information Protocol (RIP) is an example of an IGP.

Routers that move information between autonomous systems are called exterior routers. These routers use an exterior gateway protocol to exchange information between autonomous systems. The Border Gateway Protocol (BGP) is an example of an exterior gateway protocol. [1], [9]

The routing protocols are broadly divided into two classes:

- Interior gateway protocols (IGPs)
- Exterior gateway protocols (EGPs).

2.1. Interior Router Protocol (IRP): -

IRP or Interior Gateway Protocols (IGP's) are protocols, which are managed within an Autonomous System. Some interior routing protocols include: RIP, OSPF, IGRP, and EIGRP.

1. Routing Information Protocols (RIP)

RIPs are one of the most widely used protocols that are available for networks. Xerox originally developed RIP. An advantage of RIP is that it is easy to use, although as the demand of more routers are needed to communicate over the internet and intranet, RIP automatically updates their routing tables every 30 seconds which is called dynamic routing. Updating causes an increase in traffic and uses up bandwidth. Small networks with few routers are suited best for RIP. Routes are determined by using distance-vector algorithms. TCP/IP and IPX support RIP. Information is routed through routers to update their internal routing tables. RIP calculates the distance from one node to another node by using hops. Hop count determines which are the best routes between routers. A maximum of 15 hops can be utilized by RIP. If the destination exceeds 15 hops, the packet is lost and the destination is considered unreachable. Another disadvantage to RIP is that it is

limited to 512 bytes per packet. When larger packets are to be sent, they must be sent out in several RIP packets. [2], [10]

2. Open Shortest Path First (OSPF)

OSPF is a link-state routing algorithm. Link-state routing is more efficient than distance-vector algorithms and reduces the traffic present between networks. Several TCP/IP networks use OSPF. When determining the best route, OSPF considers the hop count, bandwidth, delays in delivering the packet, will the packet deliver to its destination reliably, how heavy the load is, what are the costs for delivery, and is the route secure. [2], [4], [10]

3. Interior Gateway Routing Protocols (IGRP)

IGRP were developed and are proprietary protocols from Cisco Systems, Inc. Cisco developed the protocol for very large networks. It is a distance-vector protocol, as is RIP, but has many advantages over RIP. It supports dynamic routing, although the administrator is capable of manually configuring its routers. Compared to RIP's routing pattern of finding the shortest route, IGRP chooses the best path, although takes into consideration the bandwidth, how heavy the traffic is over the network which determines if there will be any delays of the packet and will the packet arrive to its destination reliably. In addition to its benefits, the overhead is low and its routing tables are updated every 90 seconds. With IGRP, the packets can transfer through 255 routers before the packet will be considered unreachable. [5]

4. Enhanced Interior Gateway Routing Protocol (EIGRP)

EIGRP is Cisco's improved version of IGRP. The benefit of EIGRP is it allows communications between link-state protocols and distance-vector protocols and supports extremely large networks. [6]

2.2. Exterior Router Protocol (ERP): -

For communication to exist between two autonomous systems, an ERP (often called Exterior Gateway Protocols) is required for trading information between routers. When communication exists between any routers the information is stored in the routers routing tables.



1. Exterior Gateway Protocols (EGP)

EGPs make use of trading routing information with routers in other autonomous systems. They dismiss the use of calculating by exact metrics; instead they tend to use approximations. [7]

2. Border Gateway Protocols (BGP)

BGP's are used to trade information between different autonomous systems. BGP's are related to EGP's, although they are more enhanced with their routing techniques. The capabilities and flexibility are more advanced and use considerably less bandwidth. They support internal and external routing protocols. Internal is communicating between two or more routers within the same autonomous system. External is communicating between two routers within two different autonomous systems. [8]

3. The proposed Model

Each router contains a link state database. The database contains information about interfaces at the router that are operable as well as status information about each neighbor to a router. Each router periodically sends a link state advertisements to provide information on a router's adjacencies or to inform others when a router's state changes. By comparing established adjacencies to link states, failed routers can be detected quickly. The database is the same for all participating routers.

The OSPF Hello protocol to acquire neighbors, which are routers with interfaces to a common network. The router sends hello packets to its neighbors and receives their hello packets. In addition to helping acquire neighbors, hello packets also act as keep lives to let routers know that other routers are still functional. And all the previous operations are almost similar to what happens in OSPF operations.

Therefore all the following steps are different than OSPF Protocol where as in OSPF algorithm it uses Dijkstra algorithm but here we will use another algorithm, which will be discussed in the following parts. This algorithm find full shortest paths from one host computer to all other routers.

3.1. Decomposition diagram for Model: -

Figure (1) in the next page shows the decomposition diagram for routing model.

3.2. Link State Packet

When a router floods the network with information about its neighborhood, it is send to other routers a short packet called a link state packet (LSP)

Figure (2) shows the components of an LSP. An LSP usually contains four fields.

1. The ID of the source node (usually router)
2. The ID of the destination node.
3. The cost.
4. The type of destination node (router or network).

ID. Source node	ID. Destination node	Cost	Type of destination node (router or network)
-----------------	----------------------	------	--

Figure (2): Link state packets

A router gets its information about its neighbors by periodically sending them a short greeting packet.

3.3. Other Packet messages

The information packet messages can be:

- Hello Packets

These are used between routers to identify each other and establish common operating procedures.

- Database description packets

These are used to enable routers to transmit a complete database of link states. Link states are

expressed in terms of source and destination addresses.

The individual link status information records are known as link state advertisements (LSA).

- LSP requests

These enable a router to request specific link information from a neighbor.

- LSP Update

At any time a router may transmit new link state advertisements.



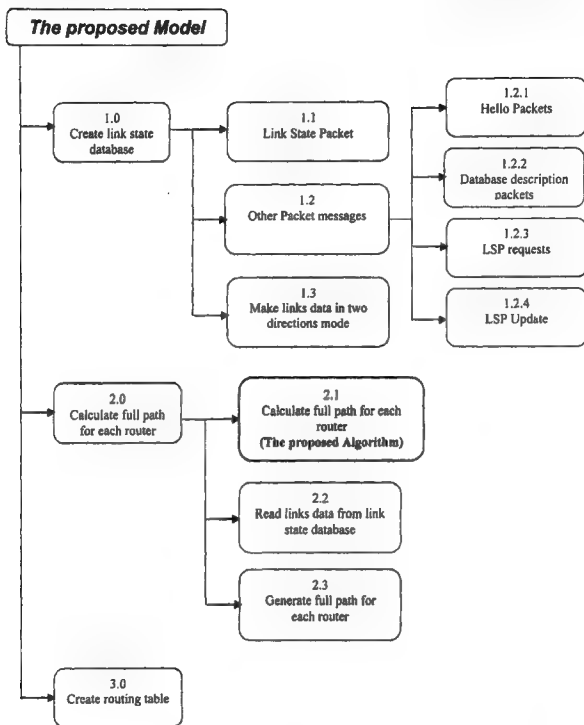


Figure (1): decomposition diagram

3.4. Link State Database

There are two types of nodes networks and routers. Arcs are the connections between a router and a network (router to network, network to router, router to router).

Cost is applied only to the arc from router to network or from router to router. The cost of the arc from network to router is always zero.

Imagine that all routers in our sample internetwork come up at the same time. Each router sends a greeting packet to its neighbors to find out the state of each link. It then prepares an LSP based on the results of these greetings and floods the network with it. Figure (3) shows this process for router A. Every router in the network performs the same steps as each comes up.



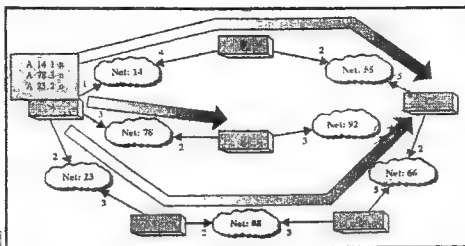


Figure (3): Flooding of A LSP

Every router receives every LSP and puts the information into a link state database. Table (1) shows the database for our sample internetwork.

Table (1) : Link state database

ID. Source node	ID. Destination node	Cost	Type of destination node (Router or network)
A	NET: 14	1	Network
A	NET: 78	3	Network
A	NET: 23	2	Network
B	NET: 14	4	Network
B	NET: 55	2	Network
C	NET: 55	5	Network
C	NET: 66	2	Network
D	NET: 66	5	Network
D	NET: 08	3	Network
E	NET: 23	3	Network
E	NET: 08	2	Network
F	NET: 78	2	Network
F	NET: 92	3	Network

Because every router receives the same LSPs, every router builds the same database. It stores this database on its disk.

3.5. Make links data in two directions mode

This algorithm requires that every router make a copy of all the links should be done but vice versa by shifting the ID. Source node with the ID. Destination node, and this only in case the type of the destination node is network as a result that the cost in this case is equal zero. Table (2) shows the link state database.

After that, router uses this database to calculate its routing table. If a router is added to

or deleted from the system, the whole database must be shared for fast updating.

3.6. The Algorithm

This algorithm is a link state protocol (LSP) and Interior Protocol; it takes the actual state of the network link into account when creating routing tables and calculating routing decisions. This means that each router maintains link status information and this is exchanged between routers wishing to build routing tables.

The algorithm fills routing tables with a variety of information Destination / full path to the final destination. Each router uses the same



algorithm and the same link state database to calculate its own shorted paths and routing table these are different for each router.

The algorithm find the optimum path in a network that is means to find a path with a minimal cost, considering factors like time, security and quality of the received data.

In This algorithm, cost refers to weighted value based on a variety of factors, such as security levels, traffic, or the state of the link and the cost is calculated as we mentioned before as the same way of calculating the metrics in the IGRP protocol.

Each router must apply this algorithm to calculate its routing table. The algorithm calculates the shortest path between source node and all destination nodes.

The following are the necessary steps for this algorithm:

1. Make a list of all the networks that data could be send to it, through link state database especially the specific column which is could type of destination node ID provided that "the type of destination node = Network."
2. After making the list, the shortest path is found among the routers itself and each network in the list. But the way used to calculate the path depends on a known method in the field of operations researches, which is CPM, but some modifications are added to it to be suitable with the proposed algorithm.
3. These paths are stored in a routing table.

Table (2): Link state databases after change

ID. Source node	ID. Destination node	Cost	Type of destination node (Router or network)
A	NET: 14	1	Network
A	NET: 78	3	Network
A	NET: 23	2	Network
B	NET: 14	4	Network
B	NET: 55	2	Network
C	NET: 55	5	Network
C	NET: 66	2	Network
D	NET: 66	5	Network
D	NET: 08	3	Network
E	NET: 23	3	Network
E	NET: 08	2	Network
F	NET: 78	2	Network
F	NET: 92	3	Network
NET: 14	A	0	Router
NET: 78	A	0	Router
NET: 23	A	0	Router
NET: 14	B	0	Router
NET: 55	B	0	Router
NET: 55	C	0	Router
NET: 66	C	0	Router
NET: 66	D	0	Router
NET: 08	D	0	Router
NET: 23	E	0	Router
NET: 08	E	0	Router
NET: 78	F	0	Router
NET: 92	F	0	Router



3.7. Routing Table

Normally after finding the full path as each packet goes out of the router can be known with its full path till it reaches the destination node. Each router uses the same algorithm and

the same link state databases to calculate its own routing table but the routing tables are different for each router. Table (3) shows the routing table for router A: -

Table (3) Routing table for Router A

ID. Destination node	The path	Cost of path
NET: 14	A	1
NET: 78	A	3
NET: 23	A	2
NET: 55	A / B	3
NET: 66	A / B / C	5
NET: 08	A / E	4

4. Requirements for the algorithm

There are many requirements for applying this model such as:

1. More storage capacity in the routers, as the link state database was duplicated in size in comparison with the known protocol OSPF.
2. Increasing the processor speed of the routers and that is for sophisticating the used algorithm and from another way increasing the storage capacity needs fast processors for managing the memory and a speed search process that affect on the rapidity of creating routing tables.

5. Discussion

There are three points that will be viewed in the following and it makes this algorithm work in a good way and habituate with the autonomous system that work in it: -

1. Encapsulation Header
2. Rerouting Process
3. Sending the data out the autonomous system

5.1 Encapsulation Header

Encapsulation means placing a Header in the data field of other messages. As data is sent using the Internet model the control information is added to the start of the packet as passed from the lower levels, these control blocks are called Headers. As the packet is passed up from the lower level the current level

treats it as one block of data ignoring the control information and this is known as encapsulation.

But there must be some characteristics like that the outside frame size is 6 KB, this is for 3 reasons which are:

1. There is no any packet that its size is more than 6 KB.
2. The space of header is very suitable to put the full path.
3. In the header of the frame we can put the full path instead of put the repeated data (Ex. Destination address, Source address).

There are three types of data in Header of the Frame:

1. The shortest path between source node and destination nodes can get them from the routing table.
2. Counter: it forms the number of the nodes which is presented in the routers established for a path and can be calculated easily.
3. Destination network address

The path is placed as a whole, the address of the routers which represents the path is written, and we can put break by this symbol "/". The counter represents number of the nodes forming the path and it is decremented by one when the frame passes on each router in the path.



Processing Flowchart: -

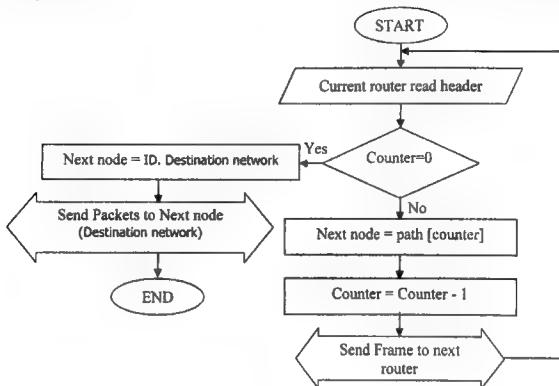


Table (4) Comparative study

5.2 Rerouting Process

There is a probable problem which is when any of the routers existing in the shortest path falls, the explorer router for this drop will make rerouting process in which it searches on its routing table for the shortest path of the destination network and therefore it identifies a new counter without changing the data of the packets.

5.3 Sending the data out the autonomous system

Incase the data was sent to the network outside the autonomous system then the router responsible for sending these data will calculate the path by default for the external router or the external gateway and this by using the same algorithm as the external node is known to all internal routers as its responsible for sending the data between autonomous systems and in this case only we can attach the autonomous systems no. to the frame head.

6. Comparative study

Table (4) compares between the proposed model and the two main important interior routing protocols.

7. Conclusion

The use of an IRSP realizes a lot of advantages that overcome the obstacles face the former interior routing protocols. These advantages are reducing the repeated data in each packet and put these data once in the header of the frame therefore obtaining large numbers of packets, reduce the number of frames thus high speed in data transmission, placing the full path in the header and this is the essential factor that realize many advantages which are Speed and privacy. As related to speed notice in the case of OSPF, each router in the network checks the destination address then according to this it searches inside the routing table to identify the next router and the same operation is repeated when the packet reaches the next router and so on. But with this algorithm each router looks at the header of its frame and so identifies the next router easily. The privacy realize since the router is the main factor that determines the path for each destination node. so, link state databases can be changed whereas a whole router or link can be deleted and this algorithm take this in its consideration and doesn't affect it concerning performance. Additional advantages related to this algorithm are reduces



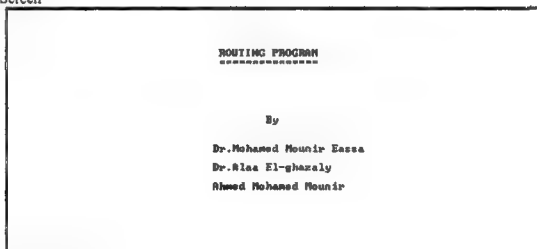
amount of routing protocol traffic, minimizes network convergence time, each router also knows the complete network connectivity, more network bandwidth available for carrying data traffic. According to these previous advantages the performance of the network and data transmission increase.

References

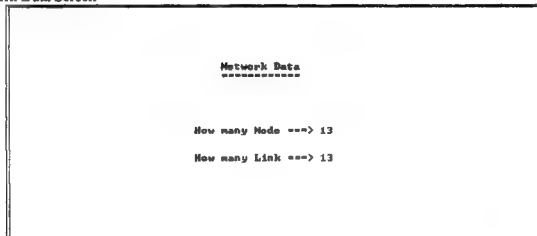
1. Cisco Systems, Routing Basics, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/routing.htm", 2002.
2. Behrouz A. Forouzan, Data Communications and Networking, 2nd Edition, McGraw-Hill Book Companies, Singapore, 2000.
3. Microsoft Press, Networking Essentials plus (MCSE), Third Edition, Washington, 2000.
4. Cisco Systems, Open Shortest Path First, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/ospf.htm", 2002.
5. Cisco Systems, An Introduction to IGRP, "http://www.cisco.com/warp/public/103/5.html", 2004.
6. Cisco Systems, Introduction to EIGRP, "http://www.cisco.com/warp/public/103/1.html", 2003.
7. Dozent, Exterior Gateway Protocol "http://www.ba-stuttgart.de/~schulte/hme/55146.htm"
8. Cisco Systems, Border Gateway Protocol, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/bgp.htm", 2003.
9. Keith Williamson, IP Routing Protocols, "http://www.williamson.cx/iprouting/iprouting.html", 2003.
10. Udaya Shankar, et al, Performance Comparison of Routing Protocols Using MaRS: Distance-Vector Versus Link-State, ACM Sigmetrics/Performance '92, June 1992.

Appendix 1 (Program Interface)

Main Screen



Network Data Screen



Conformation Screen

```

Are You Sure There are < 13 > Nodes and < 13 > Links in Your Network ?
1- yes                      2- NO
                             (Enter no.of your choose)
                             =====> 1_
    
```

Nodes Data Screens

```

                        Data Of Nodes no.1
                        =====
Enter Name of Node ----> A
-----
Enter Type of Node ?
1- Router                2- Network
                         (Enter no. of your choose)
                         =====> 1
    
```

Repeated until nodes data ends

Note Screen

```

                        Data Of Nodes
                        =====

NOTE :-
YOU must be enter data of links in
one direction becuse the program
make it in two direction directly
in the next step. _
    
```



Links Data Screens

```

Data Of Nodes
=====
1- A (Router).      2- C (Router).      3- E (Router).      4- NET14 (Network).
5- NET23 (Network). 6- NET55 (Network). 7- NET66 (Network).
8- B (Router).      9- D (Router).      10- P (Router).     11- NET70 (Network)
12- NET80 (Network). 13- NET92 (Network).
=====

Data Of Link no.1
=====

Enter number of Starting Node -----> 1
Enter number of Ending Node -----> 4
Enter Cost of The Link -----> 1_
    
```

Repeated until links data ends

Router Number Screen (which routing table is calculating for it)

```

The calculation of Routing Table
=====

Enter number of Node to calculat Routing Table -----> 1_
    
```

Links data Screen (to make all links data in two direction mode)

```

Data Of Links
=====
Link ID      Starting Mode      Ending Mode
-----
14           4                   1
-----

The Cost of The link from network to router is always = 0 _
    
```

Repeated until make all links in two direction mode

Note Screen

The Links now in two direction mode....

Press any key.....

Link State Database Screen

Link State database

=====

Data Of Modes

1- A 2- C 3- E 4- MET14 5- MET23 6- MET55 7- NET66 8- B
 9- D 10- F 11- NET78 12- NET88 13- MET92

=====

Link ID	Starting Mode	Ending Mode	Weight
1	1	4	1.000000
2	1	11	3.000000
3	1	5	2.000000

=====

Press any Key.....

Repeated until end Links data

Conformation Screen

Are You want to change data of links ?

1- yes 2- NO

<Enter no. of your choose>

=====> 2_



Routing table Screen

The Routing Table For Router A < 1 >		
Destination	The Path	
NET14	A ----> END	, Weight = 1
NET23	A ----> END	, Weight = 2
NET55	A ----> B ----> END	, Weight = 3
NET66	A ----> B ----> C ----> END	, Weight = 5

Repeated until end Paths data

Conformation Screen

```

Do You Want To Run This Program Again ?
1- yes      2- NO
      <Enter no. of your choose>
      -----> 2_

```

Appendix 2 (Abbreviations)

BGP	Border Gateway Protocols
CPM	Critical Path Method
EGPs	Exterior gateway protocols
ERP	Exterior Router Protocol
IGPs	Interior gateway protocols
IGRP	Interior Gateway Routing Protocols
IRSP	Interior Routing Simulator Program
LSA	Link state advertisements
LSP	Link state protocol
OSPF	Open Shortest Path First
RIP	Routing Information Protocol

Building an Agent-based Search Engine

Fathy E. Eassa*
Abdulfatah Mashat*

Nasser Al Biqami**
Sakher Ghanem

* King AbdulAziz University, Jeddah, Saudi Arabia
** UMM AL-Qura University, Makkah, Saudi Arabia
E-mail: Feissa@hotmail.com

Abstract

The use of the Internet has exploded in recent years with the appearance of the World-Wide Web. In this paper, we show how current technology deals with searching method, and what mobile agent gives to the users. The agent-based search engine has been developed and applied to retrieve information from different Islamic web sites.

This paper introduces an agent-based search engine. This search engine is used to retrieve information from different Islamic web sites. This search engine is a mobile agent which can roam a distributed system or the internet to collect information. This agent-based search engine can be sent to a single site or to multisites at the same time.

1. Introduction

Mobile agents are computational software processes capable of roaming wide area networks (WANs) such as the WWW, interacting with foreign hosts, gathering information on behalf of its owner and coming back home having performed the duties set by its user.[1,2]

Mobile Agents provide a number of benefits:

- Reduced communication costs: there may be a lot of raw information that need to be examined to determine their relevance. Transferring this raw information can be very time-consuming and clog of the networks. Imagine having to transfer many images just to pick out one. It is much more natural to get your agents to "go" to that location, do a local search/pruning and only transfer the chosen compressed image back across the network.
- Limited local resources: the processing power and storage on the local machine may be very limited (only perhaps for processing and storing the results of a search), thereby necessitating the use of mobile agents.
- Easier coordination: it may be simpler to coordinate a number of remote and independent requests and only collate all the

results locally.

- Asynchronous computing: you can set off your mobile agents and do something else and the results will be back in your mailbox, say, at some later time. They may operate when you are not even connected.
 - It provides a natural development environment for implementing free market trading services. New services can come and go dynamically and much more flexible services may co-exist with inferior ones, providing more choices for consumers.
 - A flexible distributed computing architecture: mobile agents provide a unique distributed computing architecture which functions differently from the static set-ups. It provides for an innovative way of doing distributed computation.
 - Lastly, mobile agents represent an opportunity for a radical and attractive rethinking of the design process in general. Following on from the latter, it turns the conventional design process on its head, and some truly innovative products should/would emerge out of mobile agent technology. [1, 2]
- There are Some Challenges of mobile agents that researchers have to deal with them like:
- Transportation: how does an agent move from place to place? How does it pack up and move?
 - Authentication: how do you ensure the agent is who it says it is, and that it is representing who it claims to be representing? How do you know it has navigated various networks without being infected by a virus?
 - Secrecy: how do you ensure that your agents maintain your privacy? How do ensure someone else does not read your personal agent and execute it for his own gains? How do ensure your agent is not killed and its contents core-dumped?
 - Security: how do you protect against viruses? How do you prevent an incoming agent from entering an endless loop and consuming all the CPU cycles?



- Cash: how will the agent pay for services? How do you ensure that it does not run amok and run up an outrageous bill on your behalf?
- Performance issues: what would be the effect of having hundreds, thousands or millions of such agents on a WAN? [2, 3]

When any body wants to search for anything on the Internet he will use search engines. These search engines at this time have doing the job but Agent System is the best solution for these problems. Table 1 is given some problems with search engine and its solution by Agent System.

	Search Engine	Agent System
1	Search based on keywords given by a user. This means that user must put keywords in correct spelling and order or it will cause too many or too little results.	More intelligently it can enable to search on related topic and also correct user keywords if necessary.
2	Some times search engine cannot reach because it's busy or down.	It's on user computer, So it's available to the user at any time.
3	Information On Internet is very dynamic. Sometimes search result referee to information that is moved to other place or not exists.	Its able to scan Internet for newly available information about topics that user interested in.

Table (1)

2. The agent-based search engine

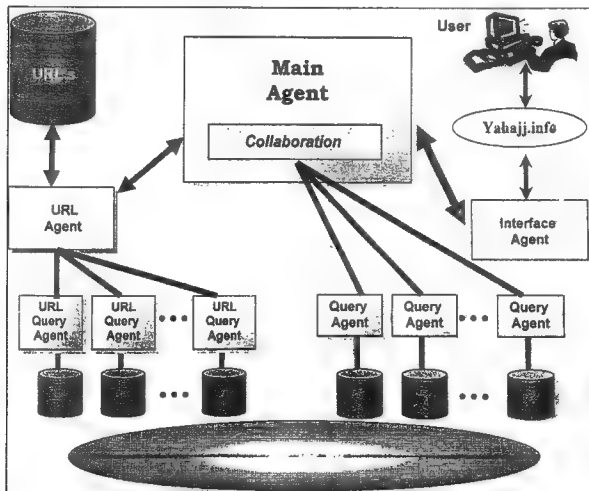


Figure (1): The design of Agent-based search engine

As shown in Figure (1), the search engine consists of many agents: interface Agent, Main Agent, URL Agent, Query Agent and URL Query Agent.

Interface Agent: This Agent receives a user Query (keyword and topic) and sends it to Main Agent.

Main Agent: This Agent receives the user Query from interface agent and sends it (keyword and topic) to URL Agent. URL Agent searches in the URL database to return the locations which contain information about the Query. After that, the Main Agent sends the URL's to the Collaboration.

Collaboration: creates multi mobile agents and sends them to URL's that received from Main Agent. These agents (multi mobile

agents) are intelligent to search at URL's sites and give a rate for each result, so when they come back to collaboration they can be easily ordered by their rates.

Query Agent: An intelligent Mobile Agent that can go to the destination and search for the Query and go back with results.

URL's Agent: This Agent is used to search the Internet about new URL's that contain information about Islam and Hajj, and stores them in URL's Data Base and return the result to Main Agent. This agent has intelligent so it can make more searches for new topics and URL's at what user always asked for.

URL's Data Base: This Database contains URL's data. The schema of the URL Table is described in Table (2).

id	URL	Keyword	Category	Sub Category	Date Added
1	http://www.kaau.edu.sa/	Science Collage	Learning	University	15-5-2003

Table (2)

3. The detailed design of Agents

We use the interaction diagram tool to design the agents in details. The interaction diagram consists of blocks (represented by vertical

lines), functions (represented by rectangles), and messages (represented by horizontal arrows).

3.1 Interface Agent Interaction Diagram

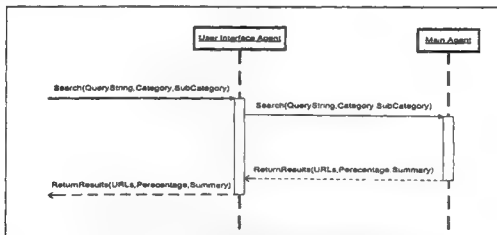


Figure (2): The interaction diagram of Interface Agent

The Design for user Interface Agent is illustrated by an Interaction Diagram as shows in Figure (2). User Interface Agent receives a function call from a user this function *Search (QueryString, Category, and SubCategory)*. User Interface Agent will send a message to

Main Agent, the message is *Search (QueryString, Category, SubCategory)*. After Main Agent finishes its job it returns results to User Interface Agent which return result to the user *ReturnResults (URLs, Percentage, Summary)*.



3.2 Main Agent interaction diagram

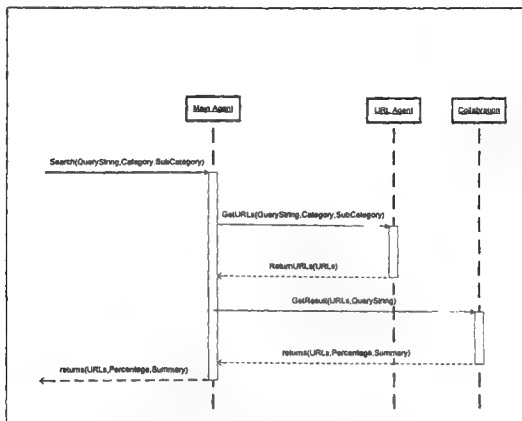


Figure (3): The interaction diagram of Main Agent

Main Agent receives a call from User Interface Agent: *Search (QueryString, Category, SubCategory)*, Main Agent will call URL Agent by the function *GetURLs (QueryString, Category, SubCategory)*. After that URL Agent returns the results to Main Agent. Also, Main

Agent will call function *GetResult(URLs, QueryString)* in Collaboration which returns the *Returns (URLs, Percentage, Summary)* to Main Agent and Finally, Main Agent Sends them to User Interface Agent.

3.3 The interaction diagram of Collaboration

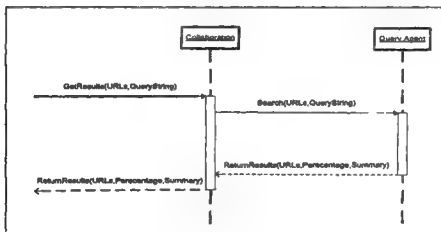


Figure (4): The interaction diagram of Collaboration

Collaboration is a Part of Main Agent. It receives a function call *GetResults (URLs, QueryString)* from Main Agent and then Collaboration will send Multi Query Agent by

Search (URLs, QueryString) function. Finally every Query Agent returns its result to Collaboration which it returns the final result to Main Agent.

3.4 The URL Agent interaction diagram

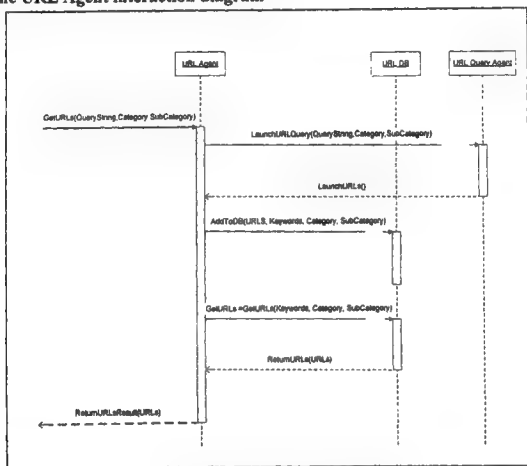


Figure (5): the interaction diagram of URL Agent

URL Agent receives a function call *GetURLs(QueryString, Category, SubCategory)* from Main Agent then URL Agent will call the function *LaunchURLQuery (QueryString, Category, SubCategory)* which it sends Multi URL Query Agent to get URLs for QueryString. After that URL Agent will add URLs results to URL Database. Finally, URL Agent will *GetURLs (QueryString, Category,*

SubCategory) from database and send them to Main Agent.

4. The Agents implementation

All agents has implemented in java programming under the control of CONCORDIA Server. The following is a simple of agents code.



```
// Static Model

public class URL_Agent
{
    private string[] URLs;

    private string[] URLsFound;

    public string GetURLs(string QueryString,
                          string Category,
                          string SubCategory)
    {
        URL_Query_Agent URLQA=new URL_Query_Agent();
        URLsFound = URLQA.LaunchURLQuery();

        URL_DB URLDB=new URL_DB();
        URLDB.AddToDB(URLsFound,Keywords,Category,SubCategory);

        URLs = URLDB.GetURLs(Keywords,Category,SubCategory);

        return URLs;
    }
}

} // END CLASS DEFINITION URL_Agent

// Static Model

public class URL_DB
{
    public void AddToDB(string[] URLs,
                       string Keyword,
                       string Category,
                       string SubCategory)
    {
    }

    public string[] GetURLs(string Keywords,
                           string Category,
                           string SubCategory)
    {
    }
}

} // END CLASS DEFINITION URL_DB
```



```
// Static Model

public class URL_Query_Agent
{
    // This will launch the Agent to search in the internet for New
    Locations about the Querystring with specific category and
    subcategory
    public string[] LaunchURLQuery(string Keywords,
                                   string Category,
                                   string SubCategory)
    {
    }
}

/// END CLASS DEFINITION URL_Query_Agent
```

Conclusion :

There is an increase of amount of information available on the WWW. This information increases the complexity of locating relevant information. Complexity shows the need for improved search engine. Intelligent mobile agents are the best way to improve search and, making them active personal assistants. Therefore, this paper introduced an agent-based search engine. This search engine has been developed based on software agent technology. This search engine consists of many agents, some of them are stationary and others are mobile.

The search engine is implemented in Java programming language under the control of CONCORDIA Agent Server.

References

- [1] F. Eassa, "Recent Trends in Software Engineering", Al-Azhar University, Survey Paper 2001.
- [2] Hyacinth S. Nwana, "Software Agents: An Overview", Cambridge University Press, 1996.
- [3] David Kotz and Robert S. Gray, "Mobile Agents and the Future of the Internet", Thayer School of Engineering Dartmouth College, 1999.
- [4] Bin Ling, Colin Allison and Kecheng Liu, "An Agent-Based knowledge sharing model for information retrieval on the internet", 2001.
- [5] W. Brenner, R. Zarnekow, H. Witting "Intelligent Software Agent Foundation and Application", 1998.
- [6] David Kotz and Robert S. Gray, "Mobile Agents and the Future of the Internet", 2001
- [7] Jeffrey M. Bradshaw, "Software Agents", 1997.
- [8] David Chess, Colin Harrison, Aaron Kershenbaum and T.J. , "Mobile Agents: Are They a Good Idea?", IBM Research Report, 1994.
- [9] Maite Lopez-Sanchez, Francisco Martin, Juli Garcia, Xavier Canals, Xavier Drudis, Ignacio Ruiz, Antonio Reyes, White Paper "Agent Communication Inside an Internet Search Engine", ISOCO, 2000.
- [10] Bjorn Hermans , "Intelligent Software Agents on the Internet", First Monday, 1996.
- [11] D.J. Grey, P. Dunne, R.I. Ferguson, "Searching the WWW with Multiple Mobile Agents ", 2000.



السيد الأستاذ الدكتور/ علي لطفي محمود لطفي

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

ورئيس مجلس الوزراء ومجلس الشورى الأسبق

حريصا على الالتقاء بطلابه، يشهم فكره ويوجههم علميا ويشرف على بحوثهم ودراساتهم الجامعية .

تقد بدأ حياته معيدا بكلية التجارة جامعة عين شمس ١٩٥٧م، ثم مدرسا بقسم الاقتصاد بها منذ مارس ١٩٦٤ حتى إبريل ١٩٦٩م، وأستاذًا مساعدًا في الفترة بين مايو ١٩٦٩ ويناير ١٩٧٥م، كما أشرف على أكثر من ثلاثين رسالة للماجستير في الاقتصاد، وعشر رسائل للدكتوراه، إلى جانب نشره في مناقشة كثير من الرسائل في مختلف الجامعات المصرية .

يضاف إلى ما سبق رؤيته المقارنة التي تتبدى في بحوثه ومقالاته، مساعد عليها حصوله على الليسانس في العلوم الاقتصادية من كلية التجارة جامعة لوزان بسويسرا ١٩٦٠م، ثم دبلوم إدارة المنشآت الاقتصادية من نفس الجامعة ١٩٦١م، وحصوله على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من ذات الكلية والجامعة ١٩٦٣م، ومما يحمي الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي أنه يُعَيِّد تركه منصب رئيس الوزراء لم يطلب إلا العودة إلى الجامعة حيث يمارس دوره العلمي الأكاديمي من خلال اتصاله الدائم بالطلاب واستمراره في الإشراف على الرسائل والبحوث التي يعدها الباحثون والدارسون تأكيدًا لما يؤمن به وتواصلًا للرسالة التي بدأها معيدا ثم مدرسا ثم أستاذًا مساعدًا فأستاذًا، نشر له حوالي أربعون بحثًا باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية في مجالات الاقتصاد، وأشرف على حوالي ٤٥ رسالة ماجستير وحوالي ٢٣ رسالة دكتوراه، واشترك في مجالات الحكم على الرسائل حوالي ٥٠ رسالة ماجستير وحوالي ٣٥ رسالة دكتوراه .

• ولا يفصل عطاءه العلمي الذي أشرنا إليه عن جهوده الوطنية الملحوظة في ميدان العمل العام، وميدان التطبيق العملي لخدمة الأمة والجماعة والوطن، إذ وجدت آراؤه

• الأساد الدكتور علي لطفي محمود لطفي أستاذ جامعي أصيل، أسهم في صياغة نظرية اقتصادية للتنمية في الدول النامية تستند إلى الديمقراطية أساسا لإمكان تحقيق التنمية، وضرورة البدء بإقامة البنية الأساسية مع تحقيق النمو المتوازن، والحرر من القيود التي تكبل اقتصاديات الدول النامية، ولم نعمل التركيز على الجانب الإداري في عملية التنمية .

وذلك عندما أصدر مجموعة من الدراسات الاقتصادية التي انطلقت من هذه الرؤية، بدأت بكتابة "مؤشرات التخلف الاقتصادي" ١٩٦٥م، "مشكلات التصنيع في الدول النامية" ١٩٦٦م، و "مشكلات التمويل في الدول النامية" ١٩٦٧م أو "التنمية الاقتصادية" ١٩٧١م، و "دراسات في تنمية المجتمع" ١٩٧٢م، وهي المؤلفات التي كل لها تأثيرها الممتد لأنها أرست دعائم فكر اقتصادي جديد، بل إنه صاحب الفضل في وضع أول كتاب باللغة العربية عن "الاقتصاد الرياضي والقياس" ١٩٧٢م، وهو يقع في خمسمائة صفحة من القطع الكبير، أضيف إليه ملحق يتضمن تقريبًا لجميع المصطلحات الخاصة بالاقتصاد الرياضي والقياس .

وما لبث أن اتبع ذلك كله بعددٍ وافٍ من البحوث والدراسات الاقتصادية، التي تضع حلولاً لمشكلات الواقع الاجتماعي وتناقضاته في الدول النامية بعمامة، وفي مصر بخاصة .

ولم ينس في كل ما كتب الاعتماد على أصول البحث الأكاديمي، والقيم العلمية الراسخة واستقراء المصادر والمراجع والأصول، وهي سمات الأستاذ الجامعي الجاد الذي يحرص على تأصيل منهج علمي موضوعي .

ظل الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي محتفظاً بتلك السمات طوال فترة اشتغاله بالعمل العام، وزيراً ثم رئيساً لمجلس الوزراء؛ فريثاً لمجلس الشورى، إذ كان



بالمطشة قادرة - ملياً - على تطويع أي قرار والحيولة دون تطبيقه عليه، ذلك لأنه وضع "الوطن" و "المواطن" في الصدارة من همومه اليومية ومسئولياته التنفيذية الدائمة .

*** ولم يحد الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي عن تلك المبادئ التي كشف عنها دوره أثناء عمله وزيرا للمالية، وكان قد أصَّلها وقَّعَ لها في رحاب الجامعة عندما رأس مجلس الوزراء فيما بين ١٩٨٥-١٩٨٦ .

ومن أهم ملامح سياسته في تلك الفترة:

- ١- إعداد برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي أشادت به المنظمات الدولية، يتضمن الإجراءات التي تسمح بزيادة الإنتاج، وعلاج الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات، والتصدي للمشكلة السكانية .
- ٢- وضع خطة مترجعة لتوحيد سعر الصرف للجنبة المصري في مقابل العملات الأجنبية، وقد تم تطبيق المرحلة الأولى من هذه الخطة بنجاح .
- ٣- تشجيع الاستثمار لزيادة الإنتاج والقضاء على ظاهرة البطالة، وفي هذا الصدد تم إنشاء مكتب بوزارة الصناعة يعطي الترخيص خلال أسبوع واحد، كما تم إنشاء مكتب لتلقي شكوى المستثمرين لحق بالأمانة العامة لمجلس الوزراء في محاولة جادة لتيسير أعمال المستثمرين .
- ٤- إتياع نظام جديد للحد من المديونية، وذلك باشتراط أن تكون القروض للمشروعات الإنتاجية فقط، وأن تلتزم الجهة المقترضة بسداد القرض وفوائده .
- ٥- ترشيد الدعم، وذلك بالبدء في تحويل الدعم المعيني إلى دعم نقدي حتى يفيد منه غير القادرين فقط .
- ٦- حظر استيراد أي مشروع تشجيعاً للصناعة الوطنية، وارتبط ذلك بأن يكون الاستيراد محدداً بما لا ينتج محلياً بعدما تبين وجود وفرة من المنتجات المحلية .
- ٧- تطوير الأجهزة الحكومية التي تقدم خدمات للمواطنين، وذلك في إطار خطة خمسية تستهدف: إنشاء مكاتب نموذجية للشهر العقاري، والمرور، ومكاتب الترميم، والسجل التجاري ... الخ .

يضاف إلى ما سبق أن السيد الأستاذ الدكتور علي لطفي قد اتخذ خطوة متطورة نحو إشراك المواطنين في أسلوب

وفكره النظرية مجالها للتنفيذ، مما يؤكد أنه لم يكن ممن يعزلون أنفسهم عن الواقع ويعيشون في محيط الفكر الخالص والنظريات المجردة، وإنما استهدف إفادة المجتمع بما يؤمن به، وأخذ في محاولة تطبيق بعض مبادئ العدل الاجتماعي وإرساء بعض دعائم السلام الاجتماعي حتى لا تبدو الفوارق الطبقة واضحة ومدمرة للبناء الاجتماعي السليم .

تجسد ذلك بشكل لافت عندما عين السيد الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي وزيرا للمالية في الفترة بين ١٩٧٨-١٩٨٠ .

كان تركيزه خلال تلك الفترة على وضع سياسة مالية سليمة تسعى إلى وضع حدٍ لمعز الموازنة العامة للدولة من حيث أنه السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار وهو ما يعاني منه المواطنون، وتوصل إلى ذلك بترشيد النفقات العامة وزيادة موارد الدولة، مما يتطلب اتخاذ خطوات إيجابية لمحاربة الإسراف والتبذير وكل النفقات غير المنتجة، مثل شراء السيارات الحكومية والسفر للخارج والإعلانات التي أطلق عليها سيلته إعائكت النفقات والاحتفالات المظهرية المبالغ فيها .

وفي هذه الفترة واجه بموضوعة وجدية وحزم ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك عن طريق حصر المجتمع الضريبي على الطبقة، مما أسفر عن اكتشاف ما يقرب من نصف مليون ممول ليست لهم ملفات ضريبية، كما عمل على نشر الوعي الضريبي وتطوير العمل لمصلحة الضرائب وبسيط الإجراءات والتشريعات الضريبية، بل إنه بدأ في إدخال نظم الحاسب الآلي، وفي تدريب العاملين بجهاز الضرائب، واختيار أفضل العناصر لشغل المناصب القيادية .

وشهدت مصلحة الجمارك تطورا شاملاً يستند إلى أسس علمية، من ذلك مثلا إعداد وصنور تعريف جمركية جديدة وإدخال الحاسب الآلي، وما شابه ذلك .

ولا يخفى بعد هذا كله أنه كان أول وزير مسئول بواجه أصحاب الدخول الطبقية؛ وغيرهم من الذين استفادوا من سياسة الانفتاح ثلاث إنتاجي دون أن يادوا حق المجتمع .

وما تجدر الإشارة إليه أنه لم يفد من المنصب الوزاري بما يحقق مصالح شخصية ومادية، ولكنه تصدى لقوى



الصحفية المتعثرة حتى تصبح قادرة على أداء دورها، وأقام المجلس عددا من الدورات التدريبية للصحفيين والإداريين والعمل بالمؤسسات الصحفية، حدث هذا لأول مرة في مصر، وفتح فرصة السفر للمعلمين بها، كي يتعرفوا إلى ما وصلت إليه ...

ووضع خطة لإنشاء متحف للصحافة المصرية بضم نماذج لها تؤرخ لبدايتها ومراحل تطورها وروادها وأبرز أعلامها .

ويضاف إلى كل ذلك فالأستاذ الدكتور علي لطفي نال جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٩٣ وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام ١٩٩٦ ونيله أوسمة من فرنسا والسويد، ويتولى حاليا رئيس مجلس إدارة المركز الاستشاري والمالي والاقتصادي، ورئيس جمعية الصدقة المصرية الكويتية ، بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، فضلا عن كونه أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس .

ومن ثم فإن الدور الإيجابي الفعال الذي تحدثت معاليه فيما سبق للأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي في مختلف المواقع العلمية والوزارية والتفزيونية والرئاسة : أستاذًا جامعيًا، ووزيرًا للمالية، ورئيسًا لمجلس الوزراء، ثم رئيسًا لمجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة .

واللجنة السياسية للأحزاب هو الذي دفع بمركز البحوث والمعلومات إلى جعله شخصية هذا العدد الخاص بمجلة البحوث الإدارية بكلاديمية الصادق للعلوم الإدارية بل وترشيح سيادته لجائزة مبارك العلمية من قبل الأكاديمية هذا العام، وكذلك ترشحات بعض الجامعات الأخرى لسيادته لهذه الجائزة تكريما له على العطاء الكبير الذي أداه لوطنه ولأمته العربية .

الحكم تأكيداً لمبادئ الديمقراطية، وذلك بإنشاء بنك الأفكار وهي تجربة وجدت صدقاً طيباً لدى الجماهير، ولم يكن يغفل الآراء والأفكار والشكاوى التي تنشرها الصحف اليومية والأسبوعية، كما يعمل عادة كبار المسؤولين، وإحالة ذلك إلى الوزراء المعنيين، وإما كان حريصاً على الإطلاع عليها والرد الإيجابي وإيجاد الحلول الواقعية لها .

وليس من شك أن دوره إبان رئاسته لمجلس الوزراء بصيف إلى إسهاماته الوطنية والاجتماعية والاقتصادية مما لا يمكن إغفاله عند التأريخ للوزارات المصرية طوال فترة الثمانينيات والسبعينيات من هذا القرن .

**** ويتابع الأستاذ الدكتور علي لطفي محمود لطفي عطائه من أجل الوطن دوماً مخلصاً، مؤمناً متفانياً، وهو الذي بدأ إسهامه الاجتماعي الجماهيري في الثالثة والأربعين من عمره عندما عين وزيراً للمالية، ومنذ ذلك الحين وهو دائم الحرص على أداء دور مهم في حياة مجتمعه، فقد اختير بعد رئاسته لمجلس الوزراء مباشرة رئيساً لمجلس الشورى ١٩٨٦-١٩٨٩، وانطلاقاً من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه مجلس الشورى في تعميق الديمقراطية قام بدراسة أخطر القضايا التي يعاني منها الناس ويضطرب بها الواقع السياسي والاجتماعي في مصر، مما كان له انعكاسه المباشر في إصدار عدد من القوانين الخاصة بالتركات والاستثمار والمخدرات وتلوث البيئة ومياه النيل وحياة الطفل المصري، كما أن المؤسسات العلمية والتفزيونية أفاضت من تقارير المجلس في شتى الجوانب ومختلف الميادين .

ولما كانت الصحافة الحرة هي الركن الأساسي للديمقراطية؛ فإنه اهتم اهتماماً ملحوظاً بكل ما يتصل بها من حيث الإصدار والتعدد وتنوع الاتجاهات وعدم المصادرة والمعاقبة المالية .

وفي ظل هذه الفترة وافق المجلس على إصدار التراخيص لجميع الصحف والمجلات القومية والحزبية بما يزيد عن خمسين ترخيصاً، وشجع المجلس إصدار الصحف والمجلات في أقاليم مصر المختلفة، وهذا في حد ذاته إحياء لدور شهد ازدهاراً ملموساً في حياتنا الصحفية، كما خصص المجلس جوائز سنوية للصحفيين المتميزين، ودعم المؤسسات

البحوث الإدارية .

مجلة دورية ربع سنوية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والعلوم بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، وتعنى بنشر البحوث النظرية والتطبيقية والميدانية التي تثرى العلوم الادارية في المجالات التنموية المتعلقة بالتدريب والبحوث والاستشارات . والادارة العامة والمحلية كما تعنى بالمجالات التعليمية المتعلقة بالحاسب الألى ونظم المعلومات ، إدارة البنوك ، التأمين ، إدارة الفنادق والسياحة ، إدارة المنشآت البيروقراطية والطاقة ، وإدارة الأعمال الدولية . بما يشجع تطويرها وإثراء النقاش وتعميق الاتصال مع التأكيد على أهمية الإبداع والابتكار واحترام التعدد الفكرى والمنهاجى .

وترحب المجلة بإسهامات الباحثين فى المجالات السابقة من خلال بحوث محكمة ، ملخصات الرسائل الجامعية ، مقالات ، تراجم ، مراجعات وعروض نقدية للكتب ، ندوات ومؤتمرات ، أحدث الفتاوى والأحكام الإدارية والتشريعات فى مجال العلوم الإدارية ، وأحدث إصدارات الكتب فى هذه المجالات .

قواعد التحكيم والنشر ،

• أن تكون ذات علاقة وثيقة بأهداف مجلة البحوث الإدارية .

• تنشر المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على ألا يكون البحث قد سبق نشره أو مقدماً للنشر لدى جهات أخرى . ويرجى الإقرار بذلك ضمن خطاب توجيه البحث إلى رئيس التحرير .

• يراعى كتابة الموضوع على الحاسب الألى ببرنامج Microsoft word مع إرسال نسخة على قرص مصغف Floppy Disk ويقدم البحث مطبوعاً على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والآخر .

• يشار إلى الهوامش والمراجع بالأسلوب الآتى ،

- بالنسبة للكتاب : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب ، مكان النشر : اسم الناشر ، تاريخ النشر ، رقم الصفحة أو الصفحات .

- بالنسبة للمجلات : اسم كاتب المقال ، عنوان المقال ، اسم المجلة ، رقم العدد وتاريخه ، رقم الصفحة أو الصفحات .

• تطبع الجداول والرسوم البيانية فى صفحات مستقلة مع بيان رقم وعنوان كل منها . ويشار فى أسفل الجدول إلى مصدره . ويشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث .

• تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التى لا يتجاوز تاريخ إصدارها عامين ويراعى فيها ،

- ألا يزيد حجم المراجعة عن ١٠ صفحات على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والآخر .

- أن تتناول المراجعة عرض وتعليل ونقد لاجابيات وسلبيات الكتاب من حيث : الأفكار والمنهج والمصادر والنتائج .

وتستهل المراجعة بالاسم الكامل للمؤلف ، وعنوان الكتاب (مكان النشر ، اسم الناشر ، تاريخ النشر) وعدد الصفحات .

• يراعى فيما يتعلق بنشر تقارير عن المؤتمرات ، والمنتديات العلمية ، والنشاطات الأكاديمية ، أن يذكر ، مكان الندوة وزمانها ، وأبرز المشاركين فيها ، وأهم ما جاء فى الأوراق والتعقيبات .

• يرفق الباحث بياناً بسيرته العلمية ، وعنوانه ، ورقم الهاتف والمعمول والمفاكر ، وعنوان البريد الإلكتروني إن وجد .

• ترسل المجلة البحث إلى التحكيم على نحو سرى ، وتقوم المجلة بإخطار صاحب البحث المقبول للنشر . وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر سواء كانت هذه التعديلات شكلية أو موضوعية ، جزئية أو شاملة . أما الأبحاث التى لا تقبل للنشر فلا ترد لأصحابها .

• يقوم الباحثون بسداد قيمة الرسوم المستحقة نظير تكاليف التحكيم والنشر لإدارة المجلة وهى ١٠٠ جنيه للأبحاث المحكمة فقط أما المجالات الأخرى فتنتشر مجاناً .

• تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

جائزة تشجيعية للمساهمات العلمية المتميزة



يقدم مجلس مركز البحوث والعلوم



جمهورية مصر العربية



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
تدريب - بحوث - استشارات - تعليم



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحكَّمة

قسمة اشتراك

الاسم:
العنوان:
هاتف: فاكس: محمول:
E-Mail :

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الأفراد	المؤسسات	الاشتراكات السنوية:
٤٠ جنيهاً مصرياً	١٠٠ جنيه مصري	١- جمهورية مصر العربية:
٢٠ دولاراً	٦٠ دولاراً	٢- الدول العربية والأجنبية:

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز

البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - كورنيش النيل - مدخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

البريد الإلكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg

e-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

مقررات ونكوى

تتعدد خدمات مركز البحوث والمعلومات التي يقدمها للباحثين العلميين وطلبة البكالوريوس والدراسات العليا والشركات والمؤسسات والهيئات والمنظمات المختلفة انطلاقاً من رسالته في المشاركة والتفاعل مع قضايا المجتمع ودعم القرار على مستوى الوحدة والمستوى القومي وفي ضوء هذه الاستراتيجية يمارس الأنشطة والخدمات البحثية التالية:

- ١ - **نشاط البحوث العلمية الممولة والتعاقدية:** وتقوم بهذا النشاط وحدة البحوث العلمية.
- ٢ - **نشاط بحوث التسويق ودراسة الأسواق المحلية والعربية:** وتقوم به وحدة بحوث السوق المحلية والعربية.
- ٣ - **نشاط تقييم الأداء والمشروعات ودراسة الجدوى وإعادة الهيكلة والتأهيل للأيزو:** وتقوم به وحدة تقييم المشروعات، ودراسة الجدوى، وإعادة الهيكلة.
- ٤ - **نشاط المؤتمرات والندوات والملتقيات وورش العمل:** وتقوم به وحدة المؤتمرات، والندوات، وورش العمل من خلال التعامل مع المشاكل الإدارية والاقتصادية على مستوى الوحدات والمستوى القومي والبحث في الحلول العلمية والعملية لها.
- ٥ - **نشاط مجلة البحوث الإدارية:** وهي مجلة علمية مُحَكَّمة دورية ربع سنوية وتقوم به وحدة مجلة البحوث والتصحيح اللغوي.
- ٦ - **نشاط الإصدارات والبحوث الاستطلاعية والترجمة والنشر:** ويتم من خلال وحدة متخصصة لذلك.
- ٧ - **نشاط التحليل الإحصائي:** من خلال الاستشارات الإحصائية والحزم البرمجية الحديثة SPSS, MINITAB لتقديم الدعم للباحثين على مختلف مستوياتهم من أجل إعداد البحوث والتعامل مع البيانات، وتحليلها إحصائياً على مستوى البكالوريوس، والدراسات العليا.
- ٨ - **نشاط الخدمات البحثية وقواعد البيانات:** من خلال وحدة قواعد بيانات متضمنة: رسائل الماجستير والدكتوراة ومجلة البحوث الإدارية وبحوث مشروعات تخرج طلاب كلية الإدارة، والبحوث الإدارية، والاقتصادية بالإضافة إلى تقديم الخدمات البحثية المتكاملة لطلبة الكلية، والدراسات العليا، والباحثين العلميين على اختلاف درجاتهم العلمية.
- ٩ - **نشاط وحدة التصحيح اللغوي:** حيث تقوم بتدقيق رسائل الماجستير والدكتوراة والعضوية والزمالة التي تناقش بالأكاديمية، وكذلك الأبحاث المحكَّمة لمجلة البحوث الإدارية تدقيقاً لغوياً، وهناك اتجاه للخروج بهذه الخدمة البحثية إلى الجامعات المصرية بل والجامعات العربية والإسلامية.

مع تحيات

أ.د/ عبدالمطلب عبد الحميد
عميد مركز البحوث والمعلومات

